ساعدت جامعة بغداد على نشره
تسلسل التعضيد (١) لسنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤

ابن الحاجب النحوي

آثاره ومذهبه

رسالة ماجستير بمرتبة امتياز من جامعة بغداد

طارق عبد عون الجنابي

مطبعة أسعد - بغداد

ساعدت جامعة بغداد على نشره
تسلسل التعضيد (١) لسنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤

ابن الحاجب النحوي

آثاره ومذهبه

رسالة ماجستير بمرتبة امتياز من جامعة بغداد

طارق عبد عون الجنابي

مطبعة اسعد - بغداد

تقـــديم

الأستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي
رئيس قسم اللغة العربية
كلية الآداب/جامعة بغداد

لعل الخزانة العربية أحفل الخزائن العلمية بالتراث النحوي فلم يعرف عن أية لغة من اللغات العريقة أنها حظيت بعناية الدارسين لنحوها على نحو ما حظيت به العربية • صنف القدامى في النحو المطولات التي أصبحت مصادر هذا العلم العريق وفصّلوا فيه القول وذهب كل واحد منهم مذهباً ارتضاه لنفسه • وهم بين مبتدع تصدر الحلقات الاولى من السلسة النحوية وبين متبع لهذا النفر من العلماء• غير ان النحو بين اولئك وهؤلاء قد اصبح علماً قائماً على أصول راسخة وأنه صار علماً معقداً عسرت مؤونته على غير العاملين من أهل الجلد والمثابرة • وهو كغيره من علوم العربية قد تسرب إليه شيء من مواد غريبة اثقل مادته فزادها عسراً •

إن هذه العناية من الدارسين القدامى لم تصـل الى حقائق كثيرة من هـذا العلم العريق ، فما زال النحو مفتقراً الى شيء جديد ، ولعل هذا الشيء الجديد لم يتهيأ فيخرج الى الدارسين الجدد على كثرة ما صنف فيه مما ينجح الى التيسير من عسرته والخروج به الى طرائق العلم الحديث •

ومن غير شك ان شيئاً من هذا لابد أن يقوم على دراسة المادة القديمة دراسة موضوعية تاريخية ، ذلك ان الجديد الذي لابد أنْ يصار إليه مفتقر الى النحـو التاريخي • إنّ هذا ليدفع الدارسين الى معرفة النحو القـديم بخيره وشـره • ولقد فطن الدارسون في عصرنا الى هذه الناحية فأقبلوا على دراسة النحو القـديم دراسةً موضوعية فكان من ذلك خير وافر ، وزاد رضي •

ان السيد طارق الجنابي قد سلك الطريق سلوكا راشدا بهديه بصيرة نيرة ، فدرس ابن الحاجب من علماء النحو في النصف الاول من القرن السابع الهجري مهتديا بما كتب عنه وما صنفه هو من المطولات في النحو والصرف واللغة ، فافاد فوائد جمة في الاهتداء الى حقيقة هي : ان النحو لدى هؤلاء المتاخرين ليس علماً نضج فاستوفى مواده ، ولكنه علم يتطلب فيه المزيد مما يمكن أن يقال . إنّ هؤلاء المتبعين لسنن القدامى ليسوا انماطاً تحكي فتعيد ما وجد في كتب السابقين بل إنهم علماء مجتهدون لا يعدم القاري ان يجد لديهم العلم النافع الذي لا يعوزه شيء من أصالة في بعض الأحيان .

إنّ دراسة السيد طارق الجنابي لتضيف الى الخزانة النحوية التاريخية مادة لا يستغنى عنها في بناء جديد .

ابراهيم السامرائي

المقـــدمة

لم أكن أعرف عن ابن الحاجب سوى أنه صاحب الكافية والشافية ، وزادت معرفتي به من خلال شرح الرضي الاسترابادي عليهما ، ولعلّ جمهرة من الدارسين لا يعرفون عنه أكثر من ذلك •

ولقد اطلعت ، وأنا أجوس بين فهارس المخطوطات على عدد من آثاره المخطوطة ، ووجدت في نفسي ميلا الى بحث الجانب النحوي عنده ، بنية الكشف عن شخصية نحوية مجهولة الاتجاه والأثر ، ثم تظافرت عوامل أخرى في توكيد هذا الميل ، بعد أن أحجمت عما انتويت ، خشية المزالق والعثرات ، ولأنني أعلم أنني أركب فيه مركبا صعبا ، وأحمّل نفسي من أمرها رهقا • وأهم هذه العوامل :

١ ـ أن ابن الحاجب قد أثار حركة نحوية واسعة في التأليف ، بكثرة الشروح التي انثالت على مقدمتيه : الكافية والشافية •

٢ ـ وأنّ له طائفة من الكتب المهمة ، كأماليه التي قصرها على النحو ، وهي آخر نمط مما نعرف من الأمالي النحوّية ، وكشرحه على مفصل الزمخشري •

٣ ـ وأنه أكبر نحويي العصر الأيوبي في مصر ، وأبعدهم صيتا •

٤ ـ وأنّ بعض الدارسين وهموا في نسبته الى مدرسة بغداد ، أو مدرسة مصر النحوية ، ولابدّ من بحث صحة هذه النسبة ، وازاحة الوهم في وجود هذه المدارس •

وكان هدفي في هذه الدراسة الاحاطة والتخصص ، ولهذا غيّرت عنوان الرسالة الذي هو « ابن الحاجب ومذهبه في النحو والتصريف » ليكون « ابن الحاجب النحوي : آثاره ، ومذهبه » ، وألزمت بهذا نفسي شيئاً ليس

يلزمها ، وهو احتجان نسخ من آثاره النحوية المخطوطة جميعا ، وقد حصل ذلك ، بعد ما لقيت في سبيلها لأيا وعنتا •

أشهد أن البحث لم يكن هيّنا ، ولم تكن الطريق ميسورة لأنني قد لجأت الى ثلاثة أضرب من مصادر دراسته :

١ ـ كتب السير والتراجم •

٢ ـ مصنّفات المتأخرين الذين أوردوا طرفا من آراء ابن الحاجب في النحو •

٣ ـ مصنّفات ابن الحاجب نفسه •

وتقتصر أهمية الضرب الأول من المصادر على تبيان حياة ابن الحاجب ، واضاءة السبيل التي تهدينا للتعرّف على شخصيته ، وثقافته ، في حدود القيمة التاريخية لكل مصدر ، وقرب مؤلفه من حياة صاحبي • ولابد ـ هنا ـ من ملاحظة أن كتب التراجم المتأخرة عيال على المتقدمة ، وما هي الا مقتفية آثار ، وراوية أخبار •

أما مصنفات النحاة الذين أوردوا لابن الحاجب آراء وتعليلات بجنب ما أوردوه لغيره ، فيعوّل عليها لتكون صوى تبيّن لنا معالم موقفه النحوي ازاء العديد من النحويين ، متقدمين ، ومتأخرين ، وآراؤه في هذه الكتب لا يمكن قبولها دون تمحيص ، ودون مقابلة مع آرائه النحوية التي يبثها خلل كتبه ، لأن كثيرا من النقلة ليسوا أثباتا ، فكثير من نقولهم لحقها التحوير أو التأويل ، أو البتر ، والاقتصار على هذه النقول حسب ، يعرض الدرس النحويّ الجاد للاضطراب والزيغ ، ويجعل البحث سيء القصد والسبيل •

وعلى هذا ، فالاعتماد انما ينصب بالدرجة الاولى على كتبه لأنها المعيار الحق ، الذي يمكننا وزن الدراسة العلمية الرصينة به ، ولأنها تعكس لنا بصدق ملامح شخصية ابن الحاجب الثقافية عامة ، والنحوية خاصة •

وقد خرجت بذلك على عدد من الدراسات المبتسرة التي اعتمد فيها أصحابها على قلة من آثار من كتبوا عنه ، وعلى جملة من آرائه التي ذكرتها له كتب المتأخرين •

وتقاسم البحث بابان ممهداً اليهما بلمحة موجزة عن حياة عصر ابن الحاجب من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية ، وقد درست مذهب الدرس النحوي في هذا العصر ، وناقشت آراء ثلاثة من الباحثين ، ادعوا بوجود مدرسة في النحو أسموها المدرسة المصرية ، ونقضت عليهم أدلتهم ، زاعما أن مذهب مدرسة البصرة هو الذي كتبت له السيادة طوال الأحقب المتعاقبة . وكان الباب الأول في فصلين ، وقفت الأول منهما على حياته وآثاره ، ودرست في الثاني آثاره في النحو خاصة ، وكان الباب الثاني في فصلين أيضا ، عرضت لمذهبه النحوي في الأول منهما ، وعرضت لآرائه ، ولأثر الفقه والقراءات في الثاني ، ولقد رصدت في هذا الباب آراءه النحوية سواء منها ما تابع فيه اساطين النحاة ، بصريين وكوفيين أو عارضهم ، كما ذهبت الى انتخال مصنفاته لاستخلاص آرائه التي تفرّد بها ، على أنني أسقطت عددا منها لأنها لم تكن ذات اعتبار كبير وقد نبهت على عدد من الأوهام وقع فيها بعض المتأخرين ، منهم ابن الحاجب وابن هشام ، وفي البحث أمور أخرى لا مسوّغ لذكرها في هذه المقدمة .

ولقد كان دأبي أن أضع كل كلمة حيث يجب أن تكون ، متوخيا في ذلك الايجاز غير المخل ، مع الافادة التامة ، لئلا أجور بالاطالة على الاجادة ، وبالابتسار على الاحاطة ، وحاولت أن يكون بابا البحث وفصوله والتمهيد اليها على حال من التوزيع العادل من غير حيف لأحد الفصول على أحد .

لقد حثثت نفسي حثا شديدا ، معتصرا من الجهد والوقت ما تيسّر ، مستلهما بحوث من سبقوني ، مستنيرا بأعمالهم ، ومع ذلك كان لي منهجي الذي خصصت به ، وأكون مبالغا اذا زعمت أنني بلغت فيه مبلغ الكمال ، فتلك غاية لا تدرك ، ولكنني أزعم أنني منحت عملي من نفسي ، ما يمنحه باحث ما يزال على أول الطريق ، ولكنه يريد أن يقطع من الطريق أشواطا .

وبعدُ ،

فانه يسعدني ، وقد فرغت من البحث ، أن أذكر باعتزاز كبير أستاذي المشرف الدكتور مهدي المخزومي ، الذي قوّم بدأبه ، وحدبه ، ورصانته العلميّة ما اناْدّ من هذه الرسالة ، ووضع في يدي بحرصه الشديد مقصّاً أشذّب به ما شذّ من أطرافها .

ويطيب لي أن أشكر طائفة من الباحثين الأفاضل ، لم يقتصدوا في عون ، ولم يضنّوا بجهد ، بتوفيرهم بعض المصادر ، أو ارشادهم ايّاي الى مظانّ بعض المخطوطات . ولكنّي وجدت الاشارة اليهم دون ذكر أسمائهم أحجى . فأنا أشكر فيهم لمن كان ديدنه خدمة العلم وأهله ، باخلاص وشرف .

ويجدر بي أن أشكر الأستاذ خوسيه لاثارو الملحق الثقافي في السفارة الاسبانية والاستاذ محمد الشعلان في المستشارية السعودية اللذين وفرا لي مصورات بعض المخطوطات ، ما كنت أستطيع الحصول عليها لولاهما .

أقول هذا ، وفي نفسي لهم جميعا تقدير جمّ .

١٩٧٢/٨/١

تمهيـــد :

١ ـ لمحة عن الحياة السياسية والاجتماعية والعقلية

ولد عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب في العـــام الـــذي أحكم فيه صلاح الدين الأيوبي سيطرته على الديار المصرية ، بعد قضائه على الفتن التي اشعل أوارها جمع وافر من السودان والأعراب في مدينتي أسوان وطـود بزعامة رجل يدعي الكنز[١] ، والحركة التي كان من رؤسها عمارة اليمني الشاعر الذي قيل إنّه اتفق مع ملك صقلّية النورماندي[٢] ، وغيره من الفرنج ليقصدوا الشواطيء المصرية في الوقت الذي يقوم فيه المصريون بالثورة على الأيوبيين في القاهرة لاعادة الدولة الفاطمية[٣] .

بعد أن محق صلاح الدين هذه المحاولات ، وأمن غوائل الاعداء ، توجه شطر دمشق التي انتزعها من أيدي الزنكيين .

في هذا العام استتب الامر لصلاح الدين ، وصار سـيد الموقـف في مصـر والشام ، ثم تابع سياسته الحازمة في التمكين لنفسه ، ليكون الرجـــل الأول في هذين المصرين .

من هنا استطيع القول انّ عام ٥٧٠ للهجرة يعدّ عام اقامة دولة الأيوبيين على دعائم موطّدة .

وقد شهد هذا العام ميلاد ابن الحاجب ، الذي توفي أيضا قبل انهيار هـذه الدولة بعامين فقط .

هذه المعاصرة بين الرجل والدولة تحكي لنا ـ ونحن نستعرض حياة دولة بني أيوب ـ مجمل الظروف التي درج فيها ابن الحاجب ، فأثّرت فيه على نحو

---

(١) الكامل في التاريخ ١١/٤١٤ .

(٢) هو وليام الثاني بن وليام الأول بن روجر الأول ، وهذا الأخير هو مؤسس دولة النورمانديين في صقلية سنة ١١٠٣م .

(٣) البداية والنهاية ، حوادث ٥٧٠ ، ١٢/٢٨٧ ، ٢٨٨ ، وفيـــات الاعيـان ٦/١٦٥ ، مفرج الكروب ص١٢ .

من الأنحاء ، بحكم الاحداث الضخام التي كانت تخترم مصر والشام ، وتجعلهما تعيشان في حياة لا تعرف الهدوء ولا الاستقرار •

استقرت الأمور بصلاح الدين بعد ايقاعه باهل حلب ، ولكنّ هذا الاستقرار كان في الداخل حسب ، إذ أعدّ عدته هذه المرة ليدخل في حرب طحون مع جحافل الغزاة الصليبيين التي استمرت سجالا حتى وفاته عام ٥٨٩هـ بدمشق ، وقد عادت جميع الأراضي من فلسطين غربيّ الأردن الى أيدي المسلمين باستثناء جزء من الساحل بين مدينتي صور ويافا(١) •

كانت حياة صلاح الدين مفعمة بالأحـــداث ، ومن مدة حكمه التي بلغت أربعا وعشرين سنة لم يبق في حاضرة دولته القاهرة سوى ثماني سنوات ، ولكنّ هذه المدة الوجيزة كانت كفيلة بأن تمنحه الوقت ليقوم ببنـــاء القلعة وتشـــييد المدارس والمساجد • بيد أنّ أهم ظاهرة تميّز اعماله ، هذا الانقلاب المذهبي ، « اذ أضحت المساجد في عهده مدارس ، كانت الأروقة الأربعة فيها تستقبل طلابها كلا حسب مذهبه : فأحدها للحنفية ، والثاني للشافعية ، والثالث للمالكية ، والرابع للحنبلية • وكان الطلبة والعلماء يبيتون في أروقتهم حيث قاعات الدرس والمكاتب والمعـامل »(٢) •

يقول ستانلي لين بول : « تلك اذن خطة صلاح الدين في مقاومة الشـيعة ، وهي بناء معاهد لتعليم المذهب السني ، والانفاق على هذه المعاهد من بيت المال » • ويبدو أنّ الفكرة ليست من مبتكراته ـ كما يقول « لين بول » وانما هي فـكرة نقلها من سوريا حيث كان مولاه السلطان نورالدين يقوم ببناء المعـاهد السنيّة لنشر مذهب الحنفية في دمشق ، وكان نورالدين يحذو حذو السلطان ملكشاه ••• الا أنّ مجرد تنفيذ الفكرة في مصر كان فتحا جديدا ، وانقلابا في أسلوب الثقافة ، وفي طراز البناء ، فقد أمّحت آثار الشيعة ، واجتذبت هذه المعاهد الجديدة رجال الثقافة والعلم من أنحاء العالم الاسلامي(٣) •

---

(١) سـيرة القاهـرة ، ص١٥٨ •
(٢) سـيرة القاهـرة ١٥٨ •
(٣) نفسـه •

وقد اضطربت الأمور بعد وفاة صلاح الدين ، اذ تنازع ابناؤه على الأقاليم ، وقد تدخل عمهم (سيف الدين العادل) حتى توقف الصراع باستقرار (العزيز ابن صلاح الدين) في القاهرة و (الأفضل) في دمشق و (الظاهر) في حلب ، ثم ما لبث الخلاف أن ذر قرنه بين (الأفضل) و (العزيز) ، فانحاز العادل الى الأفضل ، ثم الى العزيز منحيا الأفضل عن دمشق ، وأقام العادل بها حتى مات العزيز سنة ٥٩٥هـ[1] ، فلمع نجم العادل وأسلست الدولة له القياد ، وتابع الاستيلاء على أرجاء مصر والشام ، واخضع أكثر المناطق للحكم الأيوبي . بيد أن هذا الصراع السياسي والعسكري أضاع على البلاد الرخاء الاجتماعي ، فقد حدثت المجاعات وانتشرت الأوبئة في زمن العادل . من ذلك ما رواه المقريزي :ـ

« ... وقع الغلاء في الدولة الأيوبية وسلطنة العادل أبي بكر بن أيوب في سنة ست وتسعين وخمس مئة ، وكان سببه توقف النيل عن الزيادة ... فتكاثر مجيء الناس من القرى من الجوع ، ودخل فصل الربيع فهب هواء أعقبه وباء وفناء . وعدم القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع ... ثم فشا الأمر وأعيا الحكام[2] » .

وبعد وفاة العادل عام ٦١٥هـ بقيت الأقاليم تحت حكم أبنائه الذين أنهى المماليك وجودهم عام ٦٤٨هـ ، مع أن هؤلاء هم أكبر وأعظم أفراد الأسرة الأيوبية شوكة ومنعة[3] .

على أنه كانت تومض بين هذا الركام من الأحداث ، ثلاثة اتجاهات تومىء الى العناية التي لقيها العلم وقتذاك .

وأول هذه الاتجاهات اقبال الحكام على الاكثار من انشاء المدارس التي تدرس فيها مختلف علوم الدين والعربية ، لكن المذهبية كانت الطابع المميز لهذه المدارس ، ومن يرجع الى كتاب « الدارس في تاريخ المدارس » لعبدالقادر

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، ٢/٢٣٥

(٢) اغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص٢٨ .

(٣) طبقات سلاطين الاسلام ، ص٧٤ .

النعيمي المتوفي سنة ٩٢٧هـ يجد التصنيف المذهبي هو الذي ابتني عليه الكتاب ، وهو - دون ريب - تقرير لواقع قائم •

أما الاتجاه الثاني ، فهو العناية الواسعة بالقرآن الكريم ، لكن كثيرا من القراء لم يكتف بتلقي القرآن عن شيخه ، ثم اقرائه تلاميذه ، وانما كان يضيف اليه موادّ أخرى كان أكثرها في الفقه والنحو أو يتجه بها اتجاها أدبيا[١] ، وربما تعددت جوانب ثقافة القارىء في فروع المعارف المعروفة للناس آنذاك •

لهذا كان في مصر علماء مشهورون في النحو واللغة والقراءات والفقه والتفسير والحديث والأدب والبلاغة ، ولكن لم يبرز فيها فلاسفة ولا علماء في المنطق والكلام كما برز ابن رشد في المغرب ، والغزالي والزمخشري في المشرق[٢] • لقد كان أهل مصر والشام ميّالين الى تحكيم الذوق في البلاغة والنقد والاهتمام بصورة البديع[٣] ، والنظر في المسائل البلاغية ، وهذا ما دعا الى ما يمكن أن نسميه الاتجاه المصري في الدرس البلاغي ، هذا الاتجاه الذي كان عماده الذوق بعيدا عن التمحّلات المنطقية والفلسفية التي ظهرت عند المشارقة كالسكاكي (ت ٦٢٦هـ) ، ويبدو أن مردّ ذلك هو تأثر الدراسات في مصر بالدراسات البلاغية عند عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، كما يظهر ذلك واضحا في كتب ابن أبي الاصبع الذي ذكر أنه رجع الى كتابي عبدالقاهر : أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز عند وضعه كتابه : بديع القرآن ، وفي اختصار ابن الزملكاني (ت ٦٥١هـ) وتبويبه دلائل الاعجاز في كتابه : التبيان في علم البيان[٤] ، وإنْ لم تسلم تماماً دراسات هؤلاء ولا دراسات عبدالقاهر من قبل من ولوع بالمنطق أو ميل إليه •

وباستعراض كتب البلاغة في القرن السابع للهجرة ، واستنباط الأحكام من عنواناتها ، ومادتها يمكننا أن ندرك المدى التي بلغه الدرس البلاغي وقتذاك •

---

(١) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية ص٩٣ •

(٢) الأدب في العصر الآيوبي ، ص١٤٤ •

(٣) القزويني وشروح التلخيص ، ص٥٠ • ينظر : التبيان في علم البيان ص٨ (مقدمة المحققين) •

(٤) التبيان في علم البيان ص٣٠ ، الحياة العقلية ، ص٣٣٢ ، ٣٣٣ •

وثالث الاتجاهات : هذه العناية الفائقة بالقراءات(*) ، وكتب المتقدمين في النحو ، فمن أشهر الكتب التي عني بها في مصر دراسة وشرحا وحفظا كتاب « التيسير في القراءات » لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) . وقد عرف من القراء :

عساكر بن علي بن اسماعيل الجيوشي المصري المقرىء الشافعي (ت ٥٨١هـ)(١) .

واحمد بن جعفر بن محمد بن أدريس أبوالقاسم الغافقي الخطيب المقرىء (٥٥١-٦٥٥هـ)(٢) .

والقاسم بن فيرة بن خلف أبو محمد الرعيني الشاطبي (٥٣٨-٥٩٠)(٣) .

وشجاع بن محمد بن سيدهم الامام أبوالحسن المدلجي (٥٢٨-٥٩١هـ)(٤) .

ومحمد بن يوسف بن علي بن شهابالدين أبوالفضل الغزنوي المقرىء الفقيه النحوي (٥٢٢-٥٩٩هـ)(٥) .

وعبدالسلام بن عبدالناصر بن عبدالمحسن أبومحمد المصري المقرىء (ت ٦١٣هـ)(٦) .

وعيسى بن عبدالعزيز الأستاذ أبو القاسم بن المحدث أبي محمد اللخمي الشريشي (ت ٦٢٩هـ)(٧) .

وعبدالظاهر بن نشوان بن عبدالظاهر الامام رشيدالدين أبو محمد (ت ٦٤٦هـ)(٨) .

(*) يشفع لي في عدها اتجاهاً ثالثاً متميزاً أن لها وشيجة قربى بالنحو سارت به في طريق هي غير طريق الدرس البلاغي .

(١) ترجمته في : غاية النهاية ، ١/١٢ ، وحسن المحاضرة ١/٤٩٦ .

(٢) ترجمته في : غاية النهاية ، ١/٤٣ ، وحسن المحاضرة ١/٤٩٦ .

(٣) سترد ترجمته في شيوخ ابن الحاجب .

(٤) ترجمته في : غاية النهاية ، ١/٣٢٤ ، وحسن المحاضرة ١/٤٩٧ ، ٤٩٨ .

(٥) سترد ترجمته في شيوخ ابن الحاجب .

(٦) ترجمته في : غاية النهاية ، ١/٣٨٦ ، وحسن المحاضرة ١/٤٩٨ .

(٧) ترجمته في : غاية النهاية ١/٣٩١ ، وحسن المحاضرة ١/٤٩٩ .

(٨) ترجمته في : غاية النهاية ١/٣٩١ ، وحسن المحاضرة ١/٥٠٠ .

وأحمد بن محمد علي بن سكن الامام أبوالعباس الأندلسي (ت ٦٤٠)[1] .

وعلم الدين علي بن محمد بن عبدالصمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)[2] .

وغيرهم كثير .

أما في النحو ، فقد استأثرت مصنفات المشارقة بالدرس والحفظ ، وقد انصبت جهود العلماء على كتب مهمة منها : الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) والجمل للزجاجي (ت ٣٣٩هـ) والايضاح لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، ولكن اهم كتاب عوّل عليه في هذه الحقبة ، وتناوله النحويون بالدرس ، فاولوه مزيدا من العنـاية ، فحفظ وشرح واختصر هو كتاب المفصل لجارالله بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨هـ).

وقد عرفنا من النحاة واللغويين :

عبدالله بن بري بن عبدالجبار ابا محمد المصـري اللغـوي النحـوي (٤٩٩-٥٨٢هـ)[3] .

ويحيى بن معط بن عبدالنور زين‌الدين الزواوي صاحب الالفية المشـهورة في النحو (٥٦٤-٦٢٨هـ)[4] .

وامين‌الدين الحلي محمد بن علي بن موسى الانصاري (ت ٦٧٣هـ)[5] .

ومحمد بن عبدالله بن عبدالعزيز بن محيي‌الدين الاسكندراني (ولد بتلمسان سنة ٦٠٦هـ وتوفي بالاسكندرية سنة ٦٩٣هـ)[6] .

وموفق‌الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[7] .

وجمال‌الـدين أبا عبدالله محمـد بن عبدالله بن مالك الطـائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)[8] .

---

(١) ترجمته في : غاية النهاية ١/٨٧ ، وحسن المحاضرة ١/٥٠١ .

(٢) ترجمته في : معجم الأدباء ١٥/٦٥ ، ٦٦ ، وغاية النهاية ١/٥٦٨-٥٧١ .

(٣) ترجمته في : وفيات الأعيان ١/٣٣٨ ، ٣٣٩ ، وانباه الرواة ٢/١١٠ ، ١١١

(٤) ترجمته في : وفيات الأعيان ٢/٣١٠ ، ٣١١ ، ومعجم الادبا ٢٠/٣٥ ، ٣٦ .

(٥) ترجمته في : الوافي بالوفيات ٤/١٨٧ ، ١٨٨ ، البغية ١/٨٢ .

(٦) ترجمته في : البغية ١/١٣٨ .

(٧) ترجمته في : البغية ٢/٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٨) ترجمته في : البغية ١/١٩٤ ، ١٩٥ .

والرضي الشاطبي محمد بن علي بن يونس (ولد ببلنسية سنة ٦٠١هـ - ت ٦٨٤هـ) روى عنه ابو حيان[1] •

ومحمد بن مكرم الافريقي المصري جمال الدين أبا الفضل ، صاحب لسان العرب (ت ٧١١هـ)[2] •

واثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، أبا حيان الاندلسي الغرناطي (٧٤٥هـ)[1] •

وملاك القول : أن البحث قد انصب في الاتجاه الادبي البلاغي ، وأن اناس فوق ذلك قد شغلوا ردحا طويلا من الزمن بالقراءات لوشيجتها القوية بالقرآن الكريم ، وكانت هذه القراءات مفتاح الدرس النحوي في العصر الأيوبي•

ولو حاولنا عد المعنيين بالقراءات ، والنحاة ، لوجدنا عدد أولئك يربي كثيرا على عدد هؤلاء ، وأحسب أن دارسا ينظر الى الأمور بعين الفاحص المتثبت يستطيع أن يحكم ـ وهو مطمئن ـ بأن هذه الجمهرة من المقرئين يمكن أن يحسبوا في عداد النحاة ، وأن هؤلاء وأولئك جميعا يتميزون بطابع نحوي ذي منهج محدد واضح •

٢ - مذهب الدرس النحوي

إن مجمل الدراسات النحوية في مصر والشام في هذه الحقبة التاريخية يغشاها الأسلوب التعليمي في الدرس النحوي ، الأسلوب الذي كان من مظاهره أن أقدم النحاة على وضع المتون المختصرة ، والمنظومات ، ثم شرحها ، والتعليق عليها ، ولقد ظهرت عناية النحويين بوجه خاص بكتاب المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فشرحه ابن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ) شرحا مبسوطا ، وشرحه علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) شرحين : « المفضل في شرح المفصل » و « سفر

---

(١) ترجمته في : البغية ١/١٣٠-١٣٧ •
(٢) ترجمته في : البغية ١/٢٨٠-٢٨٥ •
(٣) ترجمته في : البغية ١/٢٤٨ •

السعادة وسفير الافادة » ، وشــرحه جمال الدين بن الحاجب بكتــاب سمّاه « الايضاح » ، وصار المفصل قبلة الدارسـين ، وعمـدة الباحثين ، بعد ان شـغل الناس بكتاب سيبويه منذ أن نقله أبو جعفر النّحاس (ت ٣٣٧هـ) من بغداد .

على أنه : « لم يكن للعلماء في مصـر والشـام مذاهب في النحو جديدة أو مستحدثة ، وجلّ ما هنالك انما هو دراسة لآراء المتقـدمين ، واحياء لـرائهم ، وترجيح لبعض الاراء ، وتعليق عليها بالشرح والدرس[٢] » .

واول ما يلقانا ونحن نحاول لقاء النحـاة المصــريين والشــاميين النابهين أنّ الاغلب فيهم أنهم ليسوا مصريين ولا شاميين في المولد والمنشـأ ، وانما نزح اكثرهم الى هذين المصرين من المغرب والاندلـس او من المشـرق وخصوصا العراق ، وانّ ايا منهم لم يزر مصر او الشام ، ويلقي بهما عصا الترحال الا بعد ان استقام عوده النحويّ ، وصار قادرا على التصدر في مجالس الدرس .

وفي صدد التعرفّ على المذهب النحوي لنحاة مصر والشام ، يقتضينا الامر ان نناقش اراء عدد من الباحثين .

١ ـ رأي الدكتور شـوقي ضيف :

ادعى الدكتور ضيف بأن نحاة مصر والشـام ينحون منحـاة البغـداديين ، ويسيرون باتجاه مدرسة بغداد ، فهو يرى أنّ أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٧هـ) قد اختلف الى أصحاب المبرد وفي مقدمتهم الزجاج ، وأنه اختلف أيضا الى أصحاب ثعلب ، إذ ينصّ القدماء أنه كان يتردد إلى أبي بكر بن الأنباري ، و « أنه اختلف أيضا الى حلقات ابن كيسان وابن شقير وأضرابهما من أوائل البغداديين لما سنرى عنده من مزج بين آراء البصريين والكوفيين ، وبذلك يلتحم نحو المدرسة المصرية بنحو المدرسة البغدادية مع نشأتها المبكرة »[٣] .

ولا يستطيع باحث أن يقبل هذا الكلام دون محاكمة وحسن نظر ، فدارسو

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة ١/ ٣٩٠ ، وقد ورد الكتابان في أغلب التراجم عنه .
(٢) القواعد النحـوية ص١٣٣ .
(٣) المدارس النحـوية ٣٣١ .

النحو لم يتفقوا حتى الآن على أنّ هنالك مدرسة نحوية متميزة يمكن أن ندعوها باسم مدرسة بغداد ، وليس هناك نحو متميز ذو منهج بيّن يمكن أن ندعوه بالنحو البغدادي . ولو كانت دعوى الانتفاء من آراء المدرستين والمزج بينها ، تشكل منهجا خاصا في النحو لأفترضنا أن الأخفش الأوسط (ت ٢٢١هـ) واحد من متقدمي نحاة بغداد ، لأنه عاش في بغداد ، واتصل بالكسائي (ت ١٩٢هـ) شيخ الكوفيين ، وتابعهم في خمسين مسألة[٢] ، وهو قد خالف سيبويه في مسائل كثيرة ، ولم يقل لنا أحد انّ الأخفش بغدادي . واذا خالف المبرد سيبويه وتتبع كلامه في « مسائل الغلط » ، فلا يعني هذا أنّ المبرد بغدادي ، ولا أنّ وشائجه بمدرسة البصرة التي كان علما بارزا من أعلامها قد انبتّت ، لان سيبويه وان كان رأس نحاة البصرة بعد الخليل ، فانّ الخلاف أو الاختلاف معه ، انما هو من باب اختلاف التلاميذ في المدرسة الواحدة . ولكن يبدو أن الدكتور ضيف يريد أن يقول لنا إنّ نحو سيبويه هو نحو المدرسة البصرية ، وذلك في حديثه عن ابي العباس بن ولاد (ت ٣٣٢هـ) : « ... وبلغ من بصريته أنه عني بتأليف كتاب « الانتصار لسيبويه » وكأنه يؤمن أن غلطا لا يمكن ان يعلق بقلمه ... »[١] ، وكلام الباحث الفاضل متناقض بشكل غريب ، فابن ولاد البصري المتعصّب لسيبويه « له آراء نحوية مختلفة ، كان يتابع فيها أحيانا الكوفيين على الرغم من اعجابه الشديد بسيبويه ، وائمة البصريين »[٢] . وابن ولاد بصري لتعصبه لسيبويه ونقضه على المبرد ، والمبرد من ائمة البصريين الذين يعجب بهم ، وهو أيضا ليس بغداديا على الرغم من اتصاله بالأئمة الأولين لما يسمّى بمدرسة بغداد كابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ، وابن شقير (ت ٣١٧هـ) وابن الخيّاط (ت ٣٢٠هـ) ومتابعته أحيانا للكوفيين .

أما في حديثه عن أبي جعفر النحّاس فانه يجزم ، على أنّ مصر أخرجت نحويّا بغداديّ النزعة في وقت مبكّر ، فهو يمزج بين النحو البصري والكوفي ،

---

(١) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية (رسالة ماجستير) ص٣٢٣ـ٣٣٠
(٢) المدارس النحـــوية ٣٣٠ .

وهو ينفذ الى آراء جديدة[1] ، لان « من يرجع الى مختصره الذي سماه كتاب التفاحة في النحو ... يجده يمزج في وضوح بين اراء البصريين والكوفيين ، فهو في الصورة العامة للكتيب وعرض مسائله بصري ، وهو في بعض ارائه وبعض المصطلحات كوفي ، وقد يختار رايا لقطرب او للاخفش مخالفا جمهور البصريين . ومن اول ما يلقانا في الكتيب مخالفا لهم فيه ذهابه الى ان الأسماء الخمسة اباك واخواتها معربة بحروف العلة نفسها متفقا في ذلك مع قطرب ، وهشام من الكوفيين ، والزجاجي من البغداديين[2] ».وأنّى للدكتور ضيف هذا الحسم ببغدادية الزجاجي ، وتجاهله لبصرية قطرب تلميذ سيبويه ؟!

وهنا تعرض جملة مسائل :

١ ـ لماذا يكون أبو جعفر النحّاس بغداديا لأنه يمزج بين آراء الكوفيين والبصريين ، ولا يكون بصريا ، مع أنه في الصورة العامة لكتيب التفاحة وعرض مسائله بصريّ ؟

٢ ـ ولماذا يكون اختيار النحّاس آراء لشيوخ المدرستين ، أو الأخذ برأي كوفي يمثل نزعة جديدة مغايرة تتباين تباينا واضحا عن نزعتي البصريين والكوفيين ؟ ولا يجوز تطبيق مثل هذا الافتراض على نحاة لا حصر لهم ، ينهجون نهج النحّاس ، ويذهبون مذهبه كابن ولاد ؟ ثم ان مذهبية النحويّ لا تتضح في ضوء أخذه برأي ما ، أو رفضه لآخر ، أو انفراده بثالث ، انما تتضح هذه المذهبية في ضوء المنهج المتبع ، وطرائق البحث ، وأسلوب الدرس ، وتتحدد معالمه في اطار الأصول العامة لمدرسة معينة . ان اختلاف المدرستين النحويتين الكبيرتين : البصرية والكوفيّة يبرز خلال موقفهما من القياس والسماع والاجماع ، وتشدّدهما أو تساهلهما في هذه الأمور ، الى اختلاف في المصطلح والعرض ، وهذا لا يعني البتة أن يكون هنالك اتفاق تام في جميع الآراء النحوية واللغوية لدى رجال المدرسة الواحدة ، لأن الاختلاف في الآراء أو الاتفاق فيها بين أتباع ومؤيدي المدرسة الواحدة انما تمليه ثقافة النحويّ ، وطبيعة هذه الثقافة ، وتمكنّه في مادة الدرس النحوي واللغوي ، وتحلله أو تزمته أو تطبيقه للمنهج العام .

---

(١) المدارس النحوية ص٣٣٤ . (٢) نفسه . (٣) نفسه .

٣ ـ انّ بعض المصطلحات الكوفية التي تتردد في ثنايا الكتيب كالجحد والمفعول الذي لم يسمّ فاعله والنعت والتفسير ، ليست وقفا على النحاس وحده ، اذ إنّ « الملاحظ في كتاب أصول ابن السراج أنه يستعمل اصطلاحات الكوفيين وهو بصريّ المذهب والمعتقد ...

.. وقد ظهر أثر ذلك في اعتداده برسم المصحف ، وتلك نظرة كوفية واضحة عند (الفرّاء) في معاني القرآن[١] ، كما يعتدّ بكثرة الدور على الألسنة ، وهذه أيضا يعتدّ بها الكوفيون ... ومن أثر اختلاط الدراسات الكوفية هذه بنحوه البصري استعماله هذه المصطلحات[٢] » :

١ ـ الجحد بازاء النفي[٣] .
٢ ـ الصفة بازاء حرف الجر والظرف[٤] .
٣ ـ المفسّر بازاء التمييز[٥] .
٤ ـ النسق بازاء العطف[٦] .
٥ ـ ما لم يسمّ فاعله بازاء نائب الفاعل[٧] .
٦ ـ المكني بازاء الضمير[٨] .

وذلك لأن كثيرا من المصطلحات الكوفية وجدت طريقها الى كتب البصريين لسلامتها في اللغة ، ووضوح دلالتها على المقصود ، وليس هنالك ما يسوّغ مقابلتها بالتزمّت والتعصّب .

٤ ـ لقد اعتمد الدكتور ضيف على كتيب التفاحة الموجز الموضوع للمتعلمين المبتدئين ، وأهمل الرجوع الى كتاب اعراب القرآن ، وشرح أبيات سيبويه[٩] ،

---

(١) معاني القرآن ٢/١٤ .
(٢) ابن السراج النحوي (رسالة دكتوراه) ص٢٤٤ .
(٣) اصول النحو (مخطوطة) ٢/٢٩٦ .
(٤) الأصول ٢/١٨٧ .
(٥) الأصول ١/٣٦٦ ، ٢/١٩٢ .
(٦) الأصول ١/١٩٧٤ ، ٢٩٦ .
(٧) الأصول ٢/١٩٢ .
(٨) الأصول ٢/٢٠٣ .
(٩) حققه السيد احمد خطات العمر . وهو قيد الطبع .

وشرح المعلقات التسع[1] ، ومنها جميعا عدد من النسخ المخطوطه والمصورة في القاهرة .

٥ - يذكر الباحث أن النحاس « عاد الى موطنه يدرس كتاب سيبويه لطلابه ، وطارت شهرته ، فرحل اليه الطلاب من الاندلس ، وفي مقدمتهم ... محمد بن يحيى الرياحي الذي حمل عنه كتاب سيبويه رواية درّسه لطلابه في قرطبه ... وبذلك كان للنحاس فضل بث كتاب سيبويه[2] ، وما رافقها من نهضة الدراسات النحوية . ومما عني به تفسير ابيات سيبويه ويقال انه لم يسبق الى مثله ، وكل من جاء بعده استمدّ منه .

وفي بعض المراجع أن له كتاب « شرح سيبويه » مما يدل على أنه كان له على الكتاب شرح يذلله ويحل مشاكله[3] » .

وبعد هذا الذي يقوله الباحث يريد أن نسلم له ببغدادية النحاس ، ونزوعه نزعة مستقلة تمثل منهجا جديدا هو هذا المذهب البغدادي الموهوم ، ولا أدري لماذا لا تكون هذه العناية الشديدة بكتاب سيبويه ، والقيام عليه بشرحه ، وحلّ مشكلاته ، وتوضيح ما انبهم منه دليلا على وثوق بصريته ، وعلوقها بنفسه ، وعلى اعجابه الكبير بسيبويه شيخ نحاة البصرة ؟!

وإنّني لأسأل عن المنهج النحويّ الذي اختطته المدرسة المصرية لنفسها قبل ورود النحاس اليها ، ونقله كتاب سيبويه ، ولأصول المدرسة البغدادية التي التحم بها نحو المدرسة المصرية - كما يقول الدكتور ضيف - ؟! .

وبعد ، فليس هناك ما يبعث على اليقين بأن « مصر أخرجت نحويا بغداديّ النزعة في وقت مبكر[4] » ، ولا أن هذا النحويّ قد فتح الباب على مصراعيه

---

(١) حققه مؤخرا السيد احمد خطاب العمر ، ونال به درجة الماجستير بتقدير « ممتاز » من كلية الآداب بجامعة بغداد وصدر فيما بعد عن وزارة الاعلام ببغداد .

(٢) ذكر الزبيدي في طبقاته (ص٣٠٥) أن أول من درس كتاب سيبويه وانتسخه هو الافشنيق بتلمذته على أبي جعفر الدينوري .

(٣) المدارس النحوية ٣٣٢ .

(٤) المدارس النحوية ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

لمؤثرات النحو البغدادي لتمر على مصر طوال الحقب التي توالت بعد عصر النحاس . وذلك لأمرين :

١ ـ أنه لا حقيقة لما يسمى بمدرسة بغداد النحوية .

٢ ـ وأن النحاة المصريين قد توفروا على كتب نحاة البصرة بالدرس والشرح ، ثم ما لبث النحو البصري أن شاع في أمصار المغرب حتى الأندلس .

مع كل هذا ، كأن الباحث يريد أن يدعم قوله ببغدادية النحو المصري فيدع جانبا علي بن سليمان الأخفش الصغير (ت ٣١٥هـ) الذي يقول عنه : « ونزل في سنة ٢٨٧ هـ بمصر نحوي بصري من تلاميذ المبرد ، وهو علي بن سليمان الأخفش الصغير ، وظل بها حتى سنة ٣٠٠ للهجرة يعلم النحو واللغة ، وله تصانيف مختلفة فيهما ، من أهمها شرحه على كتاب سيبويه ، وكان يتعصب للمبرد والبصريين في تصانيفه[١] » .

اذا كان الأخفش الصغير على هذا الجانب العظيم من الاطلاع في النحو واللغة بما نفخ فيه الباحث من روحه ، واذا كان قد قام على التدريس في مصر ثلاثة عشر عاما ، فلماذا لا يكون قد ساعد على أن تؤتي الدراسات النحوية السابقة ثمارها بعد أن بذر نواتها الأولى ولاد بن محمد التميمي (ت ٢٦٣هـ) الذي اتصل بالخليل وسمع منه ، وأحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩هـ) الذي « أخذ عن المازني وحمل عنه كتاب سيبويه ... وصنف لطلابه المصريين كتابا سماه (المهذب) ذكر في صدره اختلاف الكوفيين والبصريين غير أنه لما أمعن فيه عوّل على مذهب البصريين وخاصة على كتابات الأخفش الأوسط ...[٢] » وكان قد دخل مصر قبل مجيء الأخفش الصغير ، ثم غادرها بعد مجيئه اليها ، ثم عاد بعد خروج الأخفش منها الى بغداد .

انّ هذه المنحة العلمية التي توّج بها مفرق الأخفش الصغير دليل على الأحكام العجلى التي يصدرها الباحث في مثل هذه الأمور ، فقد ذكر ياقوت فيما نقله

---

(١) المدارس النحوية ٣٢٩ .

(٢) المدارس النحوية ٣٢٨ ، ينظر طبقات الزبيدي ٢٣٤ .

عن المرزباني في المقتبس أنه قال : « ذكر جماعة لقيناهم من النحويين ، وأهل اللغة ، منهم علي بن سليمان بن الفضل الأخفش ، ولم يكن بالمتسع في الرواية للأخبار والعلم بالنحو ، وما علمته صنّف شيئا البتة ، ولا قال شعرا ، وكان اذا سئل عن مسائل النحو ضجر وانتهر كثيرا من يواصل مساءلته ويتابعها ...[1] ».

هذا الى أنه تجاهل أن الأخفش الصغير قد تلمذ لثعلب وأخذ عنه ، كما عدّه ابن النديم فيمن خلط بين المذهبين[2] .

وغير الأخفش الصغير كثير من النحاة المصريين الذين كانوا نقلة علم البصريين الى مصر ، منهم :

محمد بن ولاد (ت ٢٩٨هـ) الذي رحل الى بغداد ، وتمكن من نسخة من كتاب سيبويه كانت ملك المبرد ، فانتسخ منها نسخة لنفسه ، ثم قرأ الكتاب عليه ، وعاد الى موطنه ، فتصدّر لاقراء النحو ، وصنّف فيه كتابا سمّاه « المنمق » لم يصنع فيه شيئا[3] ، وانتقلت نسخته من كتاب سيبويه الى ابنه أبي العباس .

وعليّ بن الحسن الهنّائي الملقب كراع النمل (ت ٣٢٠هـ) الذي رحل الى بغداد ، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين ، وكان الى قول البصريين أميل[4].

وأبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد ـ الذي مرّ ذكره ـ .

هؤلاء نحاة مصريون ، تلمذوا لبصريين وكوفيين ، لأن هؤلاء جميعا ضمنهم بغداد في كنفها مع من ضمت من رجال الثقافات المختلفة . جاء طلاب مصريون الى بغداد ، واختلفوا الى مجالس الدرس ، ووجدوا في نفوسهم ميلا الى علوم العربية ، فأقبلوا على شيوخ المدرستين يتصلون بهم ، ويتلمذون لهم ، ويسائلونهم، وربما يشتركون في المماحكات والمساجلات التي كانت تدور في حلقات الدرس وفي المساجد ، وربما كان التقعيد والقياس والتعليلات التي تعتمد على الجدل المنطقي

---

(١) معجم الأدباء ٢٤٦/١٣ ، ٢٤٧ ، ينظر فهرست ابن النديم ١٢٩ .
(٢) الفهرست ١٢٩ . (٣) البغية ٢٥٩/١ .
(٤) انباه الرواة ٢٤٠/٢ ، وذكر ياقوت (معجم الادباء ١٣/١٣) ونقله عنه السيوطي (البغية ١٥٨/٢) أنه (كان كوفيا ، وأخذ عن البصريين) .

قد استهواهم فمالوا باتجاه البصريين ولكن لم تسلم نظراتهم النحوية من ميل الى نحو الكوفيين أيضا ٠

أما النحاة الاوائل الذين وصلوا الى البصرة ، فلم يتعرفوا الا على النحو البصري ، ولم يتأثروا الا بنحاة بصريين ، وكانوا ـ بحق ـ حاملي رسالة المذهب البصري الى طلبة العلم في مصر ٠

٢ ـ رأى الدكتورة خديجة الحديثي ٠

وذهبت الدكتورة خديجة الحديثي الى مثل ما ذهب اليه الدكتور ضيف ، حين قالت : « هذه مدرسة مصر والشام ، وهي مدرسة كانت تعتمد أول الأمر اعتمادا كبيرا على مدرسة البصرة ، ثم سلكت على يدي أبي علي الدينوري وأبي جعفر النحاس مسلك البغداديين وسارت على نهجهم في المزج بين المذهبين ، وقد اتضح هذا وضوحا كبيرا في كتب ابن مالك الذي كان اختياريا في النحو ٠٠٠

وخلاصة القول : أن مصر والشام عكفتا على النحو العربي ، تدرسه وتقارن بين الآراء المختلفة ، وترجح بعضها على البعض الآخر ، أو تعلق عليها بالشرح والتدوين ، وأن مدرسة مصر والشام هي التي حفظت لنا النحو العربي ، ونقلته عبر الأجيال »[1] ٠

أولا ـ الاعتراض قائم على « أن مدرسة مصر والشام قد حفظت لنا النحو العربي ، ونقلته عبر الأجيال » ٠ لأن كتب المتقدمين كسيبويه والأخفش الأوسط والفراء والمبرد والزجاجي وأبي علي الفارسي والسيرافي وابن جني وغيرهم قد وصلت الينا وهي التي أرخت للنحو منذ نشأته الأولى ، وواكبت تطوره ، وسجلت المراحل التي مر بها ، والدراسات النحوية المستفيضة التي تمخضت عنها ، ونقلت آراء هؤلاء المتقدمين ومعارضاتهم التي أغنت النحو ، ومنحته السمة المميزة له ، ولم تترك ، بعد ، زيادة لمستزيد ٠

ان النحاة المتأخرين جميعا سواء كانوا في مصر والشام أو في غيرهما من الأقطار العربية والاسلامية قد تلمذوا لأولئك النحاة الكبار ، باعتمادهم الرئيس

(١) أبو حيان النحوي ٣٦٨ ٠

على هذه الكتب ، لأنها المصدر الأول الذي استقى منه الدارسون أصول النحـو واللغة ، وتفرعاتهما ، فصاروا نقلة وأتباعا ، وليس لهؤلاء غير الاحتلاب من هذه المصادر الرئيسة ، واذا عنّ لكثير منهم أن يدلوا بدلوهم ، يعارضوا فيفندوا ، ويؤيدوا فيسندوا ، فان دراساتهم النحوية لا تعدو كونها اجترارا وتكرارا ، مع بعض لمحات ذكية تعرض لهم .

وعبارة الباحثة الفاضلة ـ بعد هذا ـ عبارة خطابيـــة ، فيهـــا شيء من الانفعـــال والغـــلو .

ثانيا ـ أما أن تكون مدرسة مصر والشام قد سلكت على يدي أبي علي الدينوري وأبي جعفر النحّاس مسلك البغداديين ... وقد اتضح هذا وضوحا كبيرا في كتب ابن مالك»[1] فأمر يحتاج الى أكثر من دليل يسنده . ولا أدرى لم أهملت الباحثة الزمن الذي أستغرقته رحلة النحو من أبي جعفر النّحـاس (ت ٣٣٨هـ) الى ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، وهي مدة تنيف على ثلاثة قرون وربع، وما مصير النحو فيه ؟ وأي منهج كان يسلك ؟ اذا كانت الباحثة تريد أن تقول لنا ان النحو المصري الشامي ظلّ بغـداديا فمسألة مردودة من الأساس ، لأن النحاس لم يكن بغداديا ـ وقد عرفنا ذلك ـ ولأنه ليس هنالك مدرسة في النحو يمكن أن نطلق عليها اسم المدرسة البغدادية ، وأن الكتب التي تنوقلت ، وصارت محور الدرس النحوّي طوال عدة قرون لم تـكن غير كتب البصـــريين ابتداء بكتاب سيبويه ، وانتهاء بمفصل الزمخشري ، وأن هذه الكتب لقيت عنايـــة خاصة لم يلقها كتاب كوفي واحد ، وأن النحو في مصر والشـام كان بصريا في الصورة والمنهج وطرائق البحث ، وأن أغلب النحاة كانوا أسارى هذا القيـــد البصرّي لم يستطيعوا منه فكاكاً ، وأيّما كتاب أُلّف في هذا الوقت لن تجـد فيه غير التمسك بالقياس وقصره على الشائع الذائـــع من كلام العرب ، وغـــير التعليلات المنطقية ، والتأويلات الفقهية والفلسفية ، التي أبعدت النحو العربي عن دائرة الدراسة اللغوية الصافية ، وصار النحو غاية لذاته ، لا وسيلة لفهم اللغة ،

---

(١) أبو حيان النحوي ٣٦٨ .

وتقويم الألسنة • وسنرى ذلك بوضوح عندما ندرس آراء ابن الحاجب ومذهبه النحوي •

٣ ـ رأي الدكتور عبدالعال سالم مكرّم

أما الدكتور مكرّم فقد كان أكثر حرجا ، وأكثر حيطة من صاحبيه عندما قال : « الواقع أن اطلاق اسم مدرسة على حركة النحو في مصر والشام فيه تجوّز اذا اعتبرنا وحدة الهدف ، ووحدة الاصول ، ووحدة المقاييس ، ووحدة المنهج ، لأن هذه الحركة كانت تتعدد فيها المناهج ، وتختلف الأصول ، وتتباين المقاييس • ولكن يشفع لي في اطلاق اسم المدرسة على هذه الحركة أن حركة النحو في البصرة أو في الكوفة لم تقم على أطراد في المنهج أو وحدة في الهدف ، فقد اضطربت الأصول في كل مدرسة واختلف النحاة فيما بينهم ••• »[1] •

اذا كان الباحث يرى أنّ وحدة الهدف ، ووحدة الأصول ، ووحدة المقاييس ، ووحدة المنهج ، هي التي تعطي المدرسة تشكلها ، وتوضح معالمها ، وأنّ ذلك هو الذي يمنحه حق اطلاق اسم مدرسة على حركة النحو في مصر والشام ، لأن الحركتين النحويتين الكبيرتين في البصرة والكوفة ، كانتا على على اضطراب في الأصول ، فانه يكون أولى له أن يرفض الاطمئنان الى وجود مدرستي الكوفة والبصرة لا العكس •

بقي عليّ أن أجيب عن السؤال الآتي :

ما هو منهج نحاة مصر والشام اذن ؟ والى أيّ المدرستين هم أميل ؟

وقد أجاب الدكتور مكرّم عن هذا السؤال بقوله : « واذا نظرنا الى اتجاهات النحو في مدرسة مصر والشام نجد أنها تتجه الى وجهتين :

١ ـ وجهة متأثرة بالنحو البصريّ بمقاييسه وأصوله ، وعلله وفروعه ، وهذه يمثلها ابن الحاجب وأبو حيان الأندلسي •

٢ ـ ووجهة ثانية • لا تنكر النحو البصريّ ، ولا تنكر النحو الكوفي ،

---

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ١٧٩ •

لكنها مع ذلك لا تنكر نفسها ، ولا تنكر أنّ لها رأيا في هذه المشكلات »[1] .
ومثل لها بابن مالك وابن هشام . ثم أردف قولته هـــذه : « أما الدليل على أن الوجهة الأولى كانت متأثرة بالمنهج البصري ، فاننا نرى أنّ ابن الحاجب كـان أصوليا ، بل كان ضليعا في هذا العلم ... »[2] .

على الرغم من اختـــلافي مع الدكتور مكرّم في اطلاقه اسم المدرســة على حركة الدرس النحوى في مصر والشام[3] ، فانني اتفق معه في أنّ ابن الحاجب يمثل الوجهة التي تأثرت بالمنهج البصري ، بيد أنّ دليله على أن هذه الوجهــة متأثرة بالمنهج البصري لأن ابن الحاجب كان أصوليا ضليعا في هذا العلم ، ضعيف متهافت ، وليس هو البرهان القاطع للتدليـل على هـــذه الدعوى ، لأن النحاة أولعوا بالتعليل ، والتخريج ، وتمسكوا بالقياس الـذي لازم الدرس النحـوي طوال المدة التي نقل فيها النحو خطواته ببطء على أرض مصر منذ أن صار ولاد بن محمد التميمي حلقة الوصل بين نحو البصرة ودراسة العربية في مصر ، حينمـا قدر له أن يرحل الى البصرة ويتلمذ للخليل ، وما زالت هذه التعليلات آخـذة بخناق النحو ، حتى صارت العمود لهذا العلم الذي كتب له أن يبتعد عن المنهج الوصفي الاستقرائي في اللغة ، ويصير أقرب ما يكــون الى أساليب الفقهـــاء والنظّار الأصوليين . وانا لنلمح أثر ذلك واضحا عند جمهـــرة النحـاة بدءا بأبي بكر بن السرّاج (ت ٣١٦هـ) الذي فتق هذه التعليلات ، وأغرب في اخضاع النحو للمنطق والجدل في كتابه « الأصول » ، وإنتهاء بنحاة العصور المتأخرة ، الذين خاضوا في التعليلات حتى صار النحو عندهم منطقا بحتا ، وفقها بحتا ، ثم اشتطوا حتى احترق النحو ولم ينضج .

---

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، ١٧٩ .
(٢) نفســـه .
(٣) من آثار ايمان الدكتور مكرّم بوجود مدرسة في النحو باسم مدرسة مصـر والشام ، أنْ كانت رسالته للماجستير بعنوان « المدرسة النحوية في مصـر والشام » . والرسالة مخطوطة ، وهي قيـد الطبع ، كما ذكر ذلك في كتابه « القراءات وأثرها في الدراسات النحوية » ، ولم يتسنّ لي الاطلاع عليهـــا بالرغم من مراسلتي لكلية دار العلوم ، وله شخصيا .

اذن ، لم يكن ابن الحاجب بصريا لأنـــه فقيـــه ، فغيره من النحاة كانوا بصريين في النزعة والأسلوب ، مع أنه لم يكن لهم أصبع في معرفة الفقه ، ولكن الشيء الذي أراه أنّ الفقه قد أثر في الحاجب حتى جعله يوغل في التعليلات ، وينطبع نحوه بطابع فقهي متزمّت ، فيفتنّ في مخالفة النحاة وايراد الاشكالات التي تتعذر الاجابة عنها[1] .

واذا « كان ابن الحاجب من أبرز نحاة العصر الأيوبي وكان له جهـد كبير في الدراسة النحوية بمصر ودعم مدرسة النحو بها »[2] فاننا يجب أن نسلم حينئذ بأن منهج الدرس النحوي في مصر انّما هو منهج المدرسة البصريّة في التعليل والقياس والسماع والاجماع ، وأن المنهج البصري قد طغى حتى استطاع أن يسود في الأمصار التي نفذ اليها في أوقات متفاوتـــة ، وأنّ المذهب الكوفي اضطر أن يخلي مواقعه لهذا المذهب الذي وجد سبيله سهلة الى أفكار النـاس حين كانوا منصرفين الى دراسة علوم القرآن والحديث .

---

(١) الوفيات ٢/٤١٤ .

(٢) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ١٧٨ .

الباب الأول

حيـــاته وآثـــاره

الفصـل الأول

حيـاته وآثـاره المختلفـة

يهمّنا من مصادر حياة ابن الحاجب[1] مصدران رئيسان هما : « ذيـل الروضتين » لابن أبي شامـة المقدسي (ت ٦٦٥هـ) ، و « وفيات الاعيـان »

(١) ترجم له غير ابن أبي شامة وابن خلكان :
عزالدين الحسيني (ت ٦٩٥هـ) في « صلة التكملة لوفيات النقلة » (مخطوطة) تراجم ٦٤٦هـ .
وابو الفداء (ت ٧٣٢هـ) في « المختصر في اخبار البشر » ٦/٨١ .
والذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في « معرفة القراء الكبار » ٢/٥١٦ ، ٥١٧ « وسير اعلام النبلاء » ٥/١٨٩ ، ١٩٠ .
والأدفوي (ت ٧٤٨ هـ) في « الطالع السعيد » ٣٥٢ـ٣٥٧ .
وابن الوردي (ت ٧٤٩ هـ) في تاريخه ، ٢/٢٥٧ـ٢٥٩ .
وعفيف الدين اليافعي (ت ٧٦٨ هـ) في « مرآة الجنان ... » ٤/١١٤
وتاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) في « طبقات الشافعية » ٣/٣٥٧ ، ٣٦٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .
وأبو الفداء الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في « البداية والنهاية » ١٣/١٧٦
وابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ) في « الديباج المذهب » ١٨٩ـ١٩١ .
وابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) في « غاية النهاية في طبقات القراء » ٥٠٨ ، ٥٠٩ .
وابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) في « طبقات النحاة واللغويين » (مخطوطة) ق ٤٠١ ، ٤٠٢ .
وابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) في « النجوم الزاهرة » ٦/٣٦٠ .
وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في « بغية الوعاة ... » ٢/١٣٤ ، ١٣٥ و « حسن المحاضرة » ١/٤٥٦ .
وعبدالقادر النعيمي الدمشقي (ت ٩٢٧ هـ) في « الدارس في تاريخ المدارس » ٢/٣ـ٥ .
=

لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) ، وهذان الكتابان يعدان ـ بلا ريب ـ أثبت مصدرين يمكن الاعتماد عليهما ، ونحن نتصدى لترجمة نتحرى فيها الدقة العلمية ، وتبرير ذلك :

(١) أنهما أقدم مصدرين في سلسلة مصادر حياته .

= وطاش كبرى زدة (ت ٩٦٨هـ) في « مفتاح السعادة » ١/١٣٨ـ١٤٠ .
وابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) في « شذرات الذهب » ٥/٢٣٤ .
ومحمد باقر الخوانساري (ت ١٣١٣ هـ) في « روضات الجنات » ٤٤٨ ، ٤٤٩
وجرجي زيدان (ت ١٣٣٢هـ ـ ١٩١٤م) في « تاريخ آداب اللغة العربية » ٣/٥٤ ، ٥٥ .
واسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ) في « هدية العارفين » ١/٦٥٤،٦٥٥
والشيخ عباس القمي في « الكنى والالقاب » ١/٢٥٤ـ٢٥٥ .
والشيخ محمد الطنطاوي في « نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة » ١٨٦ .
وعلي مبارك في « الخطط التوفيقية » ٨/٦٢ .
وشمس الدين سامي في « قاموس الأعلام » (بالتركية) ١/٦١٦ .
ومحمد علي التبريزي المعروف بالمدرس في « ريحانة الادب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب » ٦/٢٠٦ .
ومحمد بن أبي شنب في « دائرة المعارف الاسلامية » (مادة : ابن الحاجب) ١/١٢٦ .
وبطرس البستاني في « دائرة معارفه » (مادة : ابن الحاجب) ٢/٤٣٨ .
وبروكلمان في « تاريخ الادب العربي » (طبعة ليدن) ١/٣٠٣ـ٣٠٦ ، الذيل ٥٣١ـ٥٣٩ .
واحمد احمد بدوي في « الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية في مصر والشام » ٢٠٥ـ٢٠٩ .
وعبداللطيف حمزة في « الحركة الفكرية في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول » ٢٢٠ـ٢٢٣ .
والزركلي في « الاعلام » ٤/٣٧٤ .
وعمر كحالة في « معجم المؤلفين » ٦/٢٦٥ .
وخديجة الحديثي في « كتاب سيبويه وشروحه » ٢٣٣ـ٢٣٥ .
وعبدالعال سالم مكرم في « المدرسة النحوية في مصر والشام » (رسالة ماجستير) ٤٣ .
واحمد يوسف نجاتي في حاشية « نفح الطيب » ٧/٢٧٢ .

(٢) وان المترجمين معاصران لابن الحاجب ، فالاول ، وهو ابن ابي شامة قد سمع به ، وان لم يكن قد رآه ، والثاني ، وهو ابن خلكان ، سمع به ، وسمع منه ، ورآه ٠

(٣) وان الذين جاءوا بعدهما — في اكبر الظن — انما اخذوا عنهما ، واستندوا اليهما ، ولم يكن لهم الا فضيلة النقل ٠

وموقفي من المصادر الاخرى ان اضيف منها ما يمكن ان يسد نقصا في الترجمة ، او يلقي ضوءا على جانب من جوانب حياة الرجل ، ومقوماته الشخصية ، معتمدا على القدم اساسا للثقة والتثبت ٠

١ — نشـأته :

ولد لعمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدّوِيني الأصل[١] ، حاجب عزالدين موسك الصلاحي[٢] ، ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي أواخر سنة سبعين[٣] وخمس مئة بمدينة (إسنا)[٤] بالصعيد الأعلى ، وليد سمّاه

(١) نسبة الى (دَوِين) ، وهي بلدة من نواحي (أرّان) في آخر حدود (آذربيجان) بقرب من (تفليس) ، منها بنو أيوب ٠ (معجم البلدان ٢/٤٩١) ٠

(٢) الوفيات ٢/٤١٣ ٠ وجاء في « الطالع السعيد » « وكان أبوه حاجب موسك الكردي ، وقال الكنجي في « تاريخ القدس » : سمعت الفقيه الامام الخطيب عبدالمنعم بن يحيى : لم يكن ابوه حاجبا ، وانما كان يصحب بعض الامراء ، فلما مات كان ابو عمرو صبيا ، فرباه فعرف به » ٠ والأول هو الاشهر ٠

(٣) وقد اختلف بعض أصحاب التراجم في ذلك ، اذ ذهب اكثرهم الى أنه ولد سنة سبعين ، وقال غيرهم سنة احدى وسبعين ، وجاء هذا الاختلاف من أن ابن الحاجب نفسه لم يكن يعلم على وجه الدقة سنة ولادته بين هاتين السنتين ٠ ينظر (معرفة القرّاء الكبار) ٢/٥١٧ ، وذكر الحسيني أن وفاته كانت أواخر سنة سبعين ظنّاً ٠ (الصلة — وفيات ٦٤٦هـ) ٠

(٤) الوفيات ٢/٤١٣ ٠ وقد ضبطها ياقوت بالكسر ثم السكون ، ونون وألف مقصورة وعرّف بأنها « مدينة بأقصى الصعيد ، وليس وراءها الا أدفو ، وأسوان ، ثم بلاد النوبة ، وهي على شاطيء النيل من الجانب الغربي في الاقليم الثاني ٠٠٠ وهي مدينة عامرة طيبة كثيرة النخل والبساتين والتجارة » (معجم البلدان ١/١٨٩) ٠

(عثمان) ، وعرف بعد أن شهر بأبي عمرو جمال الدين بن الحاجب . ثم انتقل به ابوه الى القاهرة ، وهو بعد صغير ، فاشتغل بالقران الكريم ، ثم بالفقه على مذهب الامام مالك ، ثم بالقراءات والعربية[١] ، وقد تكرر دخوله دمشق و دن آخرها سنة سبع عشرة وست مئة ، بعد استيطانه في القدس واملائه بها[١] ، فانام في دمشق مدرسا بالجامع الاموي في زاوية المالكية ، وصار شيخا لجمهور من الدارسين في علمي القراءات والعربية[٣] ، وقد اكب عليه الفضلاء ، وانتفع به كثير من الناس . ورحل الى الكرك عام ثلاثة وثلاثين وست مئه مدرسا لصاحبها ، الملك الناصر ، ثم انه مالا الشيخ عزالدين أبا محمد عبدالعزيز بن عبدالسلام في انكاره على الصالح اسماعيل بن أبي الجيش صاحب دمشق سوء سيرته وتقاعسه عن قتال الصليبيين وصلحه معهم ، فأمرهما بأن يخرجا من بلده ، فخرجا منها سنة ثمان وثلاثين وست مئة[٤] ، وكان محبا للشيخ العز بن عبدالسلام حتى روى أن ابن عبدالسلام حين حبس بسبب مناوأته السلطان داخل معه السجن ومراعاة[٥] ، وبعد مغادرتهما دمشق دخلا القاهرة حيث استقرا فيها ، وجلس ابن الحاجب بالفاضلية[٦] ، موضع شيخه أبي محمد القاسم بن فيّرة الشاطبي[٧] ، وقد قصده الطلبة ، يتلمذون له ، ويأخذون عنه ،

---

(١) الوفيات ٤١٣/٢ .
(٢) الامالي (مخطوطة برلين) ق ٩٥ .
(٣) ذيل الروضتين ١٨٢ .
(٤) أجمعت كتب التراجم على تاريخ خروج ابن الحاجب من دمشق عام ثمانية وثلاثين وست مئة ، غير ابن أبي شامة الذي ذكر أنه خرج سنة ثمان وعشرين وست مئة . (ذيل الروضتين ١٨٢) ، وأظنّه من خطأ التحقيق أو الطبع ، لأن الرجل كان قد املى في دمشق بعد هذا التاريخ ، ثم أنه ليس من المعقول أن يخطيء ابن أبي شامة في ذلك ، وهو قريب منه ، عارف به .
(٥) مرآة الجنان ١١٤/٤ .
(٦) المدرسة التي أسسها القاضي الفاضل .
(٧) سترد ترجمته في شيوخ ابن الحاجب .

ثم غادر القاهرة في أخريات أيامه صاعدا الى الاسكندرية للاقامة فيها ، ولم يطل مكثه هناك ، اذ فجاه الموت ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال ، سنة ست واربعين وست مئة[1] ، ودفن في خارج الاسكندرية في المقبرة التي بين المنارة والبلد ، قرب مثوى الشيخ ابن ابي شامة[2] . وقد رثاه ناصر الدين بن المنير بهذه الأبيات :

الا ايها المختال في مطرف العمر ... هلمّ الى قبر الامام أبي عمرو
تر العلم والآداب والفضل والتقى ... ونيل المنى والعز غيبن في قبر
فتدعوله الرحمن دعوة رحمة ... يكافى بها في مثل منزله القفر[1]

أخلاقه وشخصيته :

كانت أخلاق ابن الحاجب نسيجا فذّا بين اخلاق العلماء ، حددت ملامحها وقسماتها هذه الخلال الطيبة التي اتصف بها ، وقد انتزعت هذه الاخلاق ثناء الناس حتى اولئك الذين كانوا يخالفونه في العقيدة ، فقد كان الرجل « ثقة حجة متواضعا ، عفيفا ، كثير الحياء ، منصفا ، محبا للعلم وأهله ، ناشرا له ، محتملاً للاذى ، صبورا على البلوى »[4] ، صدوقاً مخلصا ، وقصة مناوأته صاحب دمشق تأييدا لصديقه العزبن عبدالسلام ، ودخوله السجن معه ، مغادرته دمشق مطاوعة له ومراعاة مما يثير العجب والاعجاب .

ولقد استكمل مقومات الشخصية العلمية والانسانية بما اشتملت عليه نفسه من العزم والتواضع ، وما وعاه ذهنه من صنوف المعرفة وفنون العلم ، وما استقام به لسانه من الفصاحة والبلاغة ، كل اولئك جعلت منه رجلا ضخما بين الرجال ، وفي مقالة ابن فرحون ما يوحي بهذا المركز الرفيع الذي تبوأه بين علماء عصره ، فقد جاء في « الديباج المذهب » :

---

(١) ذيل الروضتين ١٨٢ ، الوفيات ٢/٤١٣ .

(٢) ذيل الروضتين ١٨٢ . وذكر الحسيني في الصلة (وفيات ٦٤٦هـ) أنه دُفِن بين الميناثين .

(٣) الديباج المذهب ١٩٠ .

(٤) ذيل الروضتين ١٨٢ .

« وقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، وهو أحد أئمة الشافعية في مدح كتابه « جامع الأمهات » ثم ركب متن الشطط فقال : « جمال الدين كان وحيد عصره علما وفضلا واطلاعا[١] » وعقب الأدفوى على ذلك بقوله : « ما احسن هذه الشهادة من امام من أئمه الشافعية »[٢] .

وهو فوق ذلك كله فقيه ، فاضل ، مناظر ، مبرز في عدة علوم ،متبحر مع ثقة ودين ، وورع ، وتواضع ، واحتمال تكلف[٣] ، كما كان ذكيا حتى زعم الذهبي أنه كان من أذكياء أهل زمانه وأبلغهم بيانا[٤] . وقال بعض المتأخرين في غلو ظاهر انه كان من أذكياء العالم[٥] .

ومن مظاهر قوة شخصية ابن الحاجب ، وتأثيرها البالغ في قلوب الناس أن ذكره ابن مهدي في معجمه بقوله : « كان ابن الحاجب علامة زمانه ، رئيس أقرانه ، استخرج ما كمن من درر الفهم ، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني استوطن مصر ، ثم استوطن الشام ، ثم رجع الى مصر فاستوطنها وهو في كل ذلك على حال عدالة ، وفي منصب جلالة »[٦] .

ولا جرم أن هذا وغيره مما ذكرته المصادر حيثما ورد اسم ابن الحاجب ليدلل على تألق شخصيته المؤثرة في المجتمع العلمي في عصر بني أيوب في ديار مصر والشام حالا ومرتحلا .

عقيدته وثقافته :

كان ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي ، تفقه على مذهب الامام مالك ، وتعمق فيه وفهمه واستوعبه ، حتى نبغ ، وبلغ فيه مبلغا عظيما ، وصار رأسا عند المالكية بل شيخ المالكية في عصره[٧] ،

---

(١) الديباج المذهب ١٩٠ .
(٢) الديباج ١٩٠ .
(٣) غاية النهاية ١/٥٠٩ .
(٤) طبقات النحاة ٤٠٢ .
(٥) مفتاح السعادة ١/١٣٩ .
(٦) الديباج ص١٩٠ .
(٧) طبقات الشافعية ٣/٣٦٥ .

وصنف في مذهبه تصانيف جليلة ، عدّت وما تزال تعّد من أمّات المراجع الفقهية المعتمدة ، وخصوصا كتابه « جامع الأمهات » وقد ألف كتابين في الأصول حازا شهرة عريضة هما : « منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل » و « مختصره » الذي كان موضع عناية الدارسين من طلاب الفقه ، وقد قرظه عدد من المؤرخين ، وفي مقالة الحافظ ابن كثير ما يوحي بهذه الحظوة التي لقيها كتاباه في الفقة والأصول عند الناس ، فقد جاء في البداية والنهاية : « ومختصرة في الفقه من أحسن المختصرات أنتظم فيه فوائد ابن شاس ، ومختصرة في الاصول استوعب فيه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الآمدي » [1] .

وكان ـ فوق هذا كله ـ معنيا بالقراءات عناية خاصة ، تلقاها عن شيوخ القرّاء في عصره كالشاطبي وأبي الجود اللخمي والغزنوى وغيرهم ، وكانت هذه الدراسات العلمية في الفقة والقراءات الخطوة الأولى في طريق دراسة العربية ، نحوها وصرفها ، ولقد ارتقى في ذلك سلم الشهرة بما وضعه من المصنفات المختلفة في علم العربية ، ولا سيما مقدمتاه الذائعتا الصيت : الكافية والشافية ، وأماليه ، وقد غلبت عليه العربية ، وعرف بها الى جانب ما عرفه الناس عنه من فقه وأصول وقراءة . وقد أثنى ابن الجزري على مصنفاته فقال : « ومؤلفاته تنبيء عن فضله كمختصري الأصول والفقه ، ومقدمتي النحو والتصريف ولا سيما أماليه التي يظهر فيها ما آتاه الله من عظم الذهن ، وحسن التصور ، الا أنه أعضل فيما ذكره في مختصر الأصول حين تعرض للقراءات وأتى ما لم يتقدم فيه غيره » [2] .

إنّ « المصادر التي ترجمت لابن الحاجب تصرح جميعا بأنه كان بارعا في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية [3] ، وكل تصانيفه في نهاية الحسن

(١) البداية والنهاية ١٣/١٧٦ .
(٢) غاية النهاية ٥٠٩ .
(٣) ذيل الروضتين ١٨٢ .

والافادة[١] ، وفيما ذكر النعيمي خير ما يوضح ذلك ، إذ ورد في « الدارس في تاريخ المدارس » قوله : « واشتغل بالعلم فقرأ القراءات ، وحرر النحو تحريرا بليغا ، وتفقه وساد أهل عصره ، وكان رأسا في علوم كثيرة ، منها الأصول والفروع والنحو والتصريف والعرض والتفسير وغير ذلك[٢] .

لهذه الثقافة الواسعة ، أطلقت عليه الألقاب العلمية ، فقيل : المقرىء « الاصولي الفقيه المالكي » .

من هنا ، اذن ، أسمح لنفسي بأن أدعوه باسم الفقيه النحوي ، ومن هنا ، أيضا ، كان هذا الميل الحاد الى التعليل والتأويل ولجنوح الى تحري الالزامات التي يلزم الآخرين بها ، وتعسر الاجابة عنها ، وقد ذكر ابن خلكان ، أنه سأله عن مواضيع في العربية مشكلة ، فأجاب أبلغ أجابة بسكون كثير وتثبت تم ، ومن جملة ما سأله مسألة اعتراض الشرط على الشرط في قولهم « إنْ أكلت إنْ شربت فأنت طالق » لم تعيّن تقديم الشرب على الأكل يسبب وقوع الطلاق حتى لو أكلت ثم شربت لا تطلق ؟ وسأله عن بيت أبي الطيّب المتنبي ،وهو قوله :

لقد تصبرت حتى لات مصطبر   فالآن أقحم حتى لات مقتحم

ما السبب الموجب لخفض مصطبر ومقتحم ،ولات ليس من أدوات الجر ؟

فأطال الكلام فيهما ، وأحسن فيهما[٣] . ولم يورد ابن خلكان جواب هاتين المسألتين لطوله[٤] .

---

(١) الوفيات ٤١٣/٢ .
(٢) الدارس ٣/٢ .
(٣) الوفيات ٤١٣/٢ ، ٤١٤ .
(٤) ذكر ابن الوردي في تاريخه (٢٥٧/٢-٢٥٩) الأوجه المحتملة للمسألتين نقلا عن شرح التسهيل لأبي حيّان ، كما ذكر الخوانساري (٤٩٩) جواب المسألة الثانية ، موردا حالة واحدة ، وهي جرّ مصطبر ومقتحم بحرف جر محذوف ، وظاهر الأمر أن الكوفيين يجيزون الجرّ بلات وفاقاً لما ذكره الفرّاء من أنه سمع الجرّ بها من بعض العرب . ينظر : (معاني القرآن ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨) . والمتنبي ــ على ما هو معروف ــ كوفي المذهب في اللغة والنحو . ينظر ديوان المتنبي بشرح العكبري ٤٠/٤ ، ٤١ .

ان ابن الحاجب يمثل مثقف العصر الذي عاش فيه ، فهو نحوي فقيه مقرىء عروضي مناظر ، وهذه هي صفات العالم المطلع وسمات الدارس في العصر الأيوبي • وهنا نستطيع أن ندرك المدى الذي آلت اليه دراسة العربية من العسر والتعسف والتحجر ، والأساليب الملتوية المتشعبة التي عولجت بها مسائل النحو والصرف واللغة •

شعره :

لم يكن ابن الحاجب شاعرا ، وما صدر عنه لا يعدو أبياتا قليلة ، تفتقر الى المقومات الشعرية ، وهي بذلك نظم ساذج ، تحدث عن عقل فقيه وتصوره ، لا عن قلب شاعر وعاطفته •

ولم يكن مندوحة لابن الحاجب من ممارسة النظم في الأغراض التعليمية انسياقا في الاتجاه التعليمي الذي ساد تلك الحقبة من حياة علوم العربية •

نظم ابن الحاجب مقدمته النحوية « الكافية » في منظومته « الوافية » ، ونظم في العروض منظومة « المقصد الجليل الى علم الخليل » ، ونظم في المؤنثات السماعية : القصيدة الموشحة •

وأورد له ابن خلكان هذين البيتين :

أي غد مع يد دد ذي حروف ... طاوعت في الروي وهي عيون
ودواة والحوت والنون نونا ... تعصتهم وأمرهم مستبين

وهما جواب عن البيتين الملغزين :

ربما عالج القوافي رجال ... في القوافي فتلتوي وتلين
طاوعتهم عين وعين وعين ... وعصتهم نون ونون ونون

فيعني بقوله « عين وعين وعين ، نحو غدويد ودد فان » وزن كل منها فع...[1] •

وذكر الأدفوي أن الشيخ عبدالكريم الحلبي ، قال في تاريخه ،

---

(١) الوفيات ٢/٤١٣ •

أنشدنا الجلال اسماعيل بن احمد بن اسماعيل القوصي أنشدنا هذين البيتين عنه :

كنت اذا ما أتيت غيّا أقول بعد المشيب أرشد
فصرت بعد ابيضاض شيبي أسوأ ماكنت وهو أسود(۱)

ومثله قوله :

قد كان ظني بأن الشيب يرشدني اذا أتى فاذا غيّي به كثرا
ولست أقنط من عفو الكريم وان أسرفت جهلا فكم عافىوكم غفرا
ان خصّ عفوا الهي المحسنين فمن يرجو المسيء ويدعو كلما عثرا(۲)

وهذان بيتان في الأخوانيات تبدو فيهما عقلية الفقيه :

ان غبتم صورة عن ناظري فما زلتم حضورا على التحقيق في خلدي
مثل الحقائق في الأذهان حاضرة وإنْ ترد صورة في خارج تجدِ(۳)

وله بيتان في معناهما ، لكنه قلبهما في قافية أخرى فقال :

ان تغيبوا عن العيون فانتم في قلوب حضوركم مستمرٌ
مثلما تثبت الحقائقُ في الذهْـ نِ وفي خارجٍ لها مستقَرُّ

ومن جملة ما نسب اليه هذان البيتان اللذان نعتهما « الخوانساري » بأنهما من الشعر الرائق :

يا أهل مصر رأيت أيديكم من بسطها بالنوال منقبضة
مذ جئتكم نازلا بأرضكم أكلتُ كتبي كأنني أرضه(٦)

وهذا البيت الذي فخر فيه بنفسه :

لم يعرف الدهر قدري كنت به وكيف يعرف قدر اللؤلؤ الصدف(۷)

---

(۱) الطالع السعيد ٣٥٥ .
(۲) الطالع ٣٥٦ ، وفي « الديباج » (١٩٠) ، وورد عجز البيت الثاني : أسرفت فيها ، وكم عفا وكم سترا . ووزنه فيه اضطراب .
(۳) الطالع ٣٥٦ .
(٤) الطالع ٣٥٦ .
(٥) روضات الجنات ٢/٤٤٩ والألقاب ١/٢٥٤ .
(٦) الروضات ٢/٤٤٩ ، الكنى ١/٢٥٤ .

وذكر له الشيخ عباس القمي هذه الابيات الثلاثة في أسماء قداح الميسر :

هي قذ وتوأم ورقيب ثم حلس ونافس ثم مسبل
والمعلّى والوغد ثم سفيح ومنيح وذي الثلاثة تهمل
ولكل مما عداها نصيب مثله ان تعد أول أوّل

أي للقذ سهم وللتوأم سهمان ، وهكذا الى السابع ، وهو المعلى فله سبعة اسهم[1] .

وقد قال هذا البيت ممتدحا احمد بن المنيّر الاسكندري :

لقد سئمت حياتي العيش لولا مباحث ساكن الاسكندرية[2]

شيوخه :

تلمذ ابن الحاجب لعدد كبير من علماء عصره ، وشيوخه المبرّزين في علوم الدين والعربية ، وان كانت تلمذته لعلماء الفقه والقراءات أظهر .

وسأبدأ بالقرّاء من شيوخه ، لأن آصرة القراءة بالنحو متينة وثيقة . فمن شيوخه القرّاء :

١ ـ القاسم بن فيّرة الشاطبي :

هو أبو محمد القاسم بن فيرّة[3] بن أبي القاسم خلف بن أحمد ، الرعيني[4] الشاطبي[5] ، الضرير ، المقرىء ، صاحب المنظومة التي سمّاها

---

(١) الكنى والألقاب ١/٢٥٥ .
(٢) البغية ١/٣٨٤ .
(٣) فيرّة ـ بكسر الفاء ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وتشديد الراء ، وضمها ، وهو بلغة من أعاجم الاندلس الحديد . (وفيات ٣/٢٣٤) . وضبطت في « معجم الأدباء » بكسر الفاء ، وسكون الياء المثناة من تحتها وفتح الراء (١٦/٢٩٣) . وفي « انسان العيون في مشاهير سادس القرون » لمجهول مخطوطة بمكتبة الدراسات العليا ص٥ « القاسم بن فوة » وهو خلاف ما ورد في معظم الكتب التي ترجمت له ، وأظنه تحريفا .
(٤) هذه النسبة الى ذي رعين ، وهو أحد أقيال اليمن ، نسب اليه خلق كثير (الوفيات ٣/٢٣٥) .
(٥) هذه النسبة الى شاطبة ، وهي مدينة كبيرة ذات قلعة حصينة بشرق الاندلس . (الوفيات ٣/٢٣٥) .

« حرزا الاماني ووجه التهاني » في القراءات » وعدتها ثلاثة وسبعون ومئة والف بيت ، ولقد أبدع بها كل الابداع ، وقل من يشتغل بالقراءات الا حفظها ، وكان عالما بكتاب الله قراءة وتفسيرا ، وبحديث رسول الله مبرزا ، وكان اذا قرىء عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ صححت النسخ من حفظه ، وكان يملي النكت على المواضع التي تحتاج اليها ، وكان في مقالة ابن خلكان أوحد زمانه في علم النحو واللغة[1] . قال ياقوت « وكان فاضلا في النحو والقراءة ، نظم قصيدة من خمس مئة بيت في كتاب « التمهيد » لابن عبدالبر ، وله قصيدة نظم فيها « المقنع » لأبي عمرو الداني[2] .

كان الشاطبي حافظاً ذكياً ، دقيق المعرفة ، جم العلوم ، صادقاً في القول والعمل ، وقد صدره القاضي الفاضل بمدرسته لاقراء القرآن الكريم ، وتدريس ما اتصل به من قراءة ونحو ولغة .

قرأ القرآن الكريم بالروايات على أبي عبدالله محمد بن علي بن أبي العاص النفري المقرىء وأبي الحسن علي بن محمد بن هذيل الأندلسي ، وسمع الحديث من أبي محمد بن يوسف بن سعادة ... وغيرهم ، وانتفع به خلق كثير[3] .

ولد سنة ثمان وثلاثين وخمس ومئة ودخل القاهرة سنة اثنتين وسبعين وخمس ومئة . وتوفي يوم الأحد بعد صلاة العصر ، الثامن والعشرين من جمادي الآخرة سنة تسعين وخمس ومئة[4] .

٢ ـ أبو الجود اللخمي :

غياث الدين بن بارس بن سكن المنذري المقرىء النحوي الضرير شيخ القراء بديار مصر[5] ، قرأ الروضة للمالكي ، والتذكرة لابن غلبون ، والوجيز

(١) الوفيات ٣/ ٢٣٤ .
(٢) معجم الأدباء ١٦/ ٢٦٤ .
(٣) الوفيات ٣/ ٢٣٤ .
(٤) الوفيات ٣/ ٢٣٥ .
(٥) حسن المحاضرة ١/ ٤٩٨ .

للأهوازي ، والعنوان لأبي الطاهر على الشريف الخطيب ، وقرأ عليه أبو الحسن السخاوي ، وابن نشوان ، والمنتخب الهمداني ، وأبو عمرو بن الحاجب ، والقاسم بن أحمد اللورقي ، وغيرهم ، وقد تصدر للاقراء من شبيته . وكان حسن الأخلاق والمروءة ، حسن الأداء واللفظ بالقرآن ، تصدر بالجامع العتيق ، وبمسجد الأمير موسك ، ثم بالمدرسة الفاضلية بعد الشاطبي ، توفي في تاسع رمضان سنة خمس وست مئة [١] .

٣ ـ أبو الفضل الغزنوي :

محمد بن يوسف بن علّي بن شهاب الدين ، أبو الفضل الغزنوي المقرىء الفقيه النحوّي ، نزيل القاهرة . ولد سنة اثنتين وعشرين وخمسة مئة ، وقرأ على أبي محمد سبط الخيّاط ، وسمع من أبي بكر قاضي المارستان ، وتصدر للاقراء فأخذ عنه العلم السخاوّي ، والجمال بن الحاجب . وروى عنه ابن خليل والضياء المدسّي ، والرشيد العطّاء ، ودرّس المذهب المالكي بمسجد الغزنوي المعروف المقدسّي ، والرشيد العطّاء ، ودرّس المذهب المالكي بمسجد الغزنوّي المعروف به[٢] . مات بالقاهرة سنة تسع وتسعين وخمس مئة [٣] .

٤ ـ أبو الحسن الابياري :

علّي بن اسماعيل بن علّي أحد العلماء البارزين ، برع في علوم شتى : الفقه ، والأصول ، والكلام ، وتفقه بأبي الطاهر بن عوف ، ودرس بالاسكندرية وانتفع به الناس ، وتخرج به ابن الحاجب [٤] . ولد سنة سبع وخمسين وخمس مئة ، ومات سنة ثماني عشرة وست مئة [٥] .

---

(١) غاية النهاية ٢/٤ ، وفي البغية (٢/٢٤١) أن وفاته سنة خمسين وست مئة ، وهو من خطأ المحقق .
(٢) حسن المحاضرة ١/٤٥٤ ، ٤٥٥ .
(٣) غاية النهاية ٢/٢٨٦ .
(٤) حسن المحاضرة ١/٤٥٤ ، ٤٥٥ .
(٥) الديباج المذهب ٢١٣ .

وسمع ابن الحاجب الحديث[1] من :

١ ـ أبي القاسم هبة الله البوصيري[2] • (ت ٥٩٨هـ) •

٢ ـ واسماعيل بن صالح بن ياسين[3] •

٣ ـ وأبي عبدالله محمد بن حامد الأرتاحي[4] •

٤ ـ والقاسم بن عساكر (ت ٦٠٠ هـ)[5] •

٥ ـ وأبي الثناء حمّاد بن هبة الله الحرّاني[6]

٦ ـ وأم عبدالكريم فاطمة بنت سعيد الخير الأنصاري[7] •

واخذ الفقه عـــن :

أبي منصور الابيارى • وتأدب على ابن البنا[9] •

تـلاميــذه :

أخــذ عنه العربية :

١ ـ الرضي القسطنطيني[10] :

أبو بكر بن عمر بن علّي بن سالم الامـــام رضـيّ الـدين القسطنطيني

---

(١) لم أترجم لغير أساتيذه في القراءات والعربية ، أما الآخرون فلم يكن لهم تأثير في ابن الحاجب في هذه الدراسات •

(٢) الصفحة (وفيات ٦٤٦هـ) ، الطالع السعيد ٣٥٣ ، غاية النهاية ٥٠٨ ، البغية ٢/١٣٤ ، مفتاح السعادة ١/١٣٩ ، طبقات النحاة ٢ ٤٠٢ ، الكنى والالقاب ١/٢٥٤ ، ترجمته في الوفيات ٥/١١٧ ، ١١٨ •

(٣) الطالع ٣٥٣ ، غاية النهـــاية ٥٠٨ ، طبقات النحاة ٢ ٤٠٢ • الصـــلة (وفيات ٦٤٦هـ) •

(٤) الطالع ٣٥٣ • الصلة (وفيات ٦٤٦هـ) •

(٥) الصلة (وفيات ٦٤٦هـ) ، غـــاية النهـاية ٥٠٨ ، ترجمته في « تذكرة الحفاظ » ٤/١٣٦٧ـ١٣٧٠ •

(٦) ، (٧) الصلة (وفيات ٦٤٦هـ) •

(٨) الطالع ٣٥٣ ، البغية ٢/١٣٤ ، مفتاح السعادة ١/١٣٩ •

(٩) طبقات النحـاة ٢ ٤٠٢ •

(١٠) وجاء في البغية في ترجمة ابن الحاجب (٢/١٣٥) ان ابن الحاجب أخــذ عنه ، وهو وهم •

النحويّ الشافعيّ ، ولد سنة سبع وست مئة ونشأ بالقدس ، واخذ العربية عن ابن معط ، وابن الحاجب ، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة .وخذ عنه أبو حيان ، ومدحه بقصيدة طويلة ، وذكر في كتابه (النّظار) أنه قرأ كتاب سيبويه على ابن أبي الفضل المرسّي .

سمع الحديث من ابن عوف الزهري وجماعته ، وكان له معرفة بالفقه ومشاركة في الحديث ، صالحا خيّرا ديّنا ناسكا متواضعا ـ كما في مقالة الصلاح الصفدي ـ وأضر بآخر عمره ، ومات سنة خمس وتسعين وست مئة [1] .

٢ ـ زين الدين المعروف بابن العماد :

محمد بن رضوان بن ابراهيم بن عبدالرحمن العذري المحلّي ، كان نحويا أديبا شاعرا ، اخذ النحو عن ابي عمرو بن الحاجب ، وكان يتكسب بالخياطة ، مترفعا عن أبناء الدنيا ، لا يتردد اليهم ، لقيه ابو حيان ، ذكر ذلك في (النّضار) [2] ، لقي بهاء الدين بن النحاس ومدحه بأبيات [3] .

ولد بالقاهرة سنة ثمان وخمسين وست مئة ، مات بالمحلّة سنة سبع مئة [4] .

٣ ـ جمال الدين بن مالك :

محمد بن عبدالله بن مالك جمال الدين أبو عبدالله الطائي الجيّانيّ الشافعيّ النحوي .

نزيل دمشق ، سمع بها من العلم السخاوي والحسن بن الصباح واخذ العربية عن غير واحد ، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره ، وقال أبو حيان : بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه ، ويرجع في حل المشكلات اليه ، إلاّ أنّ بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيان

---

(١) البغية ١/٤٧١ .
(٢) البغية ١/١٠٣ .
(٣) الدرر الكامنة ٤/٦٠ .
(٤) الدرر ٤/٦٠ ، البغية ١/١٠٣ .

بجيان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحوا من ثلاثه عشر يوما • قال السيوطي : وله شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبي [1] ، ونقل التاج التبريزي (ت ٧٤٦هـ) في أواخر شرح الحاجبيه انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه [2] • قال الدماميني (ت ٨٣٨ هـ) في اول شرحه للتسهيل معلقا على ذلك : ولم أقف عليه لغيره ولا ادري من اين اخذه [3] • كما ذكر المقرى في « نفح الطيب » ان ابن مالك كان يقول عن الشيخ ابن الحاجب : انه اخذ نحوه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير [4] • وليس هذا الذي ذكره « المقرى » دليلا على نفي جلوس ابن مالك في حلقة ابن الحاجب ، أو أخذه عنه ، أو تلمذته له ، لأنه ليس من الضرورة قطعا ان يكون التلميذ على سر أستاذه بدليل وجود كثير من التلامذة الذين لا يعترفون بفضل الاستاذ وعلمه • وربما يكون بين الأستاذ وتلميذه خلاف في الرأي ، أو تعارض في المواقف العلمية ، فالزجاج النحوي بارح أستاذه ثعلبا الكوفي ، ولحق بالمبرد البصري ، ولكن هذا لا ينفي البته تلمذة الزجاج لثعلب • ولا يبعد أن تكون شافعية ابن مالك والعداء المذهبي هما اللذان أوغرا صدره على ابن الحاجب فغمطه حقه وتدريسه ، فقد كان أبن مالك مالكيا حين كان بالمغرب ، شافعيا حين انتقل الى المشرق [5] •

أمّا ردّ الدمامينّي على التاج التبريزي فمدفوع بقرب حياة التبريزي من حياة ابن مالك ، فقد كان التبريزي ممن التقوا بأبي حيان معاصر تلاميذ ابن مالك ، وما نقله التبريزيّ أوثق من قول الدماميني المتأخر عنه بقرن من الزمن تقريبا •

وأمر آخر جدير بالنظر ، هو أن ابن مالك رحل من المغرب الى مصر ثم الى

(١) البغية ١/١٣٠ ، ١٣١ •
(٢) حاشية الخضري علي ابن عقيل ١/٧ •
(٣) مقدمة « تسهيل الفوائد » ص٨ •
(٤) نفح الطيب ٧/٢٧٢ •
(٥) نفح الطيب ٧/٢٥٧ •

الشام ، وعلماء النحو واللغة المبرزون في هذين المصرين لا يزيدون على أصابع اليد الواحدة ، فمن المستبعد أن يلتقي بعلم السخاوي وابن يعيش وغيرهما ولا يلتقي بابن الحاجب .

ومن مظاهر تأثر ابن مالك بابن الحاجب تسمية ابن مالك منظومته الطويلة « الكافية الشافية » في النحو والتصريف ، آخذا هذه التسمية من مصنفي ابن الحاجب « الكافية » و « الشافية » ، وشرح ابن مالك منظومته بشرح اطلق عليه اسم « الوافية » مثلما سمى ابن الحاجب نظم الكافية بالوافية ، ثم إنّ ابن مالك شرح كافية ابن الحاجب شرحا ما تزال مكتبة « عارف حكمة » في المدينه تحتفظ بنسخة منه .

ألا يقوم هذا قرينة على أن ابن مالك أخذ عن ابن الحاجب عن طريق آثاره ومصنفاته ، إنْ لم يكن أخذه عنه عن طريق مجالسته أو الاتصال به ؟

٤ ـ أحمد بن محسّن :

الشيخ نجم الدين المعروف بابن ملّي ، شهر بحسن المناظرة ، وكان متوقد الذهن ، شديدا في الحجاج والجدال ، سمع من البهاء المقدسي ، والحسن بن الزيدي ، وحدث بحلب ودمشق ، وقرأ بها النحو على ابن الحاجب ، وتفقه على العز بن عبدالسلام ، وأحكم الأصول والكلام والفلسفة ، وأفتى ، ودخل مصر غير مرة ، وعرف عنه علم غزير ، وقوة حافظة ، وسرعة خاطرة ، وقددخل بغداد ، وأعاد بالنظامية . ولد ببعلبك سنة سبع عشرة وست مئة ، وتوفي سنة تسع وتسعين وست مئة [١] .

٥ ـ الملك الناصر داود بن الملك المعظم :

مالك دمشق بعد أبيه ، ثم انتزعها منه عمه ، واقتصر على الكرك ونابلس ، ثم تنقل بين البلدان ، وجرت به خطوب حتى توفي سنة خمس وخمسين وست مئة[٢] .قرأ الكافية على ابن الحاجب ، الذي نظمها بطلب منه[٣]، ثم شرح له نظمها [٤]. وكان صاحب اطلاع على كثير من العلوم .

---

(١) طبقات الشافعية ٥/ ١٣ ، ١٤ . (٢) البداية والنهاية ١٣/١٩٨ .
(٣) الوافية ق٢ . (٤) الكشف ٢/١٣٧٤ .

كمال الدين بن الزملكاني :

هو كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الانصاري نسب الى « زملكان » بغوطة دمشق ، وقد وصف بالبحر بالعلوم . وبأنه كان خيرا ذكيا ، وقد ولي القضاء في « صرخد » ، وقام بالتدريس في بعلبك[1] . وقد ذكر هو نفسه انه تلميذ لابن الحاجب[2] .

وقرأ القراءات على ابن الحاجب :

الموفق محمد بن أبي العلاء النصيبي :

هو محمد بن محمد بن علي بن المبارك ، الموقف أبو عبدالله بن أبي العلاء الأنصاري النصيبي ثم البعلبكي الشافعي ، مقرىء محقق . ولد سنة سبع عشرة وست مئة بنصيبين ، وقرأ بها على والده ، ثم رحل الى مصر ، فقرأ بها على ابي الحزم ، وأخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب ، وسمع منه مقدمته في النحو ، ثم استوطن بعلبك أربعين سنة ، وكان شيخ ألاقراء بمسجدها الجامع ، وكان جم المعرفة بالأدب ، والقراءات ، ولم نظم . توفي في ذي الحجة سنة خمس وتسعين وست مئة ببعلبك[3] .

وروى عنه الحديث :

١ ـ الحافظ عبدالعظيم المنذري[4] . (ت ٦٥٦هـ) .

---

(١) ينظر في ترجمته : البداية والنهاية ٣٢٥/١٣ ، الدارس في تاريخ المدارس ٩١٣/١ . مقدمة الدكتور مطلوب والدكتورة الحديثي للتبيان ص١٠ـ١٢ .

(٢) التبيان ص١٣٦ .

(٣) غاية النهاية ٢٤٤/٢ ، ٢٤٥ .

(٤) الطالع السعيد ٣٥٣ ، غاية النهاية ٥٠٩ ، طبقات النحاة ٤٠٢ ، البغية ١٣٥/٢ ، روضات الجنات ٤٤٨ . ترجمته في (الوافي بالوفيات ٦١٠/١) . تنظر مقدمة الأستاذ بشار عواد معروف التحقيقه (التكملة لوفيات النقلة) .

٣ ـ والحافظ مسعود بن سليم الاسكندري المعروف بابن العمادية(١) .
(ت ٦٧٧ هـ) .

٢ ـ والحافظ عبدالمؤمن الدمياطي شرف الدين ابو محمد(٢) . (ت ٧٠٥هـ) .

٤ ـ وابو علي الحسن بن الجلال(٣) .

٥ ـ وابو الفضل الذهبي(٤) .

٦ ـ وجمال الدين الفاضلي(٥) .

٧ ـ وابو الحسن بن البقال(٦) .

وروى عنه بالاجـــازة :

١ ـ العماد النابلسي(٧) .

٢ ـ ويونس الدبوسي(٨) .

٣ ـ وزين الدين ابو محمد عبدالسلام بن علي بن عمر الزواوي ، قاضي القضاة المالكية بدمشق(٩) . (ت ٦٨١هـ) .

آثـــاره :

صنف ابن الحاجب في الفقه ، والأصول ، والنحو والجدل(١٠) .(مطبوع).

٢ ـ مختصر المنتهي الاصولي . (مطبوع) .

٣ ـ جامع الأمهات في الفقه المالكي . (مخطوط)(١١) .

---

(١) الطالع ٣٥٣ . ترجمته في (تذكرة الحفاظ ٤/١٤٦٧ـ١٤٦٩) . (٢) الطالع ٣٥٣ ، غاية النهاية ٥٠٩ طبقـــات النحـــاة ٤٠٢ . البغيـــة ٢/١٣٥ ، لاروضات ٤١٨ . ترجمته في (تذكرة الحفاظ ٤/١٤٧٧ـ١٤٩٩) .(٣) الطالع ٣٥٣ ، غاية النهاية ٥٠٩ ، طبقـــات النحويين ٤٠٢ . (٤) الطالع ٣٥٣ ، طبقات النحاة ٤٠٢ ، معرفة القراء الكبار ٢/٥١٧ . لم أقف على ترجمته .

(٥) طبقات النحاة ٤٠٢ ، معرفة القراء الكبار ٢/٥١٧ . لم أقف على ترجمته .

(٦) طبقات النحاة ٤٠٢ ، معرفة القراء الكبار ٢/٥١٧ . لم أقف على ترجمته .

(٧) البغية ٢/١٣٥ ، لم أقف له على ترجمة .

(٨) البغية ٢/١٣٥ ، لم أقف له على ترجمة .

(٩) المدارس في تاريخ المدارس ٢/٣ ، ترجمته في (شذرات الذهب ٥/٣٧٤) .

(١٠) المطبوع اسمه (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) .

(١١) هدية العارفين ١/٦٥٥ .

٤ ـ عقيدة ابن الحاجب . (مخطوط)[١] . في ورقتين ، وهو خـلاصة افكار المتكلمين من متقدمي الاشاعرة ، والمتاخرين ، في معرفـة الله ، وصفات ذاته ، نصّ على نسبتها اليه بعض الشراح وهم يذكرون مصنفاته[٢] .

٥ ـ معجم الشيوخ[٣] .

٦ ـ جمال العرب في علم الأدب[٤] .

٧ ـ منظومة المقصد الجليل الى علم الخليل . (مطبوع) .

٨ ـ الشافية (مطبوع) ، وهو مقدمتان في التصريف والخط .

٩ ـ شرح الشافيه المنسوب الى المصنف ، فقد ذكر (الجاربردى) في شرحه على الشافية أنه سمع أنّ هذا الشرح ليس من مصنفاته ، بل كان قد أملى عليه أشياء متفرقة ، فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان ، وجمعوها[٥] .

١٠ـ شرح الهـادي[٦]

النحـو :

١١ـ الكافيـة (مطبـوع) .

١٢ـ شرح الكافية (مطبوع)[٧] .

١٣ـ الوافية ـ نظم الكافية (مخطوط)[٨] .

١٤ـ شرح الوافية (مخطوط)[٩] .

١٥ـ الايضاح (شرح مفصل الزمخشري) (مخطوط)[١٠] .

---

(١) بروكلمان ١/٥٣٩ ، وذكر أن منه نسخة في لايبزك رقمها ١٥٧ .

(٢) بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب (مخطوطة) ق٣ .

(٣) الكشف ٢/١٧٣٥ . (٤) الكشف ٢/٥٩٣ ، هدية العارفين ١/٦٥٥ .

(٥) الجاربردى على الشافية ٦ . (٦) نفسه ٤٤ ، ولا يبعد أن يكون شرحا على كتاب (الهادي في القراءات لمحمد بن سفيان الهواري) وكان من الكتب التي اعتمدها الحلبي في شرحه على الكافية (مخطوط) ق٣ .

(٧) طبع في استانبول عام ١٣١١هـ طبعة سقيمة .

(٨) ، (٩) فهرس الاسكوريال ١/٩٨ .

(١٠) بروكلمان ـ الذيل ١/٥١٠ ، منه عدة نسخ سأذكرها عند دراسة الكتاب في الفصل الثاني ، وقد ورد ذكره كثيرا في أغلب المصادر والمراجع .

١٦- الامالي النحوية (مخطوط)[1] •

١٧- القصيدة الموشحه بالاسماء المؤنثه السماعيه (مطبوع) •

١٨- رساله في العشر (مخطوط)[2] •

١٩- اعراب بعض ايات من القران العظيم (مخطوط)[3] •

٢٠- المفضـــل[4] •

٢١- المسائل الدمشقية[5] •

٢٢- شرح المقدمه الجزولية[6] (مخطوط) •

٢٣- شرح كتاب سيبويه[7] •

٢٤- المكفي للمبتدى - شرح (الايضاح) لابي علي الفارسي[8] •

وقد شككت في نسبة هذه الكتب الثلاثة الاخيرة الى ابن الحاجب ، وناقشت ذلك في مكانه من البحث في الفصل الثاني •

---

(١) بروكلمان - لذيل ١/٥٣٦ ، منه أيضا عدة نسخ ، وهو كثير الورود في الكتب التي ترجمت لابن الحاجب ، وقد أثنى عليه اصحاب هذه الكتب •

(٢) ذكر محمد بن أبي شنب في دائرة المعارف الاسلامية (مادة : ابن الحاجب) أنه موجود في برلين ضمن مجموع رقمه ٦٨٩٤ •

(٣) ذكر بروكلمان - الذيل ١/٥٤١ أنه موجود في مـكة ، اعتمادا على مجـلة مجمع دمشق ، مجلد ١٢/٤٧١ • بيد أن ثلاثة من الباحثين ، هم : الدكتور نوري القيسي والدكتور عدنان محمد سلمان ، والاستاذ رشيد عبدالرحمن العبيدي ، قد تفضلوا عليّ بمراجعة مكتبات مكة ، فلم يعثروا على المخطوط •

(٤) ذكر بروكلمان - الذيل ١/٥٤١ أنه موجود في (الاسكوريال) ، ورقمـه ١٣٣٦ ، وعند مراجعة فهارس الاسكوريال ، ظهر أن المخطوطة (الأمالي) ، ولم أجد فيها كتاباً باسم المفضل •

(٥) ذكره في الأمالي (مصورة الرياض) ق٢ •

(٦) ذكر بروكلمان ، الذيل ١/٥٤١ ، أن رقمها ١١٩٨ في خزانة جامعة القرويين بفاس ، بيد أن الاستاذ العابد الفاسي أمين الخزانة أفاد أن رقمها (٣٢٩ حجم ٨٠) حسب الترقيم الجديد •

(٧) الكشـــف ٢/١٤٢٧ •

(٨) هدية العارفين ١/٦٥٥ •

الفصـــل الثـــاني

آثاره النحـوية والصـرفية

١ ـ الكافيــة

أ ـ توطئــة :

بدأ تأليف المقدمات ، والمتون النحوية ، مع انكباب الناس على طلب علوم العربية ، واتجاههم اليها ، وكان لابد أن ينصرف جمهرة من النحاة منذ القرن الرابع للهجرة ، الى وضع المقدمات التي يجمعون فيها أشتات مسـائل النحو ، منسّقة في أبواب ، أو مجملة في سـرد عام . وأغلب هـذه المقـدمات ، اما أن يضعها النحويّ لتلامذته عندما تلجئه الحاجة الى تجميع مادة النحو لهم ، أو يضعها نزولا عند رغبة أمير أو وزير .

وفي ظنّي أن أول من أستجاب لهذا اللون من الرغائب هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٢٧هـ) حين صـدع بأمر المأمون في تأليـف كتـاب يجمع به أصول النحو ، فصنّف لــه « الحدود »[١] ثـمّ أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) عندما وضع كتابه (الايضاح) ، وحمله الىعضد الدولة البويهي الذي استخف به ، فوضع له أبو علي (التكملة) وضعا صعّب فيه المسـالك ، وأعضل في كثير من مسائله ، فقال عضد الدولة : « غضب الشيخ وجاء بمـا لا نفهمه نحن ولا هو »[٢] .

وتوالي وضع المقدمات والكتب المختصرة على هذا النمط ، بعضها موجز غاية الايجاز ، حتى تنعقد أسـاليبه ، وتنبهم عباراته ، وبعضها عـلى شيء من السلاسة والوضوح كاللمع لابن جني (ت ٣٩٧ هـ) ، ولهذا عقدت لها شروح وحواش لعدد من المتأخرين ، بل ربما لجأ بعضهم الى شرح كتابه هو كما فعل

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ١٠ .

(٢) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٨ .

الزمخشري (ت ٥٣٩هـ) في شرح مفصله[1] .

ولما آذن القرن السادس للهجرة بالانصرام ، وجدنا هذا الميل عند النحاة يغشى الدراسات النحوية في الأمصار العربية والاسلامية ، حتى أدى الى طغيان ما يسمى بالاتجاه التعليمي في النحو .

لقد كانت الكافية خلاصة نحوية موجزة ، ولكنها بالرغم من ايجازها يدهش له لجوء ابن الحاجب الى تناوله بما يشبه الاختصار ، كأنما وجده فضفاض العبارة ، سهل المأخذ ، فجاء الكتاب هذه المرة موجزا ايجازا شديدا ، في بعض عباراته قصور عن الاحاطة بمسائل النحو ، وفي كثير منها اشارت وتلميحات ، ربما كان يجدها مغنية عن التفصيل والتوسع ، ولا بد أن يجد الدارس بعض مسائله منبهمة تحتاج الى ايضاح وتفسير .

ب ـ أهميتها :

لقد كانت الكافية خلاصة نحوية موجزة ، ولكنها بالرغم من ايجازها الشديد ، وانبهام بعض عباراتها ، تبقى ، بوجه عام ، مشرقة الديباجة ، ولولا هذا الايجاز ، لجاءت ـ فيما أرى ـ أكثر نصاعةووضوحا ، ولا بد لمن أراد أن يلم بمسائل النحو كلها في هذا الحيز الضيق من التأليف أن يلج باب باب الابتسار في مواضع ، وباب الغموض في مواضع أخرى .

لقد قصر ابن الحاجب كافيته على مسائل النحو ، وفصلها عن مسائل الصرف بعد أن كانت هذه المسائل جميعا تدرس جنبا الى جنب ، وقد انتظمت مسائل النحو في سلك الكافية انتظاما سليما ، فأعجب بها الناس أيما اعجاب ، وتداولوها ، وطارت شهرتها في أكثر الاصقاع الاسلامية ، حتى بلغ من اهتمام الناس بها ، واقبالهم عليها ، أن طلب صاحب الكرك الملك الناصر بن الملك المعظم عيسى الأيوبي الى ابن الحاجب عندما رحل الى الكرك سنة ٦٣٣ للهجرة أن ينظمها له ، فنظمها في منظومة سماها (الوافية) ثم طلب اليه أن يشرح

---

(١) منه نسخة في ليدن برقم ١٦٤ وثانية في فينا برقم ١٥٤ . بروكلمان (١/٢٩٠) وما بعدها .

المنظومة فشرحها[١] • كما قام على شرحها أبو المعالي أحمد بن الحسين المعروف بابن الخبّاز الموصلي (ت ٦٣٨ هـ)[٢] ، وابن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ)[٣] ، وهمـا من معاصريه •

بيد أنّ شهرة الكافية قد اتجهت شرقا ، ولم يترد لها صدى في المغرب الا في الأعصر المتأخرة ، اذ كانت في المشـرق عدة طالب النحو ، أكبّ عليهـا النحويون المشارقة بالشرح والتعليق ، حتى بلغت شروحها واحدا وسبعين شرحاً - فيما وصل اليه علمي - وما زال المتأخرون حتى وقت قريب يفيضون عليها اهتمامهم بالشرح والحواشي والنظم • ولو وازنّا بين ما بلغتـه الكافية من شهرة عظيمة ، وما بلغه غيرها من المقدمات لأمكننا القول انها كانت أشهرهنّ جميعا ، وأكثرهنّ اعتناء وشرحا وذيوعا ، حتى لا تكاد تخلو مكتبة خاصة أو عامة في أيمّا قطر من نسخة أو أكثر من نسخها المخطوطة •

وقد طبعت الكافية عدة مرات في روما سنة ١٥٩٢م ، وفي الهنـد سـنة ١٨٨٨ و ١٨٩١م ، وفي قازان سـنة ١٨٨٩ ، وفي طاشـقند سـنة ١٣١١ هـ ، ١٣١٢ ، وفي بولاق سنة ١٢٤١ هـ و١٢٥٥[٤] ، ثم توالت طبعاتها بعـد ذلك ، مفردة أو مع شـروح أو تعليقـات وحواش ، كما أعربهـا أكثر من واحـد في مقدمتهم حسين بن أحمد المعروف بزيني زادة •

جـ - شروحهـا :

١ - شرح المصنّف (مطبوع)[٥] • عليه حاشية لأبي المفاخر شهاب الدين عمر الدلتابادي الهندي[٦] ، منها نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم ٧٩٩[٧] •

---

(١) الكشف ٢/١٣٧٤ ، مخطوطة شرح الوافية ق٢ •

(٢) شارح ألفية ابن معط •

(٣) خزانة الأدب ٣/٦٣٥ •

(٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة ٧١ ، ٧٢ •

(٥) طبع في استانبول سنة ١٣١١هـ ، ونسخة نادره •

(٦) وله شرح على الكافية سيرد ذكره في الشروح •

(٧) المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي ٢٧ •

٢ ـ شرح أحمد بن الحسين المعروف بشمس الدين بن الخباز الموصلي ، (ت ٦٣٨هـ) أسماه (النهاية في شرح الكافية) . (مخطوط) . منه نسخة في مكتبة جامعة برنستن في الولايات المتحدة ، والجزء الثاني منه في المكتبة البارودية في بيروت[١] .

٣ ـ شرح موفق الدين أبي السرايا يعيش بن عليّ بن يعيش الحلبي النحوي (ت ٦٤٣هـ)[٢] .

٤ ـ شرح جمال الدين بن مالك ، منه نسخة في مكتبة عارف حكمة بعنوان (البرود الضافية ، والعقود الصافية ، الكافلة للكافية ، بالمعاني الثمانية وافية)[٣].

ونسخة أخرى كتب عليها شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن مالك (نسخت سنة ٦٩٠هـ)[٤] .

٥ ـ شرح القاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)[٣] .

٦ ـ شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) ، وهو أعظم الشروح ، وأدقّها ، وأجملها لمسائل النحو . (طبع في استانبول سنة ١٢٧٥ هـ والقاهرة ١٣٠٥ هـ ، وطبع طبعة حجرية أخرى في ايران) . وعلّق السيّد الشريف الجرجاني المحقق (ت ٨١٦هـ) حاشية عليه[٦] .

٧ ـ شرح محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك بدر الدين المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) . وهو تقريرات لوالده على الكافية جمعها وأضاف اليها شيئاً من عنده منه نسخة في الاسكوريال رقمها ٢٠٠[٧] .

٨ ـ شرح السيد ركن الدين حسن بن محمد الاسترابادي الحسيني (ت ٨١٧هـ) الكبير المسمى بالبسيط . منه نسخة في الاسكوريال رقمها ٩٤[٨]

---

(١) مقدمة تحقيق (الوافية في شرح الكافية) للركن الاسترابادي ـ رسالة ماجستير للسيد محمد علي الحسيني ١٠٨ .
(٢) خزانة الأدب ٦٣٥/٣ .
(٣) مجلة العرب ٢٤٣/٣ . (٤) فهرس الخاقاني .
(٥) البغية ٢٨٦/١ ، الكشف ١٣٧٣/٢ . (٦) الكشف ١٣٧٠/٢ .
(٧) البغية ٢٢٥/١ . الاسكوريال ١١٨/١ . (٨) فهرس الاسكوريال ٥٦/٢ .

ونسختان أخريان في مكتبة عارف حكمة في المدينة المنورة[١] ، ونسخة رابعة في جامع الزيتونة في تونس رقمها ٣٩٨٧[٢] ، وخامسة في المكتبة الأزهرية[٣] . وفي ميونيخ ٦١٥ ، وسليم أغا رقمها ١١٥٦/٧[٤] .

٩ ـ الشرح المتوسط للركن المذكور ، المسمّى بالوافية[٥] ، وهو المشهور ونسخة كثيرة شائعة[٦] . منه نسخة في الاسكوريال رقمها ٨١ ، وأخرى رقمها ٩٥[٧] ، وعدة نسخ في جامع الزيتونة أرقامها ٣٩٨٩ ، ٣٩٩٠ ، ٣٩٩١ ، ٣٩٩٣ ، ٦٧٥٦[٨] . وفي ليبزك رقمها ٤٢٦ ، وفي بريل رقمها ٣٢٣[٩] .

وله الشرح الصغير أيضا . منه نسخة في دار الكتب رقمها ١٥٥٥[١٠] .

١٠ ـ شرح الامام ركن الدين الحديثي . (توفي بالموصل ٧١٥هـ)[١١].

١١ ـ شرح جلال الدين احمد بن عليّ بن محمود الغجدواني (ت ٧٢٠هـ)[١٢] . منه نسخة في مكتبة الاسكندرية رقمها ن٢٨١٥ـج ، وأخرى برقم ن٣٠٥٣ـج[١٣] .

---

(١) فهرس الخاقاني . (٢) فهرس الأحمدية ٢٩٢ ، وقد نسب فيه الشرح وهما الى الرضي .
(٣) فهرس الأزهرية ٤/٦٢٤ .
(٤) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٢ .
(٥) أنهى السيد محمد علي الحسيني تحقيقه (رسالة الماجستير) .
(٦) أحصى السيد الحسينيّ مئة ونسخة من نسخه موزعة في مكتبات عامة وخاصة في العراق وايران والسعودية ، والهند ، وايطاليا وبريطانيا ومصر وتركيا ، وغيرها . مقدمة تحقيق الوافية ص١٤١ـ١٤٨ . وما ذكرته هو استدراكات عليه .
(٧) فهرس الاسكوريال ١/٤٨ .
(٨) فهرس الأحمدية ٣٠٥ .
(٩) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٢ .
(١٠) الفهرس ٢/١٣٠ .
(١١) الكشف ٢/١٣٧٦ . (١٢) الكشف ٢/١٣٧١ .
(١٣) فهرس الاسكندرية ٢٦ .

١٢ ـ شرح بدر الدين محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعه (ت ٧٢٣هـ). منه نسخة كتبت عن نسخة المؤلف في جمعة استانبول رقمها ١٣٦٧[١].

١٣ ـ شرح نجم الدين بن محمد بن مكي بن ياسين القمولي (ت ٧٢٧هـ) وهو في مجلدين سماه « تحفة الطالب »[٢]، منه نسخة في مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة في المدينة[٣].

١٤ ـ شرح المولى أحمد الجيلي الأصفهبذي (كان موجودا سنة ٧٢٩) . منه نسخة في مكتبة الاسكندرية رقمها ٤٣٠٧ ـ ج[٤].

١٥ ـ شرح الملك المؤيد عماد الدين اسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي المعروف بصاحب حماه (ت ٧٣٢هـ)[٥].

١٦ ـ شرح الامام تاج الدين أبي محمد علي بن عبدالله بن أبي الحسن الأردبيلي ثم التبريزي (ت ٧٤٦ هـ) ، وسماه « مبسوط الكلام فيما يتعلق الكلم والكلام »[٦].

١٧ ـ شرح شمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني ٧٤٩هـ)[٧].

١٨ ـ شرح تاج الدين أبي أحمد عبدالقادر المعروف بابن مكتوم القيسي الحنفي (ت ٧٤٩)[٨].

١٩ ـ شرح أحمد بن الزبيري الاسكندري المالكي (ت ٨٠١هـ)[٩].

٢٠ ـ شرح السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) . منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي رقمها ١٨٢٠[١٠] ونسختان في الاسكوريال رقماهما

---

(١) فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٨٧ .
(٢) الكشف ٢/١٣٧١ . (٣) فهرس الخاقاني . (٤) فهرس الاسكندرية ٢٦
(٥) الكشف ٢/١٣٧٣ الشارح هو أبوالفداء صاحب «المختصر في اخبار البشر».
(٦) الكشف ٢/١٣٧٥ . (٧) الكشف ٢/١٣٧١ . (٨) الكشف ٢/١٣٧١
(٩) الكشف ٢/١٣٧١ . (١٠) ذكر على المخطوطة وفي (المخطوطات اللغوية ٤٩) أنه لم يعلم اسم الشارح ، وبنتيجة قراءتي لقسم من المخطوطة وتحقيقها ، ظهر أنه شرح السيد الشريف واسمه « نهاية التحقيق » .

٣١[١] و١٢٤[٢] ، ونسختـــان اخريـــان في مكتبة عارف حكمة في المدينـــة رقماهما ٤١١م ، ٤١٥ش[٣] .

٢١ – شرح الشريف نورالدين علي بن ابراهيم الشيرازي تلميذ الشريف الجرجاني (ت ٨٦٣هـ)[٤] .

٢٢ – شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي الدلتابادي (ت ٨٤٩هـ)[٥] منه نسخة في جامع الزيتونة رقمها ٤٠٠٤[٦] ، وأخـــرى في مكتبـــة بلـــدية الاسكندرية رقمها ن٢٦٦١-د[٧] ، وثالثة في مكتبة السليمانيـــة باستانبول رقمها ١٠٧٩[٨] ، وفي الاسكوريال نســـختان رقماهما ١٥١ ، ١٥٢[٩] ، وسادسة في الأزهرية رقمها ١٧٨٣٧[١٠] ، وسابعة في مكتبة عارف حكمة في المدينـــة رقمها ٤١٥/٢ش[١١] .

٢٣ – شرح أبي بكرالشيخ شمس الدين محمد بن أبي محمد الخبيصي (ت ٨٩٤هـ) ، منه نســـخة في مكتبة المتحـــف العـــراقي رقمهـــا ٢٠٧٨[١٢] ، وثانية رقمها ١٣١٥[١٣] ، وثالثـــة في مكتبـــة الحكيم بالنجـــف الأشـــرف رقمهـــا ٧٠١ ، وعدة نسخ في مكتبة الأوقاف العامة ببغـــداد أرقامها ١٤٠١ ، ١٤١٩ ،

---

(١) فهرس الاسكوريال ١٦/١ . (٢) بروكلمان ، الذيل ٥٣٢/١ .
(٣) فهرس الخاقاني . وأفادني بذلك مشكورا الاستاذ رشيد عبدالرحمن العبيدي . (٤) الكشف ١٣٧٥/٢ . (٥) ذكر السيد محمد علي الحسيني أنه طبع في الاستانة ، وهو أقرب الى كونه حاشية ، وأظن المطبوع هو حاشيته على شرح المصنف .
(٦) فهرس الأحمدية ٢٩٤ .
(٧) فهرس الاسكندرية ٢٦ . (٨) فهرس يكي جامع – قسم من مكتبة السليمانية ٥٧ .
(٩) فهرس الاسكوريال ٩١/٢ . (١٠) فهرس الازهرية ٢٧٣/٤ .
(١١) أفادني بهذا الاستاذ رشيد عبدالرحمن العبيدي .
(١٢) المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي ٧٥ ، وقد راجعتهما معا .
(١٣) ذكر في (المخطوطات اللغوية ٤٨) أنه لا يعلم اسم الشـــارح ، ولكنني عرفت أنها نسخة من (الموشح) للخبيصي بعد أن قرات بعض ورقاتها .

١٤٧٠ ، ١٤٩٩ ، ١٠٠٩٠ ، ١٥٣٨ ، ١٥٤٠[١] ، وثلاث نسخ في الأزهرية أرقامها ١٨١٣ ، ٢٢٤٧ ، ٤٨٥٤١[٢] ، وهناك نسخ أخرى كثيرة في اماكن متفرقة لم أشر اليها ٠ ٠

٢٤ ـ شرح المولى نورالدين عبدالرحمن بن أحمد نورالدين الجامي (ت ٨٩٨ هـ) سمّاه « الفوائد الضائية » لأنه وضعه لولده (ضياء الدين) ، (طبع) ، وقد كتب عصام الدين الاسفراييني حاشية عليه[٣] ٠

٢٥ ـ شرح عبدالعزيز زيد بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس[٤] ، منه نسخة في الاسكوريال بجزءين رقماهما ٨٩ ٠٩٠[٥] ، وأخرى في الأزهرية رقمها ٥٥٩٠[٦] ، وثالثة في مكتبة عارف حكمة رقمها ٢/٤١٥س[٧] ٠

٢٧ ـ شرح محمد بن عزالدين بن صلاح بن الحسن بن أمير المؤمنين علّي بن المؤيد ٠ منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي رقمها ٣٨١٨[٨] ٠

٢٨ ـ شرح الشيخ عيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦)[٩] ٠ منه نسخة في مكتبة ابن عباس في الطائف ٠

٢٩ ـ شرح المولى عصام الدين الاسفراييني (ت ٩٤٣ هـ) منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي رقمها ٦٤١[١٠] ، ونسخ متعددة في جامع الزيتونة أرقامها ٤٠٠١ ، ٤٠٠٢ ، ٤٠٠٣ ، ٦٧٦٠[١١] ، ونسخ أخرى في المكتبة القادرية ببغداد ٠

---

(١) الكشاف عن خزائن الاوقاف ١٨٩ ٠
(٢) فهرس الأزهرية ٤/٣٢٥ ٠
(٣) الكشف ٢/١٣٧٣ ٠
(٤) ترجم له السيوطي في البغية ٢/٩٩ ، ولم يذكر تاريخ وفاته ٠
(٥) فهرس الاسكوريال ١/٥٤ ٠
(٦) فهرس الأزهرية ٤/٢٠٩ ٠
(٧) أفادني بهذا الأستاذ رشيد عبدالرحمن العبيدي ٠
(٨) المخطوطات اللغوية ٤٨ ٠
(٩) الكشف ٢/١٣٧١
(١٠) المخطوطات اللغوية ٤٨ ٠ (١١) فهرس الأحمدية ٢٩٣ ، ٢٩٤ ٠

٣٠ ـ شرح محمد بن محمد الأسدي القدسي ، سماه « المناهل الصافية في حل الكافية »[١] .

٣١ ـ شرح سراج الدين محمد بن عمر الحلبي (توفي في اوائل سلطنة السلطان محمد الفاتح)[٢] .

٣٢ ـ شرح حليم شاه محمد بن معرك القزويني (توفي في سلطنة السلطان سليمان) ، سماه (كشف الحقائق)[٣] .

٣٣ ـ شرح احمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملا (توفي في حدود ٩٩٠ ـ ١٠٠٠هـ)[٤] .

٣٤ ـ شرح نجم الدين الاعجمي ، ويقال له الشرح السعيدي ، وهو كبير جعله شرحا للمتن وللشرح الذي عمله المصنف[٥] . منه نسخة في مكتبة الحكيم في النجف الأشرف رقمها ٣١٧ ، وأخرى في الاسكوريال رقمها ٨٧[٦] .

٣٥ ـ شرح علاءالدين علي الغفاري[٧] .

٣٦ ـ شرح حسين بن معين الدين العبيدي سماه (مرضي الرضي)[٨] .

٣٧ ـ شرح يعقوب بن احمد بن حاج عوض[٩] . منه نسخة في مكتبة شيخ الاسلام عارف حكمة في المدينة[١٠] .

٣٨ ـ شرح اسماعيل بن ابراهيم بن عطية البحراني سماه (الأسرار الصافية والمقدمات الشافية في كشف المقدمة الكافية)[١١] . منه نسخة في دارالكتب المصرية رقمها ٢١[١٢] .

---

(١) الكشف ٢/١٣٧١ . (٢) الكشف ٢/١٣٧٠ . ٢/١٣٧٠ .
(٣) الكشف ٢/١٣٧١ . (٤) الكشف ٢/١٣٧١ . (٥) الكشف ٢/١٣٧١
(٦) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣١ . (٧) الكشف ٢/١٣٧١ .
(٨) الكشف ٢/١٣٧٢ .
(٩) الكشف ٢/١٣٧٥ ، ١٣٧٩ . (١٠) فهرس الخاقاني . ٢/١٣٧٦ .
(١١) الكشف ٢/١٣٧٦ .
(١٢) فهرس دار الكتب ٢/٧٥ .

٣٩ ـ شرح داود بن محمد بن داود المالكي الأزهري • نسخة في جامع الشيخ رقمها ٤٥ •

٤٠ ـ شرح أبي اسحق ابراهيم بن محمد بن عبدالقادر التاوي الرباطي • منه نسخة في الخزانة العامة في الرباط رقمها ١٧١٦[١] •

٤١ ـ شرح الشيخ سعد بن احمد النبلي • منه نسخة في خزانة كتب السيد هبة الدين الشهرستاني[٢] •

٤٢ ـ شرح الشيخ كمال الدين محمد بن معين الدين محمد الفسوى القوى الفارسي[٣] •

٤٣ ـ شرح كمال بن علي بن اسحاق ، المسمى (عون الوافية بشرح كتاب الكافية) ، منه نسخة في مكتبة جامع الزيتونة[٤] •

٤٤ ـ شرح السيد نعمة الله بن عبدالله الموسوي التستري الجزائري (ت ١١١٢ هـ)[٥] •

٤٥ ـ شرح الشيخ رودس زاده المسمي بالايضاح • منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة شيخ الاسلام ، مع نسخة أخرى متأخرة عنها[٦] •

٤٦ ـ شرح محمد بن عبدالغني الأردبيلي • منه نسخة في مكتبة الحكيم في النجف رقمها ١٩٠٢ •

٤٨ ـ شرح المولى عبدالغفور اللاري • منه نسخة في مكتبة الحكيم رقمها ٧١٩ • وفي باريس ٦٣٥٩ ، وسليم أغا باستانبول ١١٠٢/٣[٧] •

٤٩ ـ شرح البرقلعي[٨] •

٥٠ ـ شرح للأصفهندى استخدم فيه طريقة : قال : •• أقول : ••[٩]•

---

(١) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة ج١ ، ق٢ ، ص٣٥٨ •

(٢) الذريعة ٣٠/١٤ •

(٣) الذريعة ٣٠/١٤ •

(٤) فهرس الأحمدية ٣١٩ •

(٥) الذريعة ٣١/١٤

(٦) فهرس الخاقاني •

(٧) بروكلمان ، الذيل ٥٣٣/١ ، وقد ذكره باسم عبد الغفار اللاري •

(٨) الكشف ١٣٧١/٢ •

(٩) الكشف ١٣٧٦/٢ •

٥١ - شرح حسن راست • وهو شرح ممزوج لشرح الصفوي[١] •

٥٢ - شرح الفقاعي • منه نسخة في دار الكتب رقمها ٥٥[٢] •

٥٣ - شرح ابراهيم بعروش الذي سماه (الوافية في شرح الكافية) ، منه نسخة في المكتبة القادرية ببغـــداد •

٥٤ - شرح فاضل افندي • منه نسخة في جامع الزيتونة رقمها ٣٩٩٩[٣] •

٥٥ - شرح خضر بن الياس الحمولجنوي سماه (الأسئلة القطبية عـلى كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية)[٤] •

٥٦ - شـــرح محمـــود بن محمـــد علي الأرزاني اسـتاداني • وهـو شرح مختصر[٥] •

٥٧ - شرح صفي بن نصير سمّاه (غاية التحقيق)[٦] •

٥٨ - شرح عبدالله بن علي بن محمد المعروف بفلك العلا التبريزي سمّاه (الهادية الى حل الكافية)[٧] •

٥٩ - شرح تقي الدين ابراهيم بن حسين بن عبدالله بن ثابت النحوي الطائي ، سمّاه (التحفة الوافية)[٨] ، منه نسخة بمكتبة السليمانيـة باستانبول رقمها ١٠٧٨[٩] •

٦٠ - شـــرح الشـــيخ الامــام تاج الدين أحمــد بن محمـــود العجمي الخجندي الشافعي[١٠] •

٦١ - شرح اسحاق بن محمد بن العميد الملقب الدهلوي[١١] •

٦٢ - شرح لعماد الدين بن حمزة سمّاه (الأزهار الشافية) ، منه نسخة في ليدن رقمها ١٨٦[١٢] •

---

(١) الكشف ٢/١٣٧٥ • (٢) فهرس دار الكتب ٢/١٣٣ •
(٣) فهرس الأحمدية ٢٩٣ • (٤) الكشف ٢/١٣٧٣ •
(٥) الكشف ٢/١٣٧٥ • (٦) الكشف ٢/١٣٧٥ • (٧) الكشف ٢/١٣٧٥
(٨) فهرس السلمانية ٧٥ (٩) الكشف ٢/١٣٧٥ (١٠) الكشف ٢/١٣٧٣
(١١) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٢ •
(١٢) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٣ •

٦٣ ـ شرح حاجي بابا عبدالكريم سمّاه (أوفى الوافية)[١] •

٦٤ ـ شرح علاء الدين البسطامي ، منه نسخان في رانبور رقماهما ١٩٥ ، ٥٤٤[٢] •

٦٥ ـ شرح الرزّاز المسمى (منهج الطالب) ، منه نسختان في جامع اسانبول رقماهما : ٦٥٨ ، ١٢٥٨ • وفي السليمانية ٤٠٣ ، وميونيخ ١٣٦[٣] •

٦٦ ـ شرح نور الدين بن شرف بن نور الله الشوشتري ، منه نسخ في بريل ورانبور[٤] •

٦٧ ـ شرح محمد عبدالحق العمري الخير آبادي من علماء القرن الثالث عشر ، سمّاه (تسهيل الكافية) ، منه نسخة في دار الكتب رقمها ٧٨[٥] •

٦٨ ـ شرح الشيخ محمد تقي أسدالله[٦] •

٦٩ ـ شرح لمتأخر سمّاه (التحفة الشافية)[٧] •

٧٠ ـ شرح لمتأخر آخر سمّاه (الدرة البيضاء)[٨] •

وهناك عدد وفير من الشروح المخطوطة الأخرى تزخر بها المكتباب ، ولكنها غفل من أسمائها وأسماء أصحابها •

على أنه لم يكن لهؤلاء الشرّاح مذاهب واضحة في التجديد ، والتيسير ، ولم يسهموا في تطور النحو ، وتقويمه ، بل كانت دراسات أغلبهم ضغثا على ابّالة ، لأنهم أغرقوا النحو في المسائل العقلية ، والمنطقية ، وأوغلوا في المماحكات، والجدل ، ونزعوا الى المعارضات والتعليلات ، وأساءوا بذلك إساءة بالغة الى

---

(١) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٣ •
(٢) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣١ •
(٣) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٣ •
(٤) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٣ •
(٥) فهرس دار الكتب ٢/٨٦ •
(٦) المباحث اللغوية ٣٥ •
(٧) الكشف ٢/١٣٧٣ •
(٨) الكشف ٢/١٣٧٣ •

اللغة ، وأفسدوها ، حتى سئم « أبو حيان النحوي »[1] ، وهو متأخر من جمهور المتأخرين من أساليبهم الشائكة هذه ، فهم لم يغنوا النحو ، لأنهم لم يستندوا في أحكامهم الى السماع الصحيح .

وفوق هذا ، كان المتأخرون منهم آخذين من المتقدمين ، معتمدين شروحهم مصادر أساسية لها يصنفونه من شروح ، وحواش ، حتى صاروا عيالا على شرح الرضي الاسترابادي ، وشرح المصنف ، وأوضح دليل على ذلك ما فعله « الجامي » في « الفوائد الضيائية » ، و « الحلبي » في شرحه .

٥ ـ مختصراتها :

وممن اختصرها :

١ ـ القاضي ناصرالدين عبدالله بن عمر البيضاوي وسماه (اللب) ، وعليه شرح لزين الدين بن بير علي محيي الدين المعروف ببركلي (ت ٩٨١هـ)، منه نسخة في مكتبة المتحف رقمها ٧٠٢[2] .

٢ ـ المولى فضيل بن علي الجمالي ، وسماه (الوافية)[3] .

٣ ـ برهان الدين بن عمر الجهبري (ت ٧٣٢هـ)[4] .

٤ ـ محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي[5] .

وممن نظمها :

١ ـ المصنف في منظومة (الوافية) . وسيأتي الحديث عنها .

٢ ـ واحد من أعيان القرن الحادي عشر للهجرة ، اسمه محمد ، ومن نظمه نسخة مخطوطة مع شرحها لوالد الناظم في المتحف العراقي، رقمها ٣٠٤م[6].

---

(١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٣٠ .

(٢) المخطوطات اللغوية ١٨ ، فيه أن اسم الشرح « امتحان الأذكياء » .

(٣) الكشف ٢/١٣٧٣ .

(٤) الكشف ٢/١٣٧٣ .

(٥) الكشف ٢/١٣٧٣ .

(٦) وقد وهم السيد أسامة النقشبندي (المخطوطات اللغوية ٥٤) في نسبة المنظومة الى ابن الحاجب ، لأنه لم يدقق النظر فيها ، ولم يحققها .

٣ ـ محمد بن معروف النودهي البرزنجي (ت ١٢٥٤ هـ) فرغ من نظمها سنة ١٢٣٣هـ ، عدتها (١٦٨٣ بيتا) وقيل ١٦٨٥ على رواية ـ كما ورد في هامشها ـ وسمّاها « كفاية الطالب في نظم كافية ابن الحاجب»[١] ، منها نسخة في المتحف رقمها ٢٤٩١ .

و ـ اعرابها :

وقد أعربها غير واحد ، منهم :

١ ـ محمد بن ادريس بن الياس المرعشي ، سمّاه (معرب الكافية)[٢] .

٢ ـ حسين بن أحمد المعروف بزيني زادة سمّاه (الفوائد الشافية في اعراب الكافية) أو (معرب الكافية) ، فرغ من تبييضه سنة ١١٦٨هـ . طبع في الأستانة سنة ١٢٣٥هـ وسنة ١٢٥١هـ ، وطبع مع الكافية في القاهرة[٣] .

٣ ـ أحد علماء دولة السلطان مراد الثاني ، سمّاه (الافصاح) ، منه نسخة في مكتبة الاوقاف ببغداد رقمها ١٣٧١[٤] ، وأخرى في المكتبة الأزهرية رقمها ١٩١٠[٥] .

ز ـ منهجها :

الكافية مقدمة في النحو وجيزة ، ولكنها على وجازتها الشديدة ، مغنية محيطة بمسائل النحو ، سار فيها ابن الحاجب على نهج الزمخشري في مفصله ، وقفّى على آثاره ، وتبعه . ولا أظن هذا نقصا في المنهج ، لأن تقسيم الزمخشري كتابه على أربعة أبواب : الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، والمشتركات انما هو منهج سديد ، بالاضافة الى ما اتبعه المصنفون في النحو قبله . ولما كان ابن الحاجب متأثرا بصاحب المفصل تأثرا كبيرا ، اذ قام على مفصله بالشرح ، فانه ليس بالغريب أن يقوم عليه بالتلخيص ، أو اتباعه من حيث المنهج ، وطريقة

---

(١) المخطوطات اللغوية ٦٤ ، وقد راجعتها وقرأت قسما منها .
(٢) الكشف ٢/١٣٧٥ . (٣) اكتفاء القنوع ٣٠٥ .
(٤) الكشاف عن مخطوطات الأوقاف ١٧٦ .
(٥) فهرس الأزهرية ٤/١١١ .

البحث • ولقد كان لانكباب ابن الحاجب على النحو بالدرس والتدريس ما رفده بفيض نحوي ثرّ ، ومكّنه من الاطلاع على مناهج النحاة ، وانتقاء أصلحها - فيما يراه - ليكون أسلوبه في البحث والتأليف •

على أنني أزعم أنّ ابن الحاجب قد غاير الزمخشري في وضع بعض الموضوعات في باب كان الزمخشري قد وضعها في غيره ، أو أنه لجأ الى التقديم والتأخير في بعض آخر ، مع أختلافات أخرى سأذكرها في الموازنة بين الكتابين •

(١) بدأ صاحب المفصل بتعريف الكلمة والكلام ، وفعل ابن الحاجب هذا ، ثم قسم الزمخشري الاسم ، وذكر الاسم العلم،ولم يفعلها بن الحاجب[١] •

(٢) جمع الزمخشري المبتدأ والخبر في التعريف،وفرّقهما ابن الحاجب[٢] •

(٣) بحث الزمخشري المندوب قبل الترخيم ، والاختصاص بينهما ، وعكس ابن الحاجب البحث ، متجاهلا الاختصاص[٣] •

(٤) قدم الزمخشري بحث الاغراء والتحذير على ما أضمر على شريطة التفسير ، وعكس ابن الحاجب[٤] ، قاصر البحث على التحذير فقط[٥] •

(٥) بحث الزمخشري النداء في باب اضمار الفعل ، ثم تحدث عن حذف المنادي في باب حذف المفعول ، ولكنّ ابن الحاجب فصل بينهما ، وبحث المنادي على حياله[٦] •

(٦) بحث الزمخشري المفعول معه قبل المفعول له ، وعكس ابن الحاجب البحث[٧] •

---

(١) المفصل ٦ ، الكافية ١٢ •
(٢) المفصل ٢٣ ، الكافية ١٢ •
(٣) المفصل ٤٤-٤٧ ، الكافية ٢٠ ، ٢١ •
(٤) المفصل ٤٨ ، ٤٩ • الكافية ٢٢ ٢٣ •
(٥) وقد أشار الرضي الى ذلك بقوله : « وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا ، وهو باب الاغراء • (الرضي على الكافية ١/١٦٧)•
(٦) المفصل ٣٥ ، ٥٥ • الكافية ١٨ •
(٧) المفصل ٥٦ ، ٦٠ • الكافية ٢٤ •

(٧) ذكر الزمخشري حذف المضاف ، وأهمله ابن الحاجب[١] .

(٨) بحث الزمخشري التوكيد فالصفة فالبدل فعطف البيان فالعطف بالحروف ، أما ابن الحاجب فقد بحث النعت فالعطف فالتوكيد فالبدل فعطف البيان[٢] .

(٩) قدم الزمخشري فصلا في البناء قبل بحث المبنيات ، ولم يفعل ابن الحاجب هذا[٣] .

(١٠) بحث الزمخشري الظروف فالمركبات ، وعكس ابن الحاجب[٤] .

(١١) بحث الزمخشري المثنى والجمع بعد المركبات في حديثه عن أصناف الاسم ، ثم المذكر والمؤنث . أما ابن الحاجب فقد بحث المعرفة والنكرة ، وذكر من أنواع المعارف المضمرات ، والأعلام ، والمبهمات ، وما عرف باللام ، أو بالنداء ، المضاف الى أحدها معنى ، مستثنيا بذلك أسماء الاشارة ، وأجرى البحث في العلم حسب لسبق بحثه الباقيات ، وعرف النكرة ، ثم بحث العدد ، وبحث بعده المذكر والمؤنث[٥] .

(١٢) بحث الزمخشري في جملة أصناف الاسم المصغّر ، والمنسوب والعدد ، والاسم المقصور والممدود ، بالاضافة الى بحثه الأسماء المتصلة بالأفعال ، وهي المصدر ، واسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعال التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان ، واسم الآلة ، والاسم المجرّد الثلاثي والرباعي والخماسيّ . أما ابن الحاجب فقد اكتفى ببحث المصدر واسم الفاعل وأسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل[٦] ، مع المثنى

---

(١) المفصل ١٠٣ .
(٢) المفصل ١١١_١٢٤ . الكافية ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ .
(٣) المفصل ١٢٥ ، ١٢٦ .
(٤) المفصل ١٦٨ ، ١٣٦ . الكافية ٤٨ ، ٤٩ .
(٥) المفصل ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٨ . الكافية ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .
(٦) المفصل ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ١٢١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ . ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠_٢٤٣ . الكافية ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .

والمجموع[1] ، لأنه بحث بقية الموضوعات في الشافية ، وان يكن قد بحث معها الصفة المشبهة أيضا .

(٣) وفي القسم الثاني من المفصل ، وهو قسم الأفعال ، بحث الزمخشري الماضي والمضارع ، ووجوه اعرابه ، ومثال الأمر ، والعفل المبني للمفعول ، وأفعال القلوب ، والأفعال الناقصة ، وأفعال المقاربة ، وفعلي المدح والذم ، وفعلي التعجب ، ثم المجرد والمزيد في الثلاثي والرباعي[2] . بيد أن ابن الحاجب لم يبحث المجرد والمزيد ، وانما بحثها في بابهما في الشافية ، كما زاد على صاحب المفصل في الأفعال الناقصة : آض ، وعاد ، وغدا ، وجاء[3] .

(١٤) قصر ابن الحاجب بحثه في قسم الحرف على حروف الجرّ ، والحروف المشبهة بالفعل ، والحروف العاطفة ، وحروف النداء ، وحروف الايجاب ، وحروف الزيادة ، وحرفي التفسير ، وأحرف المصدر (ما ، أن ، أنّ) ، وحروف التحضيض ، وحروف ، التوقع ، وحرفي الاستفهام الهمزة وهل ، وحروف الشرط[4] ، وبحث اجتماعهما بالقسم وامّا ، وحرف الردع ، وتاء التأنيث والتنوين ونون التأكيد . وقد استثنى الزمخشري أنّ المشددة من حروف المصدر لبحثه اياه في قسم المشترك . وكانت زيادة الزمخشري على ابن الحاجب أنه أدخل في قسم الحرف حرفي الخطاب الكاف والتاء ونظيرهما الهاء والياء وتثنيتها وجمعهما (على مذهب الأخفش الأوسط) وحروف الاستقبال ، وحرف التعليل كي ، اللامات ، وتاء التأنيث الساكنة ، وهاء السكت ، وشين الكسكسة ،

---

(١) الكافية ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) المفصل ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٢ .

(٣) الكافية ٩٦ ، وتقديره نقصان هذه الأفعال انما هو من منطلق عقلي فقد علل ذلك في الايضاح بقوله : « لأن أحد وجهي استعمالها لتقرير الشيء على صفة فوجب عند ذلك أن يكون منها لمشاركتها لها في المعنى الذي كانت ناقصة ، وقد جاء : جاء بمعنى صار في قولهم: ما جاءت حاجتك . » ق٢٣٠. وتابعه ابن عصفور (المقرّب ٩٢/١) .

(٤) الكافية ٨١ ، قصر الحديث على « ان ، لو ، امّا ، » أمّا أسماء الشرط فقد بحثها في « جزم المضارع » ص٦٥ .

وحرف الانكار ، وحرف التذكر[١] .

(١٥) أسقط ابن الحاجب قسم المشترك ، لأن موضوعاته جميعا باستثناء القسم هي موضوعات تصريفية محضة ، لذا كان مكانها الشافية .

هذه الموازنة بين موضوعات مفصل الزمخشري ، وكافية ابن الحاجب ، تكشف عن تأثير الزمخشري البارز في ابن الحاجب من حيث المنهج وطريقة البحث ، وأستطيع أن أقول إنّ هذا التأثير قد وضع الكافية في إسار المفصل . بيد أنّ هنالك فروقا قليلة لا بد من ذكرها :

١ ـ كان الزمخشري موجزا في بحث ما لا ينصرف غاية الايجاز ،وكان ابن الحاجب أكثر تفصيلا وايضاحا ، مع أن المتوقع أن يكون الزمخشري هو أكثر تفصيلا وايضاحا ، مع أن المتوقع أن يكون الزمخشري هو الأكثر تفصيلا، كما هو منهجه[٢] .

٢ ـ دأب الزمخشري على أن يضع مقدمة لكل موضوع ، ثم يلحقها بالتفصيل[٣] ، ولم يكن هذا نهج ابن الحاجب ، فقد كان مضطرا لترك هذه المقدمات لأن ذلك يتنافى مع الايجاز الذي كان يقصد اليه .

٣ ـ كثير ما يستعين ابن الحاجب بأمثلة الزمخشري[٤] .

٤ ـ ذهب الزمخشري الى أنّ المندوب منادى ، وبحثه معه[٥] ، لأنه فرع عليه ، وذهب ابن الحاجب الى أنّ المندوب ليس بمنادى ، ولا ينبغي أن يذكر في حكمه ، وان وافق بعض الفاظه لفظ المنادي ، ولذلك ذكر المندوب ، في فصل برأسه ، بعد فراغه من المنادى[٦] .

٥ ـ وهناك اختلاف في استعمال بعض المصطلحات ، فقد استعمل ابن

---

(١) المفصل ٣١١ ، ٣١٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٢٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥

(٢) ينظر المفصل ١٦ ، ١٧ ، الكافية ٥ـ٩ .

(٣) ينظر على سبيل المثال صنيع الزمخشري في وجوه اعراب الاسم (المفصل١٨) .

(٤) ينظر : مسوّغات الابتداء بالنكرة . (المفصل ٢٤ ، الكافية ١٣) .

(٥) لم يفصل الزمخشري بينهما . ينظر المفصل ٤٤

(٦) الكافية ٢١ .

الحاجب النعت[1] بازاء الصفة عند الزمخشري[2] ، وفعل مالم يسمّ فاعله[3] بازاء الفعل المبني للمفعول[4] ، وحروف الجر[5] بازاء حروف الاضافة[6] .

٦ ـ قال الزمخشريّ في باب حذف الفعل : « وقد يجيء الفاعل ، ورافعه مضمر ...»[7] ، أما ابن الحاجب فقد قال في الباب عينه : « وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا . »[8] ، وهو أدلّ .

تبرز لنا في ضوء هذا العرض خلّة طيّبة لابن الحاجب ، هي دقّته في تحديد أبواب بعض الموضوعات ، والأماكن التي يجب أن تبحث فيها ، بعد أن تعرضت لشيء من الاضطراب في مفصل الزمخشري .

٢ ـ الشافيـة

أهمّيتهـا :

هي صنو الكافية ، أجمل فيها ابن الحاجب مسائل الصـرف والخط ، وذهب في الايجاز مذهبه في أختها ، وضعها استجابة لرغبة أحد الأمراء ، وأظنه الملك الناصر بن الملك المعظم . قال في خطبته لها :

« ... وبعد فقد طلب مني من لا تسعني مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الاعراب مقدمة في التصريف على نحوها ، ومقدمة في الخط ، فأجبته سائلا متضرعا أن ينفع بهما كما نفع بأختهما . »[9] .

ولم تقصر الشافية عن أختها الكافية فيما بلغته من شأو بعيد في الشـهرة

---

(١) الكافية ٣٦ .
(٢) المفصل ١١٤ .
(٣) الكافية ١١ .
(٤) المفصل ٢٥٨ .
(٥) الكافية ٧٣ .
(٦) المفصل ٢٨٣ .
(٧) المفصل ٢١ .
(٨) الكافية ١٠ .
(٩) الرضي على الشافية ١/١ .

وذيوع الصيت ، فقد جاوزت شـروحها العشـرين ، وزادت الحواشي عـلى ذلك كثـيرا •

ولا بد ـ هنا ـ من الالمام بتاريخ الدراسات الصرفية قبـل ابن الحاجب لنتعرف على الشافية بين كتب التصريف •

لقد كانت مباحث الصرف مندرجة في كتب النحو ، وما كانت هذه المباحث متميزة عند جماعة من الأقدمين ، لأن موضوعات اللغة والنحو والصرف كانت تحمل على أنها باب واحد ، هو علم العربية ، وما كان يدور في أذهان هؤلاء العلماء هذا الفصل العلمي الذي نعهده الآن ، أو الذي تعهده الأعصر المتأخرة ، وخير دليل على ذلك كتاب « المقتضب » لأبي العباس المبرد ، الذي يمكن أن يعدّ ـ في رأيي ـ كتابا متأخرا من الناحية المنهجية عن كتاب سيبوية الذي كان الجزء الثاني منه وقفا على مباحث الصرف وما اليها ، وكأنني بسيبوية قد كان يحسّ بأن هذه الموضوعات التي أفرد لها النصف الثاني من كتابه انما تشكل بابا آخر غير الباب الذي بحثت فيه مسائل النحو •

وأول كتـاب في التصريف بمعنـاه العلميّ قد وصل الينا ، وبحثت فيه موضوعات ومسائل الصـرف مستقلة في كتاب منفرد ، هو تصـريف المازني ، وشرحه لابن جني المسمى « المنصف » • وقد وضع لنا ابن جني كتابا مستقلا آخر لم يبعد فيه كثيرا عن كتاب المازني ، وإنْ كان أكثر منه إحكاماً ودقة وسمّاه « التصريف الملوكي » ، ثم عاد علماء العربية الى بحث موضوعات النحو والصرف بين دفتي كتاب واحد ، وإنْ كان بعضهم قد أخّر بعض فصول التصريف فجعلها قسما أخيرا من الكتاب • وهذا الذي أقوله ربما ينطبق على جلّ كتب النحو قبل ابن جني وبعده حتى عهد جمال‌الدين بن الحاجب الذي قيل : إنّه هذّب مسائل الصرف ، وأحكم بناءها ، ورتب ابوابها ، ووضـع فصولها وضعا علميا سليما ، جمع به ما تفرق من مسائله التي نعرفها بحث لم يشذّ عن مبحث من مباحث التصريف التي تطرق اليها الباحثون منفردة ، أو مضمّنة في كتب النحو

واللغة ، وصارت الشافية بذلك من خيرة كتب التصريف من حيث الاحاطة والتبويب[1] . وفي هذا القول نظر .

ولايضاح ذلك ، أستعرض موضوعات تصريف المازني ، والتصريف الملوكي ، والشافية .

بحث المازني في تصريفه : الحروف الأصول ، وحروف الزيادة ، والاعلال، والابدال ، وباب المعتلّ ، وما لم يجيء مثاله من الصحيح ... وهو ما يسمى بالتمرين[2] . وإنْ كان باب الاعلال والابدال ليس من أبواب التصريف .

أما ابن جنّي فقد أجمل مباحث كتابه في قوله : « ... فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلّعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها ، وغير ذلك ، فاذا قد ثبت ما قدمناه ، فليعلم أن التصريف ينقسم الى خمسة أضرب : زيادة ، بدل ، حذف ، تغيير حركة أو سكون ، ادغام »[3] .

وقد جعل ابن جني الادغام قسما برأسه ، كما جعل في آخر الكتاب فصلا بعنوان عقود وقوانين ينتفع بها في التصريف ، وختم الكتاب بفصل في البناء والغرض منه عند التصريفيين الرياضة والتدرب .

أما ابن الحاجب فقد أدرج في كتابه ـ بعد أن عرّف التصريف ـ أبنية الماضي ، أبنية المضارع ، الصفة المشبهة ، المصدر ، أسماء الزمان والمكان ، الآلة ، المصغر ، المنسوب ، الجمع الثلاثي ، التقاء الساكنين ، الابتداء ، الوقف ، المقصور والممدود ، ذا الزيادة ، الامالة ، تخفيف الهمزة ، الاعلال ، الابدال ، الادغام ، الحذف الاعلالي والترخيمي ، مسائل التمرين ، وكان آخره مقدمة في الخط .

وأظن صنيع ابن جنى أدق وأحكم مما فعل ابن الحاجب ، فلسنا موقنين أنّ التقاء الساكنين ، والابتداء ، والوقف ، والامالة ، وتخفيف الهمزة ، والادغام من التصريف ، كما أن المشتقات أقرب ما تكون الى مسائل اللغة وإن كان الدارسون المتأخرون قد سلموا بأنها أبواب تصريفية خالصة .

---

(1) ينظر : ابنية الصرف في كتاب سيبويه ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ .
(2) المصنف (شرح تصريف المازني) ١/٧ ، ٩٨ ، ٢٦٧ ، ٢/٢٤٢ .
(3) التصريف الملوكي ٦ ، ٧ .

أما الدراسات الصرفية التي أعقبت ابن الحاجب فقد ترسمت خطاه ، واقتفت آثاره ، ولم تحد عن منهجه ، الا في أمور عارضة أو تفصيلية ، ومع هذا ، فقد عاد معظم الدارسين المتأخرين الى جمع الدراسات النحوية والصرفية على صعيد كتاب واحد ، كما كما فعل ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في ألفيته وتسهيله ، الا ما فعله في « لامية الأفعال » التي قصرها على بنية الفعل وأبنية المشتقات والتغييرات التي تطرأ عليهـــا .

شروحهـــا :

ولقد توالت الشروح على شافية ابن الحاجب ، وكانت هذه الشروح قد أوفت على الغاية في دراسة الصرف ، وتكاد تكون صورا أخرى أرحب للشافية ، لم تخرج عليها في المنهج ، ولا في المادة المدروسة .

ومن هذه الشروح :

١ ـ شرح المصنف ـ ذكره الجاربردي في موضعين[(١)] من شرحه على الشافية ، وهو من قبيل الأمالي المتفرقة ـ كما سبق ذكره[(٢)] .

٢ ـ شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحســن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) (طبع عـدة مرات : في القاهرة ســنة ١٣٤٥ هـ وسنة ١٩٣٧م بتحقيق جماعة) ، كما طبع في استانبول .

٣ ـ شرح السيد ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي (ت٧١٧هـ)[(٣)] . منه نسخة في برلين رقمها ٦٦٠٤[(٤)] .

٤ ـ شـــرح أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) . (طبع) وعليه حاشيتان لابن جماعة (ت ٨١٦ هـ) ، اولاهما له خاصة ، والثانيـة تكملة لحاشية الجاربردي ، وجدها ابن جماعة على شرحه ، وحاشية ثالثة للعلاّمة

(١) ص ٦ ، ٣٣ . (٢) تراجع آثاره .
(٣) الكشــف ٢/١٠٢١ .
(٤) فهرس آلورد ٤/٨٠ .

بدرالدين محمود بن احمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، ورابعة السيوطي (ت٩١١هـ) سماها « الطراز اللازوردي »[١] .

٥ – شرح تاج الدين ابواحمدبن عبدالقادر مكنوم الحنفي)ت ٧٤٩هـ[١] ،

٦ – شرح جمال‌الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحـــوي (ت٧٦١هـ)في مجلدين سماه «عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب[٢] ».

٧ – شرح السيد عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار (توفي في حدود ٧٧٦هـ)[٤] (طبع بمطبعة : أحمد كامل في الأستانة) .

٨ – شرح محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت ٨١٦هـ) . (طبع) .

٩ – شرح يوسف بن عبدالملك بن بخشايش الرومي المعروف بقره سنان (ت ٨٥٢هـ) المسمّى بالصافية[٥] . منه نسخة في برلين رقمها ٦٦١٠[٦] .

١٠ – شـــرح المولى عصـام الـدين ابراهيم بن عرفشـاه الاسفراييني (ت ٩٤٣ هـ)[٣] .

١١ – شرح الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري المصري (٩٢٦هـ) سمّاه « المناهج الكافية في شروح الشافية »[٨] . منه عدة نسخ في دار الكتب[٩] .

١٢ – شرح ابراهيم بن أحمد بن الملا الجبي (ت ١٠٠٣ هـ) ،وقيل (١٠٢٠ هـ) وصـل فيـــه الى الخط ، سمّاه « الغنية الكافيـة من بغيـة حل الشافية[١٠] .

---

(١) الكشف ٢/١٠٢١ .
(٢) الكشف ٢/١٠٢١ .
(٣) الكشف ٢/١٠٢١ . وفي تصريح الشيخ خالد الأزهري ١/٢ « عدة الطالب في تصريف ابن الحاجب » .
(٤) الكشف ٢/١٠٢١ .
(٥) الكشف ٢/١٠٢٢ .
(٦) فهرس آلورد ص٨٣ .
(٧) الكشف ٢/١٠٢٢ .
(٨) الكشف ٢/١٠٢٢ .
(٩) فهرس دار الكتب ٢/٧٠ .
(١٠) الكشف ٢/١٠٢٢ .

١٣ - شرح الشيخ كمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي القنوي (من أعيان القرن الثالث عشر للهجرة) • مخطوط ، منه نسخة في مكتبة المتحف العراقي رقمها ٣١٧٦[١] ، وأربع نسخ في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد أرقامها ٢٦٤٧ ، ٢٦٤٨ ، ٢٦٤٩ ، ٢٦٥٠[٢] •

١٤ - شرح عبدالله العجمي[٣] •

١٥ - شرح فاضل العصام • (طبع في مطبعة أحمد كامل بالاستانة بهامش شـرح نقره كار) •

١٦ - شرح نظام الدين حسن بن محمـد النيسابوري الأعرج[٤] • طبع في ايران طبعة حجرية سقيمة •

١٧ - شرح نظم الشافية المسمّى بالكافيـة الوافية لعبدالجليل الحنبلي ، منه نسخة في برلين رقمها ٦٦١١[٥] •

١٨ - شرح أحمد بن أبي محمد ، سمّاه (الوافية)، منه نسخة في جامع الزيتونة رقمها ٧٦٩٢[٦] •

١٩ - شـرح أحمـد بن محمـد المعـروف بابن المنـلا الحلبي (ت في حدود ٩٩٠)[٧] •

٢٠ - شرح المولى محمد طاهر بن علي ، أتمها تأليفا في أثناء المئة العاشرة للهجرة،وسماه (الكفاية شرح الوافية) • منه نسخة في دار الكتب رقمها ٤١[٨]•

٢١ - شرح لطف الله بن محمد الغياث الطغيري الحجاجي سنة ١٠٥١هـ ، وسماه « المناهل الصافية في كشف معاني الشافية »[٩] •

---

(١) المخطوطات اللغوية ٤٤ •
(٢) الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٩٣ •
(٣) الكشف ٢/١٠٢٢ •
(٤) الكشف ٢/١٠٢١ • (٥) فهرس آلورد •
(٦) فهرس الأحمدية ٣٥٤ •
(٧) الكشف ٢/١٠٢٢ • (٨) فهرس دار الكتب ٢/٦٦ •
(٩) نفسـه ٢/٧٠ •

٢٢ ـ شرح الشيخ أحمد بن عبدالكريم بن الحاج عيسى المعروف بالترمانيني أتمه سنة ١٢٨٢ هـ وسماه (شرح الشافية بالعبابير الوافية) . منه نسخة بخط المؤلف في دار الكتب رقمها ١٥٨[1] .

٢٣ ـ كنز الطالب في شرح شافية ابن الحاجب لسعيد بن مسعود المراكشي الصنهاجي رقمها ٢٠[2] .

٣ ـ شرح الكافية

ا ـ طبعته ونسخة المخطوطة :

طبع هذ اشرح في الدار العامرة باستانبول سنة ١٣١١هـ ، على أنه الجزء الأول ، من ثلاثة اجزاء ، يشكل الجزءان الأخران ، طبعتين آخريين بالفارسية والتركية . وفي أعلى الشرح متن الكافية .

وهذه الطبعة سيئة ، فيها غلط كثير .

منه نسخة مخطوطة نفيسة في (أيا صوفيا) باستانبول رقمها ٤٥٠٣ ، كتبت في حياة المؤلف ، في شهر لبيع الآخر سنة ٦٣٥هـ كتبها بمدينة البصرة بمحلة هذيل عبيد السلا البصري ، عدد ورقاتها ١٠٢ ومسطرتها ٢١ ، خطها نسخي جميل مضبوط بالشكل باتقان[3] .

ومنه نسختان أخريان في (طوب قبو) باستانبول ، رقماهما ٧٧٥٢ ، ٧٧٥٣[4] . ومنه أيضا نسخة في مكتبة عارف حكمة في المدينة رقمها ٢/٤١٥ ش[5] .

ومنه ثلاث نسخ في مصلحة دار الكتب الوطنية في بيروت أرقامها ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٤[4] .

---

(١) نفسه ٢/٦٢ . (٢) الاسكوريال ١/١٤ .

(٣) مقدمة المحقق محمد علي الحسيني للوافية ١١٠ .

(٤) فهرس (طوب قبو) ٤/٧٧ .

(٥) أفادني بهذا الأستاذ رشيد عبدالرحمن .

(٦) فهرس مخطوطات مصلحة دار الكتب الوطنية ص١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ .

ومنه نسخة أخرى في مكتبة مدرسة (الحجيات) في الموصل رقمها ٢٨٥[١].

ب ـ أهميتــه :

أوردت ـ فيما سبق ـ عرضا لشــروح الكافية ، وما وصل الينا من هـذه شروح عدد غير قليل ـ كما تبين لنا في الاشارة الى المخطوط الموجود منها ـ ولكن لم يطبع منها غير شرح المصنف ، وشرح الرضي ، وشـرح عبدالرحمن جامي ، وشرح الهندي ، وشرح عصام وطبعاتها جميعا ، قديمة ، وسقيمة ، وغـير محققة ، ولقد شهر شرح الرضي شهرة واسعة تغني عن التعريف ، وهو قمين بها ، وقد قرظه السيوطي في البغية بقوله : « شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها ، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها ، جمعا وتحقيقا ، وحسن تعليل ، وقد أكب الناس عليــه ، وتداولوه ، واعتمده شيوخ هـذا العصر فمن قبلهـم ، في مصنفاتهم ودروسهم ، وله أبحاث كثيرة مع النحاة ، واختيارات جمة ، ومذاهب ينفرد بها . »[٢] .

وهذا الشرح استوفى مسائل النحو ، وعرض لها عرضا مستفيضا ، ولعله لم يدع رأيا نحويا مهما لرجال النحو ، وأعلامه وشيوخه ، الا أشار اليه وناقشه ، والكتاب ـ على هذا ـ موسوعة نحوية تدل على عمق عقلية الرضي ، وحسن تفننه ، وهضمه لمسائل النحو بشــكل تمثّل فيه أصوله وفروعــه ، وبلغ في ذلك كله مــدى بعيـــدا .

والرضي في الشرح ذو عقلية مرنة مستوعبة ، يناقش بتؤدة ، وانك لتحسّ ، وأنت معه في رحلته عبر أجيال من الدارسين ، أنه صادق في التحـرّي صريح ، مع أدب علمـيّ جمّ في الرد والجدال ، ولايكاد يعرض لمسألة من دقائق مسائل النحو الا انساب رأيه بينها هيّنا ، ثم استقر في مكانه حيث يجب أن يكون .

ولا أريد أن أطنب في الحديث عنه ، ولكنّ الاشارة الى مزايا شرحه أمر لازم لا محيد عنه ، لمعرفة قيمة شرح المصنف بازائه ؛ لأن ما يتلمّسه الباحث في

---

(١) مخطوطات الموصل ١١٩ .

(٢) البغية ٥٦٧/١ .

هذا الشرح أنه غاية في الايجاز ، وهو يكتفي بالتعليق المختصر ، او الملاحظة العابرة ، او الايضاح المتعجل ـ غالبا ـ للمبهمات ، ولا يلجا فيه الى الاطالة والتوسع الا حيث لا يجد محيصا عنهما لسبب معقول يقتضيه عرض الاراء ، وتبيان الاختلافات الكثيرة التي تكون المسالة المدروسة قطبا لها • ومع ذلك فانه لا يخلو الشرح من ايجاز مخل بالافهام لأنه يضطر رغبة في الايجاز الى الابتسار ، والاشارة ، والتلميح • وسابين هذا في قابل عندما اعرض لمنهجه •

ألف ابن الحاجب شرحه هذا بعد ان وضع الكافية ، ولابد ان يكون تأليفه هذا الشرح قبل سنة سبع عشرة وست مئة ، كما صرح هو نفسه بذلك في أماليه على ايات من القرآن ، اذ جاء في احداها مما املاه في دمشق سنة سبع عشرة وست مئة على دخول الفاء على الجزاء اذا أفاد الشرط استقبالا « ان علل ذلك في الاملاء على المفصل ، وفي الاملاء على المقدمة »(١) •

ويمكنني أن أقول : ان شرح المصنف هذا هو الذي فتح باب الشروح على كافيته ، وحفّز الهمم لتنثال عليها هذه العناية الفائقة من النحويين المولعين بالشرح والتحقيق ، حتى لقيت الكافية من هذه العناية مالم يلقه كتاب غيرها •

ج ـ منهجه :

منهج الشرح ، هو منهج الأصل ، ولكنه حاول في الشرح أن يفصح عن المسائل النحوية التي كانت موجزة ايجازا قيّد به عبارته في الكافية تقييدا عسيرا ، ومع ذلك كان قصير الباع في الابانة عن كثير مما كان عليه أن يبينه لأنّ عبارته في الشرح ـ وان كانت واضحة ـ ما تزال تخضع لهذا التقييد والتضييق اللذين خضعت لهما الكافية ، وبقي كثير من مسائله تحتاج الى أن تعرض بأسلوب أكثر إفصاحاً •

أما طريقته في الشرح ، فقد كان يجتزىء بعبارة قصيرة من النص مسبوقة بكلمة (قوله) ، ثم يشرحها ، ديدنه في ذلك هو ديدنه في شرح المفصل ، وان كان في هذا أكثر توسعا وتفصيلا ، ولكنه استطاع ـ مع ذلك ـ أن يقدم

(١) الأمالي (مصورة الرياض) ق٢ • المقصود بالاملاء على المفصل ، هو شرح المفصل المسمى (الايضاح) ، والاملاء على المقدمة هو شرح الكافية •

الشرح ، وفي عبارته نصاعة ورشاقة لم أشهدهما في شرحه لمفصل الزمخشري من قبل •

ويبقى الشرح – بعد ذلك – قاصرا في مسائل النحو التي تضمنتها الشروح التي نعرفها • ولديّ بعض الملاحظات أوردها فيما يأتي :

١ – اتجاه الاختصار في الشرح الى الابتعاد عن التمثيل ، واكتفى بعرض آراء النحاة في كثير من المسائل التي تناولها بالبحث •

٢ – لم يأت بجديد يمكن أن يعدّ اضافة إلى المتن ، لأنه يوضح الاحترازات المختلفة في ضوء التقييد الحاصل في المتن •

٣ – لا يوضح بعض العبارات ، ويكتفي بايراد اللفظ حسب ، وان كان به حاجة الى ايضاح •

٤ – لم يكن هنالك فصل واضح بين موضوع وآخر في بعض جوانب الشرح ، كما هو الحال في باب وجوب تقديم المبتدأ ، ووجوب تقديم الخبر •

٤ – منظومة الوافية وشرحها[١]

ا – نسختها المخطوطة :

لمنظومة الوافية وشرحها نسختان مخطوطتان ، اولاهما في دير الاسكوريال برقم ١٤٦[٢] ، وهي نسخة جيدة ، خطها واضح قريب من النسخ ، كتبت سنة ٦٨٤ هـ ، وعدد ورقاتها (١٢٥) ورقة •

والثانية في مكتبة عارف حكمة في المدينة ، في مئتي صفحة ، وقد نسخت سنة ٩١٨ هـ •

ومن المنظومة نسخة في دار الكتب المصرية رقمها ١٠٤٩[٣] •

---

(١) لم توجد المنظومة منفصلة عن شرحها • ولم أجد بي حاجة الى التحدث عن كل من النظم والشرح على حدة ، لأنه لا شرح بدون المنظومة ، والفصل بينهما – مع أن منهجهما واحد – أمر غير سليم •

(٢) بحوزتي نسخة بالمايكروفيلم عنها •

(٣) الفهرس ١٧٤/٢ •

ب – أهميتها :

الوافية هي نظم الكافية ، أولها :

الحمد لله على ما أنعما ... بجوده وفضله وكرما
علمنا ما لم نكن لنعلما ... حتى أرانا في عداد العلما

وقد ذكر سبب تسميتها بالوافية ، فقال :

وبعد إنّ هذه ارجوزه ... في علم الاعراب أتت وجيزه
قصدت في نظمي لها مقدمه ... صنعتها من قبل وهي محكمه
من أجلها سميتها بالوافيه ... لكونها وفت بنظم الكافيه

ثم بيّن سبب تأليفها بقوله :

والملك الناصر عزّ ناصرُه ... ولم يزل مُمْتَثَلاً أوامرُه
داود نجل الملك المعظم ... اوزعه الرحمن شكر النعم
من أصبح العلم به قد اشتهر ... وكل ذى فضل لفضله قدر
أشار أن انظمها بأمر ... فلم يَسَعْ لي دفعُه بعذر

وهي – بعد – في ثمانين وتسع مئة بيت ، وضعها – كما ذكر هو في أبياته – لصاحب الكرك الناصر بن الملك المعظم ، ضمنها موضوعات الكافية جميعا ، ثم والى شرحها بعد ذلك للناصر أيضا •

ولا أظن ابن الحاجب جاء فيهما بجديد ، فهما لا تعدوان أن تكونا إعادة وتكريرا للمباحث النحوية التي كانت قوام كافيته ، وايضاحه ، وأماليه ، ولعله بذل محاولات في تقديم الشرح بأسلوب جديد ، فخالف شرح الكافية في جوانب ، ووافقه في أخرى ، على أنّ هذه المخالفات والموافقات لم تكن في صميم المادة ، وانما كانت في طريقة العرض • وسأبيّن هذا عندما أدرس منهجه •

على أنني أستطيع أن أقول : انّ ابن الحاجب في منظومته كان من الأوائل الذين لجأوا الى وضع النحو العربي في منظومات ، يسهّلون فيها على المتعلم المبتدىء تعلم مسائل النحو ، وتفهمها واستيعابها ، ولم يسبقه الى سلوك

هذه السبيل غير القاسم بن علي الحريري (ت نك٥١٥ هـ) في منظومته «ملحة الاعراب» وشرحها، وابن معط (ت ٦٢٨ هـ) في ألفيته، وكان يعاصره.

وبعد ابن الحاجب داب لفيف من علماء النحو على ركوب هذا المركب، جاءت (الكافية الشافية)، وخلاصتها المسمّاة بالالفية، ولامية الافعال لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، والميمية في النحو لحازم القرطاجني (ت ٦٨٤ هـ)[1]، ومنظومة الشبراوي (ت ١٠٧٢ هـ)[2]وغيرها، وصار هذا من سنن النحاة المتأخرين، فأغرقوا في نظم علوم العربية كالبلاغة، النحو، والتصريف، والعروض.

ويمكنني - هنا - أن أزعم أنّ ابن الحاجب هو الذي فتح باب الاتجاه الذي يمكن أن نسمّيه بالاتجاه التعليمي في دراسة العربية بوضع المنظومات والمقدمات والشروح تيسيرا على المبتدىء وايضاحا. ذلك لأنه - كما عرفنا - نظم المؤنثات السماعية، وعروض الخليل في منظومة (المقصد الجليل الى علم الخليل)، الى جانب ما عرفنا من مقدمتيه وشروحهما، أمّا ابن معط، فانّه اكتفى بمنظومته، ولم يلجأ لشرحها لغرض تعليمي كما فعل ابن الحاجب، وأمّا الحريري فلم يجاوز شرح «ملحة الاعراب» الى وضع المقدّمات وشروحها.

ومنذ أن نهج ابن الحاجب هذا النهج، توالى الثمر الفجّ في دراسة العربية، وصارت هذه الدراسة سهلة التناول لمن هبّ ودبّ من أدعياء العلم، وانجرف في هذا التيار عدد من كبراء النحاة والبلاغيين واللغويين.

ج - منهجهما :

أساس البناء العام في الكافية وشرحها، ونظمها الوافية وشرحها، واحد، فهذه الكتب جميعا نهجها واحد، وموضوعاتها واحدة، واسلوبها في العرض واحد، واذا كان الشرحان قد اختلفا في بعض جوانبهما، فان الهيمنة المنهجية تظل الكافية، لأنها المثل الأول الذي احتذته المنظومة والشرحان، على أن هنالك تباينا ضئيلا بين الشرحين من حيث التفصيل في بعض المسائل، أو الاختصار

(١) الديوان ص ١٢٣-١٣٣.
(٢) مجموع مهمات المتون ٤٨٨.

والتضيق في مسائل أخرى ، يضاف الى هذا أن اسلوب شرح المنظومات يختلف عن شرح المقدمات المنثورة ، ولهذا كان ابن الحاجب يقدم الشرح ببضعة أبيات ، تتناول موضوعا على حدة ، ثم يقوم بشرحها . قال :

باللام خُص الاسم والاسناد   اليه والجر وأن تنادي

والنعت والتنوين والتصغير   والجمع بالتصحيح والتكسير

ثم شرح البيتين بقوله :

« فذكر خصائص الاسم ، ونعني بالخصيصة الأمر الذي اذا وجد دل على الوجود ، واذا فقد لا يدل على الانتفاء ، فيطرد باعتبار المعرف ولا ينعكس ، لذلك لو جعل حدا لكان أخص من المحدود .

فمنها لام التعريف لأن الفعل حكم لا يقبل التعريف .

ومنها الاسناد اليه أي الحكم عليه ، لأن الفعل حكم لا حكم عليه .

ومنها الجر لأن المجرور في المعنى منسوب اليه .

منها النداء لأن المنادى مفعول ، والمفعول في المعنى محكوم عليه .

ومنها النعت لأنه في المعنى حكم على المنعوت .

ومنها التصغير لأنه في المعنى النعت ، ومنها التنوين ، يعني تنوين التمكين ، والتنكير . »[1] .

على حين قصر ابن الحاجب خواص الاسم في الكافية وشرحها على اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة[2] ، وهذه الخصائص التي ذكرها ابن الحاجب تزيد على ما ذكره ابن مالك . فقد جاء في الألفية :

بالجر والتنوين والندا وأل   ومسند للاسم تمييز حصل

وهذا يعني أن ابن الحاجب جعل كلا من النعت والتصغير والجمع ـ وهي زيادته على ابن مالك ـ قسما برأسه ، وان لم تكن زيادة ذات غناء .

---

(١) مصورة شرح الوافية ٨ .

(٢) شرح لكافية ٦ .

ونلاحظ ـ هنا ـ في شرح ابن الحاجب على وافيته هذه الاعتبارات المنطقيه في الحكم والمحكوم عليه والخصيصة .

ونلاحظ ايضا ان هذا الشرح اجمل لمسائل النحو من شرح الكافية ، ولكنه اوجز في مواضيع كثيرة .

واذا كنا حراصا على الدقة ، والصدق ، في القول والحكم ، فلا بد من وضع موازنة بين نص من شرح الكافية ، وآخر من شرح الوافية ، لتستبين لنا العلاقة بين الشرحين من ناحية ، وبين متن الكافية ونظمها من ناحية أخرى ، لأنه تصرف في شرح الوافية بالتقديم والتأخير ، أو بالزيادة والنقصان ، وحدثت لذلك بعض الاختلافات ، ولكنها لضآلتها ، وقلتها ، لم تقدم أية زيادة أساسية في المادة ، ولم تعرض الموضوعات لأي نقص في الأصول ، ولم يحدث تغيير مهم في المنهج والعرض ، الا ما اقتضته طبيعتهما ، لأن شرح الكافية شرح لنص من النثر ، وشرح الوافية شرح لمنظومة ، ولهذا جاءت بعض عبارات ابن الحاجب في الشرحين واحدة . وها أنذا أجتزىء بنصين في (المبتدأ والخبر) يغنيان عن الاطالة والاستطراد .

جاء في « شرح الوافية » :

« قولـــه :

والمبتـدأ مجـرد ومســـند ... اليه معنى مثـل زيد أحمـد
أو صفـة بألف اسـتفهـام ... أو ما لنفي فاستمع نظامي
هذا اذا كان لرفع مظهـر ... مفردة كالفعـل لا لمضمـر

أخذ بذكر القسم الثالث من المرفوعات ، وهو المبتدأ ، فقال في المبتدأ : هو أما مجرد عن العوامل مسند اليه ، وأما صفة واقعة بعد ألف الاستفهام ، أو ما النافيـة ، رافعـة لظاهر ، فمثـال الأول : زيد أحمد ، ومثال الثاني : أقائـم الزيدان ؟ وما قائم الزيدان ، وقوله : هـذا اذا كان لرفع مظهر . يقول :من شـرطها أن يكون المرفوع بها مظهرا ليخرج نحو : قائمان . وقولـه : مفردة

كالفعل لأنها اذا رفعت الظاهر لم يكن فيها ضمير فتكون مفردة أي مجردة عن الضمير كالفعل اذا رفعت به الظاهر لأن معنى قوله : أقائم الزيدان ؟ : أيقوم الزيدان ؟ فلا يكون فيه ضمير • ثم قال :

والخبر المسند إنْ تجردا غير الصفات الواقعات مبتدا

أخذ بذكر الرابع من المرفوعات ، وهو الخبر ، فقال : الخبر هو المسند يعني المخبر به ، هو المجرد عن العوامل غير الصفات الواقعات مبتدأ ، ولو لم يخصص منه الصفات لدخل المبتدأ في حدّ الخبر لأنه مجرد عن العوامل مخبر به لأنك اذا قلت : أقائم الزيدان ؟ كان المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فقولك : أقائم خبر عن الزيدين ، وكذلك لو لم يضم الى المبتدأ هذه الصفات لخرجت عن حدّ المبتدأ لأنها مخبر بها • ثُمّ قال :

والمبتدأ اسم أصله أن يبتدا به ومن ثم يسمّى مبتدا

يقول : ان « المبتدأ في الحقيقة هو الاسم الذي الأصل فيه أن يكون أول الكلام ، وانما لم يعرفه النحويون بذلك لعسر تبيينه على المبتدئين ، ومن ثم عدلوا الى تعريفه بأبين من ذلك ، فألجأت الضرورة في ذلك التفضيل ، وقول النحويين : إنّ الخبر في : أقائمٌ الزيدان ؟ محذوف تسامح ، والا فالمبتدأ في المعنى هو الذي أخبر به ، والزيدان فاعل فتم الكلام ، وليس ثمة محذوف • وقوله : ومن ثم سمّي مبتدأ من أجل استحقاقه ابتداء الكلام »[1] •

وهذا نص من شرح الكافية في الموضوع عينه :

« قوله : المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية ، احتراز مما تدخل عليه إنّ وأخواتها وكان وأخواتها وظننت وأخواتها لأنه في المعنى مثله ، ولا تميّز الا بالتجريد • قوله : «مسندٌ إليه» احترازمن الألفاظ التي تعدد بها كألفاظ العدد ، وألفاظ حروف الهجاء فانها مجردة عن العوامل اللفظية لكنها غير معربة لفقدان سبب الاعراب ، وهو التركيب الاسنادي • قوله : « أو الصفة

(١) شرح الوافية ق ٧٣ •

الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر « احتراز من توهم متوهم يجوزه اذا رفع مضمرا في مثل قولك : أقائمان هما ؟ أو : أقائمان الزيدان ؟ فانه لو اقتصر دونه لدخل فيه وليس بمبتدأ باتفاق . قوله : « فان طابقت مفردا جاز الأمران » مثل قولك : أقائم زيد ؟ فانه يجوز أن تقول : أقائم مبتدأ وزيد مرتفع بقائم ، فيدخل تحت الحدّ ، ويجوز أن تقول : زيد مبتدأ وقائم خبر مقدم فلا يدخل تحت الحدّ ، لأنه لم يرفع ظاهرا اذ زيد مرفوع بالابتداء . قوله : « والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة » يعني الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر ولو لم يُقيِّد الخبر بمغايرتها لدخلت في حدّ الخبر وهي مبتدأ لأنها مجردة عن العوامل اللفظيّة مسندة ، لأن قولك : أقائم الزيدان ؟ بمعنى : أيقوم الزيدان ؟ وقولك : أقائم ، خبر عن الزيدين ، وكذلك لو لم يضم المبتدأ الصفة المذكورة لخرجت عن حد المبتدأ لأنها مخبر بها لا بدّ من تقديم عقليته ليكون الحكم على متحقق » .

٥ ـ الايضاح (شرح مفصل الزمخشري)(١)

أ ـ نسخه المخطوطة :

من « الايضاح » نسح متعددة ، في :

١ ـ مكتبة الأوقاف ببغداد رقمها ١٦٥٠(٢) .

٢ ـ مكتبة المتحف العراقي ، رقمها ٥٣٣(٣) .

---

(١) يقوم بتحقيقه الآن لنيل درجة الدكتوراه ، السيد موسى بناي العليلي في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، والسيد محمد المختار محمد المهدي في كلية اللغة العربية بالأزهر .

(٢) الكشاف عن خزائن الأوقاف ١٧٦ وهي النسخة التي اعتمدتها أصلا في بحثي هذا .

(٣) المخطوطات اللغوية ٢٠ . وقد اطلعت عليها ، وقرأت منها فصولا ، وهي نسخة ملفقة ـ كما بدا لي .

٣ ـ مكتبة الدولة ببرلين ، رقمها ٣٦٩٥[١] .
٤ ـ جامع الزيتونة في تونس ، رقمها ٦١١٧[٢] .
٥ ـ خزانة جامعة القرويين بفاس ، رقمها ١١٩١[٣] .
٦ ـ مكتبة بلدية الاسكندرية ، رقمها ٥٤٥ ب . كتبت سنة ٧٨١هـ[٤] .
٧ ـ مكتبة سوهاج ، رقمها ٥ نحو . كتبت سنة ٧٠٩هـ[٥] .
٨ ـ الخزانة التيمورية[٦] .
٩ ـ مكتبة الحرم في مكة المكرمة ، رقمها ٣٨ . كتبت سنة ١٠٨٠هـ[٧] .
١٠ـ بانكيبور ـ باتيه (الهند) . كتبت سنة ٦٧٢هـ[٨] .
١١ـ المكتبة الوطنية في ميونيخ ، رقمها ٦٩٤[٩] .
١٢ـ مكتبة عاطف باشا باستانبول ، رقمها ٢٤٤٥[١٠] .
١٣ـ مكتبة حكيم أوغلو ، رقمها ٨٩٤٣ . كتبت سنة ٧٦٠هـ[١١] .
١٤ـ مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا ، رقمها ١٨[١٢] .
١٥ـ مكتبة (طوب قبو) أحمد الثالث باستانبول ، رقمها ٧٦٦٨ (أ١٢٥٥)[١٣] .

---

(١) بروكلمان ، الذيل ١/٥١٠ . وقد تعرضت هذه النسخة للضياع ، كما ورد في رسالة من المكتبة . (٢) فهرس الأحمدية ٢٣٨ .
(٣) بروكلمان ، الذيل ١/٥١٠ . (٤) منها نسخة مصورة في معهد المخطوطات . الفهرس ٣٨٠ . (٥) منها نسخة في معهد المخطوطات . الفهرس ٣٨٠ .
(٦) مجلة مجمع دمشق ، مجلد ٣/٣٤١ ، بروكلمان ، الذيل ١/٥١٠ .
(٧) أفادني بهذا الدكتور نوري القيسي ، ثم السيد محمد الشعلان .
(٨) عبدالعزيز الميمني الراجكوتي ، هامش اقليد الخزانة ١١٣ .
(٩) ذكر بروكلمان ، الذيل ١/٥١٠ أن رقمها ٦٩٣ ، والصحيح ما أثبتّ .
(١٠) بروكلمان ، لذيل ١/٥١٠ .
(١١) منها نسختان مصورتان في معهد المخطوطات . الفهرس ٣٨٠ .
(١٢) منها نسخة مصورة في معهد المخطوطات . الفهرس ٣٩٠ ، الحياة العقلية ٢٠٧ .
(١٣) فهرس « طوب قبو » ٤/٥٤ .

١٦ – مكتبة (طوب قبو) أحمد الثالث باستانبول (نسخة أخرى) رقمها ٧٦٦٩ (أ ٢١٦٢)[1] •

١٧ – دار الكتب الظاهرية بدمشق رقمها ١٧٢٩ – عام[2] •

لقد لقي مفصل الزمخشري من عناية العلماء ما لقيه كتاب سيبويه ، فقد عُقِدت عليه الشروح[3] ، ولم يضنّ عليه النحويون المتأخرون بجهودهم ودراساتهم • ومما وصل إلينا من هذه الشروح ، شرح المصنف نفسه ، وشرح « أبي البقاء العكبري » (ت٦١٦ هـ) ، وشـرحان لـ « علم الدين السخاوي» (ت٦٤٣هـ) ، وهما «المفضل» و «سفر السعادة وسفير الافادة » ، وشـرح « ابن يعيش الحلبي » (ت٦٤٣هـ) ، وهو شرح مبسوط ، رزق من الشيوع والشهرة ما لم يرزقه شرح آخر ، ثم شرح «ابن الحاجب» وهـو المسمّى بـ « الايضاح » وشرح « علم الدين اللورقي الأندلسي » (ت ٦٦١هـ) ، وغيرها •

ولم يكن الايضاح مغمورا بين شروح المفصل خاصة ، وكتب النحـو عامة ، فقد تداوله الناس ، وعرفه النحاة والباحثون ، ونقل عنه « السيوطي » في « همع الهوامع » و «الأشباه والنظائر » ، كما نقل عنه صاحب الخزانة في مواضع كثيرة ، وكان من الكتب التي اعتمدها في تأليف خزانته •

بيد أنّ شهرته كانت دون شهرة شرح «ابن يعيش » ، فقد بلغ هـذا الشرح الذروة بين شـروح المفصل ، ووجد في نفوس الدارسـين قبولا ورضا ، وأثنى عليه الباحثون في مواطن شتى ، لأنهم كانوا قد ظفروا من شرح « ابن يعيش » ما لم يظفروا به من « ايضـاح ابن الحاجب » ، ولقد دفعني دافـع التوثق من هذا الى أن أطلع على شرح ابن يعيش ، وأن أواكبه في مرحلة غـير قصيرة ، لأستطيع استشفاف القيمة النحـوية لهـذا المصنّف ، ثم تقرير القيمة النحوية لشرح ابن الحاجب ازاءه •

---

(١) نفسـه ٤/٥٥ •

(٢) فهرس مخطوطات الظاهرية ٦٤ ، ٦٥ •

(٣) الكشف : الكشـف ٢/١٧٦٤ – ١٧٧٧ ، بروكلمان ، الـذيل ١/١٠ ، الدراسات النحويّة واللغوية عند الزمخشري ١٠٢–١٠٦ •

ولست أملك الا القول بأنّ شرح ابن يعيش قد أماط اللثام عن مشكلات النحو بأسلوب سهل بعيد عن التعقيد والتمحل في أغلبه ـ وان يكن المنطق قد أسره في أحيان كثيرة ـ حتى قال عنه يوهان فك في كتابه (العربية) : حتى النحوي ابن يعيش يتنازل في شرحه للمفصل عن التظاهر بالأدب ، فيكتب في أسلوب عادي ركيك »[1]، على أنّ ما عابه المستشرق «فك» على ابن يعيش في أسلوبه ليس صحيحا ، لأن البساطة تعني الوضوح لا الركاكة ، ولأن من قدرة الشارح في النحو ما مكّنه من البحث الذي أطنب فيه ، فأحاط بمسائل النحو عن تدبّروفهم •

ولا أكون بعيدا عن الواقع حين أزعم أنّ ابن يعيش كان دقيقا في التقصّي ، ناقباً في التحرّي ، متتبعا اللفظة الشرود ، والمشكلة النافرة ، فلا يدعها حتى تكون مغاليقها مفتّحة ، وأسبابها موصولة ، وعبارتها واضحة •

وهو يستشهد بآي القرآن الكريم ، وبشواهد الشعر واقوال العرب ، غير أنه لم يأبه بشواهد الحديث جريا على ما سنّه النحاة الأقدمون من عدم الاستشهاد بالأحاديث النبوية ، لأنها في الاغلب انما تروى بالمعنى •

من أجل هذا ، يصحّ اعتبار شرح ابن يعيش كتاباً ذا فوائد جمّة في اللغة والنحو ، بما تضمّنه من مسائلهما التي تناولها بروح الباحث الجادّ •

أما ايضاح ابن الحاجب فأمره مختلف • صحيح أنه عالج مسائل النحو واللغة ، ولكنّ أسلوبه كان أكثر تعقيدا ، وأبعد توغلا في التأويلات ، وانه ليعتورني احساس بأنّ ابن الحاجب ضيّق الصدر ، عدته اللغوية ليست قوية ، واتّصاله بمسائل الفقه أكثر التحاما ومتانة ، وكأن خيطا خفيّا يجرّه من غير مشيئة الى هذا الجانب من العلوم التي عنى بها مدة طويلة من حياته ، ذلك لأن ابن الحاجب لم يقصر عنايته على النحو حسب ، وانما توزّعت جهوده على فنون متعددة ، على حين قصر ابن يعيش حياته التي نيّفت على السبعين في دراسة النحو والتصريف ، حتى انّه لم يصنف في عمره المديد هذا غير شرحه على

(١) العربية ص٢٢٩ •

مفصل الزمخشري الذي أتمّ بعد السبعين [١] ، وشرحه على التصريف الملوكي لابن جني [٢] ، وشرحه لكافية ابن الحاجب الذي ذكره البغدادي في الخزانة .

لقد كانت ثقافة ابن يعيش نحوية لغوية خالصة ، وكانت ثقافة ابن الحاجب خليطا من علوم الدين والعربية ، وكان لابدّ ـ والحال على ما بيّنت ـ ألّا يكون ابن الحاجب ضريبا لابن يعيش في مباحث العربية ، لأن الثاني أصفى ديباجة ، وأنصع أسلوبا ، وأكثر أصالة .

على أن أمرا واحداً يجمعها في كتابيهما ذلك هو أن الكتابين قد صنّفا على طريقة الاملاء ، وأنهما من جمع تلامذتهما ، كما يلوح لنا من طريقة العرض [٣] .

ج ـ منهجه :

واكب ابن الحاجب عبارة الزمخشريّ في المفصّل ، شارحا الكتاب فقرة فقرة ، بادئا بأوائل الموضوعات ، مكتفيا بها ، ثم انّه يملّ فيها بما رفدته به عقليته النحوية ، وأسلوبه في معالجة مشكلات النحو ، وايضاح غوامضه ، وبحث مسائله .

انّ المطالع المتتبع يتبين له منذ الوهلة الأولى أنّ أسلوبه ليس سلسا ، ولا هيّن الأخذ ، ويلوح للدارس أنّ عقلية الفقيه هي الطاغية في مباحثه حتى لا تكاد تسلم مسألة من مسائل الكتاب من التأويلات والترجيحات التي تخضع خضوعا واضحا لأساليب الفقهاء والأصوليين .

ومنهج الشرح يوجه عام هو منهج المفصل ، ولكنّ ابن الحاجب خالف الزمخشري في مواضع كثيرة من الكتاب ، وردّ عليه بعض أقواله ، ولم يسلّم له بما قاله جميعا . وفي ضوء الملاحظات الآتية يمكننا أن نطّلع على منهج الشارح، وأن نلم به .

---

(١) شرح ابن يعيش ص٢ .

(٢) الكشف ١/٤١٢ ، فرغ فخرالدين قباوة من تحقيقه على نسخة مخطوطة فريدة . (نشرة أخبار التراث ، العدد ١٨ السنة الأولى) .

(٣) ينظر : ابن يعيش على المفصل ١/٣ .

١ – يذكر نص الزمخشري مسبوقا بـ « قال صاحب الكتاب » أو « قوله »، أما قول الشارح فيكون مسبوقا بعبارة « قال الشيخ » ، وكثيرا ما يربط المتن بالشرح ، فلا يتبين القارىء أحدهما من الآخر الا بالرجوع الى المفصل ، وهذا – على ما يبدو لي – من ترتيب الطلاب الذين استملوا عليه الشرح .

٢ – يعرض الآراء المختلفة ، ويناقشها ، فيردُّ عليها وينقضها ، أو يؤيدها ، ويسند ذلك كله إمّا بأمثلة ، أو بآي من القرآن ، وربما استعان بالشواهد الشعرية ، وهو لا يفتر في النقاش ، والاسهاب ، وفي التفريعات والتعليلات ، ويذهب في ذلك مذاهب شتى .

٣ – وهو عندما يعرض الأوجه المختلفة ، يدلي بحجة كل فريق في الوجه الذي يراه ، ثم يرى رأيه في كل حجة على حدة ، ويترك تحديد موقفه أخيرا ، وقد يسكت ، ويوحي للقارىء بالموقف الذي يقفه ، إذا لم يكن هناك وجه ترجيح واضح . قال في باب العامل في المجرورات :

« اختلف الناس في العامل في المضاف اليه ، فمنهم من زعم أنّ العامل الحرف المقدّر ، ومنهم من زعم أنّ العامل هو الاسم الأول ، ومنهم من زعم أنّ العامل معنويّ ... وأمّا من قال العامل الاسم ، فوجهه أنه اذا بطل المذهبان فقد تعيّن »[1] . وهذا كثير .

٤ – وهو كثيرا ما يذكر الآراء المختلفة في المسألة المعروضة ، ويبيّن أقوال أصحابها ، ويفنّدها جميعا رأيا رأيا ، الا الذي يراه فانه يدعمه بالحجج والأسانيد والأمثلة .

٥ – يأخذ بجوانب الموضوع العارض ويشبعه بالتدقيق والنقاش[2] .

٦ – اذا عرض لمسألة ليست ذات اعراب ، أخضعها أولا للقياس ، ثم لاحظ

---

(١) الايضاح ق ١٠١ ، ١٠٢ ، أى فقد تعين أنّ العامل هو الاسم الاول .
(٢) الايضاح ق ٩٠ ، ٩٢ .

موافقتها او مجانبتها له ، وذهب في ذلك موضحا معللا ، وذلك في مثل كلامه على ضمير العماد او الفصل [1] .

٧ ـ يؤكد على المعاني ، ويجعلها متميزة على اللفظ ، وذلك في خضم التعليلات لمسائل النحو ، وهذه صفة عامة في الكتاب .

٨ ـ وقد يخوض في مسائل ليست من صميم الموضوع ، وذلك في مثل حديثه على الحروف الجارّة ، ومعانيها . قال في معرض مناقشته للزمخشريّ : « لِمَ لم يجعل (من) من قبيل ما استعمل اسما وفعلا لأنه أمر من مان ـ يمين ، والى من قبيل ما استعمل حرفا واسما لأنّ (الى) معناه نعمه ، وجمعه آلاء ، وكذلك غيرهما ... » [2] . ثم أجاب عن ذلك .

٩ ـ ليس هنالك فصل بين كثير من أبوابه ، وموضوعاته ، فالحديث جار على استرساله .

١٠ ـ اذا استوفى الشرح والتعليل في بعض الموضوعات ، عاد بعدذلك الى ايجاز ما مضى . كما هو الحال في كلامه على اعراب المضارع [3] .

١١ ـ لا يسير على نهج واحد في الشرح ، فهو مرة يورد نصا كاملا للزمخشري فيعالجه ، وأخرى جزءا من نص فيشرحه ، وربما اتصل قول الزمخشري بقوله فلا يتميز قوله من قول الزمخشري ، أو يوضح ويعقب دون ايراد النصّ مكتفيا بالاشارة .

١٢ ـ يلجأ الى التعميم دون التخصيص ، ففي باب المفعول فيه لم يجاوز ذكر الأحكام ، والاختلافات ، دون ذكر أنواع الظروف متصرفة وغير متصرفة ، مثلا ، ولم يعددها [4] ، ثم انه يوغل في التعليل لايضاح الحدّ ، ولا يورد من الأمثلة الموضحة الا النَّزْر [5] .

---

(١) لايضاح ق١٢٢ ، ١٢٣ .
(٢) الايضاح ق٢٥٤ .
(٣) الايضاح ق٢٠٨ ، ٢٠٩ .
(٤) الايضاح ق٧٦ .
(٥) الايضاح ٧٧ ، ٧٨ .

١٣ ـ ربما يشرح المفردات[١] .

١٤ ـ قد يقحم بعض الموضوعات في غير أبوابها ، كاقحام باب التأنيث في العطف ، وقد انصرف عن العطف الحديث عن التأنيث[٢] .

١٥ ـ قليلا ما ينسب الآراء النحويّة التي يذكرها الى أصحابها ، ويعوّل ـ غالبا ـ على كبراء النحاة المتقدمين كالخليل وسيبويه والفراء وأبي عليّ الفارسي .

١٦ ـ اذا استشهد ببيت من الشعر ، فقد يروى قصته ، وقد يضرب عن ذلك صفحاً .

١٧ ـ ربما يجتزىء بشطر من البيت الشاهد ، تاركا الشطر الذي فيه موضع الاستشهاد . قال في الحديث عن مجيء إنّ بمعنى أجل : «..... وحمل البيت الذي هو : بكر العواذل ... على أنه أراد المؤكدة... »[٣] ، معتمدا على معرفة القارىء للبيت .

١٨ ـ اعترض على الزمخشري في مواضع متعددة ، لاختلافه معه في ايراده بعض المسائل في غير أبوابها ، وذلك مثل اعتراضه على ايراد الزمخشريّ « لله درّه فارسا » في باب تمييز المفردات ، لأنه ـ في رأيه ـ من باب تمييز الجمل[٤] .

٦ ـ الأمالي النحوية

أ ـ توطئة :

جاء في اللسان : « الاملاء والاملال على الكتاب واحد ، وأمليت الكتاب أملي ، وأمللته أملّه لغتان جيدتان جاء بهما القرآن ، واستمليته الكتاب سألته أن يمليَه عليّ »[٥] . وقيل إنّ الأمالي جمع املاء على غير قياس[٦] ، وقد أجاز

---

(١) الايضاح ق٤٩ ، ٢٣١ .

(٢) الايضاح ق١٥٧ ، ١٥٨ .

(٣) الايضاح ق٢٧٢ .

(٤) الإيضاح ق٨٧ ، ٨٨ .

(٥) اللسان ـ (مادة :ملا) ، وينظر : تاج العروس . (مادة : ملا) ١٠/٣٤٧ .

(٦) عبدالسلام هارون ـ مقدمته لأمالي الزجاجي ص١٦ .

الأقدمون جمع المصدر اذا أفاد النوعية ، واذا انتقل من الحدث الى الاسمية [١].
وليس ببعيد ان يقال : انّ الامالي بالتشديد والتخفيف جمع أمليّة واملية ، كأثفيّة واثفية ، وأغنيّة وأغنية .

والامـلاء هو الوظيفة العليا للحفاظ في اللغة . قال السيوطي في المزهر « ... وطريقتهم في الاملاء كطريقة المحدثين سواء، يكتب المستملي أول القائمة : « مجلس املاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا » ، ويذكر التاريخ ، ثم يفسّره ، ويورد من أشعار العرب ، وغيرها بأسانيده ، ومن الفوائد اللغويه باسناد وغير اسناد ما يختاره .

وآخر من علمته أملي على طريقة اللغويين أبو القاسم الزجاجي ... ولم أقف على أمال لأحد بعده »[٢] .

وطريقة اللغويين هذه أن تكون أماليهم أشتاتا من القرآن والحديث ، والشعر ، وأقوال العرب ، ونوادرهم ، وأخبارهم ، وما أُثِر عن فصحائهم ، دون أن يجمعها جامع ، أو يربطها رابط ـ في الغالب ـ وانما هي نسيج ثقافة اللغوي آنذاك ، لا يضنّ على المستملي بشيء منها ولا يزال يحرص على تزويد شداة المعرفة ، بما يحفظ ويعي [٣] .

وفيما بعد ، صارت الأمالي تجمع ألوانا من المعارف شتى [٤] ، ثم جنحت في الأعصر المتأخرة الى نوع من التخصص ، فكان ما يمكن أن نسميه الأمالي النحـــويــة .

ب ـ نسخة المخطوطة :

من الأمالي نسخ مخطوطة متعددة في :

---

(١) دراسات في اللغة ـ هامش ص٢٤٨ .
(٢) المزهر ٢/٣١٣ ، ٣١٤ .
(٣) تنظر خطبة أبي علي القالي لأماليه ١/٣ .
(٤) وسبب هذا تنوع الثقافة ، واهتمام الناس بالفقة والحديث والكلام ، ثم شيوع المذاهب المختلفة ، وتأثير الثقافات الاجنبية ، وخصوصا اليونانية، نتيجة الترجمة كتب الاغريق . ومن الأمالي الجامعة تراجع أمالي المرتضي .

١ ــ دار الكتب المصرية ، رقمها ٢٦ نحو ، كتبت سنة ٦٩٦هـ ، وفي اخرها ما يفيد ان (السيوطي) طالعها ، وانتقى منها [١] .

٢ ــ دار الكتب المصرية ايضا ، رقمها ١٠٠٧ نحو[٢] .

٣ ــ دار الكتب المصرية ايضا ، رقمها ١٠٣٤ نحو[٣] .

٤ ــ طوب قبو (مكتبة احمد الثالث) رقمها ٧٨١٣ (ا ٢٢٦٣)[٤] . كتبت سنة ٧٣٣ هـ [٥] .

٥ ــ طوب قبو (مكتبة أحمد الثالث) رقمها ٧٨١٤ (أ ٢٢٥٤)[٦] .

٦ ــ شهيد علي ، رقمها ٢٣٣٧ ، كتبت سنة ٦٨٢[٧] .

٧ ــ مكتبة عارف حكمة في المدينة[٨] .

٨ ــ مكتبة عاطف في استانبول ، رقمها ٢٤٣٢[٩] .

٩ ــ مكتبة رجيب في استانبول ، رقمها ١٣٠٢[١٠] .

١٠ــ مكتبة فيض في استانبول ، رقمها ١٥٧٢[١١] .

١١ــ بانكيبور ــ باتنه ــ الهند ، رقمها ٢٥٥٢[١٢] .

---

(١) تذكرة النوادر ١٣٨ ، منه نسخة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٧٩ .

(٢) ، (٣) الحياة العقلية ٢٠٨ .

(٤) فهرس (طوب قبو) ٤/٩٥ . (٥) منها نسخة مصورة في معهد المخطوطات الفهرس ١/٣٧٩ .

(٦) فهرس (طوب قبو) ٤/٩٥ ، بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٧ .

(٧) منها نسخة مصورة في معهد المخطوطات . الفهرس ١/٣٧٩ . بروكلمان، الذيل ١/٥٣٧ .

(٨) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٧ ، تذكرة النوادر ١٣٨ .

(٩) بروكلمان ، الذيل ١/٥٣٧ .

(١٠) نفسه .

(١١) نفسه .

(١٢) عبدالعزيز الميمني الراجكوتي ــ هامش إقليد الخزانة ١٧ ، تذكرة النوادر ١٣٨ .

١٢ـ الأسكوريال – اسبانيا ، رقمها ١٣٣٦[١] •

١٣ـ مكتبة جامعة الرياض[٢] •

١٤ـ مكتبة عاشر افندي في استانبول ، رقمها ١٠٣٢[٣] •

١٥ـ مكتبة ينى خان ، رقمها ٩٣٠/١[٤] •

١٦ـ مكتبة الدولة في برلين ، رقمها ٦٦١٣[٥] ، وهي نسخة نفيسة بخط نسخي مقروء كتبها (بهرام) بعد وفاة المؤلف بسنوات •

١٧ـ مكتبة الأوقاف ببغداد ، والموجود جزء من هـذه الأمالي ، عدد صفحاته مئة صفحة • وهو ضمن مجموع رقمه ٥٦٢٠[٦] ، وقد كـتب هذا الجزء بخط الرقعة ، انتسخه لنفسه نعمان الألوسيّ سنة ١٢٦٩ هـ •

١٨ـ المكتبة الوطنية في باريس[٧] •

ويوجد (شرح الأمالي) في مكتبة جامعة استانبول ، رقمه ١٢٨٧[٨] •

ج ـ أهميّتــــهُ :

ومن هـذا النمط من كتب الأمالي ثلاثة ، هي : أمالي ابن الشـجري (ت ٥٤٢هـ) وأمالي السُهيليّ (ت ٥٨١هـ) ، وأمالي ابن الحاجب •

ومنهج ابن الشجري في أماليه أنه يختار بيتاً من الأبيات المشكلة الاعراب،

---

(١) فهرس الاسكوريال ٣٢/٣ • بحوزتي (ميكروفيلم) عنها ، وهي نسخة نفيسة بخط مغربي دقيق ، مبوبة تبويبا حسنا •

(٢) عندي نسخة مصورة منها •

(٣) بروكلمان ، الذيل ٥٣٧ • وفي تذكرة النوادر ١٣٨ ، أنّ رقمها ٢٠ •

(٤) بروكلمان ، الذيل ٥٣٧/١ •

(٥) فهرس الورد ٢٤١/٤ ، عندي نسخة مصورة منها ، وفي المكتبة المركزية ببغداد (ميكروفيلم) منها اجتلب بطلب مني •

(٦) الكشاف عن خزائن الأوقاف ٢٩٩ • يشمل هذا الجزء المخطوط أمالي ابن الحاجب على القرآن الكريم ، وبعض أماليه على المفصل • وقد قرأته فوجدت فيه عدد من الاخطاء والتصحيفات •

(٧) تاريخ آداب اللغة العربية ٥٥/٣ •

(٨) بروكلمان ، الذيل ٥٣٧/١ •

ثم يفيض في بيان وجوه الأعراب المتباينة عارضا الآراء الكثيرة،بالمناقشة والتأويل فاذا برزت مفردة غريبة ، شرحها وبين اشتقاقاتها ، وهو في كل ذلك يستشهد بما يعن له من شواهد القرآن ، والشعر ، واللغة .

وقد يختار ابن الشجري موضوعا نحويا يمل عليه خروجا على السنة التي استنها لنفسه ، فمن ذلك إملاؤه في المجلس الثاني الذي اوله « قال رضي الله عنه التثنية والجمع المستعملان بالحرف اصلهما التثنية والجمع بالعطف ، فقولك جاء الرجلان ، ومررت بالرجلين ، اصله جاء الرجل والرجل ومررت بزيد وزيد ... »[1] .

وقد يذكر خبرا معيّناً ينحدر به الى موضوعات في اللغة والنحو ، كما جرى في المجلس الثالث الذي اوله « قال تغمّده الله برضوانه : كان بنو زياد العبسيون الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وانس كل واحد منم قد رأس في الجاهلية وقاد جيشا ... »[2] .

وقد عرض للمسائل الخلافية في النحو بين البصريين والكوفيين ، فاذا به يلم بجوانبها ، ناسبا كل رأي الى صاحبه ، عارضاً الحجج التي يدعم بها كلٌ رأيه ، ثم ينظر فيه فلا يدعها حتى يبيّن لنا موقفه منها ، وهو ـ في الأكثر ـ يقف في الحجاج مع البصريين ، ولهذا كانت أماليه المصدر الرئيس ل (انصاف) تلميذه (أبي البركات الأنباري)[3] .

وهذه الأمالي موزعة على أربعة وثمانين مجلسا . قد يستغرق المجلس الواحد منها عدة موضوعات ، وقد يستغرق الموضوع الواحد عدة مجالس[4] .

ولا أريد أن أسهب ، انما هي قسمات رغبت في ايضاحها حسب .

أمّا أمالي السهيلي (٥٠٨-٥٨١هـ) فهي « مسائل من املاء الفقيه أبي القاسم بن أبي الحسن الخثعميّ ، ثم السهيلي ، وجلّه أجوبة في مسائل له ، سأل

(١) الأمالي الشجرية ١/ ٣ .

(٢) نفســه ١/ ٥ .

(٣) الانصاف والخلاف بين المدرستين (رسالة ماجستير) ٧٩ ، ٨٠ .

(٤) ينظر : المجالس والثلاثون والأربعون والحادي والأربعون ١/ ١٤٣-٣٤٧

عنه الفقيه المحدث أبو اسحاق بن قرقول » [1] ، وهي بمجموعها ست وخمسون ومئة مسالة ، واحدة منها فيما لا ينصرف من الاسماء ، وواحدة اخرى في كاف التشبيه ، وثالثة في الجواب ببلى ونعم ، وهذه الثلاث المسائل لم يملها السهيلي علي ابن قرقول ، لانه أثبت على هامش الورقة السابعة عشرة عند بداية المسالة الرابعة ـ كما ذكر المحقق [2] ـ « ومن هنا جوابه عن المسائل التي ساله عنها ابن قرقول » ، وعددها أربع وسبعون مسألة تتناول مشكلات نحوية ولغوية وقعت في الحديث ، وبقيت تسع وتسعون مسألة في اطلاق والأيمن اللازمة فيما يتعلق باشكالات نحوية ولغوية •

ويمكنني ـ هنا ـ أن أزعم أن في اطلاق اسم الأمالي على كتاب السهيلي تجوزا ظاهرا من المحقق •

هذه الأمالي اذن بمجملها مسائل لغوية ونحوية لها اتصال بأمور فقهية تتعلق مباشرة باختلاف الحالات الاعرابية المؤثرة في المعاني ، وهي تستلزم تاويلات شتى توسلا الى تفسير تلك الأمور الفقهية ، وهي متعلقة أيضا بما تحتمل المفردات والعبارات من وجوه المعاني ، وتعلق هذه الوجوه بمسائل الفقه •

اذن ، فالسهيلي فقيه نحوي كابن الحاجب ، بيد أن هذا التشابه في الثقافة العامة ، لم يؤثر في الفرق الكبير بين أسلوبيهما في أماليهما ، لأن كلا منهما سلك سبيلا غير التي سلكها الآخر ، فأمالي ابن الحاجب مجموعة وافرة أملاها على طلابه في أزمان وأماكن متفاوتة ، فهو قد أملى في دمشق بجامع المالكية وهي أكثر أماليه ، لأن مدة مكوثه في دمشق شهدت أوج نشاطه العلمي ، وقد أملى أيضا في القاهرة ، قبل ذلك وبعده ، وأملى في بيت المقدس قليلا •

وأمالي ابن الحاجب توزعتها مواضع مشكلة الاعراب ، فقد أملى على

---

(١) محمد ابراهيم البنا ، مقدمته لتحقيق أمالي السهيلي ص١٢ • وهو ما كتب على غلاف المخطوطة ، ابن قرقول : هـــو ابراهيم بن يوسف الوهراني (ت ٥٩٦ هـ) ، وكـان فقيها حافظا محدثاً • وهو ما نقلـه المحقق عن العبر ٤/٢٠٥ •

(٢) نفســه ١٢ •

آيات من القرآن ، وعلى مواضع من المفصل ، وعلى مواضع من الكافية ، وعلى مواضع من ابيات ، وامل ايضا على بضع مسائل مشكلة في الاعراب واللغة •

ولا جرم أنّ امالي ابن الحاجب على مواضع من القرآن قد بحثت فيه بعض مسائل الفقه بصورة مباشرة ، او غير مباشرة ، ولكنها – بوجه عام – لم تقع في قيد الفقه الذي أحاط بامالي السهيلي ، مع الفرق البيّن في طبيعة هذه الأمالي التي هي أجوبة اقتضتها أسئلة ، وتلك التي أملاها الرجل على طلابه ومريديه في المدارس والمساجد في حلقات الدرس • ولهذا كانت أمالي ابن الحاجب الى أن تكون نحوا خالصا أميل منها الى أن تكون فقهاً ، لأن النحو كان هو الموّجه لها ، وهو أيضا الغاية الأولى التي كان ابن الحاجب يرمي اليها ، غير أنّ أمالي السهيلي على خلاف ذلك ، فهدفها الفقه ، ووسيلته الى تحقيق وايضاح هذا الهدف هو النحو ، وتأويلاته المختلفة •

نعم ، لم يسلم كتاب ابن الحاجب من بعض مسائل الفقه ، وهذا أمر لا يسلم منه من يريد الايغال في المشكلات النحوية في القرآن الكريم ، خصوصا لمن كانت ثقافته مزيجا من الفقه والقراءات والنحو •

أخلص من هذا العرض الى القول بأنّ أمالي ابن الحاجب هي آخر ما وصل الينا – فيما أعلم – من كتب الأمالي ، ولا سيما الأمالي النحوية أو اللغوية ، لأن الناس – فيما يبدو – كانوا يرغبون عن هذا النحو من مجالس الدرس في القرون المتأخرة ، فقد ذكر السيوطي في المزهر أنه رغب في بعض أمال يمليها في مجالسه ، فما وجد من يسمع له ، فحاد عنها(١) •

د – منهجه :

يبدو لنا من قراءة هذه الأمالي أنّ جانبا كبيرا منها يتعلق بآيات من القرآن الكريم ، وأن بعضها يتعلّق بمواضع من مفصل الزمخشري ، وأنّ جانبا آخر يتعلّق بمواضع من كافيته ، أما بقية الأمالي فانّها تتعلّق بأبيات منتقاة من الشعر ، أو تتعلق بمسائل متفرقة في النحو •

---

(١) المزهر ٢/٣١٤ •

ويظهر لنا أيضا في ضوء قراءتنا هذه الأمالي أنها ليست منسقة في أبواب، ولا مرتبة على وفق الزمن . جاء في أول إملاء « قال الشيخ رحمه الله ممليا بدمشق سنة تسع عشرة وست مئة على قوله تعالى « تقاتلونهم او يسلمون ...[1] » .. ثم جاء في الاملاء الرابع : « وقال أيضا بالقاهرة سنة ثلاث وعشرين مملياً على قوله تعالى « فعدة من أيام أخر ...[2] » ، ثم جاء بعد ذلك في الاملاء العاشر « وقال أيضا بالقاهرة ممليا على قوله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة...[3] » أما في الاملاء الرابع عشر فقد جاء «وقال أيضا ممليا بالقاهرة سنة تسع ممليا على قوله تعالى: «ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ...[4] » ثم جاء بعد ذلك في أحد أماليه المتأخرة على آيات من القرآن « وقال أيضا ممليا بدمشق سنة اثنتين وعشرين على قوله تعالى « وليس الذكر كالانثى ...[5] » .

ومثل هذا التقديم والتأخير حاصل في أماليه على المفصل وغيره .

ويلوح لي أن طلابه هم الذين صنفوا هذه الأمالي على وفق الكتب والمسائل التي أملى عليها ، وعلى وفق السور التي تتضمن الآيات المملى عليها[6]، فجاء هذا الاختلاف ، لأن الرجل كان يملي على مواضع يراها مشكلة ، ولم يكن يقصد الى هذا التصنيف قصدا .

وطريقته في الاملاء أنه كان يختار مواضع يرى فيها مشكلا ، فيملي عليها ، ويلح في عرض الآراء إلحاحاً شديدا حتى لا يدع جانبا يمكن الاشارة اليه إلا

---

(١) الأمالي ق١ .
(٢) الأمالي ق٣ .
(٣) الأمالي ق٧ .
(٤) الأمالي ق٩ .
(٥) الأمالي ق٤٨ .
(٦) لقد وجدت الأمالي على مواضع من القرآن في نسخة الاسكوريال التي رقمها ١٣٣٦ منسقة على وفق تسلسل السور في القرآن الكريم .

أحاط به وأقامه • بيد أنه تحصّلت مجموعة من الملاحظات أجملها فيما يأتي :

١ ـ ليست الأمالي منسقة في خطة ثابتة ، فقد يشوبها الاضطراب في بعض المواضع ، فيلجأ الى شرح مفردة ، أو مفردات في بيت من الشعر أو الى ايضاح معناه ، وكأنه اضطر الى ذلك اضطرارا • جاء في أماليه على المفصل : « وقال أيضا ممليا بدمشق على قول الشاعر في المفصل ، وهو :

انّ محـلا وانّ مرتحـلا وانّ في السّفر اذ مضوا مهلا
استأثر الله بالوفاء وبالعـد ل وولّى الملامـة الرجلا[1]

معناه أنهم يقولون : إنّ لنا محلا في الدنيا ، وارتحالاً بالموت ، وان في مضيّ مَنْ قبلنا يعني موت من يموت لنا لأنّا نبقى بعدهم ، وهو معنى الامهال[2] • وغير هذا كثير •

٢ ـ يذكر بيتا من شواهد المفصل ، ويعتذر عن وضوح موضع الاستشهاد بأن يملّ على موضع مشكل ، ويلجأ الى عقد موازنة ليست لازمة • جاء في أماليه على المفصل : « وقال أيضا ممليا على قول الشاعر[3] في المفصل :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني

موضع الاستشهاد ظاهر ، وهو زيدنا وزيدكم ، وقوله أبيض متعلق بعلا تقديره : علا رأسه في يوم النقا بأبيض على معنى الاستعانة ، ويمان صفة بعد صفة للسيف ، وأصله يماني فأعلوه كما أعلّوا مررت بقاض ، وهو منسوب الى اليمن ، فأصله في النسبة يمنيّ ، الا أنهم (حين)[4] قالوا يماني حذفوا احدى الياءين ، وجعلوا الألف عوضا منها ثم أعلّوه اعلال ماض ، ولذلك لم يُعْتَدّ بزنته لأن الياء ياء النسب كما لم يعتد بها في يمان ، فتقول رأيت يمانيا ، فان الياء ياء النسبة كيمان لأنه مشتق من اليمن ، فنسب اليه تقديرا على غير قياس ، ثم جعلت الألف

---

(١) الأمالي (مخطوطة برلين) ق٨٦ •
(٢) الأمالي ق٨٦ •
(٣) هو رجل من طيّىء لم يعرف أسمه •
(٤) زيادة اقتضاها السياق •

عوضا عن إحدى الياءين ، الا أنّ ثماني لا يستعمل الا بالألف محذوفة تارة ، وبعد ألف مبنية تارة فقالوا يمان ويماني ، ولم يقولوا يمني ، ويجوز أن يكون ثماني كذلك لأنه قد علم أنه من الثمن ، فوجب الحكم على الياء بالزيادة ، وايضا فانه ليس في كلامهم في المفردات ما هو على هذه الزنة ، الا ما كان منسوبا نحو حان ، فيحمل على ذلك ، وأمّا يمان فالأمر فيه أوضح لأمرين : أحدهما مفهوم منه النسبة ، والآخر أن يقال يمنيّ بمعناه ، فعلم أنه فرعه ، وليس في ثمان شيء من ذلك[1] .

ولو أنه اختصر فقال : ان الألف في يماني عوض عن إحدى الياءين ، وأنه يعامل معاملة الاسم المنقوص لكان أولى .

٣ - ولربما أملى قاصدا ايضاح أمر يتعلّق بتأليف الجملة أو دلالتها « قال ممليا سنة ثلاث وعشرين على قوله تعالى : « لكنّا هو الله ربي ، ولا أشرك بربي أحدا » : « انما أعيد لفظ الظاهر في هذه الآية ، كما اعيد اسم الله تعالى في قوله : واتقوا الله ، أنّ الله وأشباهه كما في اسم الظاهر لأجل هذا المعنى أحسن ، والله أعلم بالصواب » [2] .

٤ - ليست أماليه على المفصل ، وقفا على أقوال الزمخشري ، وانّما أملى بعضها على عدة أبيات من شواهده .

٥ - أملى املاء متداخلا على موضوعات شتى ، دون تحديد أو نظام ، فقد انتقل من بحث توابع المنادي ، الى الحديث عن المصدر والفعل وأيّهما أصل ، ثم الى انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق[3] .

نظرة عامة الى طريقته في التأليف :

بعد أن عرضت لمنهج ابن الحاجب في كل مصنف من مصنفاته كلاًّ على

---

(١) الأمالي (برلين) ق٧٦ ، ٧٧ ، مصورة الرياض ق٤٦ .
(٢) الأمالي (الرياض) ق٣٣ .
(٣) الأمالي (الرياض) ق٦٧ ، ٦٨ .

انفراد لا بد أن أعرض لطريقته في التأليف ، ومنهجه في البحث ، وأسلوبه في الجدل والنقاش والسرد ، لأعرف في أية منزلة بين النحاة المؤلفين يمكن ان يوضع ، وبهذا الصدد يلزم أن اتعرض لأمرين رئيسين مهمين في مجال الدرس النحوي تعكس لنا بجلاء الملامح التي اتسم بها ابن الحاجب في مصنفاته •

١ - موقفه من النحاة :

يمعن ابن الحاجب امعانا بارزا في عرض الآراء النحوية المختلفة التي تدور حول كل مسألة من المسائل التي يجري البحث فيها ، ثم يدلي بالحجج التي يدعم بها القائلون آراءهم ، ويناقشها رأيا فرأيا ، ويأخذ بتنفيذ ما يتعارض منها مع موقفه النحوي ، سبيله في ذلك أسلوب المحاكمة العقلية ، محاكياً المناطقة والفلاسفة ، لاجئاً الى التأويلات البعيدة ، خاتما كل رد يدحض به حجة أو رأيا بعبارة تشيع عنده هي (وليس بمستقيم) ، وكثيراً ما تكون هذه العبارة منطلقا لابراز تلكم العلل والتأويلات •

إنّ ابن الحاجب في مناقشاته تلك لا يعنى بنسبة الآراء النحوية الى أصحابها الا في القليل • واذا شاء أن يكون حذرا متثبتا فانّه لا يذكر الا أسماء النحاة الكبار من المتقدمين أمثال ، الخليل وسيبويه والأخفش الأوسط والكسائي والفرّاء والمبرد وأبي علي الفارسي ، أو يعمم فيذكر الكوفيين أو البصريين أو بعضهم •

إنّ هذه الأسماء لا ترد كثيرا إلاّ في شروحه ، وكتبه الكبيرة وفي مقدمتها الايضاح ، أما شروحه الاخرى الصغيرة كشرح الكافية وشرح الوافية ، فانّها نادرة الورود ، وهي في الكافية أندر •

ان استقصاءً لأسماء النحاة في كتبه جميعاً يمنحنا الجرأة على القول بأن ما يذكره من آراء يحتاج الى تمحيص وتحقيق ليتبين المرء مدى صحة هذه الآراء ، لأن الرجل بهذا الاطلاق ، وبهذه التأويلات أغرق مسائل النحو البحتة في غمرة المحاكمات العقلية ، والتأويلات المنطقية ، والتعليلات الفقهية •

إنّ محاولة ابن الحاجب في عرض الوجوه المختلفة للمسألة الواحدة أمر يدل على هضم مسائل النحو ، ورغبة متسلطة في اخراج الدراسة النحوية وهي ذات طابع علمي جاد ، ولكنها مع ذلك تفتقر الى التحقيق والتثبت وعدم الانحياز ، والزجل في جنوحه الى التعليلات ينصرف مع البصريين في أقيستهم وعللهم الى آخر الشوط ويزيد ، وإنّ كان الناظر غير المتثبت يظن به التحرج في إطلاق الاحكام جزافا ، لانه مع سيبويه في كل رأي يراه ، ومع البصريين في كل علة يعللون بها .

٢ ـ موقفه من الشواهد :

عني ابن الحاجب عناية فائقة بالقراءات ، وبدأ أولى مراحل تعلمه بالتلمذة لأساطين القرّاء المعروفين كالشاطبي والغزنوي والبوصيريّ وأبي الجود اللخمي ، وغيرهم ، ثم انه درس الفقه ، وصار علما من أعلام الفقه المالكي ، لهـذا كان ابن الحاجب متأثرا بالقرآن وعلومه تأثـرا لا يمكن نكرانه ، ولعلمي الفقه والأصول عليه سطوة وسلطان ، ولهذا جاءت مباحث النحو عنـده تتسم بطابع فقهي مؤول ، معلّل ، وبطابع قرآني في الاستشهاد والتأييد ، لأن القرآن هو الذي فتح له باب الدراسات العربية على مصراعيها ، ولهذا نجده يهرع اليه ما وجد الى ذلك سبيلا ، ولايكاد يبحث في مسألة من مسائل النحو ، الا أيّدهـا بشاهد قرآني ، وهو يسلم لهذه الشواهد بالصحة والسلامة اللغوية ، واذا كان هنالك تعارض بينها وبين قاعدة نحوية لجأ الى تأويل الآية لا ليخضعها المقياس ، ولكن ليدلل على صحتها في القياس ، لأن سلامة الشاهد عنده هي التي تؤيد سلامة المسألة المقيسة ، وكل رأي عنده صحيح متى وجد هذا الرأي له شاهدا قرآنيا يؤيده ، ويقوّي أمره .

أمّا شواهده من الشعر العربيّ فقليلة بازاء شواهده القرآنية قلة ظاهرة ، لأنه في بحوثه وكتبه جميعا يسعى الى القرآن يستعين بشواهده ، فاذا أسعفه كان ذلك الغاية التي يهـدف اليها ، وإنْ لـم يسعفه لجأ الى شـعر العـرب يستعين

بالشواهد الفصيحة الموثقة ، ولا يقبل شاهدا شاذا أو نادرا ، أو موصوفا من قبل بالشذوذ والندرة ، ولا يقيس عليه جريا على مذهب نحاة البصرة .

ولقد أحصيت شواهده من القرآن في الموضوعات النحوية التي عرض لها في « الايضاح » فوجدتها سبعة وتسعين شاهدا ، على حين كانت شواهده الشعرية واحداً وسبعين .

ولم أنصّ على ذكر عدد شواهده القرآنية في أماليه على آيات من القرآن ، لأنها كانت الشواهد الرئيسة في استشهاداته جميعا ، ولم يكن بينها من شواهد الشعر سوى خمسة شواهد فقط ، مع أن أماليه على مواضع من القران ناهزت ثلث مجموع أماليه تقريبا .

أمّا عدد شواهده من القرآن في أماليه على المفصل فقد بلغت تسعة عشر شاهدا ، على حين كانت شواهده من الشعر ستة عشر[1] .

وقد بلغت شواهده القرآنية في شرح الكافية ثلاثة وستين ومئة شاهد ، على حين لم تجاوز شواهده من الشعر ثمانين شاهدا فقط .

من هنا ، أستطيع أن أجزم – على هدى من هذا الحصر – أنّ ابن الحاجب كان يفزع الى القرآن الكريم كلما ألجأته الحاجة الى شاهد يدعم به رأيا ، او يوضح به غامضا ، أو يعلل به مسألة . وتبرز – هنا – آثار تلك الدراسات الفقهية والأصولية والمنطقية التي أخذ بها طوال حياته العلمية ، حيث كانت تمهيدا لدراسة النحو ، فيما بعد . وتبدو آثار هذه الدراسات في هذا النمط من البحث الذي يعتمد على المناظرة ، وتقليب الكلام على وجوهه العقلية المحتملة .

ويبدو لنا أيضا أنه يعتدّ بالشاهد من القرآن ، اعتدادا كبيرا ، ويضعه في الذروة بين شواهده ، وهو يستعين به في عرض مسائل النحو ومناقشتها .

مآخذ وملاحظات :

وقع ابن الحاجب في الاضطراب كثيرا ، وأظنّ ذلك راجعاً الى أنّ شروحه

---

(١) أعتمدت في هذا الاحصاء على مصوّرة جامعة الرياض .

بوجه عام قد صنفت على طريقة الاملاء ، وقد أدّى هذا الى عدم الالتزام بأسلوب ثابت في الشروح مما اوقعه في هنات لابدّ من الاشارة اليها .

١ ـ رُبّما لجأ الى شرح وايضاح عبارة الزمخشري في المفصل دون التعرض لمقصودها النحوي[1] .

٢ ـ واذا عرض له رأي نحويّ في أثناء الشرح أو الاملاء ، ولم يكن يعرف صاحبه ، لم يوله اهتماما ، ولم يتوخّ معرفة قائلـه ، وترك تقدير الامر للاحتمال وذلك نحو إملائه على قول الشاعر في المفصل :

وقد كان فيهم حاجب وابن أمه ... أبو جندل والزيد زيد المعارك

إذْ قال : « وزيد المعارك بدل من زيد وهو بدل الكل من الكلّ ، وقوله ابو جندل بدل من ابو أمه ، وقوله في آخر المفصل وهو قليل يحتمل أن يكون في كلام أبي العباس المبرّد ، ويحتمل أن يكون من كلام الزمخشري »[2] .

٣ ـ يفنّد الآراء التي لا يقف معها في الحِجاج ، ويولي الرأي الذي يقف معه التأييد بالتأويل ، أو اللجوء الى القرآن أو الشعر أو أقوال الفصحاء أو القياس ، ولكنّ هذا لا يطّرد عنده ، فقد يرفض آراء ويقبل واحدا غيرها .

٤ ـ لما كان مغرباً في التعليل ، فقد أوقعه هـذا في التمحّل لتبرير حـال معينة ، وهو ينسى في غمرة هذا الاتّجاه التحليل اللغوي السليم في كون اللغة ليست معلّلة ، وانما يمكن أن تدرس وفق المنهج الوصفي الاستقرائي . قال في شرح الوافية معللا عدم اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالألف نصبا :

« ... وانما يعربا بالألف في النصب لأنهما لو أعربا بـه لقيل ضاربان في النصب في المثنّى بكسـر النون وضاربان في الجمـع بفتـح النون فاذا أضيفا سقطت النون ، فلم يُدْرَ أمثنى هو أم مجموع فلما جاء الالتباس من الألف في النصب أسقطوها منهما وحملوا النصب على الجر لما ثبت بينهما من المواخاة في

---

(١) الايضاح ق ٤٢ ، ٤٣ .

(١) مصورة شرح الوافية ، ق ٧ ، ٨ .

باب ما لا ينصرف ، ثم لما علموا أن الالف أخف الحروف رأوا أن يجعلوها في الاعراب عوضا عما هو أثقل منها فجعلوها عوضا عن الواو في الرفع وجعلوها في المثنى لأنه سابق في التقدير على الجمع فصار اعراب المجموع بالواو في الرفع وبالياء في النصب والجر واعراب المثنى بالألف في الرفع وبالياء في النصب والجر[1] .

٥ ـ يقع في التكرار كما جرى عند بحثه في ورود المصدر على وزن فاعل أو مفعول ، في باب المفعول المطلق ثم في باب اسم الفاعل[2] ، وكان الاقتصار على أحد الموضعين أولى .

٧ ـ رسالة في العشر[3]

هي رسالة صغيرة في ثلاث ورقات في استعمال لفظة (عشر) مع (اول وآخر) منها نسخة وحيدة في مكتبة الدولة ببرلين ضمن مجموع رقمه ٦٨٩٤[4] ، وقد أوردها السيوطي بكمالها في كتابه (التذكرة)[5] ، ثم أوجزها في رسالته (الشماريخ في علم التاريخ)[6] .

والمخطوطة كتبت بخط جيد قريب من النسخ ، نسخها لنفسه عبدالمعطي ابن أحمد بيري سنة اثنتين وثمانين وألف للهجرة . فيها بعض التصحيفات ، وبعض الزيادات القليلة ، وقد سقطت كلمة واحدة منها .

وعدد سطور الورقة الأولى من الرسالة خمسة وعشرون سطرا في كل

---

(١) مصورة شرح الوافية ق٧ ، ٨ .
(٢) الايضاح ١٨٢ ، ١٨٣ .
(٣) أثبت هنا العنوان الذي وضعه عليها محمد بن أبي شنب في ترجمته لابن الحاجب في دائرة المعارف الاسلامية (مادة ابن الحاجب) لأن الرسالة المخطوطة غفل من العنوان .
(٤) بحوزتي نسخة مصورة منها .
(٥) هو كتاب كبير للسيوطي ، ولكنه مفقود .
(٦) حققها الدكتور ابراهيم السامرائي ، ونشرها في المجلة التاريخية ـ العدد الأول ، السنة الأولى ص٩ ، ثم نشرها في سلسلة رسائل صغيرة . ينظر ص١٩ .

سطر ثنتا عشرة كلمة ، وعدد سطور الورقة الثانية اثنان وعشرون سطرا في كل سطر خمس عشرة كلمة ، ولم يكن في الورقة الاخيرة سوى سطرين ، في كل سطر خمس عشرة كلمة أيضا .

وأول هذه الرسالة : « بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ الامام العلامه حجة العرب جمال الملة أبو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر الدويني[1] المالكي المعروف بابن الحاجب رضي الله عنه وارضاه : يقال العشر الاول ، ولا يقال العشر الاخر ، ويقال العشر الاواخر ، ولا يقال العشر الاوائل ، فهذه اربع مسائل : إثباتان ، ونفيان يستدل عليهما » . ثم اجاب عن ذلك بكلام ملخصه : أنّ مفرد العشر ، الاولى؛ لانه لليالي وهي مؤنث ، وفعلى يجمع على فعل قياسا مطردا ، وعلى هذا فاخرَ جمع اخرى ، وأخرى هنا وصف لمغاير ، وهو غير مقصود ، لانه قد يدلّ على التأخر الوجودي وقد يخلو من هذه الدلالة ، وانما الوصف الدال على التأخر الوجودي هو آخرة ، وجمعه على أواخر .

٨ ـ القصيدة الموشحة بالاسماء المؤنثة السماعية[2]

هي منظومة عدتها ثلاثة وعشرون بيتا ، سلك فيها ابن الحاجب المؤنثات السماعية ، وهي المؤنثات التي خلت من احدى علامات التأنيث ، وليس لها مذكر من جنسها . غير أنّ ابن الحاجب لم يوفّ بذكر المؤنثات برمتها ، وانما ذكر الأغلب منها مما هو شائع معروف . ولم يكن لابن الحاجب سبق في هذا النمط من المنظومات، فقد سبقه اليها برهان الدين اسحاق بن ابراهيم الفارابي المتوفى سنة سبعين وثلاث مئة للهجرة ، فقد وضع منظومة في المؤنثات السماعية[3] أولها :

عـين يمين كتف كفّ يد متن قفا قتب شمال عضد[4]

---

(١) في الاصل ، الرويني ، وهو تصحيف .
(٢) لها نسخ مخطوطة كثيرة ، لم أتطرق اليها ، لأنها مطبوعة عدة مرات .
(٣) طلبتها من مكتبة الدولة في برلين ، ولم تصل إليّ حتى الآن .
(٤) منها نسخة في برلين رقمها ٦٧ ، ٦٨ ، الورد ٢٠٣/١٢ .

وقد نشر أوغست هفنر ، ولويس شيخو منظومة ابن الحاجب أول مرة في مجلة المشرق [1] ، ثم أعاد لويس شيخو نشرها في مجموع مقالات لائمة كتبه العرب أسماه (البلغة في شذور اللغة) ، وكان قد عثر على المنظومة ملحقة برسالة في المؤنثات السماعية على ترتيب حروف المعجم ، بحيث لم يبق منها - كما قال - الا النادر ، وكان عددها سبعة وستين ومئة اسم ، غير أسماء البلدان ، وحروف الهجاء ، والحروف نحو : في وعلى [2] . وهي تشمل المؤنثة وجوبا وجوازا .

وممّن جمع المؤنثات السماعية أيضا محمد بن هندوشاه النسري في رسالته المسماة بـ (المؤنثات السماعية) ، منها نسخة في برلين رقمها ٦٨٦٩ [3] .

أمّا منظومة ابن الحاجب فقد احتوت على ستين من المؤنّثات التي لا بدّ من تأنيثها - كما ورد ذلك في البيت الثالث - ، وسبعة عشر اسما مؤنثا مما يجوز فيه التذكير والتأنيث - كما ورد في البيت الثامن عشر - وقد قام بشرحها نعمة هادي الساعدي ، ولم يكن الشرح بشيء .

وتبدأ المنظومة بقوله :

نفسي الفداء لسائل وافاني ... بمسائل فاحت كغصن البان
أسما تأنيث بغير علامة ... هي يا فتى في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنث ثم ما ... هو فيه خير باختلاف معان

آثار نحويّة مشكوك في نسبتها اليه :

٩ - شرح كتاب سيبويه

أول من ذكر هذا الشرح هو صاحب كشف الظنون ، ثم أخذه عنه صاحب « هديّة العارفين » ، والتقط الخبر منهما (كرنكو) حين ترجم لسيبويه في

---

(١) وقد نشرها البستاني في دائرة معارفه (مادة : ابن الحاجب) ٢/٤٣٦ .
(٢) البلغة ١٥٤-١٥٧ .
(٣) الورد ١٢/٢٠٣ .

« دائرة المعارف الاسلامية » ، وتابعه الذين ترجموا لابن الحاجب او ترجموا لسيبويه ، وصار وجود مثل هذا الكتاب امرا مسلما به لا يناله الشك ، ولا يرقى اليه الظن .

ومع كل هذا ، فان الشك يحيط بهذا الكتاب ، والاسباب التي تقسوي شكي كثيرة وافرة ، ولقد ازددت يقينا خلال الرحلة التي قطعتها مع ابن الحاجب بانه لم يكن له مصنف يمكن عده شرحا على الكتاب ، والا فلو امنا بوجوده ، لسلمنا بكثير مما ذكره المتأخرون دون ان يمحصوا ، لان النحل ، والحدس ، والتزييف ، عوامل شتى ، فعلت فعلها في إخفاء الحقائق وإضاعتها • ولقد صرت الآن الى القول بان نسبة هذا المصنف اليه ليست مشكوكا فيها حسب ، بل ليست صحيحة البتة ، وذلك لامور :

١ـ داب ابن الحاجب نفسه على ذكر كتبه ، فقد ذكـر في اماليه مثلا ، كافيته وشرحه عليها ، وشافيته ، وايضاحه ، ولم يذكر شرحه على كتاب سيبويه فهل كانت تلك الكتب اثيرة عنده ، قريبة من قلبه دون هذا الكتاب !

٢ ـ ورد ذكر عدد من كتبه في شروح الكافية ، وقد راجعت عددا منها ، مطبوعة ، ومخطوطة ، ولكنها كانت جميعا صامتة ازاءه ، لم تزودني بعلم به ، ولم تهدني السبيل اليه •

٣ ـ اذا كان ايضاحه على مفصل الزمخشري ، قد زاد على خمس وثمانين وثلاث مئة ورقة ، وأماليه في بعض نسخها على خمس عشرة وثلاث مئة ورقة ، فلا بد أن يكون شرحه على كتاب سيبويه أكبر ، بل أضخم ، وأغزر في المادة ، وفي الآراء ، واذا كنا قد عرفنا على وجه التقريب ، بل على وجه الدقة أزمان تأليفه آثاره ، فمتى كان تأليفه لهذا الكتاب ؟ ان المصادر المعول عليها ضنينة بنبأ ذلك •

٤ ـ لقد وقع ابن الحاجب في الوهم ، وهو ينقل عن « الكتاب » ، فلو كان متوفرا عليه بالشرح لأمن مواطن الوهم والزلل •

٥ ـ لم يذكر أحد المتقدمين من أصحاب التراجم والطبقات بدءا بابن خلكان وابن أبي شامة ، وانتهاء بصاحب « مفتاح السعادة » هذا الكتاب ، ولا اعلـم

أحدا من المؤلفين قبل صاحب الكشف قد ذكره أو أشار اليه . أمّا من أين استقى علمه به ، فأمر قد خفي عليّ . ولعله مما اختلط عليه في أثناء جمع أسماء المصنفات وتبويبها ، بسبب ضخامة المعلومات ، وكثرة المصادر .

٦ - اعتمد عبدالقادر البغدادي ، صاحب الخزانه (ت١٠٣١ هـ) على كتابي ابن الحاجب المعروفين : الأمالي والايضاح على مفصل الزمخشري ، ونقل منهما في مواضع كثيرة ، فاذا كان صاحب الخزانة قد أعتمد هذين الكتابين ضمن مصادره التي كوّنت مادة كتابه ، فلا أظنه يتجاهل شرح كتاب سيبويه .

٧ - وصلت الينا نسخ مخطوطة كثيرة من كتبه جميعا ، وبوجه خاص ، كافيته وشافيته ، وأماليه ، وايضاحه ، ولكن لم يصل الينا شرحه على كتاب سيبويه او بعضٌ منه في الأقل ، فهل كانت عوادي الأيام ترصده وحده من بين أخوته؟ واذا كانت هذه العوادي قد نالت منه ، فهل كان ذلك في الأيام الأولى لميلاده ؟ انه أمر غاية في الغرابة اذا أجبنا عنه بالايجاب .

٨ - ولا بدّ ان يكون مثل هذا الشرح كبيرا مبسوطا ، بازاء شرحه على مفصل الزمخشري ، وشرحه على كافيته ووافيته ، واذا كان الأمر كذلك فمتى كانت له فسحة من الوقت ، وطاقة من الجهد يستطيع ان يواكب بها عبارة سيبويه ، ويعيش مع كتابه ، يدقق ، وينقب ، ويفكّ مغاليقه ، ويوضّح مبهمه ، ويتوسع فيه على غرار ما أجراه السيرافي والرماني عليه مثلا .

انّ ابن الحاجب كان فقيها مالكيا، ألّف في الفقه، وفي الأصول، وفي الصرف، وفي العروض ، ثمّ في النحو ، ولا يستبعد أن تكون له رسائل ومباحث أخرى مما نعلمه، ومما لا نعلمه ، وهو فوق هذا ، كان مدرسا ، ورحّالة ، وكان له شأن في حياة الناس ، وفي مشكلات السياسة ، فكيف تسنّى له في هذا الزحام من المشاغل والتصنيف أن يهتبل فرصة تسنح ، أو فرجة تبدو ، ليقوم ، وهو خلي البال ، بتأليف كتاب ضخم كشرح كتاب سيبويه ؟

واذا ردّ عليّ بكثرة آثار ابن الجوزي والسيوطي ، فليس هذا برد ، لأن

هذين ، كانا جماعتين ، في مصنفاتهما الصغير الذي لا يزيد على وريقات ، والكبير الذي يملأ المجلدات ، ولكنها جميعا ليس فيها للرجلين - في الغالب - سوى فضيله الجمع والتهذيب والتبويب ، وامر هذا النمط من التاليف لا يحتاج الى كد الذهن ، وإعمال الخاطر ، كما هي الحال في الكتب الأصيلة التي تصدر عن علم المؤلف ، وثقافته الخاصة •

٩ - وبعد ، فان الطاقة العلمية في مسائل النحو ، وقد تلمستها عند الرجل ، دع عنك ما ذكره المترجمون له ، لم تمنحني الجرأة على الجزم بوجود كتاب له يمكن أن يرقى الى مستوى عمل جليل ودقيق ، كشرح كتاب سيبويه ، ولهذا ترددت كثيرا في الاقتناع بنسبة هذا الكتاب اليه •

وملاك القول : اني ما أزال أشك بوجود هذا الكتاب ، بل أرفض الاقتناع بوجوده ، حتى يثبت العكس •

١٠ - المكتفي للمبتدى ، شرح الايضاح لأبي علي الفارسي

تفرد اسماعيل باشا البغدادي بذكر هذا الكتاب في « هدية العارفين » ، ولهذا لا يمكن أن يطمئن الباحث الى صحة نسبته إلى ابن الحاجب حتى تتوفر لديه أدلة صحيحة وصائبة ، ولقد استنطقت كتب الطبقات والتراجم ، وفهارس المكتبات ، ومصنفات ابن الحاجب ولكنها جميعا عيت جوابا ، ولم تشر الى ما يبعث اليقين في النفس ، ثم استلهمت كتب النحو المتأخرة ، وراجعت عددا وفيرا من شروح الكافية ، فكانت أيضا صامتة صمتا مطبقا • وبقي أمر هذا المصنف يلح علي ، لأنه لا بد أن أتوفر على دراسته ، وأعدت البحث والتنقيب والتسآل ، ولكنني كنت أزرع في أرض موات •

ويئست من أن أجد أثرا لهذا المصنف اليتيم الذي ذكره البغدادي ، ولا أدري من أي مصدر أخذ علمه به ، وقدرت أنه قد يكون من أوهام الرجل ، أو أنه من التخليط الذي يقع فيه أمثال هؤلاء المصنفين ، الذين يجمعون مادة

ضخمة لفهرسة كتب المؤلفين ، ومصادر التراث على مدى أعصر ضاربة في القدم . وكان من نافلة القول أن يحوم الشك حول هذا المصنّف كما حام من قبل حول « شرح كتاب سيبويه » ووقع له ما وقع له ، وظننت به الشكوك ، وكان عدم حصولي على نصّ منه ، أو ذكر له ، ما يقوّي هذه الشكوك ويقربها من القطع باليقين على أنه لم يكن بين مصنفات ابن الحاجب مثل هذا المصنف . ويظل هذا حكمي عليه حتى يظهر لنا دليل يكشف عنه الحجب ، أو يهدم ما بنيته من الشك فيه .

١١ ـ شرح المقدمة الجزولية

المقدمة الجزولية ، مقدمة من مقدمتين صنفهما أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت الجزولي (ت٦٠٧هـ) ، كانت أولاهما في مسائل سأل عنها بعض الطلبة شيخه ابن بري عندما كان يقرأ (الجمل) عليه فأجابه عنها ، وجرى فيها بحث بين الطلبة فحصلت منها فوائد ، جمعها الجزولي فجاءت كالمقدمة وفيها كلام غامض ، والثانية مقدمة غاية في الايجاز والابهام مع اشتمالها على مسائل كثيرة من النحو (١) ، سمّاها « القانون في النحو » وشهرت فيما بعد باسم المقدمة الجزوليّة . وقد عقدت لها شروح كثيرة ، منها : شرح منسوب لابن الحاجب ، ومنه نسخة مخطوطة في خزانة جامعة القرويين بفاس رقمها ٣٢٠ حجم ٨٠ وقد ألحفت في طلب مصوّرة لها ، وجرت بيني وبين الاستاذ العابد الفاسي أمين الخزانة بجهود أحد الأساتذة الفضلاء مراسلات ، ثم بين المكتبة المركزية ووزارة التعليم الأصلي في الرباط مراسلات أخرى ، وجاءني جواب أخير من الأستاذ الفاسي بأنه سيرسل لي مصورة المخطوطة أو المعلومات التي طلبتها ان لم يكن تصويرها ممكنا . كان ذلك قبل ستة أشهر ، وما زلت بالانتظار ، وان كنت في ريب من أمر وصوله .

---

(١) الكشف ٢/١٨٠٠ ، ١٨٠١ . على أنّني أظنّ ظنّاً ، في ضوء اطّلاعي على كتب النحو أنّهما كتاب واحد .

وهذه النسخة الفريدة التي تحفظ بها خزانة القرويين ، كتبت بخط مغربي رديء ، وهي غفل من اسم الناسخ ، وتاريخ النسخ ، وليس عليها سوى اسم (ابن الحاجب)[1] ، وكنت آمل أن تصل اليّ مصورتها للتحقق من نسبتها اليه ، ولكنني لم أنل غير المواعيد .

وليس ببعيد أن يكون ذكر اسم ابن الحاجب على صدر المخطوطة وهماً . يقع هذا كثيرا في المخطوطات اما بسبب الجهل ، أو عدم التحقيق ، أو التوهم ذلك لأن هذا الكتاب لم يرد ذكره البتة في أي مصدر أو مرجع اعتمدته ، أو استفدت منه ، أو رجعت اليه ، حتى صاحب الكشف لم يذكره في شروح المقدمة الجزولية ، كما لم يشر اليه صاحب هدية العارفين ، ولم يعرّف بوجوده سوى (بروكلمان) الذي ذكر أنّ منه نسخة مخطوطة في جامعة القرويين بفاس رقمها (١١٩٨)[2] ، ولست أدري ، أأغفل الباحثون ذكر هذا المصنف لأنه لم تكن له شهرة ٌ شهرة َ كتب ابن الحاجب الأخرى ، أم أنه لم يكن له مثل هذا الكتاب ؟ لقد كان بودي أن تستجيب خزانة القرويين أو وزارة الشؤون الثقافية والتعليم الأصلي بالرباط فترسل مصوّرتها لي ، ليتسنى لي حينئذ أن أتحقق من نسبة هذا الشرح ، بالتأييد والتوكيد ، أو بالنفي وقطع الشك بسلاح اليقين ، وإنْ كنت – وليس هذا تهربا من تحمل مسؤولية استكمال مؤلفات ابن الحاجب – في ريب من أمره ، وأمر نسبته اليه ، لأن ذكر أسم المؤلف على الصفحة الأولى من الكتاب لا يمكن أن ينهض دليلا قويا ، وحجة قاطعة على صحة نسبته ، حتى تعقد موازنة بينه وبين مصنفات ابن الحاجب الأخرى من حيث العرْض والأسلوب ، وإنْ ظلّ ذلك دليلا من أدلة البحث ، ولكنّه ليس أقوى الأدلة على أية حال .

---

(١) هكذا وصفها الأستاذ العابد الفاسّي – وأنا شاكر له فضله – في رسالة بعثها جوابا على رسالة للدكتور حبيب القيسي بناء على طلب مني لتصويرها .

(٢) بروكلمان ، الذيل ٥٣٢/١ ، وقد ذكر الأستاذ العابد الفاسي أن هذا الترقيم صار لاغيا الآن ، وأن رقم الكتاب حسب الترقيم الجديد هو ٣٢٠ حجم ٨٠ .

البـــاب الثـاني

« مذهبه النحوي وآراؤه »

الفصـــل الأول

مذهبه النحـوي

زعمت ـ فيما سبق ـ أنّ ابن الحاجب كان بصريّ المذهب في الدراسة النحوية ، ذلك لأن المذهب الذي كتبت له السيادة في مصر والشام هو مذهب مدرسة البصرة ، بيد أن الحكم على بصرية ابن الحاجب يحتاج الى ما يؤيده من الأدلة العلمية ، لبيان المؤثرات التي وسمته بهذه السـمة ، وكان لها تأثيرها الواضح في نحوه ، وفي طريقة البحث عنده . وسأتحدث في أمور رئيسة متعلقة باثبات مذهبه النحويّ :

١ ـ مصادر نحـوه :

انّ المصادر التي رفدت ابن الحاجب بالمـــادة النحـوية ، وطبعته بطابع المدرسة البصرية ، مصدران :

أ ـ أساتيذه :

لا جرم أنّ للأساتيذ تأثيرا مهما في التلامذة ، ولا بدّ ـهناـ من توجيه البحث الى تعرّف أساتيذه من النحاة ، لكنّ المصادر وكتب التراجـم والنـحو لا تمدّنا بما ييسر لنا معرفة اولئك النحاة الذين تلمذ لهم ، لأن أساتيذه كانوا من القرّاء والفقهاء ، وهؤلاء جميعا لم تكن لهم دراسات أو آراء نحوية يعتدّ بها ، بل لم تنقل لهم كتب النحو آراء نحـــوية خالصة البتة ، فقـد رجعت الى

هذه الكتب المتأخرة لعلّي أطلع على رأى لواحد من هؤلاء ، ولكنها كانت صامتة صمتا مطبقا ، وهذا ما يؤيد زعمي بأنّ هؤلاء القرّاء والفقهاء لم تكن لهم دراسات نحوية واضحة ، وان كان تناول الدرس النحوي عندهم يمثل جانبا من جوانب ثقافتهم العامة ،وازاء هذه الحقيقة لم أستطع أن أجزم بتأثير هؤلاء في ابن الحاجب •

ب ـ كتب المتقدمين :

انّ اطلاعنا على قائمة كتب النحو التي صنّفها ابن الحاجب يبيّن لنا عنايته الخاصة بكثير من كتب المتقدمين ، فقد ذكر صاحب الكشف أنّ له شرحا على كتاب سيبويه ، صحيح أنّ الكتاب لم يصل الينا ، وانّ الشك يحوم حوله ، ويحيط به ، الا أن هذا كله لا يقلل من أهمية ايراد الشرح مقرونا باسم ابن الحاجب ، لأنه يكفي للتدليل على عناية مّا لقيها كتاب سيبويه منه ، فقد كان كثير النقل عنه في كتبه جميعا ، هذا الى ترجيحه لكثير من آرائه ، ووقوفه منه موقف المؤيد الذي يتابعه في كثير من أقواله وتعليلاته •

ولقد رجعت الى كتاب سيبويه عدة مرات ، لأستطلع أمانة ابن الحاجب في النقل عنه ، خشية أن يكون النقل بالواسطة ، وأنه لم ير الكتاب ، ثم رأيت أن اعقد موازنة بين آراء سيبويه التي تتخلل كتبه ، وبين بعض نصوص كتاب سيبويه ، فزاد اطمئناني بأن الرجل كان ثقة ، أمينا ، غاية في الدقة في أحيان كثيرة ، في اسناد الآراء لسيبويه ، بعد استيعابها وتمثلها • وبعث فيّ هذا الذي رأيته الايمان بأن ابن الحاجب ، لابد أن يكون دراسا لكتاب سيبويه ، ممعنا فيه، ولا يبعد أن يكون له شيء من التعليق عليه ، وكان بودي أن اعرض بعض نصوص الكتاب مع ما يقابلها من نصوص ابن الحاجب ، ولكنني أعرضت حذر الاطالة في مسائل ليست من صميم البحث •

لقد كان سيبويه امام نحاة البصرة ، وكان كتابه الذي دعاه النحاة قرآن النحو أول نبع في دراسة العربية ، وقد عدّ الكتاب ـ بحق ـ أول كتاب نحويّ مكتمل رسم صورة المنهج البصريّ في دراسة العربيّة بأدقّ ملامحة ،

وأوضح أصوله • واذا كان الكتاب قد لقي من النحاة بصريهم ، وكوفيهم عناية فائقة،فانّ ما لقيه من عناية النحاة البصريين ومن تابعهم يفـــوق كثيرا عناية غيرهم•

أمّا ما قيل من اقبال نحاة الأندلس ومصر والشام على كتاب سيبويه ، واقدام عدد منهم على شرحه أو التعليق عليه ، فأمر ليس غريبا ، لأن هــؤلاء النحاة جميعا لا يؤلفون مدرسة أو مدارس في النحو جديدة لها ملامحها ، ومنهجها ، وانما كان أكثرهم يسيرون في المنهج العام الذي اختطته مدرسة البصرة لنفسها •

ومن ثمة فانّ ما ذكره صاحب الكشف ، وما ذكرته من أمر شـرح ابن الحاجب على كتاب سيبويه ليمنحني القدرة على الجزم بأن ابن الحاجب كـان على الفة طويلة بأثر بصريّ ضخم ، وأنّ هذه الألفة دليل ميله ا بصري ، وايمانه بمذهب أهل البصـــرة •

أما الكتاب الثاني الذي قيل ان ابن الحاجب وضع عليه شرحا فهـــو « الايضـــاح » لأبي عليّ الفارسيّ ـ فيما ذكره البغداديّ صاحـب « هـدية العارفين[1] » ـ والفارسيّ بصريّ واضح الصورة والمنهج ، وهو من المولعـين بالعامل والعلل والتأويلات ، مغرقا فيها الى حدّ كبـــير ، وأية مراجعة لكتبه تدلل على التمسك الظاهر بالمذهب البصريّ ، كما صرح هو نفسه بذلك مرارا • وثالث الكتب التي أهتم بها ابن الحاجب اهتماما بالغا هو مفصل الزمخشري ، فقد شرحه بايضاحه ـ كما عرفنا ـ ولخّصه في كافيته • ولا بدّ أن يكون هـــذا الاهتمام انسياقا في التيار الذي عمّ مصر والشام في عصره ، حيث كـان المفصّل المحور الذي دارت حوله الدراســات النحويّة في هــذين المصـرين بكثـرة شروحه التي كانت تتواتر من أبرز النحاة وقتذاك ـ كما سبق بيانه ـ والزمخشري بصريّ المذهب ، يدلّ على بصـريته مفصّله الــذي كان متأثرا بكتاب سيبويه وتشهد بذلك عبارته وأمثلته • ومراجعتنا كتب الزمخشري ودراسة آرائه النحوية المبثوثة فيها ، توضح بكل جلاء انه كان يقـول بآراء البصـــريين ، ويستعمل مصطلحاتهم ، ولست واجدا مصطلحا كوفيا واحـــدا اســـتطاع أن ينفذ بين

---

(١) هدية العارفين ١/٦٥٥ •

مصطلحات البصريين التي كانت تشيع في كتبه كالممنوع من الصرف والظرف والجر والمجرورات والبدل والفصل والمتعدي واللازم وغيرها ، وحتى مصطلح الكوفيين في علّة رفع المضارع وهو التجرد عن الناصب والجازم ، فانـه وإنْ من المصطلحات التي شاعت واختلطت في صميم الدراسات النحوية ، لكنـه لـم يجد طريقة الى مصنفات الزمخشري .وقد صرّح الزمخشري في (الفائق) عدة مرات بصريته ، ومـن ذلك قـوله : « التبشبش بالانســان المســرّة به ، والاقبال عليه ، وهو من معنى البشاشة لا من لفظها عند أصحابنا البصريين »[1] . وغيره . وجاء في المفصل في اعمال الأوّل من المتنازعـين « واليه ذهب أصحابنا البصريون »[2]. وجاء أيضا في حديثه عن مثال الأمر « وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين ، وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة ، وهو خلف من القول »[3] . وتحدث عن عامل الرفع في خبر إنّ « فقال : وارتفاعـه عنـد أصحابنا بالحرف ... وهو عند الكوفيين مرتفع بما كان مرتفعا به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف به[4] » .

اذن ، فقد انصبت الدراسات النحوية عند ابن الحاجب على آثار البصريين، وكانت هذه الآثار هي الروافد التي أمدّته بمادة الدرس النحوّي طوال حياتـه العلمية .

٢ ـ تصريحه بميله النحوّي :

لا أنكر أنّ ابن الحاجب كان قد خالف البصريين في جملة من آرائهم ، وكان مع الكوفيين في بعض أقوالهم ، ولكنه ظلّ ـ بوجه عام ـ يسير على هـــدى النحو البصري ، لكثرة هذه الترجيحات التي أولاها لآرائهم عندما كان يعرض للآراء المختلفة بصرية او كوفيّة ، ويستطيع المطلع أن يقرر عن يقين وضوح هذا الميل الى جانب البصريين . وفوق هذا كله ، كان ابن الحاجب يصرح ببصـــريته

---

(١) الفائق ١/١١٠ .
(٢) المفصل ١/٥٦ .
(٣) المفصل ٢٥٧ .
(٤) المفصل ٢٧ .

بحيث لا يشك باحث منصف في أنه ينحو منحاتهم ، ويذهب مذهبهم ، ويقف معهم اذا ثار الحجاج . جاء في أماليه على المفصل في عدم جواز الجمع بين التعريف بأل والاضافة عند البصريين في باب العدد[1] .. وما نقله الكوفيون من قولهم الثلاثة الأثواب فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء – مستعينا بعبارة الزمخشري في المفصل[2] – وما تمسك به الكوفيون لغة ضعيفة[3] » . ولفظة (أصحابنا) – هنا – واضحة في القصد الى البصريين ، لأن ما قاله انما هو رأيهم ، وقد ذكره في مقابلة رأي الكوفين الذي ضعّفه ، وفي هذا تلميح قويّ قريب من التصريح والافصاح عن بصريته . وجاء في (الايضاح) عند كلامه على لام الابتداء قوله « ويجوز عندنا إنّ زيداً لسوف يقوم ، ولا يجوّزه الكوفيون ، وانما جاز عند البصريين لأن اللام ليست عندهم للحال[4] ، وانما هي لام الابتداء[5] » . والضمير (نا) في (عندنا) واضح في أنه يضع نفسه مع البصريين ، ويتحدث عن نفسه وعنهم بضمير جماعة المتكلمين . ويقوّي زعمي هذا أنه ذكر جواز (إنّ زيداً لسوف يقوم) يقع عند البصريين خلافا للكوفيّين . وقد أشار الى ما يشبه هذا عند حديثه عن الحذف قياسا في مواضع ، اذ قال « وانما كانت هذه قياسا لأنه قد علم فيها ضابط كليّ بالاستقراء ، وعلم أنهم يحذفون معه الفعل لزوما ، وهذا معنى الاستقراء عندنا[6] » .

---

(١) جاء في المقتضب (٢/٧٥) : « اعلم وأنّ قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى وأخذت الخمسة عشر الدرهم ، وبعضهم يقول : أخذت الخمسة العشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف ، وهذا كله خطأ فاحش وعلّة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيراً » . ثم ذهب المبرد بعد ذلك الى أنه باطل لأن الرواية عن الفصحاء خلافه ، وأنّ النحويين مجمعون على خلافه ايضا .

(٢) المفصل ٨٣ .

(٣) الأمالي (مصورة الرياض) ق٦٠ .

(٤) ينظر الكشاف ٣/٣١ .

(٥) الايضاح ق٢٩٧ .

(٦) المصنف على الكافية ص٢٨ .

٣ ـ المصطلحات النحويّة التي يستعملها :

انّ استعمال المصطلحات النحوية علامة مضيئة لتعرّف الاتجاه الذي يسير فيه النحويّ ، وهذا يحدونا الى تتبع هذه المصطلحات في تواليف ابن الحاجب لنحدد مذهبه في الدراسات النحوية ، وقد رأيت أنّ مصطلحاته كلها هي مصطلحات البصريين ، وهو انما يحمل نفسه حملا على استعمال مصطلح النعت بدلا من الصفة ، وفعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، بدلا من الفعل المبني للمجهول، مع انّ هذا المصطلح الكوفي الأخير كان قد جرى على ألسنة جمهرة من النحاة المتقدمين والمتأخرين وفي كتاباتهم ، واذا رجعنا الى القرون الأولى لظهور الدراسات النحوية وجدنا كثيرا من أئمة البصريين يستعملون ـ دون حرج ـ جملة من المصطلحات الكوفية ـ كما سبق أن رأينا ذلك عند ابن السرّاج ـ هذا الى الخلط بين مصطلحات المدرستين التي لم تستقر الا بعد مدة غير قصيرة من تعمّق مناهج الدراسة النحوية ، واتضاح المذهبية ، وتميّز السمات الخاصة بكل مذهب على حدة . أما مصطلح النعت ، فهو بصريّ المولد والمنشأ فقد تكرر وروده عند سيبويه الى جانب الصفة(١) .

انّ ابن الحاجب قد أقام الدليل على بصريته بكثرة دوران هذه المصطلحات البصرية في دراساته العربية بوجه عام .

٤ ـ موافقاته ومخالفاته :

انّ رصدا دقيقا للآراء النحوية التي وافق فيها البصريين أو الكوفيين، والآراء التي خالفهم فيها ، ونقضها عليهم ، يضع في أيدينا التقويم الصائب لمذهبه النحوي. وسأبدأ أولا بثلاثة من أركان المذهب البصري . .

أ ـ الخليل :

لقد كان الخليل مصدر الدراسة النحوية عند الكوفيين والبصريين جميعا ، لكنّ شفيعي في حشره مع البصريين أنّ آراءه كانت الموجّه الحقيقي لكتاب سيبويه رأس مدرسة البصرة .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١/٢١٠ ـ ٢١٩ .

ومما تابع ابن الحاجب فيه الخليل المسائل الآتية :

النداء :

١ ـ اختيار الرفع في المعطوف على المنادي المعرفة ، في مثل يا زيدُ والحارثُ[1] ، خلافاً لأبي عمرو فانه يختار النصب • واختيار أبي عمرو النصب مشكوك فيه ، فقد ذكر « ابن سلاّم » أنّ أبا عمرو وعيسى بن عمر ، يقرآن : « يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ[2] » بالنصب ، على النداء عند عيسى ، وعلى اضمار فعل عند أبي عمرو لأنها « لو كانت على النداء لكانت رفعا[3] » •

٢ ـ اعراب الثاني في المنادى المكرر على التوكيد[4] في مثل : يا زيدَ زيدَ عمرو[5] ، ويا زيد زيد أخينا ، وقول جرير :

يا تيمَ تيم عديّ لا أبا لكم لا يلقينّكم في سوأة عمر

وهو رأي الخليل ويونس[6] •

٣ ـ انّ علامة الندبة لا تلحق الصفة[7] • وحجة الخليل أن الصفة ليست بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيداً أنت الفارس البطلاه ، لأن هذا غير نداء ، كما أنّ ذلك غير نداء[8] •

حرف التعريف :

٤ ـ إنّ (أل) جميعاً ـ وليست اللام وحدها ـ هما حرف التعريف[9] ،

---

(١) الأمالي (مصورة الرياض) ق٨ ، الايضاح ق٦٠ • ينظر الكتاب١/٣٠٥•

(٢) الآية ١١ سبأ •

(٣) طبقات فحول الشعراء ١٨ • ويرى الدمامينيّ أن أختيار أبي عمرو النصب راجع الى أنّ وجود اللام فيه مانع من وقوعه موقع المتبوع ، فينبغي إذن أنْ يكون تابعاً جارياً على الموضع ، وأجاب ابن الحاجب بحمله على اللفظ، نصرةً للخليل • « المنهل الصافي ق١١٠ » •

(٤) الايضاح ق٦٤ • وهو عند الأعلم على البدل أو عطف البيان •

(٥) « عمرو » هنا اسم قبيلة « عمرو بن تميم » •

(٦) ينظر الكتاب ١/٣١٤ ، ٣١٥ •

(٧) الأمالي (مصورة الرياض) ق٧٨ •

(٨) الكتاب ١/٣٢٣ •

(٩) الأمالي (مخطوطة برلين) ق١٠٦ •

وهذا لا يطّرد عنده ، لأنه ذكر في الكافية وشرحها أنّ التعريف باللام[1] •
وقد عوّلت على الرأي الأول ، لأن تاريخ إملائه على المفصل متأخر عن تأريخ تأليفه الكافية وشرحها •

مهمـــا :

**٥ ــ انّ (مهما) أصلها ما ما ، قلبت الألف الأولى كراهة اجتماع الهمزتين المثلين ، وكانت أولى من الثانية لئلا يتوهم أن التغيير لوقف أو لتخفيف[2] •
ولا أدري من أين جاء ابن الحاجب بالهمزتين ، الا أن يكون واقعا في التخليط، وهو يقصد الى الألفين ، وقد وهم أيضا في نسبة هذا الرأي الى سيبويه ، لأنه للخليل فيما نقله سيبويه نفسه ، اذ قال : « وسألت الخليل عن (مهما) فقال هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا •• ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا (ما ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى » ، ثم أضاف سيبويه جوازَ أن تكون مه كاذ ضمّ اليها (ما)[3] •

مسائل أخرى :

**٦ ــ انّ (ألا) للعرض والتحضيض وليست للاستفتاح في قول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه الله خيرا   يدلّ على محصّلة تبيت

وقد وهم ابن هشام حينما نسب الى ابن الحاجب أنه ضعّف ما ذهب اليه الخليل لأنه يلزمه الفصل بين (رجلا) وصفته (يدلّ) بالجملة المفسّرة وهي أجنبية • ثم بنى ابن هشام على ذلك ردّه على ابن الحاجب بقوله تعالى (إنِ امرؤٌ هلك ليس له ولد)[4] • وذكر أن الفصل بالجملة لازم ، وان

---

(١) الكافية ، وشرحها ٨٣ •
(٢) الايضاح ق١٢٩ •
(٣) الكتاب ١/٤٣٣ •
(٤) الآية ١٧٦ النساء •

قدرت مفسّرة ، اذ لا تكون صفة لانها انشائية[١] . وهذا تزييف ظاهر لقول ابن الحاجب في الامالي : « وأما قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدلّ على محصّلة تبيت

فهذا هو الذي يستقيم فيه ما ذكره لأن (لا) فيه لم تقع متكررة بعد أخرى، فاما أن تنصب على اضمار فعل كما ذكره الخليل وهو أولى لأنه أبعد عن الضرورة ، أو حذف الفعل وهو كثير ، واما أن ينوّن ضرورة ـ كما زعم يونس ـ فان قيل يجوز أن يكون (رجلا) منصوبا بفعل دلّ عليه جزى كأنه قال : ألا جزى رجلا خيرا . فتكون (ألا) الاستفتاح مثلها في : ألا قم زيد ، و« ألا إن وعدَ اللهِ حق[٢] » . قلت : هو مستبعد مع جوازه لفظا ومعنى ، أمّا المعنى فهو أنّه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة ، انما قصد طلبه فنصبه على ذلك المعنى يفسده معنى الطلب . وأما اللفظ فان قوله (يدلّ) على هذا التأويل صفة لرجل وقد فصل بينه وبينها بالجملة المفسّرة وهي أجنبية[٣] » .

٧ ـ إنَّ (رجلاً) في البيت السابق ، منصوب على اضمار فعل[٤] . قال ابن الحاجب : لأنه أبعد عن الضرورة[٥] .

٨ ـ إنّ (خيراً) في « انتهوا خيراً لكم » وشبهه منصوب على حذف الفعل وجوبا . قال الخليل : كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته ، لأنك عرفت أنك اذا قلت له انته ، أنك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال : انته ، فصار بدلا من قولك : أئت خيرا لك[٦] . وقد وهم ابن الحاجب في نسبة هذا الرأي الى سيبويه لأنه رأى الخليل فهو يقول : وانما

---

(١) المغني ١/٧٢ ، ٧٣ .
(٢) الآية ٥٥ يونس .
(٣) الأمالي ق٦٥ .
(٤) الكتاب ١/٣٥٩ .
(٥) الأمالي ق٦٥ .
(٦) الكتاب ١/١٤٣ .

نصبت (خيراً لك) و (أوسعَ لك) لأنك حين قلت : انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر[1] • وذهب الكسائي الى أن المعنى انتهوا يكن خيرا لكم • وقال الفرّاء : انه على معنى وانتهوا انتهاء خيرا لكم • ثم ذهب ابن الحاجب الى القول بأن ما ذكره سيبويه أظهر والمعنى عليه ولذلك أظهروه في مثل : انته وإنْ أمراً قاصداً ، وقول الزمخشري : ومنه انته أمرا قاصدا ، على أنه واجب فيه جذف الفعل غلط[2] • وقد غلط ابن هشام في فهم هذه الفِقَر الأخيرة من قول ابن الحاجب فظنّ أنها تعريض بمقالة الخليل وردّ عليه •

٩ ـ إنّ (طامث) و (حائض) قد جاءتا بغير تاء ، لأنهما على معنى النسب ، فقياسه أن يأتي بغير تاء ، كقولهم : لابن وتامر أي ذلك منسوب اليها، لا على معنى حدوثه حتى تدخل التاء ، لأنّ التاء انما دخلت في هذا الجنس حملاً على الفعل ، وقصد ذلك المعنى المجرد منسوبا الى من قام به لم يؤت بالتاء• وهو خلاف رأي سيبويه في تأويله على معنى انسان أو شيء حائض[3] • قال ابن الحاجب في تأييد رأي الخليل : وما ذكره الخليل أحسن لأنه ردّه الى معنى يقتضي حذف التاء[4] • وهو عندهما على هذا بمعنى الصفة المشبهة لا بمعنى اسم الفاعل • وفضلا عن ذلك فان طامث وحائض صفتان خاصتان بالاناث ، ولا لزوم للحاق التاء بهما في نيّة تمييزهما عن المذكر •

وقد خالف الخليل في مسألتين :

١ ـ اضمار حرف الجرّ :

قدر الخليل اضمار حرف الجرّ في مثل قولهم : اللهِ لأفعلنّ ، لأنّ يبقى على حاله ، وذهب ابن الحاجب الى الحذف ، وانتصاب الاسم ، محتجا بالسماع في قولهم استغفرتُ اللهَ الذنبَ ، وأمرتُ اللهَ الخيرَ ، وقولهم : اللهَ لأفعلَنّ • ومحتجا بالقياس في حذف حرف الجرّ مع أنّ وأن على اختلاف الفاظها ،

---

(١) الكتاب ١/١٤٣ •
(٢) الايضاح ق٧٢ •
(٣) الكتاب ٢/٩١ •
(٤) الايضاح ق١٥٧ ، ١٥٨ •

تقول : عجبت أنك قائم ، وجئت انك اكرمتني ، أي من انك ولانك ، وإذا حذفت حروف الجرّ عن انّ وان فالصحيح انهـا في موضع نصب اجـراء لها لها مجرى ما حذف منه حرف الجرّ فيما تقدم[1] • وقد ذهب الخليل أيضا إلى مثل هـذا التقـدير ، إذ قال سيبويه : وسـالت الخليل عن قولـه جلّ ذكره « وأنّ هـذه أمتـكم أمة واحـدة وأنا ربـكم فاتقـون[2] » • فقـال : إنمـا هو على حذف اللام ••• فان حذفت اللام من انّ فهو نصب[3] • فيـكون ابن الحاجب في انتصاب أنّ وما بعدها بعد حذف اللام متابعاً الخليل في رايه ، وإن يكن قد وهم فيما نقله عن الخليل بزعم انها في موضع الخفض عنده[4] •

٢ ــ في أصل لن :

قال الخليل : أصلها لا أن ، ولكنهم حذفـوا الهمزة لكثرة الاستعمال في كلامهم ، كما قالوا : ويلمه ، يريدون : وي لأمّه ، وكما قالوا : يومئذ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا هلّا بمنزلة حرف واحد ، فانّما هي هل ولا[5] ، وقد ردّه ابن الحاجب بمثل ردّ سيبويه[6] فزعم « بأنه لا يجوز أن يقول : لا أن يقوم ، ويجوز أن يقول : لن يقوم ، ولو كان أصلا لكان الظاهر جوازه • ثم قـال : فـان زعم أنهـا غيّرت لفظـا ومعنى فليس بمستقيم لما يستلزم من مخالفة القياس من غير حاجة ، ومخالفة القياس فيها من وجوه ، منها : أن قياس الحروف الافراد ، ومنها أن قياس الهمزة ألا تحذف ، ومنها أن قياس ما بعدها الا يتقدم عليها ، وههنا يجوز أن يتقدم عليها ، تقول زيدا لن أضرب ، فلو كانت (أنْ) لم يجز » • كما ردّ قول الفرّاء بأنّ أصلها لا قلبت ألفها نونا ، لأن فيها مخالفة القياس أيضا بمثل ما خالـف الخليل[7] • ثم قـال : « فثبت

---

(١) الايضاح ق٢٦٠ ، ٢٦١ •

(٢) الآية ٥٢/المؤمنون •

(٣) ينظر الكتاب ٤٦٢/١ لمعرفة التفصيلات ، ولمعرفة رأي سيبوية في اجازته الرفع الى جانب النصب •

(٤) الايضاح ق٢٦١ •

(٥) الكتاب ٤٠٧/١ •

(٦) ينظر الكتاب ٤٠٧/١ •

(٧) الايضاح ق٢٨٠ •

أن القول ما قاله سيبويه[١] ، وهو أنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم ، ومتابعته سيبويه هنا تقوم على أساس انكار التركيب ، ولم يتابعه في تمثيله .

انّ ما ذهب اليه ابن الحاجب في ردّه على الخليل غير سديد لأنه حصل للحرفين (لا) و (أن) بالامتزاج والتركيب الذي وقع فيهما معنى آخر ، وهو أمر نجده في اللغات السامية ، ومنها العربية التي اشتقت من (لا) بالتركيب (ليس) و(لات) و (لن)[٢] . فأما قوله « لا يجوز أن يقول لا أن يقوم ، ويجوز أن يقول : لن يقوم » فمردود بأنّ الشيئين اذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا[٣] . كما هو الحال في لولا . وأما قوله « إن قياس الحروف الافراد » فمردود بأن النحت يقع في الحروف كما يقع في غيرها وهو أمر سليم لأن اللغة كائن حيّ متطور ، ولا بد أن التداخل والامتزاج يحدث بين ألفاظها المختلفة . وهو هنا يتابع البصريين في أنها شيء من حرفين ، وهي في النصب بمنزلة (لم) في الجزم[٤] ، دون النظر الى الأساس الذي بنى عليه الخليل رأيه ، وهو أن الكلمتين اذا ركبتا وكان لكل كلمة معنى وحكم صار للكلمتين حكم ومعنى جديد لم يكونا لهما قبل التركيب . وأما قوله « أنّ قياس الهمزة ألاّ تحذف » ففيه مخالفة لاستقراء اللغة ، فقريش ـ مثلا ـ لا تهمز وهو نوع من الحذف ، ثم إنّ اسقاط الهمزة لكثرة الاستعمال شائع وسائغ في كثير من الكلمات العربية و « قد حذفت الهمزة في ويلمّه وناس ، والله في أحد قولي سيبويه ، وحذفت في جا ـ يجي ، وسا ـ يسو .. وفي أريت وتصرّفه)[٥] » .

---

(١) الايضاح ق٢٨٠ .

(٢) التطوّر النحوي للغة العربية ١١١ .

(٣) سر صناعة الاعراب ١/٣٠٤ ، ٣٠٥ ، اللسان (مادة : لن) .

(٤) الكتاب ١/٤٠٧ .

(٥) سر الصناعة ١/١٣٣ .

كما حذفت في اللفظ والرسم في « بسـم الله الرحمن الرحيم » وعليه فما ذهب اليه الخليل أسدّ .

ب ـ سيبويه :

ومما تابع ابن الحاجب فيه سيبويه المسائل الآتية :

النـــداء .

١ ـ إنّ المنادي قد انتصب لأنه مفعول بفعـل التُـزِم اضماره[١] ، « فهو نصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره » عند سيبويه[٢] ، وتابعه المبرد اذ قال : « ... وانتصابه على الفعل المتروك اظهاره » وذهب الى أنّ (يا) بـدل من الفعل للدلالة على أن المنادى مفعول تعدّى اليه الفعل[٣] . وذهب أبو علي الفارسي الى أنه منتصب المحل على اعتبار كونه مفعولا به لـ (يا) وأخوتها لأنها عنـده أسماء أفعـــال[٤] .

٢ ـ جواز الترخيـم عـلى لغـة من ينتظـر ومن لا ينتظر في غـير النـداء للضرورة ، وأنشد سيبويه قول جرير :

ألا أضحَتْ حبالكم رِمامـا وأضحَتْ منكَ شاسعة أمامـا[٥]

والمبرد لا يجيزه ، ويزعم أنّ الرواية :

وما عهدي لعهدك يا أُماما[٦] .

---

(١) الايضاح ق ٥٦ ، معرب الكافية ١١٢ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٣ .

(٣) المقتضب ٤/٢٠٢ . وقد وقع عدد من النحاة في الوهم في تفسير قول المبرد، فزعموا أن المنادى منتصب بحرف النداء بنيابته عن الفعل . (ينظر : ابن يعيش ١/١٢٧ ، أو لسدّه مسدّ الفعل . (الأشموني ٢/٤٤٦) .

(٤) معرب الكافية ١١٢ . لم أجده في (الايضاح العضدي) .

(٥) الكتاب ١/٣٤٢ـ٣٤٤ ، ينظر الإنصاف (المسألة ٤٨) ، ١/٣٥٣ .

(٦) الايضاح ق ٦٩ . وفي رواية (الأعلم) أنّ المبرد كان يزعـم أن الرواية فيه : وما عهد لعهدك يا أماما . (شرح الشواهد بهامش الكتاب ١/٣٤٣) .

وزعم ابن الحاجب أنّ هذا من تعسّفاته ، وإنْ وهم في نقله عن المبرد بأنه يجيزه على لغة يا حار خاصة[1] .

٣ ـ يُندَب مثل قنّسرون على قنسروناه بناء على اعرابه بالحركات ، لأنه اسم مفرد[2] ، وقد أجاز ابن الحاجب أيضا قول الكوفيين بأنه يندب على واقنسريناه بناء على اعرابه بالحروف[3] .

النصب على المصدر :

١ ـ انّ (عمرَك الله) منصوبة على المصدر ، وتقديره عمّرتك الله تعميراً ، حذف عمّرتك، ووضع عمرك موضع التعمير ، مضافا الى مفعوله ، وبقي اسم الله منصوبا على ما كان عليه ، خلافا لبعضهم في أنه مفعول به بفعل مقدر[4] قياسا على نشدتك نشدا ، ومثلها قعدك الله ، قياسا عليها بمعنى فعل مقدر معناه : سألته أن يكون حفيظك وان لم يتكلم به[5] .

٢ ـ حمل سيبويه (تميميّاً) في قوله أتميميّاً مرة قيسياً أخرى على المصدر[6] ، وتابع ابن الحاجب الزمخشريّ لذكره إيّاه في الحال[7] ، وقد ردّ عليه بقوله : وليس يقوى أن يكون حالا ، اذ لو كان حالا لكان المعنى : أتتحوّل في هذه الحال ، ولم يرد أنه تحوّل في كونه تميمياً ، وانما أراد أنه يتنقّل تنقلا متعددا كما في قوله :

---

(١) الايضاح ق ٦٩ . ينظر شرح الأعلم على الشواهد ١/٣٤٣ .
(٢) الكتاب ١/٣٢٤ .
(٣) الايضاح ق ٦٦ .
(٤) الأمالي ق٩٩، ينظرالكتاب ١/١٦٢ ، ١٦٣ باب «هذا باب" أيضاً من المصادر ينتصب بأضمار الفعل المتروك إضهاره .
(٥) الخزانة ، ١/٢٣٢ .
(٦) الكتاب ١/١٧٢ .
(٧) الايضاح ٨٥ . لم يرد في المفصل .

أفي الولائم أولاداً لواحــدة وفي العيادة أولاداً لعلّاتٍ[١]

أي تتحولون هذا التحوّل ، وتتنقلون هـذا التنقل ، فثبت أنه لم يرد أنه يتنقــل في حال كونه تميمياً ، وانما أراد أنه ينتقل هـذا انتقل المخصوص من التميمية الى القيسية[٢] .

الاســـتثناء :

إنَّ قدم المستثنى على صفة المستثنى منه ، فلا يكترث بالصفة ويحمل على البدل[٣] . في مثل قولك : ما أتاني أحد الا أبوك خـيرٌ من زيد ، ومـا مررت بأحدٍ الا عمرو خيرٍ من زيد ، ومـا مررت بأحدٍ الا عمروٍ خيرٍ من زيـد ، فقد قال سيبويه : « كان الرفع والجر جائزاً ، وحسن البدل لأنك قد شغلت الرافع والجارّ ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك[٤] » وهو اختيـار أبي العباس المبـرّد فقد قـال في قولك : ما جاءني أحدٌ الا زيدٌ خـيرٌ منك ، التقدير : ما جاءني أحدٌ خيرٌ منك الا زيدٌ « فأنت في هذا مخيّر : ان شئت نصبت زيدا ، لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته ، فلم تقدم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم اذا كان لا يعرف الا بوصفه ، فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به ، ألا ترى أنك لو قلت : رأيت زيدا الأحمر ، وهو لا يعرف الا بهذا النعت ، لم يكن قولك : رأيت زيدا ، مغنيا .

وأما من أبدل منه ، فيقول : الوصف تابع مستغنى عنه ، وانما أبدل من الموصوف لا من وصفه ، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، وانما أبدلت للتبيين ، ولم تقــل انه نعت ، لأنه جوهر لا ينعت به . وانما سـمي البدل بدلا لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة .

---

(١) هكذا في الكتاب وشرح الشواهد للأعلم ، ١/١٧٢ ، وفي الرضى ١/١٦٦ ، أما في مخطوطة الايضاح فقـد ورد الشـطر الثـاني « وفي العيادة أولاد التعلّات » . ورقة ٨٥ .

(٢) الايضاح ٨٥ ، الرضي على الكافية ١/١٩٦ .

(٣) الايضاح ٩٣ ، الأمالي ٥٧ .

(٤) الكتاب ١/٣٧٢ .

وكان سيبويه يختار ما مررت بأحدٍ الا زيدٍ خيرٍ منك ، لأن البدل انما هو الاسم لا نعته ، والنعت فضلـه ، وكان المازني يختار النصب[١] ، والقياس عندي قول سيبويه ، لأن الكلام انما يراد لمعناه[٢] » • وقـال ابن الحاجب في ترجيحة اختيار سيبويه : «يدل على صحة قول سيبويه أنه غير مستثنى مما تأخر عنه فلم يجب النصب[٣] » •

الحـــال :

١ ـ ينبغي ألا يتقدم الحال على العامل المعنوي ، ولا على المجرور ، واختلف مع سيبويه موافقة للأخفش في جواز تقدمه على الظرف بشرط تقدم المبتـدأ على الحال ، وقد وهم الرضيّ في تفسيره قول ابن الحاجب « فتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الأصح[٤] » ، اذ قال « فعلى ما قال المصنف ينبغي الا يتقدم الحال على الظرف وشبهه[٥] • على حين أوضح ابن الحاجب ما ذهب اليه في الكافية بقوله « ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف لأن العامل المعنوي ليس يقوى قوة اللفظي فاذا تأخر ضعف » ثم قال : « بخلاف الظرف لأن الظروف اتُّسِع فيها لكثرتها واغتفر فيها ما لم يغتفر في غيرها[٦] » •

٢ ـ وقوع المصادر المعارف التي وضعت موضع الأسماء أحوالا في مثل : أرسلها العراك وأخواتها[٧] • وقد ذهب الفارسيّ مخالفا الى أنها ليست بأحوال، وانما الأحوال الأفعال التي عملت فيها ، فقوله أرسلها العراك ، أي ارسلها تعترك

---

(١) المقتضب ٤/٣٩٩ ، ابن يعيش على المفصل ٢/٩٢ •

(٢) المقتضب ٤/٤٠٠ ، وقد ذكر المحقق في الهامش أنّ السيوطي وهم فيما نقله عن شرح الكافية لابن مالك أن مذهب المبرد النصب (الهمع ١/٢٢٥) وتابعه الأشموني في وهمه (٢/٣١) • وأظنه من سقطات ابن مالك •

(٣) الايضاح ٩٣ ، الأمالي ٥٧ •

(٤) المصنف على الكافية ٤٠ ، الرضي على الكافية ١/١٨٧ •

(٥) نفسه ١/١٨٧ •

(٦) المصنف على الكافية ٤٠ •

(٧) الكتاب ١/١٨٧ ، الايضاح ٨٣ •

الاعتراك ، وكذلك البواقي . وقد اعترض ابن الحاجب عليه بقوله : ولا بُعْدَ في كون الشيء يكون لفظة لفظ المعرفة ، ومعناه النكرة ، بدليل قولهم : مررت برجل مثلِك ، وضارب زيد[١] . ومثله أيضا : وحدَه ، وقابلته فاه الى فيَّ .

التحـــذير :

لا يجوز حذف الواو في التحذير في مثل قولك : اياك والاسدَ ، وهو المعطوف على ضمير النصب المنفصل ، فقد زعم بعض النحويين الحذف ، فقالوا : اياكَ الأسدَ[٢] . وقال سيبويه : «لا بدّ من الواو لأنه اسم مضموم الى آخر[٣]» .

الظـرف :

١ ـ ذهب سيبويه الى انتصاب الشـام مع ذهب ، والبيت مع دخل عـلى الظرفية شذوذا ، ومثله قول الشاعر ساعده بن جُوَيَّة :

لدنٌ بهزّ الكف يعسِلُ متنُه　　　فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ

وزاد ابن الحاجب مكة مع توجه ، ونسبة الشلوبين للجمهور[٤] . وذهب آخرون الى انتصابها على اسقاط الخافض[٥] .

٢ ـ ان سـوى وسواء منتصبان على الظرف أبدا ، ولا يسـتعملان غير ظرف[٦] . ودليله أنّ سواء لم تجيء الا منصوبة ، وجعل من الشاذ قولهم :

---

(١) الايضـاح ٨٣ .
(٢) الايضـاح ٧١ .
(٣) الكتاب ١/١٣٨ .
(٤) الكتاب ١/٦٥ ، ١٦ .
(٥) حاشية الخضري ١/١٩٩ .
(٦) شرح ابن عقيل ١/٥٨٥ .
(٧) تحدّث سيبويه عن سواء دون سوى ، والسبب يعود الى أنهما بمعنى ، لأن الأولى ممدودة والثانية مقصورة (ينظر الكتاب ١/١٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣) . ثم تحدث عن سوى في أنها من الأسماء التي فيها معنى إلاّ (الكتاب ١/٣٥٩)، وينظر الانصاف (المسألة ٣٩) ، ١/٢٩٤ـ٢٩٨ .

تجانَفُ عن جوّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

ورجحه ابن الحاجب بقوله « فحمله على وجه يوافق استعمالهم ، وان كان بعيدا أولى من حمله على وجه يخالف استعمالهم وان كان قريبا[١] » .

البـــدل :

إنّ العامل في البدل هو العامل في متبوعه[٢] ، وهو رأي سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري الذي أطلق القول في التوابع في ذهابه الى « أن التوابع في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصبّ عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة[٣] » .

وقد خالف الأخفش سيبويه ، وتابعه الرمانّي والفارسيّ بأن البدل على نية تكرار العامل ، وقد سار عليه المتأخرون[٤] ، وفي مقدمتهم الرضي الاسترابادي إذ المتبوع عنده في حكم الطرح فكأنّ الأول باشر الثاني[٥] .

الممنوع من الصرف :

١ ـ عدم جواز صرف (جوار) ، لأنه جمع على صيغة منتهى الجموع بغير تاء ، فوجب امتناعه قياسا على ضوارب ، وأنّ التنوين فيه تنوين عوض[٦] .

٢ ـ اذا سمّي بالوصف على زنة أفعل نكرة كأحمر ، فانه يمتنع عن الصرف بعد تنكيره ، وقد خالف الأخفش سيبويه بأنه ينصرف لزوال احدى العلّتين ،

---

(١) الأمالي ٧٥ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٨٥ ، ٨٦ . ينظر الكتاب (١/٢١٨، ٢١٩ ، ، ٢٢١ـ٢٢٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤) .

(٣) المفصل ١٨ .

(٤) حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢/٨٥ ، ٨٦ .

(٥) الرضي على الكافية ١/٢٧٧ .

(٦) الأمالي (مصورة الرياض) ٧٧ ، المصنف على الكافية ١٦ ، مصورة شرح الوافية ١٣ ، ينظر الكتاب ٢/٥٦ .

وهي التعريف[١] . أما علّة رأي سيبويه فهي اعتبار الصفة ووزن الفعل ، إذ قال « انّ أفعل اذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة[٢] » .

العطف :

أجاز سيبوية حذف خبر المبتدأ الأول استدلالاً بخبر المبتدأ الثاني في مثل قولنا : زيدٌ وعمروٌ قائم[٣] ، وقول الفرزدق[٤] :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف[٥]

واعترض ابن هشام بأن الحذف من الثاني أولى ، محتجا بأنّ مذهب سيويه في نحو : يا زيدَ زيدَ اليعملاتِ على أن الحذف من الثاني[٦] . وهو لم يقل به صراحة ، ولعلّه حمل كلام سيبويه على هذا[٧] . وردّ ابن الحاجب بقوله « انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب ، وأما هنا فلو كان (قائم) خبرا عن الأول لوقع في موضعه ، اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره ، إذ كان الخبر يُحذف بلا عوض ، نحو : زيد قائم وعمرو من قبح في ذلك[٨] » . وواضح هنا أن ابن هشام قد دلّس على ابن الحاجب فقد نحل عليه الخطأ في النقل عن سيبويه في البيت الشاهد ، وإنما ذكر ابن الحاجب حذف خبر المبتدأ الأول ولم ينكر الحذف من الثاني عند أمن اللبس ، وقياس ابن هشام غير سديد أيضا ، لأنّ هذا ليس

---

(١) الأمالي ٧٧ ، المصنف على الكافية ١٨ ، ١٩ ، الرضي على الكافية ١/٦٠ .
(٢) الكتاب ٢/٢ .
(٣) المغني ٦٨٦ .
(٤) في الكتاب نسب البيت الى قيس بن الخطيم ، وفي هامش (ط . هارون) ص٦٥ : والصواب نسبته الى عمرو بن امرىء القيس كما في الخزانة ٢/١٩٣ ، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧ في قصيدة له . ونسب الى درهم بن زيد الأنصاري .
(٥) الكتاب ١/٣٨ . وقد ذكر الأعلم أنه قد حذف في البيت خبر المبتدأ الأول استغناءً بخبر المبتدأ الثاني .
(٦) المغني ٦٨٦ . ينظر الكتاب ١/٣١٤-٣١٦ .
(٧) وهو ما أشار اليه الدماميني أيضاً « المنهل الصافي ق١١٢ » .
(٨) المغني ٦٨٦ ، ٦٨٧ .

من ذاك • وسيبويه يرى أن الحذف في الثاني في الاقحام بين المتضافين •

الضمائر بعد لولا وعسى :

الضمائر بعد لو لا مجرورة ، وبعد عسى منصوبة • قال سيبويه : ولولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر ، وعسى مع المضمر في هذه اللغة حرف نصب(١) • وهذه اللغة فيهما على خلاف القياس لأنهم أوقعوا بعد لولا صورة الضمير المتصل المخفوض ، وأوقعوا بعد عسى صورة الضمير المتصل المنصوب(٢) • أما رأي الأخفش فان لولا وعسى على ما كانا فالضمير بعد عسى في موضع رفع الا أنه حمل المرفوع على المجرور • وقد اعترض ابن الحاجب على الأخفش بأن تقدير ما كثر في كلام العرب أولى من تقدير مالم يكثر • وليس ما ذهب اليه بقوي(٣) •

الاسم بعد اذا :

الاسم الذي يلي اذا الشرطية مرفوع على الابتداء أو الفاعلية • ومنه قول الشاعر:

ومن فَعَلاتي أنني أُحسِنُ القِرى   إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُها

وقد التزم الأخفش بارتفاعه على الابتداء ، وذهب ابن الحاجب الى أن الرأيين سائغان(٤) • ومثله أيضا الاسم المتقدم على فعله ، على أن يسبقا بالهمزة ، نحو : أزيدٌ خرج ؟(٥) ، وقد دلّ على تجويز الأمرين من غير ردّ لأحدهما بالاطباق في جواز الرفع(٦) •

الشـــرط :

اذا ورد جواب الشرط مضارعا مرفوعا في مثل قولك : إِن تكرمني أكرمُك بتقدير التقديم ، كأنك قلت : أكرمُك إن تكرمُني • وردّه المبرد بأنه على حذف الفاء شذوذا ، كما في قول الشاعر :

---

(١) الايضاح ق١٢٥ •
(٢) المصنف على الكافية ٦٨ ، ٦٩ •
(٣) الايضاح ١٢٥ •
(٤) الأمالي (لاارياض) ٤١ •
(٥) الايضاح ٣٣ •
(٦) الأمـــالي ٤١ •

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها[1] .

على أنه لاَ يقاسَ عليها إلا اذا وجدت لها سند في النثر .

من الاستفهامية :

انّ (من) الاستفهامية في مثـل : مَن أبوك ؟ مبتدأ مقـدم وجوبا ، لأن المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام[2] .

هـل :

اذا كانت هل بمعنى (قد) ، فلا يجيء الاسم بعدها إلا مرفوعا بفعل مضمر يفسّره الظاهر ، فيقال : هل زيد خرج . ولا يقال : هـل زيداً خرج . لأنها بذلك اقتضت وقوع الفعـل بعدها[3] . والذي وجدته في الكتاب غير هـذا لأن سيبويه استقبح تقديم الاسم بعد (هل) الا في الشعر ، « فان اضطرّ شاعر فقدّم الاسم نصب كما كنت فاعلا ذلك بقد ونحوها ، وهو في هذه أحسن لأنه يبتدأ بعدها الاسماء[4] » . ويبدو أنّ ابن الحاجب قد أساء الربط بين هـذه العبارة وبين مقالة سيبويه « وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل الا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون : هل زيد منطلق ؟ وهل زيد في الدار ؟ ، وكيف زيد آخذ ؟ فان قلت : كيف زيداً رأيت ؟ وهل زيد يذهب ؟ قبح ولـم يجز الا في شـعر لأنه لما اجتمع الفعل والاسـم حملوه عـلى الأصل[5] » . والمعروف عند النحاة أنّ (هل) تأتي بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة [6] ، ولم يمثّلوا بالاستفهام الذي يجيء بعده الفعل على الأصل . ومنه قوله تعالى : « هل أتى على الانسان حين من الدهر[7] » .

---

(١) الايضاح ٢٩٠ .
(٢) الكافية ١٣ .
(٣) الايضاح ٢٨٦ .
(٤) الكتاب ١/٥ .
(٥) الكتاب ١/٥ .
(٦) ينظر الكشاف ٤/٦٦٥٤ ، تفسير القرطبي ١١٨/١٩ ، ١١٩ .
(٧) الآيـة ١ الانسـان .

ليت :

يبطل عمل ليت إذا دخلت (ما) عليها[١] . وقد روى سيبويه أن رؤية ابن العجاج كان ينشد قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   الى حمامتنا أو نصفه فقد

على رفع الحمام ، مستشهدا به على أن الالغاء فيه حسن[٢] .

حاشا :

التزم سيبويه حرفية حاشا ، فهي عنده حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء[٣] . وهي عند ابن الحاجب مشبهة بالحرف ، لأنها هي واختيها خلا وعدا لم يتصرّفْنَ تصرف الأفعال[٤] .

خلا وعدا :

انّ خلا وعدا ــ مسبوقتين بما ــ لا تقعان جارتين . وعن الأخفش أنه أجاز الجرّ بهما على أنّ (ما) فيهما زائـدة . وقد قرر ابن الحاجب فعليتهما على سبيل الجزم[٥] ، متابعة لسيبويه حين أوضح ذلك بقوله : « انهما مجردتين من (ما) لا تقعان صفة ، ولكن فيهما اضمار كما كان في ليس ولا يكون ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيداً ، وأتاني القوم عدا عمراً ، كأنك قلت جاوز بعضهم زيداً ، إلاّ أنّ (خلا وعدا) فيهما معنى الاستثناء ، ولكني ذكرت جاوز لامثّل لك به[٦] » . ثم ذهب الى أنّ (ما) اسم ، وخلا وعدا صلتها ، وجاز أيضا تأويلهما مع (ما) بالمصدر فيصير المعنى : أتوني مجاوزتَهم زيداً ، ثم ذكر أن بعض العرب يجرّ بخلا ، فاذا قلت : ما خلا ، لزم النصب[٧] .

---

(١) الأشموني (مع حاشية الصبان) ١/ ٢٨٤ ، حاشية الصبان ١/ ٢٨٤ .
(٢) الكتاب ١/٢٨٢ .
(٣) ينظر الكتاب ١/٣٧٧ .
(٤) ينظر الرضي على الكافية ١/ ٢٤٤ .
(٥) جامي على الكافية ١٦٥ ، حاشية وجيه الدين الهندي (هامش جامي)١٦٥ .
(٦) ، (٧) الكتاب ١/٣٧٧ .

(لا) التي لنفي الجنس :

إنّ (لا) وما عملت فيه في موضع رفع على الابتداء[1] ، وخبرها باق على ما هو عليه من الرفع بالابتداء . وخالف ابن الحاجب النحاة في تمثيلهم لذلك بنحو : لا رجل ظريف ، لأن ظريف في الظاهر صفة لاسم (لا) ، وينبغي أن يكون المثال ظاهرا ، وخبرها عنده يحذف كثيرا[2] ، وبنو تميم لا يثبتونه[3] .

وعلل سيبويه رفع (لا) واسمها على الابتداء بأنهما رُكّبا معا ، وصارا بمنزلة اسم واحد كأحد عشر ، وأنه حملها على رفع (ما من رجل) على الابتداء في لغة تميم[4] . والظاهر أنه رأى الخليل فيما ذكره سيبويه نفسه اذ قال : « وقال الخليل يدلك على أنّ (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع ، قولك : لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك[5] » .

حالات اعرابية مختلفة وأمور أخرى :

١ ـ ذكر ابن الحاجب في البيت الشاهد :

ولست أبالي بعد موت مطرّف حتوف المنايا أكثرَتْ أو أقلّتِ

أنّه لا يجوز فيه الا (أو) ، لأنه لما أعطى (أبالي) مفعولها وجب أن يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال ، فيصير المعنى ما أبالي حتوف المنايا مكثرة أو مقلة ، وهذا معنى أو ، ولو قلته بأم لفسد من وجهين : أحدهما أن المعنى يكون ما أبالي حتوف المنايا كثرة وقلة ، وذلك غير مستقيم في قصده ، والآخر أن يكون ما أبالي حتوف المنايا كثيرة وقليلة وذلك فاسد لأنه يؤدي الى اجتماع الحالين[6] . ويفهم من كلام سيبويه أنه لا يجيز الا (أو) أيضا[7] ، لأنه بحثه

---

(١) الكتاب ١/٣٤٥ ، ٣٥٢ .
(٢) ينظر الانصاف ١/١٩٤ ، الرضي على الكافية ١/١٠٠ .
(٣) نفسه ١/١٠٠ .
(٤) الكتاب ١/٣٤٥ ، ٣٥٢ .
(٥) الكتاب ١/٣٥٣ .
(٦) الخزانة ٤/٤٦٩ .
(٧) ينظر الكتاب ١/٤٩٠ .

في « باب (أو) في غير الاستفهام » ومثّل لذلك بقوله : لأَضربنّه ذهب أو مكث[1] ، وبقوله : وكل حق لها سمياه في كتابنا أو لم نسمّه . قال : « وتدخل أو على وجهين على أنه يكون صفة للحق ، وعلى أن يكون حالاً ، كما قلت لأضربنّه كائنا ما كان . فبعدت أم ههنا حيث كان خبرا في موضع ما ينتصب حالا وفي موضع الصفة[2] » .

٢ ـ قياسية التعدية بالهمزة[3] .

٣ ـ قياسية سين للطلب والصيرورة[4] .

٤ ـ الفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل ، ومثله ما كان صفة المؤنث ، أو لغير الأدميين[5] ، نحو : نجم طالع وطوالع ، وجبل شامخ وشوامخ . وليس هذا شاذا كما زعم بعض المتأخرين[6] . وزعم المزروقي فيما نقله الجاربردى في شرحه على الشافية أن فوارس شاذ في الجمع ، وذهب ابن الحاجب الى أنّ الذي حسّن فوارس انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون : امرأة فارسة . وذهب المبرد الى الأصل في جميعه ، قال الفرزدق :

واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خُضُعَ الرقاب نواكس الأبصار

او قال عبدة بن الحارث :

أحامي عن ذمار بني سُلَيْمٍ ومثلي في غوائبكم قليل[7]

٥ ـ انّ ما التعجبية مبتدأ خبره ما بعده . وذهب الخليل الى أنها بمنزلة قولك : شيء أحسن زيداً[8] . قال ابن الحاجب : وهو الوجه الذي لا يلزم غيره . وقد خالف بذلك الأخفش الأوسط الذي يرى أنها موصولة ، وصلتها ما

---

(١) الكتاب ١/٤٨٩ .

(٢) الكتاب ١/٤٩٠ . ينظر شرح الشواهد للأعلم ١/٤٩٠ .

(٣) ، (٤) عبدالقادر المغربي ـ مجلة مجمع دمشق م٢٥/٦١٤ . وقد قرر المجمع اللغوي المصري ذلك . ينظر : الرضي على الشافية ١/٨٣ ، ١١٠ .

(٥) الكتا ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ ، معرب الكافية ٢٥ .

(٦) نفســه ٢٥ .

(٧) الجاربردي على الشافية ٨٩ ، ٩٠ ، ينظر التصريح على التوضيح ٢/٣١٣ .

(٨) الكتاب ١/٣٧ .

بعدها . ورد عليه ابن الحاجب باو فيه تعسفا لأنه يحتاج الى تقدير خبر مخذوف[1] ، كما رد رأى الفرّاء وابن درستويه بأنها استفهامية على معنى : اي شيء أحسن زيدا[2] ، بقوله « وليس بجيد لأن صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل الى انشاء آخر بخلاف صيغ الاخبار فانها تنقل الى الانشاء كثيرا فثبت أن الوجه ما صار اليه سيبويه[3] » . وليس ما مثّل به واضحا ، لأن (هل) ، وهي أداة استفهام تخرج الى معان أخرى .

هذه مسائل تابع فيها ابن الحاجب سيبويه ، وذهب الى ترجيحها ، ووقف معها ، ومنها أستطيع التقرير بأنها تمثل نمطا من البحث الذي يدل على أن ابن الحاجب كان يرى في سيبويه مثلا جديرا بالاتباع ، ويرجع هذا الى أنه كان على اتصال مباشر بكتاب سيبويه ، وأنه كان قد تمثّل آراءه فيه ، فجاءت نقوله عنه سليمة صحيحة ـ في الغالب ـ ومن هنا ، كانت تأويلاته وردوده على قدر كبير من الفهم العميق .

على أن ابن الحاجب ـ مع كل ما ذكرت ـ خالف سيبويه في مسائل أخرى ، لكنّها تظل في نطاق اختلاف التلميذ مع الأستاذ ، وليست من باب الاختلاف المذهبي في الدراسة النحوية ، لأن بُعْدَ ما بينهما في الزمن ، والثقافة ، أملى عليه بعض هذه الاختلافات في الآراء ، لا في طرائق البحث وأصوله ، مع اعتراضات ليست ذات اعتبار كبير في تثبيت خصائص يمكن أن ينماز بها البحث .

فممّا خالف فيه سيبويه المسائل الآتية :

الفصل بين المتضايفين :

ذهب سيبويه الى منع الفصل بين المتضايفين بغير الظرف[4] ، في غير

---

(١) الايضاح ٢٤٣ .

(٢) الاشموني (مع حاشية الصبان) ٣/١٧ .

(٣) الايضاح ٢٤٣ .

(٤) الكتاب ١/٨٨، ٨٩ .

الضرورة الشعرية ، وذهب ابن الحاجب الى أن هذا الفصل سائغ عند اشتراك الفاصل مع ما قبله في النسبة الى المضاف اليه ، زاعماً أن هذا هو الوجه الذي حسّن من سيبويه ذلك ، وذهب أيضا الى أن الفصل ممتنع اذا لم يكن كذلك[١]، وهذا هو مذهب الكوفيين[٢] غير الفرّاء . وقد وقع ابن الحاجب - هنا - في وهم كبير ، لأن سيبويه لم يكن يسيغ الفصل بين المتضايفين ، وأنه قرأ قوله تعالى « ولا تحسبنّ الله مخلفَ وعدِه رسلَه » بجر وعد ، ونصب رسل[٣] ، ولا فصل هنا . وقد استشهد الأخفش فيما نقله الأعلم بقول الشاعر :

وزججتهـا بمزجـــةً ... زجَّ القلوصَ أبي مـزاده[٤]

على أن هذا الفصل لا يجوز في شعر ولا في غيره ، وانما يجوز في الشعر بالظرف خاصة ، لأنه موجود وان لم يذكر فأقحم لذلك[٥] . ويظهر أن هذا البيت هو مما أثبته الأخفش على نسخة الكتاب[٦] ، ولذا قال الزمخشري : « وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله : فزججتها ... فسيبويه بريء من عهدته . واستشهد في عدم الجواز بقول عمرو من قميئة :

للهِ درُّ اليومَ من لامها

وقول درنـا :

---

(١) الايضاح ١٠٨ .
(٢) الانصاف (المسألة ٦٠) ٤٢٧-٤٣٦ .
(٣) الكتاب ١/٨٩ .
(٤) ذكر البغدادي في الخزانة (٢/٢٥١) ان ثعلبا قد رواه :
فزججتهـــا متمكّنـاً ... زجَّ الصعابَ أبو مزادة
وروى : زج الصعاب أبي مزادة .
(٥) شرح الأعلم على الشواهد ١/٨٨ .
(٦) الخزانة ٢/٢٥١ . قال صاحب الخزانة : « وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه ، حتى قال السيرافي لم يثبته أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه ، فأدخله النسّاخ في بعض النسخ حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة ابياته » .

هما أخوا في الحرب من لا أخا لَهُ (١) .

وذهب الرضي الاستراباذي الى أن هذا الفصل قبيح في الشــعر وغيره ، وردّ قراءة ابن عامر بأن القراءات السبع غير متواترة[٢] . وهذا الردّ منه غير حسن ، وأسوأ منه ردّ الزمخشري في الكشاف حين قال « والفصل بينهمـا بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات لكن سمجا مردودا كما سـمج ورُدّ : زجّ القلوص أبي مزادة ، فكيف به في الكلام المنثور ، فـكيف به في القرآن المعجز بحســن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله عـلى ذلك أنْ رأى في بعض المصـاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم[٣] ، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[٤] » وذهب الفرّاء الى مثل ما ذهب اليه سيبويه اذ قال وليس قول من قال (مخلفَ وعدَه رسلِه) ولا (زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ اولادَهم شركائهم) بشيء ، وقد فسّر ذلك[٥] ، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فزججتهـا متمكنـا زجَّ القلوصَ أبي مـزادة

قال الفرّاء : باطل . والصواب : زجَّ القلوصَ أبو مزادة[٦] .

وذكر البغداديّ في الخزانة « أن الفرّاء رواه لا على الجواز ، ولكن على الطعن بقراءة ابن عامر[٧] » ، ولم يكن في مقالة الفرّاء شيء من الطعن بهـذه القراءة ، وإنْ وُجِد فهو أنه أبطل رواية البيت ليس غير .

---

(١) المفصل ٩٩_١٠٢ .

(٢) الرضي على الكافية ١/٢٧١ وهو رأي فقهاء الشيعة .

(٣) وإلى مثله ذهب الفرّاء ، المعاني ١/٣٥٧ .

(٤) الكشاف ٢/٧٠ .

(٥) المعاني ٢/٨١ ، ينظر ١/٣٥٧ .

(٦) المعاني ٢/٨١ ، ٨٢ ، ينظـر ١/٣٥٨ ، فقد ذهب الى أن الرواية الأولى ليست بشيء وأنه لم يجد مثلها في العربية . ينظر شرح ابن يعيش ٢/١٩ (وهذه رواية ثعلب عن الفرّاء ، فما يبدو) .

(٧) الخزانة ٢/٢٥٣ ، ولزيادة الاطلاع عـلى التفصيلات ، تراجع الخزانـة (٢/٢٥١_٢٥٥) .

أما ردّ الزمخشري فهو الطعن بعينه ، ولكنه طعن لا يقوى أمام الحق ، وهو أنّ الآيتين جاءتا « حجة قوية على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والمجرور، ويكون هذا الفصل على ندرته عربيا قويا[1] » .

وأظن الآيتين تصدقان على قول ابن الحاجب باشتراك الفاصل مع ما قبله بالنسبة الى المضاف اليه ليكون ذلك مسوّغا لهذا الفصل .

العطف على معمولي عاملين :

منع سيبويه العطف على معمولي عاملين مطلقا في المجرور وغيره ، فلا يقال كان آكلاً طعاماً زيدٌ وتمرا عمروٌ ، ولا في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ ، لأنه بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد ، وعلله ابن مالك بأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين ، وذلك ممتنع باجماع[2] . وردّ ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا، كما استشهد بقوله تعالى : «فلا أُقسم بالخُنَّسِ ، الجواري الكُنَّس، والليلِ إذا عسعس ، والصبحِ إذا تنفّس[3] » في جواز العطف على المجرور بحرف القسم بدون اعادة الجار ، معترضا بذلك على الزمخشري في زعمه أن الخليل وسيبويه اتّفقا على استكراهه[4] . وقد ذكره الفارسيّ في بعض كتبه عن قوم من النحويّين ـ فيما نقله السيوطي[5] ، وتبعه ابن هشام[6] .

الترخيـم :

ذهب سيبويه الى أنك اذا رخّمت (اثنا عشر واثنتا عشرة) علمين ، حذفت العجز مع الألف قبله[7] ، وعلته عند سيبويه أنّ (عشر) بمنزلة نون مسلمين ، والألف بمنزلة الواو ، وأمره في التحقير والاضافة كأمر مسلمين . وأنك تلقي

---

(١) في أصول النحو ص٤٠ .
(٢) المغني ٢/٥٤١ .
(٣) الآية ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ سورة التكوير .
(٤) المغني ٢/٥٤١ .
(٥) الهمع ٢/١٣٩ .
(٦) المغني ٢/٥٤١ .

(عشر) مع الألف كما تلقي النون مع الواو[١] . وتابعه المبرد[٢] .

لا التي لنفي الجنس :

ذهب سيبويه الى أنّ الرافع في خبر لا التي لنفي الجنس هو الابتداء الذي كان رافعا قبل دخول لا ، لأنّ لا وما عملت فيه في موضع رفع[٣] . وضعّفه ابن الحاجب لأن (ذو الفقار) و(علي) في قول النبي عليه السلام : « لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا عليّ » لا يصح ان يكون خبرا لأنه مستثنى من مذكور، والمستثنى كذلك لا يصح أن يكون خبرا عن المستثنى منه لأنه لم يذكر الا ليتبيّن به ما قصد بالمستثنى منه[٤] . وقد غلط ابن الحاجب في هذا لأن المثال الذي مثّل به انما هو من باب الحصر ، ولا استثناء فيه .

الاضـــافة :

ذهب سيبويه متابعة للخليل وتبعه جمهور النحاة الى أن اللام في (لا أبا لك ، ولا غلام لك ، ولا غلامَيْ لك) انما هي لام الاضافة ، وأنهم لما جاءوا بها تركوا الاسم على حاله ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثُنّيَ به في النداء وذلك قولك : يا تيمَ تيمَ عديّ ، أو بمنزلة الهاء اذا لحقت طلحة في النداء لم يغيّروا آخر طلحة كان عليه قبل أن تلحق ، وذلك قولهم :

كليني لهم يا أميمة ناصب [٥] .

وزاد الأعلم أن اقحام اللام هنا بين المتضايفين لتوكيـد الاضافـة[٦] . أوّلَ ابن الحاجب ذلك بأن هـذه اللام زائدة جيء بهـا لتوكيد المقدّرة[٧] . وذهب في نقض مذهب الخليل وسيبويه الى أن اللغة الفصيحة اجراؤه مجرى المفرد المقطوع عن الاضافة ، واعطـاؤه حكم البناء ، إمّا بالحركات إنْ قبلها أو

---

(١) الكتاب ١/٣٤٢ ، المقتضب ٢/١٦٢ .
(٢) المقتضب ٢/١٦٢ .
(٣) ينظر الكتاب ١/٣٥٢ ، ٣٥٣ ، وهو رأي الخليل .
(٤) الايضاح ٤٦ .
(٥) الكتاب ١/٣٤٥ ، ٣٤٦ .
(٦) شرح الشواهد للاعلم ١/٣٤٦ .
(٧) الكافية ، وشرح المصنف عليها ٥٠ ، الرضي على الكافية ١/٢٤٤ .

بحروف النصب ان لم يقبلها . وذهب في : لا غلام لك ، أنك اذا قدرته مضافا فالحركة حركة اعراب ، وان قدرته منفصلا فالحركة حركة بناء ، ولوقوع هذا الخلط فاجراؤه مبنيا على نية الانفصال أولى[1] » .

الممنوع من الصرف :

ذهب سيبويه الى انّ بعض العرب ترك صرف أجدل للصقر ، وأخيل لطائر فيه خيلان ، وأفعى للحية . وقال ابن الحاجب : وهو وهم لأنها ليست بصفات في الأصل ، فتوهمت الوصفية بناء على أن أجدل من الجدل بمعنى القوّة ، وأخيل للخيلان ، وتوهم أن أفعى للخبيث[2] . وما قاله ابن الحاجب مردود بأن سيبويه قد بحث هذه المسألة في (باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات ، واسما في أكثر الكلام)[3] ، وهذا يعني أنه رجح لغة شائعة على لغة قليلة ، ولم يكن ما زعمه سيبويه وهما لأنه اعتدّ بالسماع الكثير ، وإنْ ذكر أن بعض العرب لا يصرفون ، وهو على هذا ناقل قريب من مواطن الفصاحة ، والفصحاء ، وهو حجة على من لم ينقل ، ممن يفصل بينه وبين الفصحاء بون شاسع . والذين لا يصرفونه لم يكن يدور في أخلادهم توهم الوصيفة ، وانما هي لغتهم طبعوا عليها ، وجرت بها سلائقهم ، والخطل فيما ذهب اليه ابن الحاجب هو تعميم القاعدة ، ورفض ما ورد عن بعض العرب .

دخول الفاء في خبر انّ :

ذهب سيبويه الى عدم جواز الفاء مع إنّ ، واجازه الأخفش وذهب ابن الحاجب الى الجواز ، مستدلا بقوله تعالى : « قلْ إنّ الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم[4] » وقوله تعالى : إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ، ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم[5] » ، وقد استشهد سيبويه بالآيتين على وقوع الفاء في الجزاء ، أي

---

(١) الأمالي ٦٥ ، ٦٦ ، ٩٣ .
(٢) الايضاح ٢٠ ، مصورة شرح الوافية ١٥ .
(٣) الكتاب ٢/٥ .
(٤) الآية ٨٠/سورة الجمعة .
(٥) الآية ١٠/سورة البروج . الأمالي ٧٦ ، ٧٧ ، الايضاح ٤٣ ، المصنف على الكافية ٢٥ .

في جواب الفعلين السابقين وهما : تفرون وفتنوا ، ناقلا بذلك قول الخليل(١) . وقد وهم الرضي عندما نقل المنع عن ابن الحاجب ، متابعة لسيبويه في منع دخول الفاء في خبر إنّ الحاقا بأختيها ليت ولعل(٢) .

تعريف أجمع وأخواتها :

ذهب سيبويه الى أنّ (أجمع) وأخواتها معارف ، وتعريفها بنيّة الاضافة الى الضمير ، اذ أصل : رأيت النساء جمع ، جميعهنّ ، فحذف الضمير للعلم به، واختاره السُّهيليّ وابن مالك .وخالف ابن الحاجب سيبويه بأنها معارف بالعلميّة لأنها أعلام للتوكيد ، عُلّقَت على معنى الاحاطة بما يتبعه كأسامة ونحوه من أسماء الأجناس(٣) . ولهذا منعها الصرف(٤) . ورأيه راجح لو عدّها كنايات لا أعلاماً ؛ لأنها تكون أقرب تناولاً من الناحية اللغوية .

علّة حذف الياء في (جوار) :

وخالف سيبويه فيما نقله هو عنه من أن حذف الياء في (جوار) مجرورة للعلتين مع الاستثقال بحرف العلّة ، ثم عوض عن الياء بالتنوين . وردّه بقوله : وهو ضعيف يستلزم الوجه الضعيف في الجر لأنه يلزم أن يقدّر بجواري كالمنصوب. وردّ على المبرد فيما نقله هو عنه أيضاً أن أصله جواري فأُعِلّ باسكان الياء ثم عوض التنوين عن الاعلال ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء ، والتنوين تنوين عوض ، وعدّه أضعف من قول سيبويه .وذهب هو الى أن أصله جواري ومررت بجواري فأعل كما تقدم في الأول ، ثم لما منع الصرف بعد الأعلال لأنه على وزن ما لا ينصرف تقديرا فحذف منه تنوين الصرف وعوض عن الاعلال تنوينا آخر

---

(١) الكتاب ١/٤٥٣ .
(٢) الرضي على الكافية ١/٩٢ .
(٣) الهمع ٢/١٢٤ .
(٤) المنهل الصافي ٤٣ .

فامتنع تحريك الياء في الجر لحذفها مع التقاء الساكنين[١] . وأما قول الفرزدق :
ولكن عبدالله مولى مواليا ، فضرورة[٢] .

حالات اعرابية :

١ ـ ذهب سيبويه الى أن (كلّهن) في قول الشاعر :

ثــلاثٌ كلُّهنّ قتلت عمــدا   فأخزى الله رابعــة تعــود

مرفوعة على الابتداء ، وحذف الضمير من الجملة التي وقعت خبرا جائز على السعة[٣] ، وجعله مثل : زيد ضربت . ولكنه ذهب الى أن الرفع ضعيف ، والوجه الأكثر الاعرف النصب . وحذف الهاء ضعيف أيضا وهو ليس كحسنه بالهاء[٤] . ووهم ابن‌الحاجب في زعمه أن سيبويه يقول بالرفع[٥] . وقد اعترض الأعلم بأن الرفع هنا أقوى من (زيد ضربت) لأن (كلاّ) لا يحسن حملهـا على الفعـل ، لأن أصلها أن تأتي تابعة للاســم مؤكدة ، كقولك : ضربت القوم كلّهم ، أو مبتدأة بعد كلام نحو : القوم كلُّهم ذاهب . فان قلت : ضربت كلّ القوم ، وبنيتها على الفعل قبحت‌لخروجها عن‌الاصل ، فينبغي أن يكون الرفع أقوى من النصب . وتكون الضرورة حذف الهاء لا رفع (كلّ)[٦] ، كما ذهب‌إليه سيبويه ، وتبعه ابن الحاجب في هذا التعليل ، وتابعهما السعد التفتازاني[٧] .

٢ ـ أوّل سيبويه نصب (خيراً) في قوله : الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيراً ، عــلى أن خبر كــان واسـمها محـذوفان ، لأنّ أصـــله : إنْ كان عمله خيراً كان خيراً . وضعّفه ابن الحاجب لأنه يلزم من سيبويه حذف الفاء الثانية في المسألة ، وهو ـ عنده ـ غير مستقيم ، وأيضا فانّ حـذف الفعل

(١) الايضاح ٢٢ ، ٢٣ .
(٢) ينظر الكتاب وشرح الشواهد للاعلم ٢/٥٧ ، ٥٩ .
(٣) الايضاح ١٠٨ .
(٤) الكتاب ١/٤٤ .
(٥) الايضاح ١٠٨ .
(٦) شرح الشواهد للأعلم ١/٤٤ .
(٧) الخزانة ١/١٧٧ .

على غير قياس[١] ، وحينئذ تأتي (خير) الثانية مرفوعة كما هو الشائع المعروف، ويكون التقدير : ان كان عمله خيرا فهو خير . ومثله قولهم : المرء بما قتل به ان خنجرا فخنجر ، وان سيفا فسيف[٢] .

ج ـ الزمخشري :

إذا كان قد تبيّن أن الزمخشري بصريّ المعتقد ، وأن ابن الحاجب قد تأثره في المنهج ، فيما رأيناه من الموازنة بين المفصّل والكافية ، فلا بد اذن من تسليط الضوء على الآراء التي قال بها الزمخشري ، وأيّده ابن الحاجب فيها . ولا محيص من القول بأن ابن الحاجب لم يسلّم له بآرائه كلّها ، فقد دحض عددا منها في معرض المناقشة ، والتأويل ، والتعليل ، وعرض الآراء المختلفة خصوصا في الايضاح ؛ حيث كانت هذه الآراء تشيع فيه بشكل ظاهر .

فمما وافق فيه الزمخشري هذه المسائل :

تعريف المفعول به :

المفعول به عند الزمخشري وابن الحاجب هو «ما وقع عليه فعل الفاعل[٣]». واحترز الرضي بأنه ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في : ما ضربت زيداً ، وأوجدت ضرباً ، وأحدثت قتلاً[٤] .

العوامل اللفظية في المبتدأ :

ذهب الزمخشري وابن الحاجب[٥] الى أن العوامل اللفظية في المبتدأ هي نواسخ الابتداء : كان ، وانّ ، وظن وأخواتها ، وما ، ولا ، على كونها عاملة في الجزءين[٦] . وقد اعترض الرضي الاسترابادي عليهما بقوله : « والأولى أن نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ[٧] » .

---

(١) الايضاح ٩٥ ، ٩٦ .
(٢) ينظر المفصل ٧٢ ، ٧٣ .
(٣) المفصّل ٣٤ ، الكافية ١٨ .
(٤) الرضي على الكافية ١/١١٠ .
(٥) نفسه ١/٧٦ .
(٦) المفصل ٢٦٣ .
(٧) الرضي على الكافية ١/٧٦ .

علل البناء :

علل بناء الاسم عند الزمخشري خمس : مناسبته ما لا تمكّن له بوجه قريب أو بعيد بتضمّن معناه ، نحو : أين وأمس أو شبهه كالمبهمات ، أو وقوعه موقعه كنزالِ ، أو مشاكلته للواقع موقعه كفساقِ وفجارِ أو وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم ، أو اضافة اليه كقوله تعالى (من عذابِ يومئذ)[1] و (هذا يومَ لا ينطقون)[2] فيمن قرأها بالفتح[3] . وقد أوجز السيوطي هذه العلل بأنها شَبَهُ الحرف أو تضمّن معناه ، أو الوقوع موقع المبني أو مناسبته أو الاضافة الى المبني . وهذه العلل الثلاث الاخيرة هي زيادة الزمخشري على ابن السرّاج وأبي علي الفارسيّ . وقد تبعه غير ابن الحاجب الجزوليّ وابن معط ، وزاد عليه ابن عصفور سادسة ، وهي الخروج عن النظائر كأيّ في : أيُّهم أشدّ ، ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول[4] . وقد فات السيوطي أن يذكر من العلل التي ذكرها الزمخشري في مشاكلته للواقع موقع المبني أو وقوعه موقع ما أشبهه ، كما فصل بين مناسبة المبني ، وتضمن معناه ، وهما عند الزمخشري علة واحدة .

العامل في الظرف :

ذهب الزمخشري متابعة لأبي علي الفارسيّ الى أنّ العامل في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا ، هو الفعل المقدّر لأنه الأصل في العمل ، وقولك ، زيد في الدار ، معناه استقرّ فيها[5] ، وقد تابعهما ابن الحاجب مخالفة لسيبويه إذ يرى أن العامل هو المبتدأ فيما نقله ابن أبي العافية ، وتابعه فيه ابن خروف[6] .

---

(١) الآية ١١ سورة المعارج .
(٢) الآية ٣٥ المرسلات .
(٣) المفصل ١٢٥ .
(٤) الأشباه والنظائر ٢/٢٤ .
(٥) المفصل ٢٤ .
(٦) الهمع ١/٩٨ .

جواز دخول الواو بين الصفة والموصوف :

ذهب ابن الحاجب في تأييد الزمخشري في جواز دخول الواو بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق ، الى أن « ولها منذرون » في قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية الا ولها منذرون[1] » صفة لقرية [2] . ولهذا عزلها الزمخشري في الكشاف بادّعاء أن ذلك أصل ؛ لأن الجملة صفة لقرية[3] .

المرفوع بعد اسم الفاعل :

اشترط الزمخشري وابن الحاجب كون المرفوع بعد اسم الفاعل اسما ظاهرا . وقد ردّ ابن هشام عليهما ، بجواز أن يكون المرفوع مضمرا كما في قول الشاعر :

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما   اذا لم تكونا لي على من أقاطع[4]

ردّ اللام في (أخ) و (أب) عند الاضافة .

وذهب الزمخشري ، وتابعه ابن الحاجب الى وجوب ابتدائية الضمير[5] .

أجاز الزمخشري وابن الحاجب متابعة لأبي علي الفارسيّ ـ فيما نقلاه عنه ـ ردّ اللام في أخ وأب عند اضافتهما الى ياء المتكلم[6] .

على وعلا ، أكلمة واحدة هما أم كلمتان ؟

قال : إنّ (على) المستعملة حرفا واسما غير (علا) المستعملة فعلا ، وان وافقت هذه في المعنى الأصلي ليست موافقتها في اللفظ . محتجا بأن ألف الأولى تنقلب ياء وألف الثانية تنقلب واوا ، فدلّ أنهما مختلفان في اللفظ ، وإن اتفقا في الصورة .وقد دحض بذلك دعوى عدد من النحويّين والأصوليين الذي كانوا يذكرون (علا) ما استعمل حرفا واسما وفعلا ، ثم أيّد رأى الزمخشري بقوله :

---

(١) الآية ٢٠٨ سورة الشعراء .

(٢) جامي على الكافية ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٣) الكشاف ٣/٣٣٨ ، ٢١٤ .

(٤) التصريح على التوضيح ١/١٥٧ .

(٥) حاشية الشيخ ياسين ١/١٥٧ .

(٦) الرضي على الكافية ١/٢٧٣ .

« وكان صاحب هذا الكتاب ـ يقصد المفصل ـ نظراً أدق من نظرهم[1] ، فجعلها من القسم الثاني ـ يقصد قسم الافعال ـ ولم يجعلها قسما برأسه ، ولا من القسم الثالث[2] ـ يقصد قسم الحروف » .

هل تكون الصفة المشبهة مجارية للمضارع ؟ :

ذهب الزمخشري وتابعه ابن الحاجب الى أنها لا تكون مجارية للمضارع وان لم يقصد بها الحدوث ، وأن مثل : مستقيم الرأي ، ومعتدل القائمة ليس صفة مشبهه بل هو اسم فاعل قصد به الدوام[3] . وليس المعنى على ما يقول ، وفيه مخالفة ظاهرة لما ذهب إليه جمهرة الصرفيين والنحاة .

أمور أخرى :

١ ـ ذهب الزمخشري وتابعه ابن الحاجب الى أنّ (رحمان) يأتي مجردا وممتنعا من الصرف ، قياسا على أخواته من بابه ، نحو : عطشان وغرثان وسكران. وقد ردّ على من اعترضه بان اختصاصه بالله يحظر ان يكون (فعلان ـ فعلى) بقوله: « كما حظر ذلك أن يكون له مؤنث على فعلى كعطشى ، فقد حظر ان يكون له مؤنث على فعلانه كندمانة ، فاذن لا عبرة بامتناع التأنيث للاختصاص العارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص ،وهو القياس على نظائره[4] » . وقد وقع ابن هشام في الوهم عندما زعم أنّ الزمخشري وابن الحاجب يصرفانه ، ويمنعانه من الصرف ، وردّ عليهما بآدعاء أنّ ذلك خارج عن كلام العرب لأنه يستعمل مجردا من أل ، وانما حذفت في قول الشاعر :

تبارك رحماناً رحيماً وموئلاً

للضرورة ، وأنّه علم ينبني على علميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا

---

(١) قدم التمييز على عامله هنا ، خلافاً لرأيه في عدم الجواز ، وأظنّ التقديم حصل من الناسخ ، والعبارة السليمة : وكان صاحب هذا الكتاب أدق نظرا من نظرهم .

(٢) الأمالي (الرياض) ٥٢ . وقد راجعت المفصل فلم أجد فيه ما ذكر .

(٣) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/٧٨ ، حاشية الصبان ٣/٤ ، حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٣٦ .

(٤) الكشاف ١/٧ ، ٨ .

نعت ، وأ ن الرحيم بعده نعت له ، لا نعت لاسم الله ، إذْ لا يتقدم البدل على النعت[1]،

٢ ـ زعم الزمخشري أن الواو في قول الشاعر :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضبَ منه صاحبي بقؤول

انما هي واو العطف ، وتبعه ابن الحاجب ، وخالفهما الرضي بادّعاء أنها واو الجمع[2] • وعلى هذا يكون الفعل بعدها منصوبا لوقوعه في جواب النفي ، وهو رأي سيبويه[3] •

٣ ـ انّ (سواء) في قوله تعالى « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم[4] » ، خبر مقدم ، وأن المبتدأ هو (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) في تأويل مصدر • هذا مذهب الزمخشري في أحد قوليه ، ومذهب ابن الحاجب[5] ، أما القول الثاني فسواء اسم بمعنى الاستواء ، وصف به كما يوصف بالمصادر ، ومنه قوله تعالى « تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم[6] » •

٤ ـ ان (السمواتِ) في قوله تعالى « خلق الله السمواتِ » ونحوها منصوبة على أنها مفعول مطلق لبيان النوع • وهو رأي عبدالقاهر الجرجاني[7] •

لا أدّعي أنني أتيت على كل ما تابع فيه ابن الحاجب الزمخشري ، ولكنني أزعم أنني أحطت بأهمّ ما تابعه فيه ، ثم انني استطعت أن أوضح المسائل التي كان ابن الحاجب يرى فيها رأي الزمخشري ، ويذهب مذهبه • بيد أنه تحصّلت لدي آراء أخرى وقف فيها ابن الحاجب من الزمخشري موقفا آخر ، فقد عارضه، ونقض عليه عددا من آرائه ، وكان بودي أن أحجم عن سردها الآن ، مرجئا

---

(١) المغني ٢/٥١٤ •

(٢) الخزانة ٣/٦١٩ •

(٣) ينظر الكتاب ١/٤٢٤ ـ ٤٢٧ وقد ذهب سيبويه الى جواز الرفع على أن يكون داخلا في صلة الذي ، وهو عنده جائز حسن ، ١/٤٢٧ •

(٤) الآية ٦/سورة البقرة ، وهي « إنّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم تنذرهم لا يؤمنون » •

(٥) التصريح على التوضيح ١/١٥٥ •

(٦) الآية ٦٤/آل عمران ، الكشاف ١/٤٧ •

(٧) التصريح على التوضيح ١/٧٩ ، ٨٠ •

ذلك الى الحديث عن آراء ابن الحاجب الخاصة ، ولكنني وجدتها تمس الآراء الرئيسة لابن الحاجب مساً رفيقا ، ولا تغوص في عمق البحث ، ولا تؤثر في النظرة العامة لمذهبه ، فكان هذا مسوّغاً لذكرها الآن بغية استكمال صورة البحث ، وتحديد موقف ابن الحاجب من الزمخشري ، لتكون ملامحه واضحة ، وثابتة .

اعتراضات وردود على الزمخشري :

١ ـ ذهب الزمخشري الى أنه قد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام ، ومثل له بمقدم الحاج . ورده ابن الحاجب بأنّ شروعه بهذا التمثيل لا يليق لأنه ههنا يحتمل أن يكون مصدرا ، ويحتمل أن يكون زمانا بأصل وضعه ، لأن مفعل من يفعل يكون للزمان ، ويكون ، فجعله هاهنا للمصدر بالأصالة معدولا عنه الى الظروف خروج عن القياس [٢] .

٢ ـ مثّل الزمخشري للمنادى المبنيّ على الفتح أو المندوب بقوله : يازيداه وردّه ابن الحاجب بأنه ليس بمستقيم ، لأنّ المندوب عنده ليس بمنادى . وذهب الى أنه ينبغي ألاّ يذكر في حكمه في باب المنادى ، وان وافق بعض الفاظه لفظ المنادى [٣] .

٣ ـ استشهد الزمخشري في باب الترخيم بقول الشاعر :

أو الفاً مكة من ورق الحَمي ،

ولم يرتضه ابن الحاجب لأنه رخم في غير النداء على غير قياس ، لأن قياس الترخيم في مثل ذلك أن تحذف الميم وتبقى الألف على حالها [٤] .

٤ ـ مثّل الزمخشري في باب البدل بقوله : يا زيدُ زيدُ ، كما مثل به أبو علي الفارسيّ ، وذهب ابن الحاجب الى أنه غير مستقيم ، لأنّ هذا التمثيل من

---

(١) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية الزمخشري ص ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٣٣٣ . فقد كفاني الدكتور فاضل السامرائي: يراد عدد من المسائل الاخرى .

(٢) الأمالي ٧٦ .

(٣) الايضاح ١/٥٩ .

(٤) الأمالي ٤٢ . لم أجده في المفصل ، ولا شرح ابن يعيش . وهو من شواهد الكتاب ١/٨ ، ٥٦ وفيه : قواطنا ....

باب التأكيد اللفظي ، والأولى أن يمثل بغيره ، فيقال : يا رجل زيد ، أو يا زيد عمرو ، أن يكونا اسمين مختلفين (١) .

٥ - ذهب الزمخشري الى أن التمييز في مثل : ومن أحسن قولا ، أصدق من الله حديثا ، منتصب عن جملة ، مثل : طاب زيد أباً ، ورده ابن الحاجب بأنه غير مستقيم (٢) .

٦ - ذهب الزمخشري الى أن العلم قد يتأول ، وقد ضعفه ابن الحاجب ، مدللا بأن العلم انما وُضِعَ على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ، فاذا نكرته فقد استعملته على خلاف ما وضع له (٣) .

٧ - ذهب الزمخشري الى جواز حذف الفعل ، والاقتصار على الحرف في مواضع ، فجرى الفعل المحذوف بذلك مجرى الثابت . وقد اعترض ابن الحاجب على هذه العبارة بعدم سدادها لأنها توهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلق ، وليس بصحيح ، فان المحذوف اذا كان مرادا فهو في حكم الموجود ، ألا ترى أنه لا بد لكل فاعل من رافع ، ولا يصح أن يقال في بعض المواضع ، وان كان الرافع قد يكون محذوفا ، وكذلك الناصب (٤) . وهذا الرد الطويل من ابن الحاجب في غير موضعه لأنه توهم أن الزمخشري قصد الى صحة استعمال الحرف من غير متعلق ، وهو لم يرده .

٨ - زعم الزمخشري أن زيادة (من) في قولك (ما جاءني من أحد) راجع الى معنى الابتداء ، ورده ابن الحاجب بأنه غير مستقيم لأن معنى كونها زائدة أنك لو أسقطتها كان المعنى الاصلي بحاله ، ولا يستقيم على هذا ان يكون مفهوما معنى الابتداء ، لأنها لو حذفت لم يبق معنى الابتداء ، فيبطل كونها زائدة ، ولزم منه أن تكون غير زائدة ، وهو باطل (٥) .

---

(١) الايضاح .
(٢) الأمالي ٤١ .
(٣) الايضاح ٩ ، ١٠ .
(٤) الايضاح ٢٥٣ .
(٥) الأمالي ٤٤ .

٩ ـ يقال الحادي عشر في المذكر ، والحادية عشرة في المؤنث الى التاسع عشر ، والتاسعة عشرة • وذكر ابن الحاجب أنه قد يقع في بعض المصنفات الحادية عشر ، كذلك وقع في المفصل ، وقد ذهب الى أنه غلط ، لأنهم لما ذكروا الاسمين في الحادية عشر ، والثالث عشر ، أنثوا الاسمين في الحادية عشرة الى التاسعة عشرة(١) •

١٠ ـ ذهب الزمخشري الى أن التوابع هي الأسماء التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها(٢) • وردّه ابن الحاجب بأنه غير جيد(٣) •

١١ ـ حدّ الزمخشري المستثنى بأنه ما استثني بالا من كلام غير موجب(٤)، واعترضه ابن الحاجب بأنه كان ينبغي أن يقول معذكر المستثنى منه ، وإلاّ وَرَدَ عليه : ما ضربت الا زيدا ، فانه مستثنى من كلام غير موجب ، وليس هو من هذا القسم ، ولا يصح أن يقال انّه منه لتصريحه في القسم به ، وأيضا فالاتفاق على أنه مفعول ، وأيضا فان البدلية لا تستقيم(٥) • وما مثّل ابن الحاجب به لا يقبل في الاحتجاج لأنه ليس من باب الاستثناء وليس فيه كلام غير موجب لأنه من باب الحصر •

١٢ ـ حدّ الزمخشري الفعل بأنه ما دلّ على اقتران حدث بزمان(٦) ، واعترضه ابن الحاجب بأن قوله ما دلّ على اقتران حدث ليس بجيّد ، لان الفعل يدلّ على الحدث والزمان جميعا ، فاذا قال ما دلّ على اقتران ، فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول ، وخرج الحدث والزمان عن الدلالة(٧) •

أمّا مخالفات ابن الحاجب وموافقاته لعدد من أئمة النحاة البصريين غير من

---

(١) المصنف على الكافية ٨٦ • لم أجده في المفصل ، ولعل ما ذكره ابن الحاجب من غلط النسّاخ •
(٢) المفصل ١١٠ •
(٣) الأمالي ٤٠ •
(٤) المفصل ٦٧ •
(٥) الايضاح ٩٠ •
(٦) المفصل ٢٤٣ •
(٧) الايضاح ٢٠٦ •

ذكرت ، كالمازني ، والمبرد ، والزجاج ، والفارسي ، وغيرهم ، فلم افردها في مبحث على حدة ، لانها تنبث خلال ما عرضته وما ساعرضه من الآراء والمناقشات التي كانت تدور حول المسائل التي تعرض في أثناء البحث ، ومن ثمة نستطيع ان نتسقط هذه الآراء ، على انها بمجملها لم تكن ذات اثر كبير في نحو ابن الحاجب وارائه . وساعرض الآن للآراء البصرية التي قال بها جمهور النحاة البصريين ، ووافقهم ابن الحاجب عليها ، ثم للآراء التي خالفهم فيها وردّها عليهم .

البصـريون :

في اكثر المسـائل التي وازن فيها بـين الآراء المختلفـة كان ينحاز الى صف البصريّين ، ويعلل هذه المسائل لتنطبق على قواعدهم ، وأصولهم ، توكيدا منه على أنّ ما يقولـه البصـريون أكثـر جريـانا على القيـاس ، واكثر سـلامة في السماع ، والأخذ عن الفصحاء ، فمما وافق فيه البصريين المسائل الآتية :

هل الاعراب لفظي أم معنوي ؟

الاعراب لفظي وليس معنويا . وقد حدّه الزمخشري بأنـه « أثر ظاهر أو مقدر[1] يجلبه العامل في محـل الاعراب » . وفي حديث الزمخشري عن الاسم المعرب قال : « الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بحركة أو بحرف ، أو محلا ، فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحا أو جاريا مجراه .. »[2] . وذهب ابن الناظم الى مثل ما ذهب اليه الزمخشري اذ قال : « الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العمل في آخر المعـرب ، والمـراد بالعامل ما كان معه جهة مقتضية لذلك الأثر[3] » .

عامل الرفع في المبتدأ :

ذهب البصريون الى أن المبتـدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء ، أي كون المبتدأ مجردا عن العوامل اللفظية ـ وهي كان وأخوتها وان واخواتها ـ للاسناد ، لأنه المعنى الذي حصل به التركيب المقتضي للاعراب[4] .

---

(١) الهمع ١/١٤ .
(٢) المفصل ١٦ .
(٣) شرح ابن الناظم على الألفية ١٠ .
(٤) الايضاح ٣٥ ، ينظر الانصاف (المسألة ٥) ص٤٤ـ٥١ .

عامل النصب في المفعول معه :

ذهب ابن الحاجب مع البصريين الى أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع ، خلافا للكوفيين الذين يرون أنه منصوب على الخلاف[1] ، وهو عامل معنوي •

أصل الاشتقاق : الفعل أو المصدر ؟

ذهب ابن الحاجب الى ما قاله البصريون من أن المصدر أصل والفعل فرع عليه[2] • وقد ذكر ابن الحاجب رأي الكوفيين في كون الفعل هو الأصل ، ثم ذكر ردود البصريين واحتجاجاتهم ، وخصوصا الزجاج وابن السراج ، وحاول دحض رأي الكوفيين بحجج البصريين[3] •

النائب عن الفاعل :

اذا وجد المفعول به الصريح في باب نائب الفاعل مع بقية المفاعيل تعين له[4] ، أي للقيام مقام الفاعل ، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات • جاء في منظومته « الوافية » :

وإنْ أتى المفعـول بالصريح   فارفعه دون الغير(*) في الصحيح[5]

خلافا للكوفيين فيما يرون من أن قيام المفعول به المتعدّى اليه بالحرف مقام الفاعل أولى ، استدلالا بالقراءة الشاذة (لولا نُزّلَ عليه القرآنَ) بالنصب ، وبقول الشاعر :

ولو ولدت فقيرة جرو كلب   لسُبَّ بذلك الجروِ الكـلابا[6]

وأجابهم ابن الحاجب بأنه خارج عن القياس واستعمال الفصحاء[7] •

---

(١) الرضي على الكافية ١/١٧٨ ، ينظر الانصاف (المسألة) ص٢٤٨ـ٢٥٠ •

(٢) ينظر الانصاف (المسألة ٢٨) ص٢٣٥ـ٢٤٥ •

(٣) الأمالي ٦٨ ، الايضاح ٤٦ •

(٤) الكافية ١٢ ، الايضاح ٢٢٤ •

(*) أورد ابن الحاجب لفظة (الغير) محلاة بأل ، وليس هذا بمستساغ لملازمة غير للاضافة معنىً ، ولكنه مستساغ إذا أريد به لفظ الكلمة عند قصد تعريفها ، وليس هذا مراده •

(٥) البيت ٨٦ من المنظومة ، شرح الوافية ق٢٢ •

(٦) الرضي على الكافية ١/٧٥ •

(٧) الايضاح ق١٢٤ ، ٢٥٧ •

النـــــداء :

١ ـ المنادى مفعول به لفعل التزم اضماره لأن المنادى منصوب بفعل مقدّر دلّ عليه حرف النداء ، وكان أصل : يا زيدُ ، أدعو زيدا ، وانادي زيدا وما أشبهه على معنى الانشاء ، فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفا ، واقتصروا عليه ، وكان الموجب لحذفه كثرة استعماله ، ووقوع حرف يدل عليه في محله. وذهب ابن الحاجب الى أن حذف الفعل لما يدل عليه ليس ببدع في اللغة بل واقع كثيرا . وفي هذا مخالفة لبعض اصحاب الأصول ممن زعم ان الجملة هي ما يذكر بعد النداء ، والنداء فيه كالفضلات ، وردّ على ذلك غيرهم ممن زعم أنّ حرف النداء اسم فعل أو فعل ، أو من قال انّ النداء كلام ، لانه افترض أن الحرف يكون مسندا به ومسندا اليه[١] . ومن ثمة ذهب الى أن « التحقيق أن يقال في حدّه ، هوالمطلوب اقباله بحرف ناب مناب أدعو لفظا أوتقديرا[٢] ».

٢ ـ جواز كون المنادي نكرة غير موصوفة ، في اللفظ أو التقدير . وقد استشهد بالبيت :

فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغاً ... نداماي من نجران أنْ لا تلاقيا

أمّا الكوفيون ، فانهم لا يجيزون ذلك ، وانما جاز عند الكسائي والفرّاء ، إمّا لكون راكبا وصفا لموصوف مقدّر ، أي يا رجلا راكبا ، أو لكونه معرفة[٣]. على أن سيبويه ذهب الى أن « النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف[٤] » .

٣ ـ الميم في (اللهمّ) عوض عن حرف النداء[٥] . وهو رأي الخليل

---

(١) الايضاح ق ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) الايضاح ق ٥٥ .

(٣) الرضي على الكافية ١/١٢٣ .

(٤) الكتاب ١/٣١١ ، ٣١٢ . ينظر شرح الشواهد للاعلم ١/٣١٢ .

(٥) الايضاح ق٦٨ . ينظر الانصاف (المسألة ٤٧) ، ١/٣٤١ـ٣٤٧ . وهذه الميم إنما هي ميم الجمع على سبيل التعظيم في العبريّة ، دخلت العربية فيما دخلها من الساميّات . ينظر « أثر اللغات الساميّة في اللغة العربية » مجلة مجمع اللغة العربية/القاهرة ٨/١٥٩ـ١٦٦ .

في الأصل[1] ، وتابعه جمهور النحاة البصريين عليه ، ولهذا التزموا حذفه معها . وقد ردّ ابن الحاجب قول الفرّاء بأن أصلها : يالله أمّنا بخير ، ثم كثر حتى خفف . وفي هذا القول تمحل واضح لا تقرّه عليه طبيعة اللغة . وقد حمل الفرّاء ما ورد من الجمع بين حرف النداء واللهم في الشعر على الضرورة ، وعلى أنّ القائل مجهول ، وذلك كقول الشاعر :

أني اذا ما حدث ألمّا ... أقول يا اللهمّ يا اللهمّا

وقوله :

وما عليك بقولي كُلَّما ... سبَّحْت إذْ صلّيت يا اللّهُمَا
أُردُدْ علينا شيخنا مُسَلَّما ... فانّنا من خيره لن نعدما[2]

عامل النصب في المستثنى :

ذهب ابن الحاجب الى أنّ العامل في المستثنى في باب الاستثناء المتصل هو ما قبله ، وهو رأي الخليل وسيبويه[3] وأكثر البصريين[4] وخالفهم في قوله بواسطة (إلاّ) في المنقطع فالعامل إلا[5] . وعلّل ذلك بأنّها تعمل عمل لكن ، ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد[6] .

نصب المضارع :

انّ الأحرف (الفاء والواو وأو وحتى واللام) ، لا تنصب المضارع بنفسها ، وانّما الناصب (أن) المقدرة بعدها[7] . وذهب الكوفيون - غير الفرّاء - الى أنها ناصبة بنفسها إلا (الفاء) فان المضارع ينتصب بعدها على

---

(١) الكتاب ١/٣١٠ .
(٢) الايضاح ق٦٨ . وفي القرطبي ٤/٥٣ « أَنْ نعدما » .
(٣) الكتاب ١/٣٦٩ .
(٤) الانصاف (المسألة ٣٤) ١/٢٦٠ ، ٢٧٢ .
(٥) نفسه ، والمسألة نفسها .
(٦) الايضاح ق٨٩ ، ٩٠ وذهب في شرحه على الكافية (ص٤٥) الى أن العامل هو المستثنى منه بواسطة الا ، وحينئذ يكون فيه اختلاف . (تنظر آراؤه في الرسالة) .
(٧) الايضاح ق٢٠٩ .

الخلاف[1] • وذهب الفرّاء إلى أنّ المضارع بعد الواو ينتصب على الصرف[2]•
أما كي فهي ناصبة بنفسها ، لحصول الاتفاق على أنها ناصبة في مثل قولهم : أسلمت لكي أدخلَ الجنة[3] ، وإنّ أجاز الكوفيون اظهار (أنْ) بعدها •

الضمـــائر :

١ ـ انّ الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر ، والنعت والمنعوت ، يسمى ضمير الفصل ، وانه لا محل له من الاعراب ، خلافا للكوفيين الذين يسمونه (عمادا) • ويرى جمهرة منهم انّ له محلاً من الاعراب[4] • وقد ابعد ابن الحاجب كثيرا في تاويل مذهب البصريين[5] ، ثم لخصه بقوله : « والفصل أخصّ اذ كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به ، وليس كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به ، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا ، فكان تسميته فصلا أولى لخصوصيّته[6] » •

٢ ـ ذهب ابن الحاجب الى أنّ تسمية ضمير الشأن ، والقصة ، أقرب من تسمية المجهول عند الكوفيين ، لأن البصريين سمّوه باعتبار معناه ، والكوفيون لا يخالفون في أنّ معناه ذلك ، وانما سمّوه باعتبار آخر ملازم وهو كونه عائدا على غير مذكور[7] •

٣ ـ الضمير المتصل بربَّ في مثل : ربّه رجلاً ، منفرد في جميع وجوهه، ولذلك لا يكون عند البصريين الا مفردا مذكرا ، وان ثنّي مضمره أو جمع ، فيقولون ربه رجلا ، وربه امرأة ، والكوفيون على خلافه ، وذهب ابن الحاجب

---

(١) ينظر الانصاف (المسائل : ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٣) •
(٢) معاني القرآن ١/٣٣ ، ٣٤ • ومعنى الصرف عنده « أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها كقول الشاعر :
لا تَنْهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثله عار عليك اذا فعلت عظيم » •
(٣) المصنف على الكافية ١٠٣ •
(٤) ينظر الانصاف (المسألة ١٠٠) ٢/٧٠٦ ، ٧٠٧ •
(٥) ينظر الايضاح ق١٢٣ ، المصنف ٦٩ ، ٧٠ •
(٦) نفســه •
(٧) الايضاح ق١٢٣ •

في تأييد مذهب البصريين الى أنه هو الجاري على القياس ، لأنه مضمر مبهم ، فيجب أن يتّحد في جميع وجوهه قياسا على الضمير في (نِعْمَ) ، وبيان أنه مبهم، هو أنّ وضع رب ألا تدخل الا على النكرات ، فوجب أن يكون مبهما ، وأن يكون مفردا كما في (نِعْمَ)[1] . وهذا التقدير بعيد ، لأن المضمرات مبهمات في الأصل ، وتأويله بما هو أصل غير سديد . ونتساءل ، بعد ، هل احتكم ابن الحاجب الى كلام العرب ؟! .

المنع من الصرف :

١ ـ ذهب ابن الحاجب الى أن المعتبر في وزن الفعل الذي إنْ كان الاسم على صيغته منع الصرف ، اما خصوصية وزن لا يكون الا في الفعل ، واما أن يكون في الاسم زيادة كزيادة الفعل ، سواء كان في الأصل اسما أو فعلا . جاء في (الوافيــة) :

والوزن إما أنْ يخصّ الفعلا   أو بزيــادات تأيــت قبــلا
فأوّل ضـــرّب أو كشـمّرا   والثاني مثل أحمد ويشكرا[2]

وذهب في تأييد مقالته الى أنه لا فرق بين أرنب وأخرج اذا سمّي بهما في أنهما غير مصروفين ، ولا فرق بين جَمَل وقتَل في أنهما مصروفان . ثم قال « وهذا هو الصحيح الذي يدلّ عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف (كعسب) وهي في الأصل فعل[3] » ، رادا مذهب عيسى بن عمر عليه في أنه متى سمّي بالفعل كان كونه على صيغته سببا فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف ، وقد استشهد عيسى بن عمر على زعمه ، بقول الشاعر[4] :

أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني[5]

ثمّ وجّه ابن الحاجب ما زعمه من أن قوله : أو يكون في أول الفعل

(١) الايضاح ق١٢٤ .
(٢) منظومة الوافية (البيتان ٥٢ ، ٥٣) ، شرح الوافية ق١٤ .
(٣) الايضاح ق١٥٤ .
(٤) سُحَيْم بن وثيل الرياحي .
(٥) الايضاح ١٥٤ . ينظر : الكتاب ٢/٧ .

زيادة كزيادته أولى من قول النحويين أو يكون غالبا على الفعل ، وجهتين : الأولى : أنه لا تُعرَف كثرته الاسم الا بعد الاحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال ، والثانية : أنه باطل بأفعل ، فانّ أفعل في الأسماء أكثر منه في الأفعال، وهو ـ مع ذلك ـ معتبر في منع الصرف(١) .

٢ ـ منع جواز المنع من الصرف لما فيه سبب واحد للضرورة . وردّ احتجاج الكوفيين بجواز المنع في مثل قول الشاعر :

فما كان قيسٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجمعِ (٢)

بأن قال : ليس بحجة لأنه على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء(٣) .

التنـــازع

ذهب ابن الحاجب مذهب البصريين في اعمال الثاني في باب التنازع ، مدللا على ذلك بقوله تعالى « آتوني افرغْ عليه قطرا(٤) » وقوله : « هاؤم اقرأوا كتابيه » اذ لو كان العمل للأول لاتصل بالثاني ضمير ، أي لقال « أقرأوه كتابيه »(٥) ،وذهب إلى القول بأنّه لمّا لم يثبت أنّ إعمال الأول أحسن الجائزَيْن ، فقد ثبت أن أعمال الثاني أحسن ، وهو ما أتى في القراءة المجمع عليها أصلا ، وحينئذ فان ما صار اليه البصريّون أولى (٦) .

المضاف الى ياء المتكلم :

انّ المضاف الى ياء المتكلم في باب (غلامي) معرب ، خلافا لمن ادّعى بناءه. ولا وجه لجعله مبنيا على صحة كونه معربا(٧) .

---

(١) المصنف على الكافية ١٧ .
(٢) ينظر (الانصاف) المسألة ٧٠ ، ص٤٩٣ـ٥٢٠ .
(٣) الايضاح ق٢٥ .
(٤) الآية ٩٦ سورة الكهف .
(٥) الآية ١٩ سورة الحاقة .
(٦) الايضاح ق ٣٠ ، ٣١ ، ينظر الانصاف (المسألة ١٣) ص ٨٣ـ٩٦ ، الرضي على الكافية ٧٢/١ .
(٧) المصنف على الكافية ١١ .

فعل الأمر :

حكم آخر الأمر حكم المجزوم أي أنه يعامل معاملة المجزوم ، وليس بمجزوم كما ذهب اليه الكوفيون ، بل هو مبني لزوال مقتضى الاعراب منه ، وهو حرف المضارعة[1] .

الحـــال :

منع تقديم الحال على صاحبها المجرور . في مثل : مررت راكباً بزيد[2] .

المخصوص بالمدح أو الذم :

يرتفع المخصوص بالمدح أو الذم على أنه خبر مبتدأ محذوف . وهو عنده أولى من ارتفاعه على الابتداء ، وخبره ما تقدم من الجملة ، كما ذهب اليه سيبويه[3] ، وعلة ذلك عنده من وجهين : الأول : أن المبتدأ اذا كان خبره فعلا فالوجه ألاّ يتقدم عليه ، والثاني : أنه اذا وقع الخبر جملة فلا بدّ من ضمير ، ولاضمير[4] .

عسى ونعم وبئس وصيغتا التعجب وحبذا ، أفعال أم اسماء[5] .

ذهب ابن الحاجب الى أنها أفعال . ولكنه استدرك بأن فيها إشكالاً ، لأنها تدلّ على معنى في نفسها غير مقترن بزمن – كما هو حدّ الأسماء عنده – وقد دخلت في الاسماء أي دخل في الحدّ ما ليس منه . وأجاب عن هذا الاشكال بقوله : « إنّ تجريدهما عن معنى الزمان عارض ، وأصل وضعها للدلالة على

---

(١) المصنف على الكافية ١٠٧ ، ١٠٨ ، ينظر الانصاف (المسألة ٧٢) ص ٥٢٤–٥٤٩ .

(٢) الايضاح ق ٧٩ ، الأمالي ق ٦٢ ، المصنف على الكافية ٤٠ .

(٣) الأشموني ٣/٣٧ .

(٤) الايضاح ق ٢٤٠ .

(٥) ينظر الانصاف (المسألة ١٤) ص٩٧–١٢٦ ، والمسألة ١٥ ص١٢٦–١٤٨ .

الزمان ، ولكنها لمّا خرجت الى معنى الانشاء ، وجب قطعها عن الزمان[1] » •

الألف والياء في الموصول والاشارة :

الألف والياء في المثنى من الموصول واسم الاشارة علامتا بناء • وقد ردّ ابن الحاجب على من زعم أنهما اعراب بقوله « وقد توهم بعض القاصرين أنه اعراب ، وانما هي صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب ، وانما اتفق هذا التغير في محله يشبه تغيّر الاعراب فتوهم اعرابا ، ولذلك لم يُقَل اللذيان[2] » وردّ ابن هشام عليه بأن قراءة « انّ هذان لساحران[3] » أقيس ، اذ الأصل في المبني ألاّ تختلف صيغه ، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران[4] • والشطر الأول من ردّ ابن هشام سليم ، أمّا مناسبة ألف الاشارة لألف (ساحران) فغير سليم ، لأننا لو سلّمنا بهذا ، لوجب ألاّ تعمل الأحرف الناصبة (انّ و أخواتها) النصب فيما بعدها في غير المختلف على بنائه ، وهي الأسماء المعربة المثنّاة •

الحــروف :

١ ـ (أن المفتوحة المخففة) :

يقدّر فيها ضمير دون المكسورة • وعلة ذلك أمران : أحدهما أنهم وجدوها داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتدأ والخبر ، فلو لم يقدر الضمير ، خرجت عن حقيقة وضعها بخلاف المكسورة ، فانّها لا تدخل ، اذا دخلت ، على الفعل إلاّ وهو من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فكان في ذلك توفية لما تقتضيه ، ولذلك لم يجيزوا ، أن قام لزيد • والثاني : مجيء ان المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصيح من الكلام ، والقرآن ، كما في قوله تعالى

---

(١) المصنف على الكافية ٨ •
(٢) نفسه ٧٢ ، ٧٣ •
(٣) الآية ٦٣ سورة طه •
(٤) المغني ٣٨/١ •

« وإنْ كلاً لَمّا ليوفينّهم ربّك أعمالهم[1] » في قراءة من خفف[2] .

٢ - حتى :

تختص (حتّى) بالظاهر ، ولا يجوز اتصال المضمر بها فلا يقال (حتّاه) حملا على قولنا (اليه) ، كما ذهب المبرد ، وان كانت بمعناها في انتهاء الغاية[3].

٣ - (من) الزائدة :

ذهب مع البصريين الى أنّ (من) لا تزاد الا في النفي[4] ، ثم احترز ، بأنها لا تزاد الا في غير الواجب لأنه أسدّ ، محتجا بقولهم : هل جاءك من أحد ؟ . وفي ذلك خلاف مع الكوفيين والأخفش ، لأنهم يجوّزون زيادتها في غير الواجب ، واستشهد الأخفش بقوله تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم[5] » ، ووجه استشهاده أنه جاء « انّ الله يغفر الذنوب جميعا[6] » ، وجاء : « يغفر لكم من ذنوبكم » ، وان لم تحمل (من) على الزيادة حصل التناقض . وتمحّل ابن الحاجب كثيرا في ردّ هذا المذهب وتقويم مذهبه اذ قال : « انّ قوله : يغفر لكم من ذنوبكم انما أورد في قوم نوح ، ويجوز أن يكون قوم نوح انما يغفر لهم للبعض ، ويغفر الذنوب جميعا ، انما أورد في هذه الأمّة ، فصحّ حمل تلك على التبعيض ، وزال التناقض ، ثم لو سلم أن الاثنين لاحدى الأمتين جاز أن (يغفر الذنوب جميعا) لبعضهم ، و (يغفر لكم من ذنوبكم) لبعضهم ، فيصح أن تحمل (من) على التبعيض ويزول التناقض[7] » . وقيل أيضا : (من) للبدل وليست بزائدة ولا مبعّضة ، أي لتكون المغفرة بدلا من الذنوب[8].

---

(١) الآية ١١١ سورة هود .

(٢) الايضاح ق ٢٧ . وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر ، ولمعرفة بقية القراءات وآراء النحاة فيها ، ينظر : تفسير القرطبي ٩/١٠٤-١٠٦ .

(٣) المصنف على الكافية ١١٩ .

(٤) تفسير القرطبي ٩/٣٤٦ .

(٥) الآية ١٠/ابراهيم ، والآية ٣١/الاحقاف ، والآية ٤/نوح .

(٦) الآية ٥٣/الزمر .

(٧) الايضاح ق٢٥٥ ، المصنف على الكافية ١١٩ .

(٨) تفسير القرطبي ٩/٣٤٧ .

٤ ـ (ان) الزائدة :

تجيء (إنْ) مع (ما) النافية لتأكيد النفي ، تقول : ما إنْ رأيت زيدا، والمعنى ما رأيت زيدا . وهـذه ليست (ان) النافية دخلت مـع (ما) النافيـة توكيدا ، لأنهم لا يجمعون بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى[(١)] .

٥ ـ علامات الافراد والتثنية والجمع :

ذهب ابن الحاجب متابعة للبصريين الى أنّ الحاق الألف والواو بالفعل مع مجيء الفاعل ضعيف ، وهـذه على ضعفها لا ينبغي أن تقدر ضمائر ، وإنّما هي حروف أتي بها للدلالة على أحوال الفاعلين[(١)] من التأنيث والتذكير ، والافراد والتثنية والجمع .

أمور أخرى :

١ ـ التاء في (يا أبتِ) و (يا أمّتِ) عوض عن ياء الاضافة . والأولى كسرها لمناسبة الحرف المُبْدَل منه التاء . وأوّل ابن الحاجب قراءة ابن عامر بفتح التاء بأنها حركة الحرف المبدل منه التاء[(٢)] . وهو خلاف ما ذهب اليه أولا ، ويظهر هنا تحرّجه في ردّ قراءة سبعيّة .

٢ ـ ما جاء عى وِزان (فاعل) فهو اسم وليس فعلا دائماً ، كما زعم الكوفيون . وأجاب عن ذلك بأن ضاربا وشبهه موضوع لمعنى غير مقترن بزمن ، وانما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواضعه ، اذ لا دلالة لضارب في قولنا : زيد ضارب ، على زمن البتة . ثم قال « فاذا ثبت أن وضعه في الأصل لمعنى من غير زمان فقد دخل في حدّ الاسم ، فلا أثر لما عرض فيه على غير قياس[(٣)] » . وهذا تأويل منه غير سليم ، لأنه افتراض محض ، واللغة لا تقاس دائما ، ولا تعلل ، ولا تجوز فيها الافتراضات .

---

(١) المصنف على الكافية ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٢) نفسـه ١٣٣ .
(٣) الايضاح ق٦٥ .
(٤) المصنف على الكافية ٧ .

٣ ـ فعل الأمر مبنيّ وليس معرباً مجزوماً كما ذهب اليه الكوفيون[١] .

٤ ـ إنّ (رواجع) حال في قول الشاعر :

يا ليت أيّام الصبا رواجعا

وخبر (ليت) محذوف ، تقديره : يا ليت أيامَ الصبا لنا ، وهو تقدير سيبويه، والمعنى عنده : « يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ[٢] » ، فرواجع عند سيبويه حال من الأيام .

أما ابن الحاجب فقد ذهب الى ما ذهب اليه سيبويه من أنّ (رواجع) حال ، ولكنه وهم فزعم أنّ (رواجعَ) حال من الضمير في (لنا) ، وهو وهم لا يصار اليه ، وفيه تعسّف شديد . وقد ردّ ابن الحاجب على الفرّاء لأنه ذهب الى أنّ (ليت) تنصب الاسمين معا لكونها بمعنى (تمنّيت) على لغة بعض العرب . وردّ أيضا مذهب الكسائي في أنّ رواجعَ منصوب باضمار (يكون) أي من باب ما أضمرت (كان) فيه ، لكنه خير من مذهب الفرّاء لثبوت اضمار (كان) ، وقد التزم في قولهم : ليت شعري ، ولكنّ هذا الكلام بمجرّده غير مستقيم لأنه لم يسمع عن العرب[٣] .

والذي أراه أنّ ما ذهب اليه الفرّاء أسلم الآراء لعدم اللجوء الى الحذف والتقدير ، ولسماع مثله عن الفصحاء .

مخالفة البصريين :

ما انفك ابن الحاجب يقول بمقالة البصريين ، بيد أنّ هذا لم يمنع من مخالفتهم في مسائل ليست ذات اعتبار كبير ، اذا وضعت بازاء الآراء التي كان يرى فيها ما يراه البصريون . وسنعرف في قابل أيّ غلوّ في التمسك بالتأويل

---

(١) المصنف على الكافية ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) الكتاب ١/٢٨٤ ، شرح الشواهد للأعلم ١/٢٨٤ ، تنظر متابعة الأعلم سيبويه وتشككه في أن تكون رواية (ليت) بمعنى وددت أو تمنيت فصيحة ، مسموعة .

(٣) الايضاح ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٧٢ ، المصنف على الكافية ١٢٦ .

والتعليل والقياس ، أخذ به الرجل نفسه ، وحمّل من أجلها النصوص القرآنية، وأقوال الفصحاء ، والشواهد الشعرية عنتاً من أمرها فوق ما تحتمل . وسأعرض لمسائل خالف فيها البصريين ، ولكنها ـ بمجملها ـ لا تعدو كونها اختلافات بسيطة ، لا تمسّ المذهب العام ، ولا أصول البحث ، بقدر مساسها ما حولهما .

من هذه المسائل :

١ ـ لام القسم :

لام القسم عند البصريين هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف عند الزمخشري ، وهي لام أتي بها لمجرد التوكيد عند ابن الحاجب[١] . واحتج لذلك بقولهم : واللهِ إنّ زيداً لمنطلق . فانهم يأتون بان التي هي ايضا لتوكيد الاسم ، ويلزمون معها اللام في الأكثر لذلك ، ثم علل تقدّم (إنّ) وتأخر اللام وهو القياس بقوله : « لما كان وضع انّ عندهم في صدر الكلام تعذّر عليهم ذلك ، ولم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا بين حرفين بمعنى واحد ، ولم يؤخروا انّ لأنها أقوى من اللام في اللفظ والمعنى والعمل ، فكان بقاؤها على أصلها أولى[٢] » .

٢ ـ أنّ المصدرية وما بعدها :

اذا دخلت اللام على (أنّ) ، فأن وما دخلت عليه في تأويل مفرد ، محله القريب الجرّ باللام اتفاقا ، ومحله البعيد مختلف فيه ، ذهب جمهور النحاة الى أنه مفعول به غير صريح ، وذهب ابن الحاجب الى أنه مفعول له[٣] .

٣ ـ حدّ الفاعل :

حدّ ابن الحاجب الفاعل بأنه « ما أسند اليه الفعل أو شبهه ، وقدم عليه، على جهة قيامه به[٤] » . محترزا بقوله «على جهة قيامه به » من مفعول ما لم يسمّ

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني ١/١٢٠ .
(٢) الايضاح ٢٩٦ .
(٣) معرب الكافية ١٢٣ .
(٤) الكافية ٩ .

فاعله فانه أسند الفعل اليه ، وقدّم عليه . والذين يجعلونه من أنواع الفاعل لا يحترزون عنه ، وهم أكثر البصريين المتقدمين لأنه عندهم فاعل[1] .

٤ ـ الابتداء بالنكرة :

علّل البصريون ابتدائية رجل في قولنا « في الدارِ رجلٌ » ، وعدم جواز « رجلٌ في الدارِ » ، لاحتمال أن يكون الجار والمجرور صفة ، فيحتاج الى الخبر . واعترض ابن الحاجب بمثل قولنا « زيدٌ القائمُ » فانّ هذا الاحتمال لم يمنع أن يكون « زيد » مبتدأ ، خبره « القائم »[2] . وما قاله البصريون ـ هنا ـ غير وجيه .

٥ ـ دخول (من) على الزمان :

أوّل البصريون قوله تعالى « من أول يوم أحقّ أن تقوم فيه » بأنّ (من) فيه بمعنى « من تأسيس أول يوم » ، واعترض ابن الحاجب اذ لا حاجة لهذا التأويل[3] ، لأنها تدخل على الزمان .

٦ ـ اتصال التاء بالفعل مع جمع الاناث :

أوجب البصريون التأنيث في الفعل مع الجمع المؤنث السالم ، في نحو : قامتِ الهنداتُ ، وأجازه ابن الحاجب[4] متابعة لأبي علّي الفارسي[5] .

موقفه من الكوفيين :

ترى ، ما موقفه من الكوفيين ؟ والى أيّ مدى سار معهم ، ووافقهم . وهل كانت مباحثه النحوية تستمد من أصول أو جوانب المذهب الكوفيّ ؟ وهل وجد مذهب الكوفيين مجالا للتأثير في الدرس النحوي عنده ؟

---

(١) المصنف على الكافية ١٩ .
(٢) الايضاح ٣٧ .
(٣) المصنف على الكافية ١٢٢ ، ينظر الانصاف (المسألة ٥٤) ص٣٧٠ـ٣٧٦ .
(٤) حاشية الشيخ ياسين ١/٢٨٠ .
(٥) التصريح على التوضيح ١/٢٨٠ .

انّ استيضاح هذه الأمور ، والأجابة عن هذه الاسئلة ، يحدونا للتعرف على المسائل التي كان معهم فيها ، والمسائل التي وقف حيالها بتحفظ ، وتردد ، أو نقضها ، وردّها عليهم ، وان كنا قد لمحنا ــ فيما سبق ــ انه انساق مع البصريين ، متابعا لهم حتى ابتعد عن محيط الدراسة الكوفية .

وسأبدأ أولا بعلمين من أعلام الكوفيين هما : الكسائي والفراء .

الكسائي :

لم أضع يدي على موطن من مواطن الاتفاق بين الكسائي وابن الحاجب ، وسأعرض لذلك المسائل التي اختلفا فيها :

١ ــ التنازع :

اذا تنازع فعلان معمولا واحدا ، وأعمل الثاني ، وكان الأول مرفوعا على جهة الفاعلية . فقد ذهب الكسائي الى الحذف ، وذهب ابن الحاجب الى الاضمار قبل الذكر ، معترضا عليه بأنه « قد ثبت في كلامهم الاضمار قبل الذكر لغرض ، ولم يثبت في كلامهم حذف الفاعل فحمله على أمر قد ثبت مثله أولى من حمله على وجه لم يثبت مثله في كلامهم(١) » .

٢ ــ المنادى :

نسب ابن الحاجب الى الكسائي قوله في علة بناء المنادى المفرد على الضم ، ونصبه ان كان مضافا الى أنهم رفعوا المفرد بغير تنوين فرقا بينه وبين المرفوع بعامل صحيح(٢) ، ونصبوا المضاف حملا على أكثر الكلام للفرق بينه وبين المفرد . وجعله ابن الحاجب أضعف الآراء(٣) .

٣ ــ جواب الشرط :

أجاز الكسائي قولهم : لاتدنُ من الأسد يأكلْكَ ، اعتمادا منه على اتضاح

---

(١) الأمالي ٧٩ .

(٢) ينظر الانصاف (المسألة ٤٥) ٢٣ــ٣٣١ لمعرفة الآراء الأخرى أيضا .

(٣) الايضاح ٥٨ .

المعنى • وقال ابن الحاجب بفساده لأنه يجب أن يكون فعل الشرط على حسب القرينة في الاثبات والنفي ، فلا يجوز : لا تكفرْ تدخلِ النار ، لأنّ القرينة نفي الكفر ، فاذا قدرت السبب ، صار التقدير فانك إنْ لا تكفرْ تدخل ، وهو فاسد[1] • ثم نقض ابن الحاجب في « الايضاح » رأي نفسه ، عندما قال : « وقد أجاز الكسائي : لا تدنُ من الأسد يأكلْك ، وشبهه ، وحجّته أنّه تعذّر الاثبات نظرا الى قوة المعنى ، فجعل القرينة المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية ، فيجوّز الجزم على معنى أنّ الدنوّ سبب له لا نفيه ، واذا ثبت ذلك من كلام العرب ، فلا بعد فيه[2] » •

٤ ــ اعمال اسم الفاعل :

أجاز الكسائي اعمال اسم الفاعل ، وان كان للمضي ، وتمسك بأمور منها : قوله تعالى : « وجاعل الليل سكناً والشمس[3] » ، وقولهم : هذا معطٍ زيداً أمس درهما ، ومنها اجماعهم على قولهم : الضارب زيداً أمس ، ومنها قوله تعالى : « وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد[4] » • وردّه ابن الحاجب متابعة للبصريين بأنه يشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ليكون موافقاً للفعل في المعنى واللفظ ، وإيضاح ذلك : أنه « اذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ، ولا للماضي في اللفظ ، فلا يلزم اعمالهم ما قوى شبهه بالفعل ما لم يقو قوّته[5] » • ثم أجاب عن تمثيل الكسائي بتأويلات شتى ، وكلام طويل[6] ، أحجم عن ذكره ، لئلا يكون فضله في القول •

الفرّاء :

وخالف ابن الحاجب الفرّاء في مسائل ، منها :

---

(١) المصنف على الكافية ١٠٧ •
(٢) الايضاح ٢١٧ ، ٢١٨ •
(٣) الآية ٩٦/الانعام •
(٤) الآية ١٨/الكهف •
(٥) الايضاح ١٨٦ •
(٦) الايضاح ١٨٦ ، المصنف على الكافية ٩٣ ، ٩٤ •

١ ـ عمل ليت في الجزءين :

ذهب الفرّاء الى أنّ (ليت) تعمل في الجزئين ، لأنهما بمعنى أتمنى ، وجوّز من أجل ذلك : ليت زيدا قائما ، مستشهد بقول الشاعر :

يا ليت أيامَ الصبا رواجعا[١] .

وقد سبق ذكره ورد ابن الحاجب عليه[٢] .

٢ ـ بناء المنادى على الضم :

ذهب الفرّاء الى القول : إنّما ذكرت العرب : يا زيداه ، ثم حذفوا الألف في آخره ، وهو كالمضاف ، فكان كقبلُ وبعدُ ، وقد سبق الخليلُ الى هذا ، لولا أنّهما اختلفا في التمثيل[٣] ، ولما قام الاسم الثاني مقام الزيادة ونصبته ، وهو ليس منصوب فعل ولا أداة ، اذ لو كان بفعل لصحت منه الحال . وقد ضعّفه ابن الحاجب ، بأنّ المعنى دعاؤه على كل حال ، كما ضعّف رأي الخليل وسيبوية . وذهب مذهب البصريين بأن علة بنائه أنه أشبه كاف الخطاب[٤] .

٣ ـ اضافة المعرف بأل :

أجاز الفرّاء تركيب (الضارب زيدٍ) باضافة الأول الى الثاني ، كما أجاز النحاة تركيب (الضاربا زيدٍ) و(الضاربو زيدٍ) لحصول التخفيف ، وردّه ابن الحاجب بأن التنوين زال بالألف واللام ، فلم تفد فيه الاضافة خفّة[٥] ، وشرط الاضافة اللفظية ذلك . ثم أوّل كلام الفرّاء بأنه لا يعتبر الخفّة ، وردّه بأنه غير مستقيم ، قياسا على امتناع الحسن وجهِه[٦] ، وأما اذا كان قد جوّزه

---

(١) الايضاح ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٧٢ ، المصنف على الكافية ١٢٦ .
(٢) ص١٧٠ من هذه الرسالة .
(٣) الكتاب ١/٣٠٣ .
(٤) الايضاح ٥٨ . ينظر الانصاف (المسألة ٤٥) ص٣٢٣ـ٣٣٥ .
(٥) الأمالي ٦٠ ، المصنف على الكافية ٥٤ .
(٦) نفسه ٩٧ ، الأمالي ٩٤ .

لأنه توهم أن دخول لام التعريف انما هو بعد الأضافة ، فهو أيضا ، غير مستقيم لأن الألف واللام سابقة[1] ، وأمّا قياسه على (الضاربك) فغير جائز[2] وابن الحاجب هنا يحتج على الفرّاء بمذهبه وهو مصادرة على المطلوب ، والمصادرة باطلة في الاحتجاج .

٤ ـ زيادة (ان) :

قال الفرّاء في زيادة (إنْ) بعد النفي انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في قولك : انّ زيدا لعالم . واعترض ابن الحاجب بأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ، أمّا مثل : إِنَّ زيدا لعالم ، فقد فصل بينهما[3] .
فصل بينهما[5] .

٥ ـ أصل (لن) :

أصل (لن) عند الفرّاء ، (لا) قلبت ألفه نونا ، وقد ردّه ابن الحاجب بمخالفته القياس ، لأن الحروف لا يبدل فيها ، وأن تقديم المعمول عليها غير سائغ . لا يقولون : عمرو لا يضرب زيدا[4] . وهذا افتراء لا سبيل الى قبوله ، كما أنّ فيه تعمّلا لا تسيغه اللغة ، ولا تؤيده ، وقياسه هنا ايضاً غير سديد .

٦ ـ لو الشرطيّة :

ذهب الفرّاء الى أنّ (لو) الشرطية تستعمل للاستقبال كـ (إِنّ) ، وزعم ابن الحاجب أنه غير واضح[5] .

٧ ـ همزة (أيمن) :

ذهب الفرّاء الى أنّ همزة (أيمُن) همزة قطع ، لأن (أيمن) جمع يمين ، فالهمزة ـ هنا ـ همزة (أفعُل) . ونقضه ابن الحاجب بقول سيبويه :

---

(١) الأمالي ٦٠ ، شرح جامي على الكافية ١٩٤ .
(٢) الأمالي ٩٤ ، الرضي على الكافية ١/٢٦١ .
(٣) الايضاح ٢٨٢ ، ينظر الأشباه والنظائر ١/٣٢٣ .
(٤) الايضاح ٢٨٠ .
(٥) المصنف على الكافية ١٣١ .

انها همزة وصل ، اجتلبت ليُتوصّل بها إلى النطق بالساكن [١] .

ولم يوافق ابن الحاجب الفرّاء الا في أنّ (لكنّ) هي (لكن أنّ) ، خففت ، ثم حذفت الهمزة لالتقاء الساكنين[٢] .

وعندي ، أنّ الأصوب أن يقال : انّ الهمزة خذفت لكثرة الاستعمال أولا، ثم خذفت احدى النونات – والأمثل أن تكون نون لكن – لتوالي الأمثال . أما القول بتركيبها فهو أمر سليم لأنّ (لكنّ) دون (لكن) تنصب الاسم بعده ، « ويرجح أن قوة النصب في (لكنّ) ترجع الى (أنّ) ، وهذه الأداة المركبة تشبه (لاكن) العبرية في تركبها من (لا) الاشارية أو المؤكدة + (كن) التي بمعنى كـذلك[٣] » .

موافقاته جمهور الكوفيين :

وافق ابن الحاجب الكوفيين في مسائل قليلة نقلت معظمه كتب المتأخرين ولهذا لا يصح التسليم بها تسليما تاما ، منها :

١ – الضمير المرفوع بعد اسم الفاعل المسبوق باستفهام :

لا يجيز الكوفيون تقدم الخبر على المبتدأ ، وزعـم بعض المتأخرين أنهم ذهبوا ، وتابعهم ابن الحاجب ، الى وجوب ابتدائية الضمير إذا تقدمه اسم فاعـل مسبوق باستفهام[٤] ، نحو أقائم" أنت ؟ ، واحتج الكوفيون بأن الضمير المرتـفع بالفعل لا ينفصل عنه ، لا يقال : قام أنا ، وذهب البصريون الى جواز الوجهين: الابتداء والفاعلية[٥] .

٢ – (أنّ) بعد (لو) :

اذا وقعت (أنّ) بعد (لو) ، فمذهب الكوفيـين أنها وما بعدها فاعـل

---

(١) الايضاح ٣١٤ ، ينظر الانصاف (المسألة ٥٩) ص ٤٠٤–٤٠٧ .

(٢) الايضاح ١٢٥ .

(٣) دراسات في فقه اللغة العربية ٥٩ .

(٤) لقد راجعت أمّات كتب النحو ، متقدمة ومتأخرة ، فما وجدت تصـديقا لهذا القول .

(٥) المغني ٢/٥٥٧ ، حاشية الصبّان ١/١٩٣ .

بعمل مقدر تقديره (ثبت) ، وهو - أيضا - ما ذهب اليه المبرد والزجاج ، والزمخشري من البصريين [1] .

٣ - مذ ، ومنذ :

مذ ومنذ اذا وليهما اسم مرفوع ، فهما مبتدآن ، وما بعدهما خبرهما ، وجب التأخير اجراء للرفع مجرى الجر ، هذا مذهب طائفة من الكوفيين ، كما هو مذهب المبرد وابن السراج والسيرافي من البصريين [2] ، وابن الحاجب من المتأخرين . وهذا الراي ليس كوفيا محضا ، ولم يقع عليه اتفاق جمهور الكوفيين .

٤ - مسائل اخرى :

١- ذهب الكوفيون الى أنه ينبغي أن يكون (الضامر) مخفوضا في قول الشاعر :

يا صاح يا ذا الضامرِ العَنْسِ والرحل ذي الأنساع والحِلْسِ [3]

وذلك ، لأن (ذا) مضافة الى (الضامر) ، والعنس بدل منه ، واحتج بعطف الرحل عليها [4] ، وذهب سيبويه وتابعه الزمخشري الى إنشاده بالرفع ، لأن (الضامر) وان كان مضافا الى العنس الا أن اضافته ليس اضافة محضة ، وتصير اللام فيه موصولة ، فكأنه قيل : يا ذا الذي ضمرت عنس ، حملاً لها على : يا ذا الحَسَنِ الوجهِ [5] . ونقضه ابن الحاجب بأمور منها : أنه رُوي الشطر الأول من البيت ، وأنه لم يعرف قائله ، وأنّ الرحل لا توصف بالضمور . ثُمَّ قال : « واذن ، فيلزم يا ذا الضامر بالخفض - كما ذكره الكوفيون - ويسقط الاستدلال لانه يصير من باب آخر ، ليس من باب نداء المبهم [6] » .

---

(١) الهمع ١/١٣٨ ، حاشية الأمير على المغني ١/٦ .

(٢) التصريح على التوضيح ١٩ ، ٢٠ .

(٣) هذه رواية الكتاب (١/٣٠٦) ، أما رواية ابن الحاجب فهي : والرحل والأقتاب والحاس (الايضاح ، ق ٦٣) .

(٤) شرح الشواهد للأعلم ١/٣٠٦ .

(٥) ينظر الكتاب ١/٣٠٦ .

(٦) الايضاح ، ق ٦٣ .

٢ ـ أجاز الكوفيون مثل قولهم : اليوم عشرون يوما ، يقصدون : حصول عشرين يوما . وتابعهم ابن الحاجب[١] .

وها نحن اولاء ، بعد أن أتينا على الآراء القليلة التي وافق ابن الحاجب فيها الكوفيين قر في نفوسنا أنها لم تكن آراء ذات بال ، وأنها لم تك ذات تأثير كبير ، حتى نستطيع أن نستلهمها الحكم على أن ابن الحاجب، كان ممن يخلط بين المذهبين ، أو أن له شخصية نحوية مستقلة ، أو أن مذهبه الاختيار وانتقاء الأصلح .

مخالفاته الكوفيين :

خالف ابن الحاجب الكوفيين في مسائل منها :

العامل في المبتدأ والخبر :

قال الكوفيون بأن المبتدأ والخبر يترافعان . واعترض ابن الحاجب بقوله: « وهذا ليس بمستقيم ، فان المعنى الذي اقتضى أن يكون أحدهما مبتدأ ، هو المعنى الذي اقتضى أن يكون الآخر خبرا ، فصار المصحح لمقتضى الاعراب فيهما واحدا[٢] ». وهذا يعني أنهما مرفوعان بالابتداء عنده موافقة لبعض البصريين[٣] .

تقديم الخبر :

لا يجوّز الكوفيون تقديم الخبر في غير ما أوجبه الاستفهام[٤] ، وذكر ابو البركات أنهم لا يجوّزون تقديم خبر المبتدأ عليه مطلقا ، دون أن يقيّد بالاستفهام[٥] ، ورد ابن الحاجب على الكوفيين بشواهد البصريين : تميميّ أنا ،

---

(١) الايضاح ، الورقة ٣٨ .
(٢) الايضاح ، الو قة ٣٥ .
(٣) ينظر الانصاف (المسألة ٥) ص ٤٤ـ٥١ .
(٤) الايضاح ، الو قة ٣٨ .
(٥) الانصاف (المسألة ٩) ص ٦٥ .

ومستأمن نساؤك ، وسواء محياهم ومماتهم ، ومثله قوله تعالى « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » عند من جعل سواء خبرا[1] .

ارتفاع خبر (انّ) :

ذهب الكوفيون الى ارتفاع خبر (انّ) ، بما كان به مرتفعا قبل دخولها ، وحجتهم أنّ المبتدأ كان عاملا في الخبر لاقتضائه اياه ، وهذا الاقتضاء بقٍ ، واعترض ابن الحاجب زاعما بفساده ، لأن الاقتضاء باقٍ في المبتدأ بعد دخول (انّ) ، فلو كان الاقتضاء قبل دخولها باقيا على حاله لوجب ألا ينصب المبتدأ بانّ ، وقد انتصب فدلّ على أنه غير باقٍ[2] . وأجاب الكوفيون بضعف (انّ) عن معاني الأفعال ، فلا تعمل في الجزئين عمل الأفعال ، مستدلين على ضعفها بأنه يدخل على خبرها ما يدخل على الفعل ، كقول الشاعر :

لا تتركنّي فيهم شطيرا انّي إذن أهلكَ أو أطيرا[3]

مجيء (ذا) بمعنى (الذي)[4] :

أثبت الكوفيون مجيء (ذا) بمعنى (الذي) ، واستشهدوا بقول الشاعر : [5]

عدسْ ما لعبّادٍ عليك أمارة أمنت وهذا تحملين طلبق

ولم يثبتها سيبويه الا في قولهم : ماذا ؟ [6] ، وذهب ابن الحاجب الى أنّ ما ذكره الكوفيون ليس بثبت بخروجه عن القياس ، وقلّته[7] .

---

(1) الايضاح ، ق ٣٨ .
(2) الايضاح ، ق ٤٤ .
(3) الايضاح ٤٤ ، وينظر الانصاف (المسألة ٢٢) ص ١٧٦-١٨٥ لمعرفة تفاصيل الخلاف .
(٤) الانصاف (المسألة ١٠٣) ص ٧١٧-٧٢٢ .
(٥) هو يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري .
(٦) المفصل ١٤٩ ، ١٥٠ .
(٧) الايضاح ، ق ١٣١ .

أفي كل خبر ضمير ؟

يرى الكوفيون أنّ في كل خبر لمبتدأ ضميرا ، ويتأوّلون غير المشتق بالمشتق ، وردّه ابن الحاجب بأنه تعسّف ليس بنا حاجة اليه[1] .

اضافة الموصوف الى الصفة :

جوّز الكوفيون اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس[2] ، استشهادا للأول بنحو : دار الآخرة ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي[3] ، وللثاني بنحو : جرد قطيفة ، وأخلاق ثياب ، قصد التخفيف بحذف اللام في الأول وحذف التنوين في الثاني ، وحملوه على الظاهر . وتأوّله ابن الحاجب جريا على مذهب نحاة البصرة على حذف موصوف المضاف اليه فيما يختص بالأول ، وعلى عدم جواز الثاني لأنّ توافُق الصفة والموصوف في الاعراب واجب[4] . وردّ الرضي عليه بأنه « انما ذلك اذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له » [5] .

اضافة المعرّف بأل في العدد :

أجاز الكوفيون اضافة المعرّف بأل في مثل : الثلاثة الأثواب ، وشبهه من العدد ، وقد ردّه ابن الحاجب متابعة للبصريين ، وضعّفه بدعوى أنّهم جمعوا بين تعريفين : الاضافة الى المعرفة ، ودخول الألف واللام في المضاف[6] . وهذا لا يستقيم ـ عنده ، لمخالفته القياس ، واستعمال الفصحاء ، لأن المسموع منهم : ثلاثة الأثواب[7] . وقد استدل المبرد بقول الشاعر :

---

(١) الايضاح ٢٧ .
(٢) الرضي على الكافية ١/٢٦٥ .
(٣) ينظر الانصاف (المسألة ٦١) .
(٤) الايضاح ، الورقة ١٠٦ ، الرضي على الكافية ١/٢٦٥ .
(٥) نفسه ١/٢٦٥ .
(٦) ينظر المقتضب ٤/١٤٣ ، ١٤٤ .
(٧) المصنف على الكافية ٥٢ .

وهل يرجع التسليم أو يدفع البكا ثلاث الأثافي والديار البلاقع[1]

التنـــازع(٢) :

اذا تنازع عاملان معمولا واحد ، فقد ذهب الكوفيـــون الى اعمال الأول ، وذهب البصريون ، وتابعهم ابن الحاجب ، الى اعمال الثاني • وقـد وقع ابـن هشام في وهـم لا يجـوز أن يقـع فيـه حين زعم أنّ ابـن الحاجـب ذهب في (الايضاح) الى اعمال الأول على تقدير الواو للحال في بيت امرىء القيس :

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ـ ولم أطلب ـ قليل من المـــال

وبنى على ذلك ردّة عليه[3] • وتابعة الصبّان[4] • وبالرجـوع الى (الايضاح) تبيّن لي سوء فهم ابن هشام ما قاله ابن الحاجب في الايضاح ، وهـو : « وليس قول امرىء القيس : كفاني ولم أطلب قليل من المال ، الى آخره منه[5] ، وهذا البيت أنشده سيبوية ، وأوردة صاحب الايضاح مستدلا به على مذهب الكوفيين ، وما ذكره سيبوية أظهر ••• »[6] ثم بيّنَ ذلك في حديث طويل ، واعتلّ لـه بعلل شتى ، قـال : « ••• وفـي هـــذا البيت أنــه يطلب القليـــل وهـــو متناقض ، واذا ثبت أنه ليس موجها للقليل ثبت أنه ليس من هـــذا البـــاب اذ شرطُة أن يكون الفعـلان موجهين الى شيء واحد ، فهذا هـو الـذى قصـد سيبويه وجرى الزمخشرى على ما أراده ، وأما صاحب الايضاح ، فالظاهر أنـه قصد جهة أخرى ، وهو أنه لم يعطف (لم أطلب) على قوله (كفاني) ليلـــزم ما تقدم ، وجعلها واو الحال ، واذا كانت واو الحال لم يلزم أنْ يكون الطلـب مثبتا ، بل يجب أن يكون منفيّاً على ظاهرة ، فكأنه قال : لوكنت ساعيا لعيشة

---

(١) المقتضب ٤/١٤٤ •

(٢) ينظر الانصاف (المسألة ١٣) ص ٨٣ـ٩٦ •

(٣) المغني ٥٦٢ ، ٥٦٣ •

(٤) الصبان على الأشموني ٢/٩٩ •

(٥) أى من باب التنازع •

(٦) الايضـــاح ق ٣١ •

دنيّة لكفاني القليل غير طالب له فيكون الفعلان موجهين الى قليل بهذا الاعتبار ، وبهذا التقدير يصحّ أن يكون أعمل الأول ، والظاهر مع سيبوية ، اذا استعمال واو العطف أكثر ، وأيضا فقد فهم من سياق كلام الشاعر أنه لم يقصد الى نفي طلب الملك في سياق لو لقوله : ولكنما أسعى لمجد مؤثل ...»[١].
والذى أوقع ابن هشام في الوهم هو ذكر ابن الحاجب رأى صاحب الايضاح ، في مقابلة رأى سيبوية ، وتأييده في أنه لوصحّ وقوع الواو للحال ، لصار البيت من التنازع على إعمال الأوّل ، فيكون بذلك موافقاً للكوفيين ، ولكنْ لمّا لم يصحّ وقوعها الا عاطفة فقد ذهب الى أن رأى سيبوية أظهر ، وانّ البيت ليس من باب التنازع كما ذهب ابن هشام نفسه إليه في ردّة على ابن الحاجب . أما صاحب الايضاح الذى وقع الخلط بين كتابة وايضاح ابن الحاجب، فهو أبو علي الفارسيّ الذى ذكر أنّ بيت امرىء القيس ، انما هو من باب التنازع على اعمال الأول[٢]، ولم يذكر أنّ الواو للحال إلاّ أن يكون ذلك في كتاب آخر من كتبة أو انه من تأويلات ابن الحاجب نفسه .

وبعد كل ما سبق ، فان ابن الحاجب قد ذهب في كتبة جميعا الى أن هذا البيت ليس من التنازع ، ولا حجة للكوفيين فيه .

جاء في الكافية : « وقول امرى القيس : كفاني ولم أطلب قليل من المال ، ليس منه لفساد المعنى »[٣] .

وجاء في شرحها : « وأما قوله : كفاني ولم طلب قليل من المال ، فقد استدل به الكوفيون على أن اعمال الأول هو الافصح لأن الشاعر فصيح ... أنه ليس من هذا الباب لما أدّى اليه من فساد المعنى »[٤] . كما ذكر صاحب

---

(١) الايضاح ٣١ ، ٣٢ .
(٢) الايضاح العضدي ٦٧/١ ، المغني ٥٦٢ ، ٥٦٣ .
(٣) الكافية ١١ .
(٤) المصنف على الكافية ٢٢ .

الخزانة أنه استشهد به « على أنه ليس من التنازع • وقد بيّنه الشارح المحقق[١] وأصله من ايضاح ابن الحاجب »[٢] •

لام الابتداء أم لام الحال أم لام التوكيد ؟ :

لام الابتداء عند البصريين ، هي لام جواب القسم عند الكوفيين اذا دخلت على المبتدأ ، وهي لام الحال إنْ لم تباشرة ، ولهذا لم يجيزوا مجامعتها (سوف) ، لأن سوف تفيد الاستقبال ، واذا جامعتها تناقض المعنى ، لأنه يصير حالا باللام مستقبلا بسوف ، وقد وافق الزمخشرى الكوفيين في كونها للحال ، وخالفهم في مجامعتها لسوف ، كما تابع البصريين في أنها للابتداء كما في قوله تعالى « لسوف أخرج حيّا »[٣] ، وعلل مجامعتها لسوف بقوله : « لم تجامعها الا مخلصة للتوكيد كما أخلصت الهمزة في يا الله للتعويض ، واضمحلّ عنها معنى التعريف »[٤] • وقد ذهب ابن الحاجب الى أنّ هذه اللام للتوكيد فقط ، وردّ على الزمخشرى في زعمة أنها لام الابتداء بقوله : « ولو كانت للابتداء لوجب معها المبتدأ ومن قال انها للابتداء الزمخشرى في كشافة في قوله تعالى » ولسوف يعطيك ربك فترضى «[٥] ومما يرد عليه تعالى » وانّ ربك ليحكم «[٦] اللام لمجرّد التأكيد ، مثلها في قولك : انّ زيدا القائم »[٧] •

وملاك القول : أن لام الابتداء عنده هي اللام المباشرة للمبتدأ ، أما ما عداها فهي لمجرد التوكيد خلافا للبصريين ، وهي ليست للحال خلافا للكوفيين •

---

(١) الرضي الاسترابادي •

(٢) الخزانة ١٥٨/١ •

(٣) الآية ٦٦ سورة مريم •

(٤) الكشاف ٣١/٣ ، وقال « ابن المنيّر » : ان الكوفيين منعوا اجتماع اللام وسوف لتناقض معنييهما لأن اللام للحان وسوف للاستقبال ، وقد جردت اللام من معناها لتلائم سوف ولم يجز العكس ، لأن سوف لا معنى لها سوى الاستقبال ، أما اللام فقد بقي لها التوكيد» • (الانتصاف٣/٣١) :

(٥) الآية ٥ سورة الضحى •

(٦) الآية ١٢٤ سورة النحل •

(٧) الآمالي ، ق ٣٨ •

منع الصرف للضـرورة :

أجاز الكوفيون منع الصرف للضرورة ، واستدلوا بقول ذى الاصبع :

ومممن ولدوا عامر ذو الطول

وردّه ابن الحاجب بأنه ليس بثبت لصحة حمله على القبيلة . واستدلوا عليه أيضا بقول ابن قيس الرقيات :

ومصعب حين جـدّ الأمـــر أكثرها وأطيبهـا

فردّه كذلك لقول الاصمعي فيه : أفسدت الحضرية لغته . ثم ذهب الى أن هذا أيضا ليس بثبت(١) .

دخول ان المخففة على الأفعال :

عمم الكوفيون جواز دخول (ان) المخففة على الأفعـال . وخصّـه ابن الحاجب بالأفعال الناسخة (٢) .

ترخيم العلم الثلاثي المتحرك الوسط :

أجاز الفرّاء والكوفيون ترخيم العلم الثلاثي الذى تحرّك وسطه ، لأنـه يصير مثل : يد ، فيقولون فيمن اسمه كتف وقدم ، ياكت ، وياقـد . ورفضه ابن الحاجب بقوله « وليس بالجيد ، فان نحو يد انما صار كذلك بنـوع من الاعلال ، ولا يلزم جوازه في الترخيم » (٣) .

الضمـير في (اياك) :

ذهب الكوفيون الى أنّ (ايّا) عمدة ، والكاف هو الضمير ، وردّة ابـن الحاجب آخذا برأى المبرد في أنّ (ايا) مضمر أضيف الى ما بعده كاضافـة بعض ، وكـل (٤) .

تـانيث الفعـل :

اعتبر بعض الكوفيين اللفظ دون المعنى في المؤنث اللفظي مـن الاعـلام ،

---

(١) الايضـاح ٢٥ .
(٢) المصنف على الكافية ١٢٥ .
(٣) الايضـاح ٦٩ ، ٧٠ .
(٤) الايضـاح ١٢٠ .

كمثل طلحة ، ولهذا وصلوا التاء بالفصل[1] . وذهب ابن الحاجب الى اعتبار اللفظ دون المعنى ، ولهذا لم يجز أن يقال : أعجبتني طلحة . وعلة ذلك عنده « أنهم نقلوها من معناها الى مدلول آخر ، فاعتبروا فيها مدلول الثاني ، ولو اعتبروا تأنيثها لكان اعتبارا للمدلول الأول فيفسد المعنى » [2] .

لقد كنا نجوس خلال الآراء النحوية على اختلاف مصادرها ، وتبينا موقف ابن الحاجب منها ، وسلكت في ذلك طريقا حاولت أن أصل فيها الى حصر أكثر المسائل التي كان لابن الحاجب رأي فيها بالموافقة أو المخالفة ، ولكنني ألقيت بعضها جانبا من أجل ما أبقيت من الآراء الواضحة التي تنفع في ابراز معالم مذهبه النحوي .

---

(١) الايضاح ١٦٠ .

(٢) المصنف على الكافية ٨٧ .

الفصـــل الثانــي

آراؤه ، وآثــار ثقافتـــه

١ ــ آراؤه :

عرفنا ــ فيما سبق ــ أنّ ابن الحاجب قد وضع ثقله الى جانب البصريين ، وتابعهم في مسائل كثيرة ، وسايرهم في المنهج ، والقياس ، وإعمـــال المنطق ، ولجأ الى التعليل والتأويل في تأييد واسناد الآراء التي يميل إليها ، ولكن الذي يجب أن نعترف به له ، أنه لم يكن امّعة ، متابعا من غير وعي ، يتلمس أقوال البصريين ، أو غيرهم ، ثم يكون له فيها رأى أو اختيار ، فقد كان له من هذه العدّة الجدلية البارعة التي أوتيها بحكم ثقافته الفقهية والأصوليـة ، واتصالـه المباشر بكتب النحو ، والدراسات النحوية ، ما أمدّه بقدرة عالية من التمحيص ، والتوغـــل في الجـــدال ، والمماحكـــة ، وعرض الآراء ، والاســـهاب في التأويلات ، وتعليل كل حالة من الاعراب ، وعوامله . ومن هنا ، كان له فـي كثير من المسائل آراء واجتهادات ، وإنْ كان يكتفي أحيانا بسرد الآراء المتباينة ، دون أن يتبيّن مواطن الصواب .

وسأعرض ، فيما يأتي ــ لآرائه ــ التي يغلب على ظني ــ في ضوء دراستي لأمارة ، وقراءتي لآثار من نقل عنه ، أنه انفرد بهـا ، أو أنه تابـع فيهـــا جمهور النحاة ولم تكن ذات أثر مذهبي ظاهـر ، حيثما وجدت هذه الآراء لهـا مكانا في هذا الفيض من آراء النحاة وتأويلاتهم .

في باب المبتدأ والخبر :

١ ــ لم يجز وقوع المبتدأ والخبر معرفتين معا ، كقولك : زيد المنطلق ، والله الهنا ، ومحمد بينا ، لأن الأخبار هي محطّ الفوائد ، وذلك لا يحصل الا

بما يجهله المخاطب ، أما اذا كان معرفة فالاخبار به لا فائدة منه . ثم أجاب عن ذلك بقوله : « انّ وقوعه انما كان للاخبار عمّا كان متعددا بأنه واحد في الوجود ، اذا كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنه ، أو أحدهما في ذهنه والآخر في الوجود ، لافادة أنها في الوجود ذات واحدة . »[1] هذا فيما كان مقيد اللفظ كقولك « زيد المنطلق » ، أما اذا كان لفظه واحدا ، فالتقدير على حذف مضاف كقولك : شعرى شعرى ، وأنا أنا ، وتقديره : شعرى الآن مثل شعرى فيما تقدم أى المعروف المشهور بالصفات التامة[2] .

وهذا تأويل منطقي فلسفي بعيدة ، لا مساس له بالنظرة اللغوية ، التي لا تخضع لمثل هذه التأويلات والاعتبارات ، وخير منه أن يقول : انّ فيه فضل فائدة لأنه يدخل في القصر ، ومن طرائقة تعريف المسند[3] ، ومن ثمة يقع الخبر معرفة كما يقع نكرة .

٢ ـ ذهب ابن الحاجب الى أنّ الاستفهام المسوّغ للابتداء بالنكرة هو الهمز المعادلة بأم ، نحو : أرجل في الدار أم امرأة ؟[4] خلافا لبقية النحاة الذين لم يشترطوا الهمزة المعادلة بأم ، وانما ذهبوا الى طلب العموم في النكرة ، نحو : ما رجل في الدار ، وهل رجل في الدار ؟ و (أ اله مع الله)[5] ، ورده السيوطي[6] وأنكرة ابن هشام[7] . ولعل عدم اشتراطهم يعود الى أن النكرة بعد الهمزة بمنزلتها بعد النفي في الدلالة على العموم الذى يعدّ تعريفا بوجه من الوجوه . وعليه ، فان فيما ذهب اليه شيئا من التضييق .

في باب الاستثناء :

١ ـ ذهب ابن الحاجب الى أنه اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها

---

(١) ، (٢) الايضاح ق ٤٢ .
(٣) المطوّل ١٩٣ .
(٤) الكافية ، المصنف على الكافية ٢٣ ، ٢٤ .
(٥) الآيات ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ سورة النمل .
(٦) الأشباه والنظائر ٢/٧٤ .
(٧) المغني ٢/٥٢٢ .

على بعض ، فاذا كان العطف بالواو ، فالاستثناء عائد للكل ، وان كان بالفاء أو ثم فالعود للأخيرة فقط [1] .

٢ ـ ذهب الى أنّ العامل في المستثنى هو المستثنى منه بواسطة(الا) [2] قال الرضي في تاييده « لانه ربما لا يكون هنالك فعل ولا معناه ، فيعمل ، نحو : القوم الا زيدا أخوتك » [3] وهذا رأى انفرد به ، لأن سيبوية يرى أنّ العامل في المستثنى الفعل او معنى الفعل بواسطة الا ، وقد ذهب المبرد وأبو اسحاق الزجاج، وطائفة من الكوفيين الى ان الناصب للمستثني هو (إلاّ) نيابة عن (أستثني) ، ومذهب الفراء أنّ (الا) مركبة من (انّ) و (لا) النافية ، فنصبوا بها في الايجاب اعتبارا بانّ ورفعوا بها في النفي اعتبارا بلا ، وذهب الكسائي الى أنّ النصب على تأويل : قام الا أنّ زيدا لم يقم [4] .

وعلى هذا يكون ما ذهب اليه ابن الحاجب قريبا من رأى المبرد ومتابعيه ،اذ كأنه بمعنى النصب بالا ، وان اعترض النحويّون على ذلك ، لأن ما لا يختص من الأدوات عندهم لا يعمل ، و (إلا) لم تختص ، فلم تعمل ، ولهذا احترز ابن الحاجب بأن جعل (الا) واسطة لعمل المستثنى منه في المستثنى . وكأنه جعل (الا) هي التي تعمل النصب ، كما تعمل الأدوات النصب والجزم ، وكما تعمل الحروف الخفض على رأى .

٣ ـ اشترط إبن الحاجب في وقوع (الا) صفة تعذر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قول الشاعر :

وكلّ أخ مفارقه أخوه لعمرو أبيك الا الفرقدان [5] .

وقد ذهب سيبوية ومن تابعه الى أنّ (الا الفرقدان) صفة بمعنى غير ،

---

(١) الهمع ١/٢٢٧ .
(٢) المصنف على الكافية، ٤٥ .
(٣) الرضي على الكافية ١/٢٠٨ .
(٤) ابن يعيش على المفصل ٢/٧٦ ، ٧٨ .
(٥) الهمع ١/٢٢٩ ، الأشموني ٢/١٥٧ .

كأنه قال : وكلّ أخ غير الفرقدين مفارقه أخوة[1] ، وهو عند سيبويه ليس على معنى الاستثناء وقد مثل لذلك بأمثلة كثيرة[2] . وعلى هذا يكون ابن الحاجب قد عدّ البيت من الاستثناء مع اعتبار النعتية .

في باب المفعول المطلق :

١ - ذهب ابن الحاجب الى أن الجملة في باب الحكاية بالقول ، نحو : « قال : انّي عبدالله » وقلت زيد منطلق ، مفعول مطلق لبيان النوع كالقرفصاء ، إذ هي دالة على نوع خاص من القول[3] . وقد أوضح رأيه هذا بقوله : «والذي غر الأكثرين انهم ظنّوا أنّ تعلق الجملة بالقول كتعلقهما في (علمت لزيد منطلق) وليس كذلك ، لأن الجملة نفس القول ، والعلم غير المعلوم ، فافترقا »[4] . وردّه ابن هشام مصوبا رأي الجمهور بقوله : اذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من « ضربت زيدا » بأنه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال ، فلا يصح أن يخبر عنها بأنها غير مقعودة ، لأنها نفس القعود[5] » ، وقد اوضحه ابن الحاجب بأنه ان كان الفعل يفيد التعدى تعيّن كونه مفعولا به ، وان لم يفد التعدى تعيّن كونه منصوبا على المصدر[6] . وهذا رأى تفرد به وما أحسب أحدا قاله .

٢ - وزعم مثل ذلك في (أنبأت زيدا عمرا فاضلا) ، أنّ الأول مفعول به ، والثاني والثالث مفعول مطلق لأنّهما نفس النبأ[7] ، وهذا من باب مجيء المفعول المطلق جملة ، كما في جملة القول . وردّه ابن هشام بقوله : « وهذا خطأ ، بل هما أيضاً منبأ بهما لا نفس النبأ ، وهذا الذي قاله لم

(١) الكتاب ١/٣٧١ .
(٢) الكتاب ١/٣٧٠ ، ٣٧١ .
(٣) الايضاح ق ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، المغني ٢/٢٦٠ .
(٤) الايضاح ق ٢٢٠ .
(٥) المغني ٢/٤٦١ .
(٦) الأمالي ق ٣٠ .
(٧) الايضاح ق ٢٢٢ .

يقله أحد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح[1] . وانه ليكاد المرء أن يلمح فيهما معنى المفعول المطلق ، وإنْ لم يقوَ قوة المفعول به ، وهذا الرأى اختصّ به ولم يقله أحد من النحاة كما ذكر ابن هشام .

٣ ـ وزعم أيضا أن المفعولين الثاني والثالث ل (حدّث) و (أخبر) مفعول مطلق دون مفعولي (أعلم) لأنّ « الحدث مع حدّثت والخبر مع أخبرت ليس متعلق الفعل ، بل هو هو ، وان المعلومات مع أعملت ليس بالعلم وانما هي متعلق العلم فثبت الفرق بين أعلمت وحدّثت »[2] . ولست أدرى كيف ساغ لابن الحاجب أن يقسر هذا الباب على هذا الفصل ، لأنني لا استطيع أنْ ألمح فرقا بين مفعولي : أنبأ ، وحدّث ، وأخبر ، وبين مفعولي اعلم الا اذا اراد بالعلمِ العلمَ العقلي ، ولا تكون الدراسة حينئذ نحوا .

٤ ـ وذهب الى أنّ (خيرا) في (ظننت به خيرا) مصدر[3] ، وهذا يدل على أنه قطع (ظنّ) عن مفعوليها ، وأقام المضاف اليه مقام المصدر ، كما لو قلت : ظننت به ظن الخير ، جوابا على استفهام مستفهم : ما ظننت به ؟ وهذا أيضا خلاف رأية في منع قطع أفعال اليقين والظن عن مفعوليها[4] ، وقد حصل التناقض .

٥ ـ ذهب ابن الحاجب الى أنّ (أجدّك) في مثل : أجدّك لا تفعل كذا ، من قبيل المصدر المؤكد لغيره لأن « أصله : لا تفعل كذا جدّاً ، فقد ذكر أحد المحتمين ، ودخلت همزة الاستفهام للتقرير ، فقدّم المصدر من أجل همزة الاستفهام ، فصار : أجدّك لا تفعل ، وأجاز أيضا ان يكون معنى : أجدّك ، في مثله ، أتفعله جدا منك . على سبيل الانكار لفعله جداً ، ثم نهاه عنه أو أخبر عنه ، بأنه لا يفعل ، فيكون أجدّك توكيدا لجملة

---

(١) المغني ٧٣٧/٢ .
(٢) الايضاح ق ٢٣٣ .
(٣) الايضاح ق ٢٢٨ .
(٤) الايضاح ق ٢٢٧ .

مقدرة دلّ سياق الكلام عليها ،[1]، ودليله على أنهم يقولون : أفعله جدا بقول أبي طالب :

إذن لأتبعناه على كل حالة   من الدهر جدّا غير قول التهازل[2]

ويفهم من قوله : أنّ (أجدك) يقع بعدها النهي أو الاستفهام ، ورد الرضي بأن : أجدك ، لا يستعمل الا مع النفي ، ولم يقل أحد بهذا التقييد - كما ذكر صاحب الخزانة[3] ، وقد اعترضي الرضي على ابن الحاجب بأن : (أجدّ كما) انتصب بنزع الخفض ، أى بطرح الباء ، والمعنى : أبجد منك، نقلا عن الأصمعي[4] ، ورفض أن يكون مصدرا مؤكدا لغيره لأن المصدر المؤكد لغيره ، انما يؤكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة ، ولا يجوز أن يقدر : أجدّكما أقول لا تقضيان - كما قدّر في بيت ابي طالب -[5] .

ولا أجد مسوّغاً لاستطراد الرضي بعد أن رفض القول باعرابه على المصدر ، وإنْ كان ما ذهب اليه أسلم .

٦ - ذهب ابن الحاجب الى وقوع اسم الفاعل موقع المصدر . ومثّل له بقولهم : أقائما ، وقد قعد الناس . وفسره بأنه اسم فاعل في الأصل من : قام يقوم ، ولكنه لم يقصد ههنا الا معنى : أتقوم وقد قعد الناس ، واذا علم أنه واقع موقع الفعل وجب الحكم عليه بالمصدرية[6] . ومثله : قام قائما ، وجلس

---

(١) الايضاح ق ٥٣ .

(٢) هكذا ورد (الايضاح ق ٥١) ، وورد العجز في : شرح الرضي ١/١١٢ ، وفي الخزانة ١/٢٦٢ : أجدّكما لا تقضيان كراكما . وهذا المصراع من شعر لقس بن ساعدة ، ذكره البغدادي ١/٢٦٣ . وفي الديوان ١٣ :
لكنّا اتّبعناه ...
البيت ٩٧ من قصيدة أولها :
خليلّي ما أذني لأول عاذل   بصغواء في حقّ ولا عند باطل

(٣) الخزانة ١/٢٦٢ .

(٤) ينظر : اللسان (مادة : جدد) .

(٥) الرضي ١/١١٢ .

(٦) الايضاح ق ٢٥ .

جالسا ، لأن قائما وجالسا ليسا حالين من الضمير ، وإنّماهما مصدران بمعـــنى القيام • وليس ما ذهب اليه ببعيد اذا قلنا بوقوع اسم الفاعل موقع المصدر إنْ كن بمعناه ، وليس ميسورا تقدير الحال لمنافاتها مع الفعـل ، اذ لا يصح أن يقـال : قام في حال كونه قائما ، كما يصعب تقدير صاحب الحال في : أقائماً وقد قعد الناس •

المفعـــول به :

١ ـ ذهب ابن الحاجب الى أنّ المفعول المقدم على الفعـــل ، نحـــو : ايّاى ضربت ، ليس فيه معنى الحصر ، أو الاختصاص [١] • وقد اعترضه الرضي بأن السيرافي قد صرح بجوازه ، وأنه الظاهر من كـلام العرب [٢] • وذهب أبو حيان الى مثل ما ذهب اليه ابن الحاجب ، وقال بأن الاختصاص الذى يراه كثير من الناس من تقدم المفعول وهـم [٣] • وفيما قاله منافاة ظاهرة لما ذهب اليـه علماء المعاني ، وما قالوه أصـوب •

٢ ـ منع ابن الحاجب قطع أفعال اليقين والظنّ عن مفعوليها لامتنـــاع فائدته [٤] • بل الصحيح أنه يجوز اذا كان جوابا لاستفهام مسـتفهم ، كمن قال : أتظنّ زيدا مكرما أخاك ، فتجيب : اظنّ ، وإنْ كان فيـه معـنى التّصديـــق واليقين ، ولكن الظنّ يظل محتملا أيضا •

٣ ـ ذهب الى أنّ (اخوانا) في قوله تعالى : « ونزعنا ما في صدورهم من غلّ اخوانا على سرر متقابلين » [٥] قد انتصب بفعل مقدر بـ (أمدح) أو (أعني) ، وأجاز الرفع ايضا ، وعنده أن النصب أحسن ، ولكن يضعف ان يكون منصوبا

---

(١) الايضـاح ق ٠١ •
(٢) الرضي على الكافية ١٦٦/١ •
(٣) الهمـع ١٦٦/١ •
(٤) الايضـاح ق ٢٢٧ •
(٥) الآية ٢٧/الحجر •

على الحال[1] ولماذا لا يكون منصوبا على الحال ؟ ولا يلزمنا هذا اللجوء الى الحذف والتقدير ، كما أنّ المعنى عليه .

٤ ـ وأعرب (متكئين) في قوله تعالى : « متكئين فيها على الارائك »[2] على أنه انتصب بفعل مقدر على المدح ، كأنه قال : أمدح أبرارا متكئين على الارائك ، لأنه لايجوز أن ينتصب على الحال ، وعلته ـ عنده ـ أنه اذا جعل حالا من (جزاءهم) وجب ان يكون تقييدا له ، فان جعل في المعنى ماضيا ، صار المعنى : وجزاهم في حال كونهم متكئين في الجنة قبل ذلك ، ولا يستقيم وإنْ جعل مستقبلا فأبعد[3] .

٥ ـ ذهب ابن الحاجب الى نصب (الظهر) تشبيها له بنصب الوجه في : مررت برجل حسنَ الوجه ، على التشبيه بالمفعول ، وردّ زَعْمَ مَنْ زَعَمَ أنه منصوب على التمييز[4] ، وذلك في قول الشاعر :

ونأخذ بعده بذناب عيش　　　أجبّ الظهرَ ليس له سنام

وأيّده صاحب الخزانة بأنه لغة فصيحة ، وضّعفه الرضي كما ضّعف انتصابه على أية حال كان[5] ، وقد روى ابن الناظم في هذا البيت أوجها ثلاثة : الرفع والنصب والجرّ[6] . والذى ذهب إليه ابن الحاجب فيه نظر لأن التفسير ملحوظ في الظهر ، ولأنه لا عمل للصفة المشبهة لأنها دالة على اللزوم ، واذا كان وجود (أل) مانعا من كونه تمييزا لأن التمييز نكرة ، فان (أل) هنا ليست للتعريف فلا مانع بعد هذا أن يعرب تمييزا .

---

(١) الأمالي ق ٦ .
(٢) الآية ٣١ الكهف ، الآية ١٣ الانسان .
(٣) الأمالي ق ٣٦ .
(٤) الأمالي ق ٧٣ .
(٥) الخزانة ٤/٩٥ ، ٩٦ .
(٦) ابن الناظم على الألفية ١٧٥ .

في باب النداء :

١ ـ ذهب ابن الحاجب الى أنه لا يتحتم الفتح في المنادى اذا وقع (ابن) بعده بين علمين ، خلافا للزمخشري ، مستشهدا بما أنشده سيبوية للعجاج :

يا عُمرَ بن معمر لا منتظر[1]

اذ جاء بالفتح ، على حين جاء قوله :

ياحكمُ بن المنذر بن الجارود... على الوجهين[2] ، وهو وهم ؛ لأن سيبوية ذهب الى بنائه على الفتح[3] . وقد ذهب الأعلم الى أن الرفع فيه أقيس[4] .

٢ ـ ذهب ابن الحاجب الى أنّ نداء المضمر شاذّ . وقد أوّل النحاة قول الشاعر :

يا مرّ يا ابن واقع يا أنتا أنت الذى طلّقت عام جعتا

على تقدير : يا هذا ، أنت ، وياهذا ايّاك أعني ، وتبعهم ابن الحاجب[5] ، ولكنه ، مع ذلك استشهد به ، وبقول بعض العرب : (ياايّاك) للاستدلال بهما على أنّ سبب بناء المنادى العلم شبهه بالضمير ، لأنّ قولنا : يا زيد ، هو قولنا : أدعوك[6] . واذا جاز الاستدلال به ، فقد وجب الاستشهاد به على جواز نداء المضمر ، فقد ورد عن العرب شعرا ونثرا ، ومنه قول الأحوص لأبيه : يا اياك قد كفيتك ، ومنه :

---

(١) الكتاب ١/٣١٤ .
(٢) الايضاح ق ٦٢ .
(٣) الكتاب ١/٣١٣ .
(٤) شرح الشواهد للأعلم ١/٣١٤ .
(٥) الخزانة ١/٢٨٠ .
(٦) الايضاح ق ٥٩ .

يا أبجر بن أبجر يا أنتا   انت الذى طلقت عام جعتا [١]

وأمثل منه أن يقال إنّ (يا) هنا للتنبيه لا للنداء ، وتسقط بذلك هذه التأويلات ، ولا يكون لكل هذا اللغو من معنى .

٣ ـ أجاز ابن الحاجب لحاق ألف الندبة لما في آخره ألف وهاء ، وقد صرح به ابن معط في ألفيته أيضاً فيما ذكره السيوطي ، فيقال في عبدالله : واعبدالّلاهاه ، وفي : جهجاه ، واجهجاهاه ، ومنعه ابن مالك لاستثقال الف وها بعد ألف وها سادسة[٢] ، وقد وهم السيوطي فيما نسبه لابن معط ، لأن ابن معط لم يصرح بالحاق (آه) ما آخره الف وهاء ولم يصرح أيضا بجواز أن يندب (جهجاه) فيقال : واجهجاهاه .

ولعل الذى أوقع السيوطي في هذا الوهم قول ابن معط :

وان ندبت من تنادى قلتا   وازيد واعمرو فان اردتا

جئت بها فقلت ياسعيداه   وفي المضاف واعبيدالله آه [٣]

يعني اذا أردت أن تندب المضاف اليه فتحت آخره لمناسبة الألف ، وقد صادف التمثيل بعبيدالله لمقتضى الوزن فأدّى ذلك الى الانسجام الصوتي بين المقطع الأخير منه ، وبين القافية ، ولو كان التمثيل بغيره ، ما وقع السيوطي في الوهم ، وآية ذلك ما أوضحه ابن الخباز اذ قال : ... ان لم يكن فيه تنوين ، وكان آخرة مكسورا فتح أعلاه ، اتباعا لعلامة الندبة فتقول : واغلام الامير اه »[٤] .

وقد يرد أيضا بأن الألف والهاء في آخر الاسم يقومان مقام ألف الندبة وهاء السكت ، بأظهار التفجع عن طريق حرف المد ، لأنّ « المقصود من الحاق

(١) ينظر الرضي ١/١٢٠ .
(٢) الهمع ١/١٨٠ .
(٣) شرح ابن الخبّاز على ألفية ابن معط (مخطوط) ق ١٢٦ .
(٤) نفسه ١٢٦ .

الألف مدّ الصوت لاظهار التفجع ، ولذلك تخيّروا الألف لأنها أفعل في المدّ من الواو والياء»[1] •

٤ ـ ذهب في ترخيم مثل : شِيَة ، ودِيَة الى بقاء الياء مع ذكر عين الكلمة ، فيقال : يا وشِي ، ويا ودِي ، والكسر هو مبرر بقاء العين ، وذهب الأخفش الى سكون العين ردا الى الأصل ، فتقول : ياوَشْي ويا وَدْي[2] •

٥ ـ ذهب الى أنّ المنصوب على الاختصاص ان كان معرفا بأل فهو غير منقول عن النداء ، لأنّ المنادى لا يكون ذا لام ونحو : أيها الرجل ، منقول عنه قطعا ، أما المضاف ، فانه يحتمل الأمرين [3] •

واني لأرى ما يراه الرضي من كون الجميع منقولا عن النداء ، وانه انتصب انتصاب المنادى ، أما دخول اللام في نحو : نحن العرب • فلعدم مجامعتها حرف النداء •

التحذير :

١ ـ عرف ابن الحاجب التحذير بأنه « معمول بتقدير (اتق) تحذيرا مما بعد » [4] وكان سيبوية قد مثّل له ، ولم يحدّه ، فحدّه ابن الحاجب على ما مثّل به سيبوية[5] ، لأن حدود النحاة لم تجد طريقا الى النحو الا بعد ما ظهر تأثير العلوم العقلية فيه • وعرّفه ابن هشام بأنه « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه »[6] ، وذهب المّلا جامي الى أنه « تخويف شيء من

---

(١) ينظر شرح ابن الخبّاز على ألفيّة ابن معط ق ١٢٦ •
(٢) الايضاح ق ٧٠ •
(٣) الايضاح ق ٦٨ ، الرضي على الكافية ١٤٧/١ ، الصبان ١٨٦/٣ •
(٤) الكافية ٢٣ •
(٥) الكتاب ١٣٨/١ •
(٦) أوضح المسالك ١١٢/٣ •

شيء[1] ، وما ذهب اليه ابن الحاجب أدل على الناحية الاعرابية ، وأيّده الشيخ خالد الأزهري بقوله : « وهو الموافق للغرض النحوي الباحث عن أحوال الكلم اعرابا وبنا »[2] .

٢ - ذهب النحويون الى تقدير العامل منفصلا بعد (اياك) في باب التحذير[3] . أما ابن الحاجب فلم يلزم التأخير ، لأن العامل محذوف ، واذا حذف وجب انفصاله فتقديره إذاً قبل الضمير لا يوجب اتصاله[4] .

والذي ذهب اليه ابن الحاجب غير سديد ، لأنه لم يُعرَف العامل بعد اياكَ الاّ منفصلاً ، والتقدير مع الحذف فيه تناقض في هذه المسألة ، لأنه تقدير شيء لم يجز وقوعه عند عدم الحذف .

في باب الحال :

١ - ذهب ابن الحاجب إلى أنّ كل ما دل على هيأة صح أن يقع حالا،ومثّل بنحو : هذا بُسراً أطيبُ منه رطبا[5] وفي هذا ردّ على النحاة الذي اشترط جمهورهم كون الحال مشتقة ، وان كانت جامدة تأوّلوها بالمشتق ، بحجة أن الحال في المعنى صفة ، والصفة لاتكون الامشتقة ، وردّه ابن الحاجب وأيّده الرضي بأنه لا حاجة الى هذا التكلف ، لان كل ما دلّ على هيأة فقد قام بالفائدة ، وحصل المطلوب من الحال ، ولاسبيل الى تكلف التأويل[6] . وما ذهب اليه ابن الحاجب سديد ووجيه على خلاف ما عوّدنا من ولوع بالتأويلات البعيدة .

---

(١) جامي على الكافية ١٢٨ . التصريح على التوضيح ٢/١٩٢ ، في الأصل « عن شيء .. » وهو تحريف ، وهذا التعريف انما هو تعريف لغويّ . أما من الناحية النحوية ، فقد حدّه جامي بمثل ما حدّه به ابن الحاجب ، وإنْ أساء التعبير .

(٢) التصريح على التوضيح ٢/١٩٢ .

(٣) التصريح ١/٢٣٢ .

(٤) حاشية الشيخ ياسين ١/٣١٥ .

(٥) الكافية ٢٥ .

(٦) الرضي على الكافية ١/١٩٠ . وتابعهما الدمامينيّ زاعماً أنّه الحقّ . (المنهل الصافي ق ١٤١) .

٢ ـ أوجب ابن الحاجب حذف العامل في الحال المؤكدة[١]، وهذا على مذهب من قال : إنّ المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية ، وردّه الرضي بأن الظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضاً مستشهداً بقوله تعالى « والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره »[٢] على قراءة من نصب في الاربعة ، وقوله تعالى « ولا تعثوا في الأرض مفسدين »[٣] ، وقوله « ثم وليّتم مدبرين »[٤] ، وقوله كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً »[٥] ، وقولهم : تعالَ جائياً ، وقم قائماً[٦] وهذا المثال الأخير لا يرد به على ابن الحاجب لانه عنده مفعول مطلق ـ كما سبق بيانه ـ •

٣ ـ زعم ابن الحاجب أنه لم يثبت مجيء الحال من المضاف اليه ، لأنَّ الحال لا تكون لغير الفاعل والمفعول • وقد خالفه ابن مالك وابن هشام متابعة لجمهور النحاة[٧] ، ورأية في هذا غير سديد لان الحال تأتي من المبتدأ ومن المجرور ومن غيرهما ، وتقييده الحال بأنها لا تكون لغير الفاعل والمفعول ، فيه مجانبة للغة ، وتعسّف ، ونبوّ عن الحقائق •

٤ ـ ذهب الى أنّ (قليلا) في قوله تعالى « قليلا ما تؤمنون »[٨] منتصب على الحال ، وقد ذكره بعد أن سرد وجوه الاعراب التي أجازها النحاة ، ثم قال : « ويجوز أن يكون » « قليلا » حالا من فعل محذوف دلّ عليه ما قبله ، كأنه قيل : بل لعنهم الله بكفرهم فأبعدوا أو فأخروا أو نحوه ، في حال كونهم

---

(١) الكافية ٢٦ •
(٢) الآية ١٢ النحل •
(٣) الآية ٦٠ البقرة ، ٧٤ الاعراف ، ٨٥ هود ، ١٨٣ الشعراء ، ٣٦ العنكبوت •
(٤) الآية ٢٥ التوبة •
(٥) الآية ٩٢ النحل •
(٦) الرضي على الكافية ١/١٩٦ •
(٧) التصريح على التوضيح ١/٣٦٦ •
(٨) الآية ٤١ الحاقة •

قليلا إيمانهم » • وزعم بعد ذلك أن هذا الوجه أقعد ، وقال : وما علمت أحد قاله[1] » •

ولو لم يقله هو لكان أولى ، اذ ليست المسألة عنده في هذا التخريج مسألة نحو ، وانما هو تقعّر وافتعال أحكام ، وأسدّ مما قاله أن (قليلا) منتصب بـ (تؤمنون) وما زائدة[2] ، ويغني هذا عن الحذف والتقدير والتمحّل ، وهو أيضا أدلّ على المعنى وأوضح •

٥ ـ ذهب ابن الحاجب الى أن الضمير (اياها) في « المسألة الزنبورية » انتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، كما قالوا : قضية ولا أبا حسن لها ، على اضمار (مثل) ، وتعليل ذلك أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف • والاصل فاذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير ، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، ووصفه ابن هشام بالغرابة ، مدعيا أن ابن الحاجب بناه على إجازة « الخليل » له صوتٌ صوتُ الحمار » بالرفع صفة لصوت بتقدير (مثل) ، وقد استقبحه سيبويه[3] • والصحيح ان ابن الحاجب قد مال الى النصب على رأى الكوفيين[4] ولكنّه ذهب الى اعراب (اياه) حالا •

وهذا نمط آخر من تمحّلات ابن الحاجب ، وولعه بالحذف والتقدير والتجنّي على الدرس النحوى ، فقد قدر الخبر المحذوف وصفا ، وجعل (اياها) حالا من الضمير الذى هو معمول هذا الوصف • وبنى بذلك رأيه على غير ما تقتضيه اللغة •

---

(١) الأمالي ق ٢٥ •

(٢) ينظر : تفسير القرطبي ١٨/٢٧٥ •

(٣) المغني ١/٩٦ ، ٩٧ •

(٤) وقد استدل الكوفيون على انتصاب الضمير (اياها) بما حكاه أبو زيد الانصاري فاذا هو ايّاها « وذهب ثعلب وأبو بكر بن الخياط الى أنّ في (إذا) معنى وجد ، ولهذا جاز انتصاب الضمير بها على المفعولية • (ينظر : مجالس العلماء ١٠ ، الانصاف (المسألة ٩٩) ، المغني ١/٩٦ ، ٩٧) •

٥ ـ استشهد النحاة على تقدم الحال على صاحبها النكرة بقول كثيّر :

لَعزّةَ موحشـــا طلـــل قديـــم عفاء كـــل أســـحم مستديم[١]

ولكنّ ابن الحاجب ابتدع على عادته تخريجا جديدا ، اذ زعم أنّ «موحشا» حال من الضمير في (لعـزّة) ، وان كان عائدا على النكرة ، مدّعيا أنّ ضمير النكرة معرفة مخالفا بذلك اولئك النحاة ، ومن أجل هذا جعل « موحشـاً حالا من المعرفة ، وهو أولى عنده من جعلها من النكرة المتأخرة عنهـا ، لأن هـــذا قليل نادر وذلك كثير شائع فكان أولى »[٢] .

وهذا منه تمسك متشدد بالقياس على كون صاحب الحال لابّد أن يكـــون معرفة ، وفاته أنّ النكرة ـ هنا ـ موصوفة ، وهذا ما يقربها من التعريـــف ، ويسوّغ أن تكون الحال منها سواء قدّمت عليها أو أخرت . وقد نقل سيبويـــه الرواية الثانية للشاهد وهي : لعزّة موحشا طلل[٣] ، وذهب الى نصب (موحشـا) على الحال ، لانه قبح أن توصف الصفة بالاسم[٤] وان جعله أكثر ما يكـــون في الشعر وأقل ما يكـــون في الكـــلام[٥] .

٦ ـ ذهب الى أنّ العامل في الحال الفعل أو شبهه أو معناه[٦] . وقـــد أوضح الرضي معنى الفعل بأنه ما يستنبط منه معنى الفعل ، ولا يكـــون صيغتـــه كالظرف والجار والمجرور ، وحرف التنبيه ، نحو : ها أنا زيد قائمـا . وفيـــه تجويز لحرف التنبيه دون اسم الاشارة[٧] . والذى يبدو لي أنّ (قائمـا) حال من (أنا) ، أو أنه لابُدّ من ذا بعـد (انا) ، فيكون المقـام مقام اشـارة ،

---

(١) الديـــوان ٥٣٦ .
(٢) الأمالي ق ٤٢ .
(٣) وتمام البيت : يلوح كأنه خلل ، وروى أيضا : لميّة موحشا طلل .
(٤) الكتاب ١/٢٧٦ .
(٥) الكتاب ١/٢٧٦ .
(٦) الكافـــية ٢٥ .
(٧) الرضي على الكافيـــة ١/١٣٨ .

لان تقدير (ها أنا ذا) (هذا أنا) ، فيصير مثل قولك : هـذا الرجل منطلقا ، وهذا عبدالله قائما ، تجعل الخبر حالا من المبتدأ[1] . وهـو أجـدر .

في باب أسماء الأفعال :

١ ـ أسقط ابن الحاجب أسماء الافعال التي هي بمعني المضارع[2] ، وعلى هذا فأفّ بمعنى تضجرت ، وأوه بمعنى توجعت ، وهكذا ، وقد نقله الجامي[3] وعنه نقله الصبّان في ذهابه الى أن الأمرين محتمـلان[4] ، أي كـون هـذه الكلمات بمعنى الماضي أو بمعنى المضارع . وليس هذا ببعيد .

٢ ـ أعرب أسماء الافعال على الابتداء ، وعلّل بناءها لوقوعها موقع المبني ، وردّ على من زعم بأنه لا محل لها من الاعراب لان معناها معنى ما لا موضـع له من الاعراب ، ولذلك بنيت فوجب ألاّ يكون لها محل من الاعراب ، قال : «كل اسم وقع مركبا فلا بّد من اعرابه ، اذ علّة الاعراب التركيب ، ووجـود علّـة البناء لا تمنع من الاعراب كجميع الاسماء المبنية . أمّا كونها واقعة موقع الافعال فهـو أيضا لا يقع مانعا . ويكون موقع أسماء الافعـال ، وما بعدها موقـع : أقائم الزيدان ؟ بأنهما اسمان جردا عن العوامل اللفظيـة أسـند أحدهمـا الى الآخر[5] » . وردّه الرضي بأنّ معنى (قائم) معنى الاسم وان شابه الفعـل ، أي ذو قيام فصحّ أن يقع مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسـمية فيه[6] . كما أن اسم الفاعل مع قربه من الاسمية ووضوحها فيه ، لم يكن مبتدأ الا باعتماده على الاستفهام أو النفـي ، على حـين ذهب ابن الحاجب ومـن تابعه الى حملـه

---

(١) ينظر الكتاب ١/٢٦٠ .

(٢) الكافية وشرح المصنّف ٧٥ .

(٣) الجامي على الكافية ٢٢٥ وفيه « فما قيل أن أفّ بمعنى أتضجر وأوه بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجّعت عُبّر عنه بالمضارع الحالـي لأن المعنى على الأنشاء ، وهـو انسب » .

(٤) حاشية الصبان ٣/١٩٧ .

(٥) الايضـاح ق ١٣٥ .

(٦) الـرضي على الكافيـة ٢/٦٣ .

على حذف الخبر في اسم الفعل ، كما ذكر الرضي ، وهو غير واضح ، أما لوقيل: ان الخبر هو الاسم بعده ، فبعيد لانه ليس سليما أن يخبر عن كلمة فيها معنى الفعل باسم صريح أو غير صريح •

في باب الضمائر :

١ ـ ذهب الى أن الضمير المتصل برب في مثل : ربه رجلا ، ليس بنكرة ، وانما كان حكمة حكم النكرات باعتبار كونه مبهما ، أطلق عليه النكرة لذلك ، ولهذا لم يوصف لانه ضمير بلا خلاف ، والضمائر لا توصف [١] • وفي هذا مخالفة للزمخشري الذي ذهب الى أن هذا الضمير نكرة [٢] •

ولا يبعد أن يلمح فيه التنكير ، ويبقي ضميرا ، وليس في هذا منافاة ، لانبهام الضمير ، والنكرة فيها ابهام أيضا •

٢ ـ ذهب الى أنّ (هم) في قوله تعالى : « والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون » [٣] تأكيد للضمير في (أصابهم) ، و (ينتصرون) جواب الشرط ، وضعّف قول من قال : إنّ الفاء مردودة ، وجملة (هم ينتصرون) هي جواب الشرط [٤] • وما ضعّفه ـ في ظني ـ أقرب ، لوقوع الفاعل فاصلا بين المؤكّد والمؤكّد ، ومباشرتها أدلّ على التوكيد ، ثم ان « هم ينتصرون » فيها لمح لمعنى التوكيد ، لان (هم ينتصرون) أقوى في ظني من (ينتصرون) أو (انتصروا) •

٣ ـ ذهب ابن الحاجب الى أن الضمير المتصل بنفس وغير راجع للمعنى ، وذلك في حدّه الاسم بأنه ما دلّ على معنى في نفسه ، ولم يقترن بزمان ، والفعل ما دلّ على لمعنى في نفسه ، واقترن بزمان ، والحرف ما دلّ على معنى في غيره • واعترض «السيوطي» على هذا بقوله : « وقد أبعد إذْ لا معنى لقولنا ما دلّ

---

(١) الأمالي ق٤٢
(٢) المفصل ٢/٢٧ •
(٣) الآية ٣٩ الشورى •
(٤) الأمالي ق ٢ •

على معنى بسبب نفس ذلك المعنى أو بسبب غيره ، أو ثابت فيه أو في غيره »[1].
ويرد عليه أيضا بمثل (قائم) لانه دل على الزمان ، وان لم يكن واضحا ، ويمكن أن يخلص للحال والاستقبال في مثل : محمد قائم اليوم أو غداً ، والماضي في مثل : محمد قائم أمس .

٤ ـ ذهب الى أن كل لفظتين وضعتا لشيء ، احداهما مؤنثة ، والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره[2] .

في باب غير المنصرف :

١ ـ ذهب الى جواز صرف (سراويل) ، فقد نقل عن بعض العرب أنهم يصرفونه ، وأنكر ابن مالك ذلك عليه وردّه الشيخ خالد الازهري بأنه ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل[3] . وقد ردّ الدنوشري ردّ الازهري بأن ما نقله ابن الحاجب انفرد به ، ولم يحفظ عن غيره ، فلم يعوّل عليه[4] .
وأصل الخلاف أن سيبوية ذهب الى منع صرفه نكرة كان أو معرفة[5] ، وذهب الاخفش الاوسط فيما ذكره السيرافي الى أنه منصرف اذا لم يكن جمعا ، وقد تابع السيرافي سيبوية ، وقال في نصرة مذهبة : « وقد رأينا شعر العرب يدل على مذهب سيبوية ، ومن الناس من يجعله جمعا لسروالة ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس المبّرد[6] ، والذى عندى أنّ سروالة لغة في سراويل ، ولم يرد من قال:
عليه من اللؤم سروالة ، أى عليه قطعة من خرق السراويل »[7]
وذكر ابن الناظم أن بعض النحويين يذهبون الى أنه جمع سروالة تحقيقا سمى به المفرد وأنشد :

---

(١) الهمع ١/٤ .
(٢) الصبّان ١/١٢ .
(٣) التصريح على التوضيح ٢/٢١٢ .
(٤) حاشية الشيخ ياسين ٢/٢١٣ .
(٥) ينظر الكتاب ٢/١٦ .
(٦) المنهل الصافي ق ٤٦ .
(٧) تقريرات من شرح السيرافي على هامش الكتاب ٢/١٦ .

عليه من اللؤم سروالة فليس يرقّ لمستعطف

وقيل إنّه مصنوع على العرب[1] .

ويبدو – هنا – أن ابن الحاجب كان عوّل على ما قاله الاخفش ، وان يكن ابن الحاجب قد اعتمد على النقل ، لكنّ نقله غير واضح لعدم الاستشهاد ، وكان الاخفش قد قرر جواز صرفه اذا لم يدل على الجمع ، جريا على قاعدة منع صرف الاسماء التي تأتي على صيغة منتهي الجموع .

٢ – وذهب أيضا الى أنّ (سَحَرَ) اذا استعمل معرفة لم ينصرف للعلمية والعدل ، وقيل : لشبه العلمية والعدل ، وصوّب كذلك قول من قال ببنائه لتضمنه معنى الالف واللام[2] .

٢ – الجمع المانع من الصرف :

تقوم صيغة منتهى الجموع مقام علّتين في المنع من الصرف ، العلة الاولى هي الجمع والعلّة الثانية هي تكرار الجمع ، فكأنه جمع مرتين[3] ، إما تحقيقا في نحو : أكالب لانه جمع (أكلب) ، جمع كلب ، أو تقديرا في نحو : أفاضل وشبهه ، لانه على صيغته فأجرى مجراه ، هذا رأيه وهو عنده أولى من قول سيبويه[4] وأبي علي الفارسي[5] وقد تابعهما ابن الناظم[6] وأكثر النحويين في أنّه منع من الصرف لانه جمع لا نظير له في الآحاد ، وقد نقض ابن الحاجب قولهم بأفلس وبابه ، وزاد : « وهو أكثر من أن يحصى ، ولو كان حقّ ما ليس له نظير في الآحاد لَمُنِعَ صرف أفلس شبهه »[7] . واذا ثبت ما

---

(١) ابن الناظم على الألفية ٢٥٣ .

(٢) الايضاح ق ٧ .

(٣) الأشموني والصبان ٣/٢٤٣ .

(٤) ينظر الكتاب (٢/ ١٥ ، ١٦) اذ جاء قول سيبوية « لأنه ليس شيء يكون واحدا يكون على هذا البناء » .

(٥) الأشموني والصبان ٣/٢٤٣ .

(٦) أبن الناظم ٢٥١ .

(٧) المصنف على الكافية ١٥ .

قاله من كلام العرب بعد الاستقراء فيكون ما قاله أصوب ، وان لم يثبت فانه اسلم ايضا في ايضاح العلتين المانعتين اذا سلمنا بها على ما قاله النحويون ، وهي على ما هي عليه من افتعال .

الشرط :

١ - قيل في جزم (متى) وشبهها وعدم جزم (الذى) اذا تضمنت معنى الشرط ، نحو : الذى ياتيني فله درهم ، أمران :

أحدهما : أنّ (الذى) وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبه لام التعريف ، فكما أن لام التعريف لا تعمل فكذا (الذى) .

والثاني : أنّ الجملة التي يوصل بها لابد أن تكون معلومة للمخاطب ، والشرط لا يكون الا مبهما .

وقد زاد ابن الحاجب أمرا ثالثا ، هو أن (الذي) مع ما يوصل به اسم مفرد، والشرط مع ما يقتضيه جملتان ، وتابعه ابن هشام فيما نقله السيوطي عنه [(١)] . وقول ابن الحاجب هذا مبني على الأمر الأول - فيما يبدو - بأن (الذي) اشبه اللام ، والاصل وما بني عليه كلاهما فاسد ، لانهما افتراض محض ، اذ كيف أشبه اللام ، وصلته جملة لا مفرد ، وكيف ساغ أن يكون مع صلته مفردا ، وصلته وحدها جملة ، واذا قيل : انّ (الذى) محتاج لصلته أبدا ، فانه مردود بأن لام التعريف هي التي تحتاجها النكرة لتكتسب بها التعريف ، فكيف حمل ذلك على هذا ؟

٢ - ذهب ابن الحاجب الى أنّ (اذا) في قوله تعالى « واذا تتلى عليهم آياتنا ما كان حجتهم »[(٢)] ليست شرطية ، فلا تحتاج الى جواب ، وأنّ عاملها ما بعد (ما) النافية كما عمل ما بعد (لا) في يوم من قوله تعالى « يوم

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٥٥ ، ٢٥٦ .
(٢) الآية ٢٥ الجاثية .

يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين »[1]، وأن ذلك من التوسع في الظرف • وهو خلاف قول النحاس بانه لا يجوز ان يكون « يوم يرون » منصوبا بـ « بشرى » ، لان ما في حيّز النفي لا يعمل فيما قبله ، ولكنّ فيه تقدير فعل[2]• وعندى أنّ (اذا) هنا شرطية ، وقول ابن الحاجب مردود بأمور ثلاثة أوردها ابن هشام :

أحدها : أنّ مثل هذا التوسع خاص بالشعر •

والثاني : أنّ (ما) لاتقاس على (لا) فانّ (ما) لها الصدر مطلقـاً باجماع البصريين ، واختلف في (لا) •

والثالث : أنّ (لا) حرف ناسخ مثله في نحو « لا رجل » ، والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ، ولو لم يكن نافيا ، لايجوز « زيدا اني أضرب»[3] •

الاضافة :

ذهب الى أنّ اضافة الصفة الى معمولها لا تفيد الا تخفيفا بحذف التنوين من الوصف فقط ، وهي على هذا لم تحدث تخصيصا ، واعترض ابن مالك وتابعه أبو حيان[4]وابن هشام بأن التخصيص كان حاصلاً قبل الاضافة ، وادعى ابن هشام أنّ (ضارب زيد) أصله (ضارب زيدا) بالنصب ، وليس أصله ضارباً فقط ، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي بالاضافة ، وردّه الازهرى متابعة لابن الحاجب[5]• ويغلب على ظني أن التخصيص حاصل بعد الاضافة ، لان أصلها (ضارب) ، ولا أدرى كيف افترض ابن هشام أنها (ضاربٌ زيداً) ؛ لأنّ الوصف لايلزم أنْ يذكر معموله بعده دائماً ، كما لو جاء مبتدأ أو خبرا أو نعتا او حالا او غيرها ، ولو وجب ذكر المعمول ، لما انفكّ عن لحاقه على أية حال جاء •

(١) الآية ٢٢ الفرقان •

(٢) تفسير القرطبي ٢٠/١٣ ، ينظر الاختلاف في التقدير •

(٣) المغنـي ١٠٣/١ ، ١٠٤ •

(٤) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٦٩ •

(٥) التصريح على التوضيح ٢٨/٢ •

بناء (مذ) و (منذ) :

ذهب ابن الحاجب الى أنهما بُنيا لكونهما مقطوعين عن الاضافة ، لا لشبههما بالحرف [1] ، كما هو مذهب جمهور النحاة . ومذهب الجمهور أقرب لمجيئهما أيضا حرفي جرّ .

بناء (حسب) و (غير) :

علل بناءها بتضمنها المضاف اليه ، وذهب الى أنهما وان لم يكونا ظرفين ، فقد أجريا مجرى الظرف في تضمنهما المعنى الذى بنيت الظروف من أجله ، واحتج بأنه لو كان (حسب) معربا لوجب تنوينه ، وكذلك (غير) في قولك (لا غير) ، فدلّ ذلك على أنه مبني ، ولا علّة للبناء الا علّة بناء الظروف [2] .

بناء (لدن) :

(لدن) عنده مبنية لا معربة [3] . وعلة بنائها أنّ من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البواقي عليها [4] ، أى أنها جاءت على حرفين في بعض لغاتها . اذا كانت علة بنائها مجيئها في بعض لغاتها على حرفين ، وهو على ندرته ، سليم وسديد ، فلماذا لم يعتد باعرابها على لغة قيس ، وهي صحيحة فصيحة ؟ ثم لماذا هذا التعليل ؟ ولا مسوّغ له هنا ، ولا سبيل فيه الى حمل ما كثر استعماله على ما قل استعمامه .

(اذا) مضافة هي أم غير مضافة ؟ :

ذهب ابن الحاجب الى أنها غير مضافة لان تعيين الوقت في (اذا) يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده ، كما يحصل في قولنا : زمانا طلعت فيه الشمس . وردّه الرضي بأنه « انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره » واحتج

(١) الايضاح ق ١٣٦ .
(٢) الايضاح ق ١٣٦ .
(٣) الصبان ٢/٢٦٤ .
(٤) حاشية الشيخ ياسين ٢/٤٥ ، ٤٦ .

بأن (متى) في : متى قام زيد ؟ غير متخصصة اتفاقا مع أن الفعل قد ذكر بعدها [١] .

وذهب ابن الحاجب أيضا الى أن العامل في (اذا) هو الشرط لا الجزاء . بناء على عدم الاضافة ، مستدلا بقوله تعالى : « اذا مامتّ لسوف أخرج حيّا » [٢] محتجا بأن الجواب لو كان عاملا لكان المعنى حصول الخروج وقت الموت ، وردّه الرضي أيضا [٣] . وذهب الزمخشرى الى انتصابها [٤] بفعل محذوف يفسره المذكور . ولكن (اذا) هنا خلصت للشرط فذهبت ظرفيتها وصارت أداة كـ (إنْ) ، ولا معنى لهذه الاقوال جميعا ، لانها ليست معمولة لشيء من هذا ، أما اذا بقيت على شرطيتها فما ذهب اليه ابن الحاجب ليس ببعيد ، ولكن تمثيلة بالآية ليس سليما .

التنـــوين :

١ – عنى ابن الحاجب بالتنوين تنوين التمكين والتنكير [٥] . أما تنوين العوض والمقابلة فانهما يدخلان في التمكين . وذهب ابن أبي الربيع الى أنه متى أطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف أى التمكن ، فاذا أريد غيره من التنوينات قيد ، وذهب الشيخ ياسين الى مثل هذا في تفسير ما ذهب اليه ابن الحاجب إذْ قال : « ففيه دلالة على أن تنوين التمكن هو الاصل ، والباقي فروع »[٦] وما جاء به ابن الحاجب سليم ، لان تنوين العوض والمقابلة لا يلحقان الا الاسماء المتمكنة تمام التمكن في باب الاسمية ، وما جاء من فصلها عند النحاة فانما هو فصل واقع على ما استعملت فيه ، لا على أصل إتيانها .

---

(١) الرضي على الكافية ٢/١٠٤ .
(٢) الآية ٦٦ مريم .
(٣) ينظر الرضي ٢/١٠٤ .
(٤) الكشاف ٣/٣١ .
(٥) شرح الوافية ق ٥ ، المصنف على الكافية ٨ .
(٦) حاشية الشيخ ياسين ١/٣٥ .

٢ ـ ذهب أيضا الى أنّ تنوين نحو (رجل) انما وضـع للتمكين لا للتنكير ، والذى يدلّ عليه بقاؤه مع العلميـة بعد النقـل[١]. وردّ عليه بنحو (صه) لو سمّي به ، فانه يبقى على حالة ، وأجاب ابن الحاجب بأنه لا يخلو إمّا أن يسمى بصه المعرفة او النكرة ، فان كان الاول صار علما ، ولا يرد حينئذ، وان كان الثاني ، فاما أن يكون محكيا على التنوين أولا كما لو سميت بسيبويه منونا ، فالتنوين للتنكير ، وان لم يحك أولا أعربته ونوّنته تنوين التمكن ما لم تكن فيه علتان تمنعان من التنوين . وقد انتصر له الشيخ ياسين العليمـي بأن الاصل بقاء ما كان على ما كان ، وكان قول الدنوشري في تأييده وسطـا اذ قال : تنوين نحو : رجل ، قبل العلمية للتنكير فقط ، وبعدها يخلفـه التمكين[٢] .

والذى ذهب اليه ابن الحاجب ـ في ظني ـ أسلم الآراء .

٣ ـ ذهب الى أنّ التنوين الغالي سـمّي غاليا لقلتـه[٣]. وان قيل : ان ورود الغلو لغة بمعنى القلّة[٤] غير معروف ـ كمـا زعـم الصبّان ـ ولكنـه دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه . وذهب ابـن الحاجب أيضا الى تحريـك ما قبل النون بالفتح حملا على فتح ما قبـل نون التوكيد ، خلافـا لمن ذهب الى التحريك بالكسـر[٥].

اعراب الأفعال :

ذهب الى أنّ إعراب الافعال موضـوع لمعـان كوضـع اعـراب الاسماء متابعة للكوفيين ، ولكنه وضّح ذلك بأن المعنى لا بما يعتور الفعل ، وانما هـو معنى ما ينضم الى الفعل ، فاذا قلت : أنت تكرمنـي ، فمعناه اثبات الاكـرام ،

---

(١) التصريح على التوضيح ١/٣٢ .
(٢) حاشية الشيخ ياسين ١/٣٢ .
(٣) الاشموني ١/١٢ .
(٤) وفي اللسان (مادة : غلا) وانما اشتق من (الغلو) الذي هو التجاوز لقدر ما يجب ... ولا يعتد به في الوزن لأن الوزن قد تناهي قبله .
(٥) حاشية الصبان ١/٣٢ ، الدرر اللوامع ٢/١٠٤ .

واذا قلت : لن تكرمني ، فمعناه نفي الاكرام في المستقبل ، واذا قلت : لم تكرمني فمعناه نفي الاكرام في الماضي ، فهذه المعاني ليست معتورة على الفعل حتى يجعل لها دلالة في الفعل كما في معاني الاسم[1] .

ويظهر لي أنّ هذه المعاني متعلقة بالادوات الداخلة على الفعل ، لانها هي التي تحدث الاعراب ، ومن ثمة تجلب له المعنى المقتضي ، واذا لم تدخل على الفعل أداة بقي الفعل على المعنى الذى هو له .

فعل القول :

ذهب الى أنّ فعل القول اذا كان مستقبلا للمخاطب مستفهما عنه جرى مجرى الظنّ على اللغة الفصيحة[2] . وهو يحتمل المعنى ولكنه لا يحمل عليه دائما .

العامل في الصفة :

ذهب الى أن العامل في الصفة كونها صفة لانه بها يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ، ولان المعنى عليه ـ في زعمه ـ بدليل : اشتريت الجارية نفسها ـ وجاءني غلام زيد وعمرو ، رادّاً بذلك على من قال إن العامل فيها عامل الصفة والموصوف ، وكذلك بقية التوابع[3] . فقد ذهب سيبويه وتابعه ابن كيسان الى أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ينصب عليهما انصبابة واحدة وتابعهما الرضي ، وذهب الاخفش الى أن العامل في الصفة هو كونها تابعة ، وذهب آخرون الى أن عامل الصفة مقدر من جنس عامل الموصوف[4] ، ولست أدرى ما المراد عند ابن الحاجب من كونها صفة ؟ فاذا كان القصد عنده أن العامل معنوى ، فمذهب الأخفش أدلّ ،

---

(١) الأيضاح ق ٢١١ .
(٢) الأيضاح ق ٢٢٦ .
(٣) الأمالي ق ٢٧ .
(٤) الرضي على الكافية ١/٢٧٦ .

لان التابع يأخذ حكم متبوعة ، والملازمة بين الصفة والموصوف توجب لحاق الثاني بالاول ، وانسحاب الاعراب عليهما جميعا .

رفع (افعل) الظاهر :

ذهب النحاة منع رفع (أفعل) الظاهر ، الا إذا كان صفة لشيء ، وهو في المعنى لسبب مفضّل على نفسه باعتبارين ، وذلك لنقصانه من حيث كان في أصله لا يثنّى ، ولا يجمع ولا يؤنث[1] ، وبهذا أشبه الوصف ، فضعف عن شبه الفعل . ورأى ابن الحاجب « أنّ خيرا منه أن يقال : انما عملت الصفة عمل الفعل لان لها فعلا بمعناة ، وأمّا هذا فليس له فعل بمعناه ، فلم يعمل لذلك ، وانما عمل عند حصول هذه الشرائط لانه فيها بمعنى (حسن) » . ومع ذلك فقد أجاز ابن الحاجب ـ فيما نقله السيوطي عن ابن الصائغ ـ مثل : « ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه » لانه يصح وقوع الفعل موقع أفعل التفضيل ، وان لم يصح أن يقع موضعه الفعل الذى يبنى منه ، وردّه ابن الناظم مدعيا أن اطراد القاعدة في وقوع الفعل الذى يبني منه (أفعل) موضعه[2] . وقد حكى يونس أن بعض العرب رفعوا بأفعل الظاهر دون تلك الشروط[3] . وهو عندى جيّد ، لان قولهم : مررت برجل أفضل منه أبوه ، معناه : مررت برجل يفضل أو فضل عليه ابوه ، وكذلك مررت برجل خير منه عمّه ، ولا جرم أنّ هذا مما يعتد به وان لم يك مشهورا ، لانه نقل عن فصحاء ، وليس لنا الى إسقاطه من سبيل .

العطف أو المعيّة :

اختار ابن الحاجب العطف في مثل : ما أنت وزيد ، وجزم به ، وان جاز

---

(١) ينظر : ابن الناظم ١٨٦ .
(٢) ابن الناظم ١٨٧ .
(٣) الرضي ٢/٢٠٤ .

فيه النصب مفعولا معه ، وقد ردّ بالسماع نحو : ما أنت والسير في متلف .... وما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد[1] . والنصب ، أولى لأن المعنى عليه ، اذ الشركة غير حاصلة بين الضمير والاسم ، والمصاحبة بينهما واضحة ظاهرة ، فحمله على أنّ الواو للمعية وليست للعطف أولى .

بناء صفتي التعجب والتفضيل من المزيد :

ذكر السيوطي أن ابن الحاجب جزم ببناء صيغتي التعجب والتفضيل من المزيد ، وهو رأي الأخفش[2] ، اذ أجازه باعتبار أصله متابعة للكوفيين . واذا كان قد سُمع عن العرب فليس ببعيد ، وكل قول انما يؤخذ به اذا تأيّد بالسماع منهم .

حروف الزيادة :

أطلق ابن الحاجب على حروف الزيادة اسم حروف الصلة لأنها يتوصل بها الى زنة أو اعراب لم يكن عند حذفها[3] .

الفرق بين المصدر واسم المصدر :

ذهب ابن الحاجب الى أن المصدر هو اسم المعنى الذى له فعل يجرى عليه ، كانطلاق في (انطلق) ، واسم المصدر ، ما لم يكن له فعل يجرى عليه كالقهقرى فانّها نوع من الرجوع . وقيل : انهما المتغايران معنى[4] أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل ، كالطّهور ، والطَّهور[5] ، والأكل والأُكل ، فالطّهور المصدر وهو أيضا اسم ما يتطّهر به ، والأكل

---

(١) الهمع ١/٢٢١ .

(٢) الهمع ٢/١٦٦ ، ينظر : منهج السالك لأبي حيّان ٣٧٤ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٠٩ .

(٤) في الأصل (لفظا) وهو ما لا يدل عليه المعنى .

(٥) وقد ذهب سيبوية الى أن الطّهور بالفتح يقع على الماء ، والمصدر معا . وقال ابن الأثير : الطّهور بالضم المتطهر ، وبالفتح ، الماء الذي يتطهر به كالوُضوء والوَضوء (اللسان : طهر) وبالأول قال ابن الحاجب كما عليه سياق الكلام .

المصدر وكل ما يؤكل[1]. وذهب ابن الناظم الى أن المصدر هو ما كان أوله ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمَضْرَب والمَحْمَدة، أو كان لغير الثلاثي بوزن الثلاثي كالوضوء والغسل، وما عداه فهو المصدر[2]. وهذا الأخير عليه رأى الأكثرين ـ ولعله أولى وأوضح .

تنوين الأسما المبينة للضرورة :

منع ابن الحاجب تنوين الأسماء المبنية للضرورة . قال : لأن التنوين فرع الاعراب ، وهي لا يدخلها الاعراب ، فلا يدخلها التنوين[3] .

إذا جاز للضرورة تنوين غير المنصرف عند جمهور النحاة، وجاز العكس أيضا عند الكوفيين والخليل ، فلم لا يجوز تنوين المبني للضرورة ؟ وقد جاء في الشعر تنوين المنادى المعرفة منصوباً على الأصل على ما ذهب اليه عيسى بن عمر جاعلا اياه كالنكرة وذلك في قول الشاعر :

سلام الله يا مطراً عليها   وليس عليك يا مطرُ السلام

وقرىء :

(يا مطر) أيضا على رأى سيبوية في كونه بمنزلة غير المنصرف الذى لحقه التنوين[4].

ان التنوين في الميزان العروضي يقوم مقام حرف ، واذا اضطر الشاعر لاقامة الست فنون فلا ضير في ذلك ، كما يغلب على ظني .

---

(١) الأمالي (مصورة الرياض) ٤٨ ، الأشباه والنظائر ٢/١٨٥ ، حاشية الشيخ ياسين ٢/٦٢ .

(٢) ابن الناظم ١٦٠ .

(٣) الأمالي ق ٣٥ ، الأشباه والنظائر ٢/٢٣٢ .

(٤) الكتاب ١/٣١٣ ، لم يذكر سيبوية رأي الخليل غير أن الأعلم ذكر أن مذهب الخليل واصحابه واختيارهم أن يترك على لفظه ، كما ينوّن الاسم المرفوع الذي لا ينصرف فلا يغير التنوين من رفعه . (١/٣١٣) .

اسم (أن) المخففة :

أوجب ابن الحاجب أن يكون اسم (أن) المخففة ضمير الشأن ، وتبعه ابن عقيل ، وذهب ابن مالك الى أنه يكون للشأن ولا يكون ، وأوّل ابن الحاجب قول (جنوب) :

بأنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريع   وأنْكَ هناك تكون الشمالا

بأنه ضرورة[1] . وذكر الخضري أن ابن مالك والجمهور لم يشترطوه لخروجه عن القياس[2]. والذى أراه أنّ هذا البيت لا يعتد به ـ كما قال ابن الحاجب ـ لأن تخفيف (أن) هنا ضرورة ، واسمها ليس ضمير الشأن على الأصل ، ولكن لو وجد في النثر نقلا عمن سلمت سلائقهم ، وفصحت ألسنتهم لصار حجة صحيحة لابن مالك وغيره ممن ذهبوا الى عدم اشتراط ضمير الشأن اسما لأن المخففة ، ودعك من القياس .

اللامات :

١ ـ لام الجحود ـ ذهب ابن الحاجب الى أنها لام زائدة للتأكيد ، مثلها في ذلك مَثَلُ حروف الجرّ زيدت لتأكيد النفي من قولك : ما جاءني من أحد ، وليس زيد بقائم وشبهه ، ولام الجحود كذلك لام تأكيد لكان بعد النفي[3]. هو واضح .

٢ ـ لام (كي) ـ وهي أيضا معناها التوكيد ، لأنك لو أسقطتها لم يتغيّر المعنى[4]. وهو ظاهر .

١ ـ لام الخفض ـ أجاز ابن الحاجب مجيء اللام بمعنى (عن) مع القول ، نحو : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا ... »[5]، أي : عنهم ، وليس

---

(١) التصريح على التوضيح ٢٣٢/١ .
(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل ١٣٨/١ .
(٣) الأمالي ق ٨٨ .
(٤) مصورة شرح الوافية ق ٩٥ .
(٥) الآية ١١ سورة الأحقاف . وتكملتها « لو كان خيرا ما سبقونا اليه » .

المعنى أنهم خاطبوا به المؤمنين والا قال : سبقتمونا اليه . وأجاز ابن الصبغ أن يكون من باب الحكاية ، وذهب ابن مالك وغيره الى أنها للتعليل ، وزعم آخرون أنها للتبليغ[1] ، ومنه : « قالت أخراهم لأولاهم هؤلاء أضلّونا »[2] . وذهب الزمخشري الى أنه يحتمل أنهم يناطقون المؤمنين بذلك ، ويواجهونهم به ، وأنهم يفوهون به لأجلهم . والذى أراه أنّ مذهب ابن الحاجب سديد في هذه[3] الآية خاصة ، أما الآيات الأخرى[3] فلا يستدل بها لأن في اللام معنى المواجهة وهي لا تحتمل معنى (عن) ، ويفهم ذلك من قراءة هذه الآيات .

٤ ـ لام التقوية ـ ذهب الى أن اللام في قوله تعالى « فعّال لما يريد »[4] هي لام التقوية[5] . وكذلك في : سقيا لزيد ، وأنها ـ هنا ـ متعلقة بزيد ، وتابعه ابن مالك والصبّان[6] . وردّه ابن هشام بأن لام التقوية صالحة للسقوط ، وهذه لا تسقط ، فلا يقال : سقيا زيدا ، بلا لام كما لا يقال : جدعاً اياه[7] . وأجاب الدمامينّي عن هذا الرد بأنه لم يستند في رد كلام ابن الحاجب الى نقل يعتمد عليه[8] ، وأن اللام غير صالحة للسقوط في المثالين لأنهما سماعيان ، ولا مجال للقياس عليها أيضا ، ولا لافتعال اسقاط اللام منهما . ومعنى التقوية في هذه اللام يلمح لمحا ، والمعنى عليه . وهذا وهم آخر من أوهام ابن هشام ، لأن هذا الرأى لم يرد في الايضاح .

---

(١) لتوضيح هذه المسألة ، ينظر : (الكشاف ٤/ ٣٠٠) ، (تفسير القرطبي ١٦/ ١٩٠) ، (البحر المحيط ٨/ ٥٩) .
(٢) الهمع ٢/ ٣٢ ، ينظر : التصريح ٢/ ١٢ ، الآية ٣٨/ الأعراف .
(٣) الآية ٧٣/ مريم ، ١٢/ العنكبوت .
(٤) الآية ١٠٧/ هود ، ١٦/ البروج .
(٥) الخضرى علي ابن عقيل ٢/ ٣ .
(٦) حاشية الصبان ٢/ ٢١٧ .
(٧) المغني ١/ ٢٤٣ . دققت النظر في (الايضاح) فلم أجده .
(٨) معرب الكافية ٦٨ .

لـــو :

قال ابن الحاجب في الآية « وان يأت الأحزاب يودوا لوأنهـــم بادون في الأعـراب »[١]، ان (لـو) ـ هنـا ـ للتمني ، وذهب ابـن هشـام الى أنهـا للعرض ، ووقوع (أنّ) بعدها كثير ، وأوجب الزمخشري أن يكون خبرهـا فعلا،وقد ردّه ابن الحاجب بقوله تعالى:« ولو أنّ ما في الأرض منشجرةاقلام»[٢] اذ جاء خبرها جامدا ولكنه منع وقوعه مشتقا ، وقد اعترض ابن هشام بأنه وجد آية في التنزيل وقع فيها الخبر مشتقا لم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبّه لها ابن الحاجب ـ كما زعم ـ والا لما منع من ذلك[٣]، وهـي قوله تعالى« لوأنهـــم بادون في الأعراب » ، وقد وهم ابن هشام في هذا وهما لا يجوز أن يقع منـــه ، لأن ابن الحاجب جعل (لو) في الآيـة للتمني وليست للعرض • جاء فـــي منظومته (الوافية) :

لـو أنهـــم بادون في الأعـــراب   لو للتمني ليس مـن ذا الباب[٤]

ونقله عنـه أكثر المتأخريـن ، وفي مقدمتهـم صاحب الخزانـــة[٥].

ويبد ولي هنا أنّ ابن هشام لم يكن مّطلعا على مصنّفات ابن الحاجـب ، أو أنه لم يتثبّت في الأخذ عنه ـ في أغلب الظن •

اسم الاشارة :

وافق ابن الحاجب بعض النحويين بأن الكاف في اسم الاشارة للمتوسـط ، واللام لافادة البعد ، فقد ورد في الوافيـــة :

ذا للقـــريب ثـم ذاك للوســـط   ذلـك للبعيـد عـن بعضـ فقط

ثم أوضحه في شرحهـا بقوله : « انّ بعض النحـويين يزعم أنّ (ذا) موضوع للقريب وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد » وذهب الى تصحيحه[٦].

---

(١) الآية ٢٠/الاحزاب •

(٢) الآية ٢٧ لقمان •

(٣) المغني ١/٢٩٩ •

(٤) شرح الوافية ق ٥٢ •

(٥) الخزانة ٤/٥٢٤ •

(٦) شرح الوافية ق ٧٢ •

أما أكثر النحاه ، وخصوصا المتأخرين ، ومنهم ابن مالك فقد زعموا أن الكاف للبعيد ، واللام لتاكيد البعد[1].

العدد والمقادير :

زعم ابن الحاجب أنّ العدد من المقادير ، وتابعه ابن عقيل ، وخالفه ابن مالك ، إذ جعل العدد قسيم المقادير ، لا قسما منها ، لعدم صحة إضافة المقدار اليه ، يقال : مقدار عشرة ، كما يقال : مقدار شبر ، لأن المقدار ما يقدر به الشيء كقولنا : رطل زيت مثلا[2]، واوضح منهما جميعا ماذهب اليه الزمخشري من أنّ العدد انما يدل على الأجناس ومقاديرها ، ولهذا تشفع عامة الأعداد بأسماء المعدودات ، كقولك : ثلاثة أثواب ، وعشرة دراهم ، ما خلا الواحد والاثنين ، اذ يلفظ باسم الجنس مفردا فتحصل الدلالتان معا ، كقولك : رجل ورجلان[3] .

علمية بعض الألفاظ :

١ ـ ذهب الى أنّ (سبحان) علم وهو مذهب ابن جني وابن برى[4]، مستدلا بقول الشاعر :

قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاجر

ودليله على ذلك ، أنه ممتنع من الصرف ، لأن الألف والنون في غير الصفات انما يمنع مع العلمية ، والأعلام أيضا لا يكثر استعمالها مضافة . وهذا خلاف قول الزمخشري في أنّ (سبحان) وضع اسما للتسبيح ، وردّه أيضا بأن مدلول التسبيح لفظ ، ومدلول سبحان تبرئة لا لفظ ، لذا فقد تبين أنه ليس اسما للتسبيح[5].

وقد اختلف النحاه فيها ، فقد ذهب أبو الخطاب الأخفش الأكبر والزجاج

---

(١) حاشية الأمير على المغني /١٩٤ .
(٢) الخضرى على ابن عقيل ٢٢٣/١ .
(٣) المفصل ٢١٢ ، ٢١٣ .
(٤) اللسان (مادة : سبح)
(٥) الايضاح ق ٦ .

الى أنّ (سبحان) منتصب على المصدر ، وقيل ان معناه في البيت المذكور (براءة) منه ، وقيل إنّه لم ينون التعريف وشبه التأنيث • وقد ورد منونا في قول أمية بن أبي الصلت :

سبحانه ، ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبح الجوديّ والجمد[١]

ولا يبعد ، أن يكون مصدرا سماعيا بمعنى التسبيح ، وقد بني لذلك ، ونوّنه الشاعر للضرورة ، وهذا قريب من قول ثعلب أنه حكى : سبّح تسبيحا وسبحانا ، وذهب ابن مكّرم الى أنه مصدر سبح ، وهي لغة في سبّح[٢]، وليس ببعيد ، ولكن يمنع من الأخذ به وروده على صيغة المبني في غير الشعر •[٣]

٢ ـ وذهب أيضا الى أنّ (زوبر) علم ، مستدلا بقول الشاعر :

إذا قال غاو من تنوخ قصيدة بها جرب عدّت عليّ بزوبرا[٤]

وهو رأي الفارسيّ لأن الشاعر علّقه على القصيدة فامتنع من الصرف للتعريف والتأنيث كما اجتمع التعريف وزيادة الألف والنون في (سبحان) ، وقال ابن برى إنه علم للكلبة ـ على رواية صاحب اللسان ـ ، وقال محمد بن حبيب : الزوبر ، الداهية ، وقيل لم يسمع به الا في شعر ابن أحمر[٥] • والذى

(١) اللسان (مادة : سبح) •

(٢) نفسه ٤٧٢/٢ •

(٣) يظهر أنّ بناء سبحان ساميّ الأصل : لأن مادّته سريانية وعبرية ، وأنه قد « أقرّ الزمخشري وابن الأنبارى والسيوطي وأحمد بن فارس انها سريانية النّجار » • « الالفاظ السريانية في المعاجم العربية » مجلة مجمع دمشق المجلد ٢٤ ج ٩/١ والذى أوقع بعض الاقدمين فيما أختلفوا فيه أنهم لم يجدوا فعلاً من سبحان بمعناه • وانهم كانوا يجهلون الدراسات اللغوية المقارنة وليس ببعيد أن تكون مادة (سبح) سامّية احتفظت بها العربية كما احتفظت بها اختاها : العبرية والسريانية •

(٤) الايضاح ق ٦ ، ورواية البيت في الصحاح وفي اللسان (مادة : زبر) : وان قال عاو من معدّ قصيدة •

(٥) اللسان (مادة : زبر) •

أراه أن المعنى الذى ذكره محمد بن حبيب مستقيم في رواية ابن الحاجب ، لأن القصيدة الجرباء التي قالها غاو تمد عليه بأنها داهية ، ويحتمل أن يكون (زوبر) علما لرجل داهية ، او أنها علم لكلبة شهرت بكثرة العواء على الرواية الثانية فيستقيم المعنى على ما ذكره ابن بري .

وقد رفض ابن الحاجب أن يكون متروكا صرفه للضرورة ، بدعوى أنه لو كان الأمر كذلك لمنع من الصرف من غير علة ، وهو لا يجوز باتفاق ، وانما الخلاف فيما كان فيه علة واحدة[1] . وقد عزب عن باله أن الخليل والكوفيين يجيزونه ، وشواهدهم على ذلك كثيرة . والجواز في الشعر لا يتعلق بالعلة والتعليل ، لأنه يأتي على خلاف القياس والقاعدة .

المصادر السماعية :

ذهب ابن الحاجب الى أن المصادر السماعية مثل : سقيا ورعيا ،مما لا يجمعها ضابط ، قد خرجت عن القوانين التي حصر بها النحاة المصادر القياسية ، ولهذا كثر تمثيلهم بها ، فهي ـ لذلك ـ تدخل في نطاق الدراسة اللغوية ، لأن النحو يتقوم بالضوابط التي تغني عن التمثيل ، واللغة تتقوم بكثرة التمثيل ، ليحصل لأهل اللغة طرف من المعرفة . وذهب أيضا الى أن علة حذف الفعل كثرة هذه المصادر في الاستعمال[2]، كما هو رأى سيبويه ـ فيما ذكره ابن الحاجب ـ ، بيد أن سيبويه ذهب الى غير ما ذكره ابن الحاجب فقد قال : « وانما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعلوا (الحذر) بدلا من (احذر) ، وكذلك هذا فكأنه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله »[3] . ولعل ابن الحاجب قد فهم من هذا القول أن قيام المصدر مقام الفعل مؤداه حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، مؤيدا ذلك بما زعمه سيبويه في باب التحذير من أنهم « حذفوا الفعل من اياك لكثرة استعمالهم اياه في الكلام فصار

---

(١) الايضاح ق ٦ .
(٢) الايضاح ق ٤٩ .
(٣) الكتاب ١/١٥٧ .

بدلا من الفعل »[1] • واذا كان الأمر هكذا فان هذه المصادر منتصبة على المفعولية المطلقة ، ولست أملك القدرة على تمثّل ما زعمه ابن الحاجب من أنّ هذه المصادر من اللغة ، وليست من النحو ، على التفسير الذي جاء به في هذا الباب ، لأنه ليس بمستطاعنا أن نفصل بين اللغة والنحو لتشاكل موضوعاتهما ، وتواشجهما وان كان يوحي لنا بأنه لا يعتد بشيء من النحو حتى يخضع لقاعدة ، أو يدخل في ضابط من الضوابط ، وهو من آثار مذهب البصريين مع مغالاة ظاهرة •

فاء السببية :

ذهب ابن الحاجب الى أنّ الفاء في قوله تعالى: « أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة »[2] انما هي فاء السببية ، ودليله على أنها للسببية ، وليست للعطف ، أنّ هذه للتعقيب من غير مهلة ، واصباح الأرض بعد الانزال من السماء انما يكون بمهلة ، وفاء السببية لا يشترط فيها ما اشترط في العاطفة[3] • ولها عند الزمخشري وجه آخر فقد ذهب الى أن الفعل مرفوع بعدها ، فيكون معناه إثبات الاخضرار ، ولو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض ، وهو نفي الاخضرار ، ومثّل بقولك لصاحبك : ألم تر أني أنعمت عليه فتشكر ، ان نصبته فأنت ناف لشكره ، وان رفعته فأنت مثبت للشكر[4] •

هذا من حيث المعنى ، أمّا من حيث مقتضى العمل الاعرابي فان النواصب لا بد أن تسبق بنفي أو طلب محضين[5] ، وليست الفاء في الآية مسبوقة بواحد منهما ، أو بما في معناهما ، وعلى هذا صارت ممحوضة للعطف •

(أن) المفسرة :

أجاز أن تكون (أن) مفسّرة في قول الشاعر :

فيا راكبا امّا عرضت فبلّغن ندامايَ من نجران أن لا تلاقيا

(١) الكتاب ١٣٨/١ •
(٢) الآية ٦٣/الحج •
(٣) الأمالي ق ٤ •
(٤) الكشاف ١٦٨/٣ •
(٥) ينظر : أوضح المسالك ١٧٥/٣ •

ودليله ، أنّ (فبلّغن) فيه معنى القول ، حين ذهب النحاة الى أنهـــا في البيت المذكور هي المخففة من الثقيلة[1]. وما قاله ليس ببعيد .

(أل) الموصولـــة :

ذهب الى أنّ (أل) الموصولة لا تمنع عمل صلتها فيما قبلها على عكـــس سائر الموصولات التي يمتنع فيها ذلك[2]. وعلّـله بأن الفرق بين (أل) وغيرها ، أنّ (أل) على صورة الحرف المنزّل جزءا من الكلمة ، فكانت كغيرهـــا مـــن الأجزاء التي لا تمنع التقدم . وقد ذكر الصبّان أنّ ابن الحاجب قيّده بالظرف ، كما في قوله تعالى « وكانوا فيه من الزاهدين»[3]، ولم يسـلم الصبّـــان مـــن الوهم ، لأن ابن الحاجب لم يقله فيما قرأت من كتبه وأقواله .

نيابة نون الاعراب عن نون الوقاية في المضارع :

ذهب ابن الحاجب أنّ نون الاعراب قد تنوب عن نون الوقاية في المضارع ، لأنهم يستغنون بالأولى عن الثانية في نحو : يضربان ، ويضربون ، وتضربيـن . فتقول : تضرباني في (تضربانني) ، وتضربوني في (تضربونني) ، وتضربيـني في (تضربينني)[4]. ومنه قولنا : فيم تبشّرون ، وتشاقون فيهم ، فالنون فيـــه انما هي نون الاعراب ، خلافا لبعض النحاة ممن قالوا بأنها نون الوقاية ، وقدروا أن نون الاعراب هي المحذوفـة[5] . والصحيح ـ في ظني ـ مـا ذهب إليـــه ابن الحاجب ، لأن نون الاعراب انما جيء بها للدلالة على كون الفعل مرفوعا ، فهي اذن جزء من الفعل المضارع المرفوع ، تقوم مقام الضمة فيه ، وحذفهـــــا يعني أن الفعل وقع موقع المنصوب أو المجزوم ، اضافة الى أنها أصل ، واتـي بنون الوقاية من أجلها لئلاّ تكسر ، فحذف الطارىء على هذا أولى من حـــذف ما هو بمثابة جزء من الكلمة ، وان كان مشكلا لأن نون الاعراب تلحقها الكسرة

---

(١) الأمـــالي ق ٧١ .
(٢) الأمـــالي ق ٣٩ .
(٣) الآية ٢٠/سورة يوسف ، الصبّان على الأشموني ١٦١/١ .
(٤) شرح الوافيـة ق ٧٠ .
(٥) الأمـــالي ق ٨٨ .

عوضا عن فتحة الأصل ، ولكن هذا سائغ من أجل ثبوت نون الاعراب ، ولأنّ اتصال ياء المتكلم بالأسماء دون نون الوقاية من مستلزمات الأسماء ، وحـذف الياء وابقاء الكسرة للدلالة عليها كثير في نحو : يا ربّ وغيرها •

حـرف الجواب (اى) :

ذهب ابن الحاجب الى أنّ حرف الجواي (إيْ) لا يقع الا بعد الاستفهام مستشهدا بقوله تعالى : « ويستنبئونك أحقّ هو ، قل : اى ، وربّي إنّه لحق[١] » ، غير أنّ ابن هشام ذهب الى أنها تأتي لتصديق المخبر ، ولاعلام المستخبر ، ولوعد الطالب • وهي ـ على هذا ـ تقع بعد « قام زيد » و « هل قام زيد ؟ » و « اضرب زيدا »[٢] ، أى بعد الخبر والانشاء ، ومنه الاستفهام ، وهـي حينئذ تشبـه نعم في اتيانها ، وفائدتها • وذهب الزمخشرى الى أنهـا بمعنى نعم في القسـم خاصة ، كما كانت (هل) بمعنى (قد) في الاسـتفهام خاصـة[٣] • وظاهـر كلامه أنها لا تكون بمعنى نعم في غير ما أوجبه القسم ، وفي أمثلة ابن هشام لـم يشترط أن تسبق (نعم) به ، ولا يستطيع حصيف أن يجد معنى للقسم في غـير الاستفهام ، ولهذا لم يكن قول ابن هشام قويا ، لأنه لم يدعـم رأيـه بأقـوال فصحاء ، وانّما مثّل بجمل مصنوعـة •

زيادة (ان) بعد (لما) الايجابية :

ذهب ابن الحاجب ـ فيما نقله ابن هشـام ـ الى زيـادة إنْ المكسـورة بعد (لمّا) الايجابية ، وردّه ابن هشام بزعم أن ذلك سهو منه ، لأنّ تلـك المزيدة انما هي (أن) المفتوحـة[٤] •

---

(١) الآية ٥٣/يونس •
(٢) المغني ١/٨٠ •
(٣) الكشـاف ٢/٣٥٢ •
(٤) المغني ١/٢٢ •

تسميـــة حـــروف الجـــرّ :

قال ابن الحاجب : ان حروف الجر سميت بهـذا الاسم لأنهـا تجر معـــنى الفعل الى الاسم وردّه الرضيّ بأن قال : بل لانها تعمل إعراب الجر ، كما قيل حروف النصب ، وحروف الجـزم • وهذا القول أسلم من قول ابن الحاجب ، لأن الرضي نظر الى ما تحدثه هذه الحروف من الاعراب ، ونظر ابن الحاجـب الى المعنى فحمله على التخيـّل ، وفيه اغراب ، لأننا في النحـو انمـا نهتـــم بملاحظة الأثر الاعرابي الذى تفعله الحرف فيما تدخـل عليه • أما الكوفيون ، فقد سمّوها حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل الى الاسم أى توصله وتربطه به، وسمّوها أيضا حروف الصفة لأنها تحدث صفة في الاسم ، فقولك : جلســـت في الدار ، دلت (في) على أن (الدار) وعـــاء للجلوس ، وقيـــل لأنهـــا تقع صفات لما قبلها[1] ، وفيه أيضا تمحّـــل ، وغير قليل من التلّعب بالمعانـــي •

حرف الجر ، اهي عوامل لفظية ؟

ذهب ابن الحاجب الى أنّ العوامل اللفظية تطلق على النواسخ ، لأنهـــا تقتضي شيئين ، أمّا حروف الجرّ ، فانها ــ وان كانت لفظية ــ ، لم تدعمهـــا لأنها بخلافها في اقتضائها شيئا واحدا • ولست أدرى من زعم أن العوامـــل لا تسمى لفظية حتى تقتضي العمل في شيئين ، كما اقتضته كان وأخواتهـــا وانّ وخواتها وظننت وأخواتها وما الحجازية • ثم اذا كان الأمـر كذلـــك ، فما باله بنواصب المضارع وجوازمه مثـــلا ، أهي أيضا ليست لفظية ، أشهـــد أن الرجل يحمّل النحو من أمره رهقا ، ويكفينا ــ إنْ آمنّا بالعامـــل ــ أنْ نرتضي بصنف واحد من العوامل اللفظية ، وبصنف آخر من العوامل المعنويّة ، حتى يقيّض لهذا النحو أن يهذّب ويشذّب من تأويلات المناطقـــة والفقهـــاء والمتزمتين •

هل تأتـــي (إنّ) بمعنى نعم

استدل النحاة على أنّ (إنّ) تأتي بمعنى (نعم) بقول الشاعـــر :

---

(١) الهمع ٢/١٩ •

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت ، فقلت : انه

ولم يسلم ابن الحاجب لهم بهذا لاحتمال أن تكون (انّ) الابتدائية ، وقد حذفوا الخبر ، كأنه قال : انه كذلك ، ولكنه سلّم لهم بذلك في قول ابن الزبير لمن قال له : لعن الله ناقة حملتني اليك . انّ وصاحبها ، لوضوحه[1] . وما ذهب اليه في البيت أسلم اذا كانت الهاء ضميرا ، فاذا كانت للسكت فالقول ما قاله غيره .

بناء (عن) و (على) الاسميتين :

جزم ابن الحاجب ببناء (عن) و (على) عند مجيئهما اسمين بمعنى (جانب) و (فوق) ، كما في قول الشاعر :

من عن يميني تارة وأمامي

وقوله :

من عليه بعد ما تم ضمؤها

بادعاء حصول مقتضى البناء ، وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه[2] . وذهب بعض النحاة الى اعرابه . وما ذكره أسدّ من وجهين :

الأول ـ ما علل به مذهبه ، والثاني ، أن الحركة لم تتغيّر فيهما ، فعن بقي السكون هو هو ، فليس هنالك من مسوّغ لتقدير حركة جديدة ، و (على) لو أعربناها لقدّرنا الحركة في آخرها ، لأنها اسم مقصور ، وكأننا بهذا لجأنا الى تخيّل الاعراب ، دون أن يظهر أثره ، وليس يلزمنا هذا في شيء .

كلا :

إذا كان حرف الردع (كلا) بمعنى (حقّاً) ، فيجوز ـ عند ابن الحاجب ـ في هذا الوجه أن يكون اسما بني لموافقته الحرف في لفظه وأصل معناه ـ كما مرّ في (عن) و (على) ـ خلافا للنحويين الذين حكموا بالحرفيه

---

(١) المصنف على الكافية ١٢٨ .

(٢) الهمع ٢/٣٢ .

بزعم أن المقصود بها تحقيق الجملة ، كما هو المقصود بانّ فبقيت على حرفيتها[١]، وهذا هو الصحيح ، لأنه لم يثبت دخول حرف آخر عليها فتخرج عن حرفيتها الى الاسمية ، كما هو الحال مع (عن) و (على) . وما علل به النحاة لحرفيتها غير بيّن ، لأنه لا دليل عندهم على أنّ (انّ) بنيت لأن المقصود بها تحقيق الجملة ، فتحمل (كلا) عليها ، وانما بنيت لأنها حرف ليس غير ، أما هذه التأويلات فهي من مظاهر البعد عن الدراسة اللغوية .

معنى الاضراب ببل :

ذهب ابن الحاجب الى أنّ معنى الاضراب بـ (بل) نفي حكم ما قبلها عما بعدها ، أي ابطال الأول ، واثباته للثاني ، ففي قولك : جاءني زيد بل عمرو ،ابطال المجيء لزيد واثباته لعرو[٢] ، وخالفه السعد التفتازاني بأنّ معنى الاضراب عن المتبوع أن يجعله في حكم المسكوت عنه[٣] ، وذهب ابن مالك الى أن معناه في القرآن الانتقال من معنى الى آخر متابعة لصاحب البسيط ، ووهمه ابن هشام . وقال ابن الحاجب : إنّه لا يقع مثله في القرآن إذا كان من باب الغلط[٤].

هل اللغة توقيف ؟

ذهب ابن الحاجب الى أن اللغة توقيف[٥] متابعة للأشعرى الذى قال : إنّ الوضع هو الله تعالى ، إمّا بالوحي أو بخلق الأصوات واسماعها لواحد أو جماعة أو بخلق علم ضرورى بها[٦]، وكان قد ذهب الى ذلك أيضا الأخفش الأوسط وأبو علي الفارسيّ احتجاجا بقوله تعالى « وعلّم آدمَ الأسماءَ كلّها » ،

---

(١) المصنف على الكافية ١٣٣ .
(٢) حاشية الشيخ ياسين ٢/١٤٧ ، ١٤٨ .
(٣) نفسه ٢/١٣٥ .
(٤) الاتقان في علوم القرآن ١/١٥٨ ، ١٥٩ .
(٥) الأيضاح ق ٥٧ ، منتهى الوصول والأمل ٢٠ .
(٦) منتهى الوصول ص ٢٠ .

ثم قالا أيضا في بعض كلامهما انها تواضع منه ، وقد اعتل ابن جني لهما بذلك[1]. وتابعهما في قوليهما ، ثم ذهب بعد ذلك الى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة[2] ثم ذكر أن بعضهم قد ذهب الى أن أصل اللغة كلها انما هو حكاية للمسموعات كدوى الريح وخرير الماء ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد وقال : « وهذا عندى وجه صالح ومذهب متقبّل[3]، ثم يبدو أنه ذهب الى التوقيف بعد ذلك بسبب من التنقير والبحث والأخبار المأثورة ، فقال : « فقوى في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه وأنها وحي »[4]. وقد اختلف العلماء فيما بينهم فمن قائل : انها توقيفية ـ كما هو مذهب الأشعرى ـ ومن قال انها حصلت بالاتّفاق ، وهو مذهب المعتزلة ، وذهب الفخر الرازي في تفسيره الى أنه « لما ضعفت هذه الدلائل جوّزنا أن تكون كل اللغات توقيفية ، وأن تكون كلها اصطلاحية ، وأن يكون بعضها توقيفيا وبعضها اصطلاحيا »[5] ، وهذا الرأى القلق قريب من رأى شيخنا ابن الحاجب ، الذي ذهب أول أمره الى الرضا بالقولين معا ثم رجّح رأى الأشعرى بقوله « وان قلنا ان الله علّمهم ذلك فأوضح »[6].

أحوال اعرابية مختلفة :

١ ـ قال الشاعر :

بكلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بنا	على أن قرب الدار خير من البعد
على أن قرب الدار ليس بنافع	اذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

جاء الشاعر بـ (على) في البيت الأول لابطال عموم ما سبق ، وجاء بـ (على) في البيت الثاني لابطال (على أن قرب الدار خير من البعد) . وقد ذهب ابن

(١) الخصائص ١/٤١ .
(٢) الخصائص ١/٤٤ ، ٤٥ .
(٣) الخصائص ١/٤٦ ، ٤٧ .
(٤) الخصائص ١/٤٧ .
(٥) تفسير الرازى ١/٢٢ ، ٢٣ .
(٦) الايضاح ق ٥٧ .

الحاجب الى زعم أنّ (على) في موضع خبر لمحذوف تقديره (والتحقيق) ، لأن الجملة الأولى قد وقعت على التحقيق ، ثم جيء بعلى لاثبات ما هو التحقيق فيها ، مخالفا بذلك جمهرة من النحاة ادعوا أن (على) متعلقة بما قبلها تعلق (حاشا)[١] .

ويلوح لي أنّ (على) ـ هنا ـ تفيد الاستدراك ، وهي متعلقة بما قبلها كما ذهب اليه هؤلاء النحاة ، لأنه في معناه ، ولأنه أيضا يغني عن الحذف والتقدير .

٢ ـ أجاز ابن الحاجب كون (وتستطارا) في قول الشاعر :

متى ما تلقني فردين ترجف ... روانف أليتيك وتستطارا

معطوفا على (ترجف) وألحقت به نون التوكيد الخفيفة ، فقلبت ألفا في الوقف[٢] .وردّه صاحب الخزانة بأن إلحاق نون التوكيد في جواب الشرط ضعيف[٣] . وخالف ابن الحاجب الكوفيين لأنهم ينصبونه بواو الصرف كما في قوله تعالى : « ويعفّ » عن كثير ويعلم » في قراءة الأكثرين ، كما خالف البصريين في نصبهم اياه عطفا على مقدّر ، كما في قوله تعالى « ويعلمَ » أي « لينتقمَ ويعلمَ » . وردّه البغدادي أيضا .

والذى أراه أنه منتصب بواو المعية ، أو واو الصرف كما ذهب اليه الكوفيون ، والألف للاطلاق .

٣ ـ ذهب ابن الحاجب الى اعراب لفظ الجلالة في قوله تعالى : (لكنّا هوالله ربي)[٤]، على أنه عطف بيان على الضمير (هو) . وقدّر ابن هشام الضمير بأنه ضمير الشأن ، وزعم أنه الظاهر[٥] ، وهو رأى الزمخشري[٦] وذكره

---

(١) المغني ١/١٥٥ .
(٢) الأمالي ق ٧٢ .
(٣) الخزانة ٣/٣٦١ .
(٤) الآية ٣٨/الكهف .
(٥) المغني ٢/٤٢٥ .
(٦) الكشاف ٢/٧٢٢ .

القرطبي أيضا[1] .

٤ ـ اختلف النحاة في العامل في (بسراً) ، أهو اسم الاشارة أو اسم التفضيل ، وذلك في (هذا بسراً أطيب منه رطباً) ، وقد ذهب الفارسي وكثير من النحويين الى أن العامل اسم الاشارة ، وذهب ابن الحاجب الى أن العامل (أطيب) ، ووصم قول الفارسي بأنه وهم ، وردّه من وجوه عدة[2] . وما ذهب اليه ابن الحاجب في رأيي أوضح من رأى الفارسي ، اذ ذهب الفارسي الى أن هذا فيه معنى الفعل ، وأفعل التفضيل لا يجوز أن يعمل لضعفه في العمل ، وقوله مردود عليه بما مثّل به الرضيّ من قولهم : زيد رجلا أحسنُ منه راكبا ، فهو يشكل عليه لأنه جائز اتفاقا مع خلوّ المبتدأ من معنى الفعل[3] .

٥ ـ قال ابن الحاجب : ان الباء في قول الشاعر :

مهما لي الليلة مهما ليه ... أودى بنعليّ وسرباليه

انما هي باء التعدية ، كما تقول : ذهب بنعلي[4] ، وذهب ابن هشام ـ متابعة لأبي علي الفرسي ـ الى أنها زائدة ، ولكنه جعل زيادتها في الفاعل للضرورة تبعا لابن عصفور[5] . ثم ردّ على ابن الحاجب بأنه لم يوضح علام يعود الضمير اذا قدّر ضميرا . وليس هذا ببعيد ، وهو حجة ظاهرة الوضوح على ابن الحاجب .

٦ ـ اختلف النحاة في اعراب (سيرى) في البيت الشاهد :

جارى لا تستنكرى عذيرى ... سيرى واشفاقي على بعيري

فقيل : عطف بيان من (عذيرى) . وقيل : بدل منه . وقيل : خبر مبتدأ

---

(١) تفسير القرطبي ١٠/٤٠٥ .
(٢) الايضاح ق ٨١ .
(٣) الرضي على الكافية ١/١٩٠ ، ١٩١ .
(٤) المغني ١/١١٥ .
(٥) الخزانة ٣/٦٣٢ .

محذوف ، أي هو سيرى • وذهب ابن الحاجب الى أنه خبر مبتدؤه (عذيرى)[1] • وهو الصحيح من وجهين : الأول ، أنّ (عذيرى) لا يصح أن يكون مفعولا لـ (تستنكرى) ، لأن الجملة جاءت على خذف المفعول ، وهو كثير ، فكأنه جواب استنكار ، كما يقال في جواب الظن : أتظنّ أنك ناجح ؟ ، فيكون الجواب : أظنّ • وليس الاستنكار ـ هنا ـ واقعا على العذير • والوجه الثاني ، الاستغناء عن التقدير ، اذا جعلناه خبرا ، لأنه لابد من خبر مقدّر يقتضيه •

وبعد ، فهذه آراؤه التي انتخلها من كتبه ، وكتب الذين نقلوا عنه ، هداني اليها البحث ، والتدقيق ، وقد تثبت بكل وسيلة تصلني بهذه الآراء ، أو توصلني اليها ، ولكنني لا أريد أن ألقي القول على عواهنه ، فأزعم بأنني قد أحطْتُ بآرائه جميعاً ، ولكنّني أزعم أنني بذلت جهدا كبيرا في محاولتي الاحاطة بها ، وقد لا أكون مبالغا اذا قلت : انّ قلّة قليلة جدا من آرائه ـ ان وجدت ـ قد استطاعت الافلات من هذا الانتخال •

وهذه الآراء ثلاثة أضرب :

ضرب كان ابن الحاجب منحاز فيه الى رأي ذهب الي وجاهته بين آراء شتّي لنحاة مختلفين حول مسألة من المسائل ، ولم يكن هذا الرأى يتسم بطابع مذهبي ، فمتابعته لصاحب هذا الرأى ، وتوثقته له ، وتمسكه به ، يسمح لنا أن نجعله من الآراء التي تفرّد بها على سبيل المجاز ، لأنه لم يكن يقبل هذه الآراء إلاّ بتجريح جديد لعلّه يبدو له وجيهاً •

وضرب ثان ، مجموعة من الآراء التي عرضها ابن الحاجب على مسائل أو أبيات مشكلة الاعراب ، ووجدت لها مكانا بين آراء مختلفة ، ذهب الى بطلانها ، ثم افترض صحة رأيه ، فذكره ، وذهب الى تعليله ، وحاول اثبات صوابه •

وضرب ثالث ، هو آراء ومسائل تفرّد بها ، ولم يسبق اليها ، ولكنها

(١) الخزانة ٢٨٣/١ •

لم تكن من الكثـرة والأهمية بحيث يستطيع الباحث أن يتلمس فيها تأثـيرا باغا في الدرس النحوي، أو يمكن أن يعتد بها في تقويم النحو، أو العمل على تيسيره، أو الافادة منها في وضع دراسات موسعة في علوم العربية .

٢ ـ آثار ثقافته ، ومذهبه في البحث

لا بد لنا الآن ـ بعد الالمام بأطراف من آراء المدرستين ، وبعـض رجالهما ، وموقف ابن الحاجب منها ، في فصل سابق ـ ثم انتخال آرائه التي انفرد بهـا . لا بد بعد كل هذا من استكمال العُدّة العلمية في ابراز خصائص مذهبه في البحث ، لعلّ هذه الدراسة تشق لنا طريقا جديدة في الوصول الى مذهبة النحـوى بتثبُّت تام ، وتدبّر حصيف ، ليكون البحث في منجاة من مهواة الزلل أو الضعـف . وسأتعرض من أجـل هذا لموقفه من السماع والقياس ، ثم لموقفه من القراءات ، ثم لأثر الفقه والعلوم العقلية في دراساته .

ا ـ موقفه من القياس والسمـاع :

القياس والسماع أصلان مهمان من أصول النحو ، و « أصـول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وأصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله »[١] . وقد اختلف موقف الكوفيين والبصريين من هذيـن الأصلين ، فقد ذكر الاتفاق « على أنّ البصريين أصحّ قياسا لأنهم لا يلتفتون الى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسـع روايـة »[٢] . وقال الأندلسي[٣] في « شرح المفصل » فيما نقله السيوطي « الكوفيون لو سـمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصـول جعـلوه أصـلا وبوّبوا عليـه بخلاف البصريين »[٤] . ولا أدرى ما هذه الأصول التي يخالفها الكوفيـون ؟

(١) لمع الأدلة ص ٨٠ .
(٢) الاقتـراح ٨٤ .
(٣) هو علم الدين قاسم بن احمد اللورقي (ت ٦٦١هـ) شرح المفصل بشرح سمّاه « المو صـل » .
(٤) الاقتراح ٨٤ .

ان‌ الذى يفهمه الباحث هو أن‌ البصريين قد قعدوا القواعد التي جمعوا فيها ما استقروه من كلام العرب ، وجعلوه مقنناً ، وحلولوا تأويل ما خالف منه قواعدهم هذه ، وبهذا أخضعوا النحو لهذه القوالب الجامدة ، مع أن‌ كثيرا مما حكموا عليه بالشذوذ أو اللحن هو مما رواه الثقات عن قبائل أو أشخاص فصحاء • أما الكوفيون فكانوا « يعتدون بالمثال الواحد ، أو يعممون الظاهرة الفردية ، ويقيسون عليها »[1]، ولهذا فان‌ الكوفيين لم يهملوا أى‌ شيء من كلام العرب ذوى الفصاحة ، وهم بذلك أكثر حصرا وسعة في جمع اللغة ودراستها ، معتمدين في ذلك على النقل ، وليس بشيء ما جاء من حجة البصريين في أنهم يأخذون اللغة من حرشة الضِّباب ، وأكلة اليرابيع ، وأن الكوفيين يأخذونها من أكلة الشواريز وباعة الكواميخ[2] ، ومن أنهم يقيسون النحو على لسان العرب الأول ، وأن الكوفيين يقيسونه على لغة أشياخ قطربُل ، كما ذهب اليزيدى اليه في أبياته • صحيح ، أن‌ الكوفيين و‌سعوا دائرة قياسهم واحتجاجهم واستشهادهم ، لكن‌ البصريين ضيّقوا ما اتسع فلم يسلموا من التحجر في القواعد ، والافتعال في الاحكام حتى الجأتهم هذه القواعد الى اختراع أمثلة تتفق معها[3] ،

---

(١) مدرسة الكوفة ٣٧٧ •

(٢) الاقتراح ص ٨٤ •

(٣) ينظر : الرد على النحاة لابن مضاء (ص ١١٣)، فقد ذكر أمثلة ذلك في باب التنازع ، ثم قال : « ورأيي في هذه وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الافعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد ، لما فيه من الاشكال بكثرة الضمائر والتقديم والتأخير » وقد ذكر الدكتور شوقي ضيف في هامش الصفحة نفسها نقلا عن السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه (ق٣٦٦) أن‌ الجرمي ومن ذهب مذهبه لا يرون إجراء التنازع في الأفعال التي تتعدى الى مفعولين ، وكذلك التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، لأن‌ هذا الباب خارج عن القياس ، وإ‌نما تستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به ، ومالم تتكم به فمردود •

ولكنها ربما تخرج عن الأسلوب العربي السليم ، وبهذا يكون البصريون قد أخضعوا اللغة للقواعد ، بينما « يهون على الكوفي نقض أصل من أصوله ، أو نسف قاعدة من قواعده ، ولا يهون عليه اطّراح المسموع »[1] .

ولقد شدّد بعض الباحثين المحدثين النكير على الكوفيين ، وذهب به الغلو الى أنه أنكر على الكوفيين أن يكون لهم سماع صحيح أو قياس صحيح ، « لأن البصريين عنوا بالسماع فحرّروه وضبطوه واحترموه ، على حين زيّفه الكوفيون وبلبلوه ، والأمر في القياس على هذه الوتيرة ، نظمه ، وحرّر قواعده ، وأحسن تطبيقه البصريون ، على حين هو في يد الكوفيين غير واضح المعالم ، ولامنسجم في أجزائه ، ولا مطرد »[2] . وفي هذا اضطراب جار بصاحبه عن قصد السبيل ، وربما كان فيما ذكره باحث آخر شيء من الحيدة والانصاف اذ ذهب الى فقدان القياس الكوفيّ أهم خصائص القياس العقلي ، وأن كان منهج الكوفيين أقرب الى المنهج اللغوى السليم ، على حين أن القياس هو من خصائص المدرسة البصرية لا الكوفية[3] .

وملاك القول : أنّ البصريين يقيسون على الشائع ، ويضعون له القواعد والأصول ، وما خرج على هذه القواعد والأصول تأوّلوه ، أو رموه بالندور أو الشذوذ أو اللحن ، أما الكوفيون فانهم يتقبلون ما يسمعونه من الفصحاء ، ويقيسون عليه ، ولا يمنعهم هذا من تغيير أقيستهم وقواعدهم لتوائم ما يسمعون .

واذا كان الأمر كذلك ، فابن الحاجب ـ في ظنّي ـ بصريّ اذ حدد معنى القياس بأنه « ضابط كلّي بالاستقراء »[4] ، ثم إنه يطّرد في القياس ويخشى أن يخرم قاعدة من قواعده ، فقد ذكره ـ مثلا ـ أن (عمر) منع

---

(١) نظرات في اللغة والنحو ١١ .
(٢) في أصول النحو ١٩٩ ، ٢٠٠ .
(٣) أبو زكريا الفرّاء ، ومذهبه في النحو واللغة ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .
(٤) المصنف على الكافية ٢٨ .

من الصرف للعلمية والعدل ، وهذا العدل انما جعل من باب التقدير ، ولكنه لما منع من الصرف ، وقدم ، عُلِمَ أنه لا يمنع الا لعلتين ، ولم يكن فيه ظاهرا الا العلمية حكم بتقدير العدل فيه ، لأنه لو لم يُقَدَّر للزم خرم قاعدة معلومة من كلامهم[1]. وذهب في تأويل « أمّا أنت منطلقا انطلقت » الى القول : « انك اذا لم تؤول ذلك لم يستقم اعراب ذلك ، وخرج عن قياس كلامهم ، وذلك معلوم البطلان ، فارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يخرج عن القاعدة المعلومة »[2] . وقد ضّعف قولهم : مررت برجل أسد ، لأن أسدا ليس موضوعا لذات باعتبار معنى ، فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ، وجوّزه على أن يكون ثّم مضاف محذوف تقديره مثل أسد . ثم قال « وحذف المضاف واقامة المضاف اليه ليس بقياس »[3]. وهذا يعني أنه لا يسيغ هذا المثال الا على مضض وتأوّل لمجانبته القياس . ومن مظاهر أنسه بالقياس زعمه أنّ مميّز الثلاثة الى العشرة مجموع لأنه القياس لكون مدلوله جمعا ، وأنه مضاف كما تضاف نفس وذات ، وأمّا مميّز ما بعد العشرة الى التسعة والتسعين فمفرد منصوب ، أما نصبه فلتعذر الاضافة ، لأنه إنْ أضيف ، فامّا أن تثبت نونه أو تحذف ، وكلاهما خروج عن القياس[4]. ولقد حذا ابن الحاجب حذو البصريين في تأويل أو تخريج ما خالف القياس ، وأمثلة ذلك كثيرة ، منها : تأويله حذف التاء في (خصيان وأليان) مع أنّ تاء التأنيث لا تحذف عند التثنية لتبقى دلالتها على التأنيث ، بأن قال : « وهو وإنْ كان مخالفاً للقياس ، فوجهه أنهما لمّا كانا على حال لا يفترقان نُزّلا منزلة ما وضع أولا »[5] وقد ردّ أيضا قول من قال بأن حرف الجّر يعمل مضمراً على غير قياس[6]. كما

(١) المصنّف على الكافية ١٣ .
(٢) الايضاح ق ٩٦ .
(٣) الايضاح ق ١٥١ .
(٤) الايضاح ق ١٧٦ .
(٥) المصنف على الكافية ٨٩ .
(٦) نفسه ١٢١ .

سبق أن ذكرت أنه رد قول سبويه بحذف كان واسمها من « الناس مجزيّون بأعمالهم ان خيرا فخيراً » لأنه حذف على غير قياس ، وذهب الى حذف المبتدأ لأنه حذف على قياس[1] .

ولكنه ، مع كلّ ما ذكرت ، ربما يفزع الى كلام العرب ، فاذا اتّسق مع ما يذهب اليه أخذ به وان لم يستقم مع القياس ، قال في علّة منع تقديم الحال على المجرور : « وجهه أنه اذا كان مجرورا فالحال في المعنى له وحكمة منسحب على الحال في المعنى ، فكما لا يتقدم المجرور على الجارّ ، فكذلك على ماهو في حكمه ، فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور ، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم فلا يصار الى سواه بمجرد القياس »[2] ، وذكر أيضا أنه لم يعهد أن تعرب كلمات مركبة من وسطها وأن ذلك معلوم انتفاوه من لغة العرب[3] .

وقد يرد بعض الآراء التي لا يسلّم بها بأنها خارجة عن القياس ، أو أنها لم تسمع عن العرب .

انّ منهج ابن الحاجب في القياس والنقل يعتوره شيء من الاضطراب في بعض المواضع ، ولكنني ألمح بوضوح خلل هذا الاضطراب روح التمسك باقياس حين لايجد ما ينقضه من كلام العري إذا كان شائعاً مشهورا ، فاذا وجده أقامه في المكان الأرفع ، وعوّل عليه ، وكان التأويل وسيلته المثلى لاثبات هذا أو ذاك .

وبعد ، فابن الحاجب ينحاز في هذا المنهج الى صف البصريين ، لأن البصريين والكوفيين جميعاً يقيسون ، ولكنّ هؤلاء أوسع قياسا اذ دخل في نطاق أقيستهم جماعات وأفراد لم يكن اولئك يؤمنون بفصاحتهم ، وان آمنوا بها ألزموها الشذوذ ، إنْ لم تكن أقوالهم مما يجمعها القياس .

---

(١) الايضاح ق ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) المصنف على الكافية ٤٠ .

(٣) نفسه ٤٤ .

ان القياس تقنين وتنظيم عقلي محض ، وتأثر ظاهر بالفقه ، وابن الحاجب له يد طولى في هذا العلم ، ولا ريب في أن الفقه يتجه به اتجاها قياسيا ، لا يستطيع الخروج عليه ، الا في الحدود التي يستساغ فيها ذلك ، ويسمح له به طبع الفقيه الأصولي .

ب – أثر الفقه والعلوم العقلية في دراساته النحوية

اختلط نحو ابن الحاجب بفقهه ، وظهرت آثار دراساته الأصولية في علم النحو ، وفي تعليلاته ، وتأويلاته ، وكانت هذه كلّها هي التي تكوّن نسيج مباحث النحو عنده . ومن العسير الفصل بين هذه المباحث ، وبين علمي الفقه والأصول ، لأننا نكون بذلك كمن يحاول الفصل بين وجهي ورقة واحدة . ومن أجل هذا نعت أبو حيان النحوي كافية ابن الحاجب بأنها نحو الفقهاء[1] .

وإذا شئنا أن نكون أكثر تعميما ، فاننا يمكن أن ندعي أنّ النحو قد اختلط اختلاطا ظاهرا بالعلوم الاسلامية منذ أن استقام عوده ، وان المتكلمين والمناطقة والفلاسفة والفقهاء ألزموا أنفسهم بدراسة النحو لأنه لون من ألوان ثقافة العصر ، ولأنهم كانوا يرون أنّ العدّة العلمية لا تكتمل لديهم الا بعد الأخذ بقسط وافر من الدراسات العربية ، ولهذا وجدنا قسما كثيرا من المصطلحات النحوية مشتركة بين النحاة ، وغيرهم ، أو قل : إنّ كثيرا من المصطلحات النحوية كانت من وضع اولئك الدارسين . ومن هنا ران على الدرس النحوي نوع من الابهام والاغراب في التعليل والتأويل وخضع مكرها لأساليب المناطقة التي جرت بها ألسنة النحاة . ولقد وجدنا كثيرا من النحاة منذ أوائل القرن الرابع للهجرة يلمّون بأطراف من علوم شتى ، بعد أن كان النحاة السابقون يقصرون دراساتهم على علوم العربية ، وبذلك

---

(١) البغية ١/٢٨٢ .

كانت دراسات هؤلاء الأوائل أنصع وأقرب الى طبيعة اللغة وصفائها ، ويبدو أن الصلة بين الفقه وعلوم العربية ، كانت قديمة وأن القياس الفقهي كان قد استخدم في النحو عند اوائل النحاة ، ووضح ذلك حين وضع ابن دريد (ت ٣٢١هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، وهما من علماء العربية ، كتابين في الألغاز الفقهية ومسائل المعاياة ، فقد صنف الأول كتابه (الملاحن)[١] ، ثم صنف الثاني كتابه (فتيا فقيه العرب)[٢] سيرا على هدى سابقة • «ولعل الامام الشافعي أول من عرف بهذا الضرب من المعاياة الفقهية»[٣] • وقد بلغ الأمر أن عاب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ـ وهو من ذوى الاغراب ـ على الرماني (ت ٣٨٤ هـ) أنه أعضل فيما أتاه من عرضه لمسائل النحو فقال : « ان كان النحو ما يقوله الرماني ، فليس معنا منه شيء ، وان كان النحو ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء »[٤] ، وان كانا جميعا وغيرهما من النحاة الذين خلفوهما حتى عهد أبي البركات الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) من الذين أعسروا في النحو ، وصعبوا المسالك على الدارسين ، فقد وضع أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) كتابه « الخصائص » ناسجا فيه على منوال المناطقة والفقهاء ، واضعا نصب عينيه تطبيق مسائل النحو وقواعده على أصول الفقه ، وما تفرع عنه ، وقد أوضح لنا مرمي كتابه فقال : « وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكمين ، والفهاء ، والمتفلسفين ، والنحاة ، والكتاب والمتأدبين ، التأمل له ، والبحث عن منتودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل انسان منهم بما يعتاده ، ويأنس به ، ليكون له سهم منه ، وحصة »[٥] • وأوضح

---

(١) نشرة ابراهيم اطفّيش الجزائرى عام ١٣٤٧هـ •

(٢) حقّقه الدكتور حسين علي محفوظ ، وصدر عن المجمع العلمي العربي في دمشق عام ١٩٥٨ •

(٣) مقدمة « مقاييس اللغة » ، ص ٢٢ •

(٤) معجم الأدباء ١٤/٧٤ ، ٧٥ •

(٥) الخصائص ١/٦٧ •

فسر للتواصل بين الفقه وعلوم العربية ما ذكره أبو حيّان النحوي في مقدمة تفسيره في حديثه عن شيء من أحكام القرآن إذ قال : « ويؤخذ هنا من أصول الفقه ومعظمه هو في الحقيقة ، راجع لعلم اللغة اذ هو شيء يتكلم فيه على أوضاع العرب ، ولكن تكلم فيه غير اللغويين والنحويين ومزجوه بأشياء من حجج العقول »[1] • وقد وضع أبو البركات كتابه في أصول النحو ، وسمّاه « لمع الأدلة » ، وكتابه في الاعراب وسمّاه « الاغراب في جدل الاعراب » ، فكان هذان الكتابان مع خصائص ابن جني يمثلان هذا الخضوع لمناهج الفقهاء والمناطقة والأصوليين ، فما بالك اذا برجل كابن الحاجب ، كان النحو عنده طرفا من أطراف ثقافته ، يستكمل به جوانب عقلية الفقيه الأصولي ، لأن الالمام بالعربية رأس في تناول الفقه والأصول ، ولا يمكن أن تتم دراسة هذين العلمين ، الا بعد استكمال مقدّماتهما وأدواتهما من مبادىء علوم العربية ، وفنون المعرفة العربية الأخرى ، ويهدينا الى ايضاح هذا ما ذكره ابن الحاجب نفسه اذ قال في حديثه عن استمداد أصول الفقه : « وأما استمداده فمن الكلام والعربية »[2] ثم قال : « وأما العربية فلتوقف الأدلة اللفظية من الكتاب والسنّة على معرفة اللغة من حقيقة ومجاز ، وعموم وخصوص ، واطلاق وتقييد ، وحذف واضماره ، ومنطوق ومفهوم ، واقتضاء واشارة ، وايماء وتنبيه ، وتفاصيل أبواب الاعراب وعلم البيان[3] • لقد أملت ظروف العصر الثقافية عليه هذا الاتجاه الآخر ، فظهر بين الدراسين نحويا كبيرا ، ولكنّ إيغاله في الخضوع للفقه كان نتيجة تضافر تأثير الفقه في النحو منذ صدر شبابه ، مع هذه الثقافة الفقهية الخاصة التي جنحت به الى هذه الطريق الجديدة • ومن الدلائل على الاتصال الوثيق بين الأصول والفقه والنحو ، هذان النموذجان من مباحث ابن الحاجب :

(١) البحر المحيط ٦/١ •

(٢) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، ص ٢ •

(٣) منتهى الوصول والأمل ص ٢ •

١ - اشتقاق اسم الفاعل :

« لا يشتق اسم الفاعل لشيء باعتبار فعل قائم بغيره ، خلافا للمعتزلة ، لنا : القطع بالاستقراء أنه ليس كذلك ، قالوا : ثبت قاتل وضارب لغير من قام به القتل والضرب لأنه الأثر الحاصل في المفعول ، وأجيب بأن القتل والضرب تأثير ذلك الأثر ، لا الأثر ، وهو قائم بالفعل ، قالوا : أطلق الخالق على الله تعالى باعتبار المخلوق ، وهو الأثر ، الخلق المخلوق ، والا لزم قدم العالم ، أو التسلسل ، وأجيب أولا بأنه ليس لفعل قائم بغيره • وثانيا بأنه للتعلق الحاصل بين المخلوق والقدرة حال الحدوث ، فلما نسب الى البارى صح الاشتقاق جمعا بين الأدلة[1] » •

٢ - واو العطف

« الواو للجمع مطلقا لا يقتضي ترتيبا ولا معية عند المعتبرين من الفقهاء والنحويين • لنا : النقل عن الأئمة أنها للجمع المطلق ، واستدل لو كانت للترتيب لتناقض : وادخلوا الباب سجدا ، وقولوا حطة مع الأخرى••»[2]

هاتان مسألتان من مسائل شتى في أمور اللغة ومبادئها ، دأب جمهور الأصوليين والفقهاء على أن يقدموا بها كتبهم لتكون مدخلا ييسر على الدارس فهم أبواب تصانيفهم في هذين العلمين •

ومن ثمة فان أسار الفقه والأصول أخذ بالدرس النحوي عند ابن الحاجب، ولا بد لي من عرض جملة من دراساته النحوية ، أضفت عليها ثقافته مسحة منها •

١ - التعليل :

ربما لا يبلغ بي الشطط مدى بعيدا ، اذا زعمت أن التعليل النحوى كان قديما قدم النحو ، فقد ولدا وترعرعا معا ، وكان أول من عنى بهذه العلل

---

(١) المنتهى ١٨ •

(٢) المنتهى ١٩ •

عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي[1]، ثم الخليـل بن أحمد[2] ، وكان لابـد للنحاة من التعليل للاحوال الاعرابية المختلفة بعد تركيبها في الجملة ، ولكـن الوشائج التي ربطت بين الدرس النحوي ، وعلوم المنطق والفقه أسرعت في ايجاد هذا التلاقي بينها وبين النحو ، حتى كان ما عرفنا من ولع النحاة بالتعليل ، فهم لم يكتفوا بذلك ، بل ابتدعوا بعد العلة ، علة العلـة ، أو مـا أسمـوه بالعلل الثواني ، ثم العلل الثوالث ، وقسموا العلل أيضا الى : علل تعليميـة ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية[3] ، وهـذان الصنفان الأخيران من العـلل هما اللذان يعكسان التأثر الظاهر بالفقه • وابن الحاجب ـ وهو واحد مـن جمهور المتأخرين ـ كان مغرما بهذه العلل الى حدّ الاغراق • وسأعرض هنـا لنماذج من تعليـــلاته :

١ ـ ذهب الى أنّ نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن ، فتقـول في : اضربن ، اذا وصلته باليوم اضرب اليوم بدون تحريـك لالتقـاء الساكنين ، كما يحرك ، التنوين • وعلل ذلك بقوله : « كأنهم قصـدوا أن يكون لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزية »[4] • ولا أدرى لم افترض أن يكون للاسـم مزية للفعل ، حتى يكون لما يدخل على الاسم مزية لما يدخـل على الفعـل ؟

٢ ـ علل انكسار نون التوكيد الثقيلة ، مع فعل الاثنين ، وجماعة النساء ، « أنها أمّا أن تكون محمولة على انكسار النونات الزوائد على الصيغة بعد الألف كـ (رجلان) و (يضربان) ، أو لأنها موضع نون التثنية ، وهي مكسـورة ، فجعلت مثلها ، وشبهت بما في جماعة النساء بها لأنها بغير ألف[5] » •

---

(١) طبقات ابن سلّام ١٤ ، انباه الرواة ٢/١٠٥ •
(٢) الايضاح في علل النحو ٦٥ ، ٦٦ ، ينظر قول الخليل في التعليل لكلام العـرب •
(٣) الأيضاح في علل النحـو ص٦٤ •
(٤) الأمـالي ق ٩٢ •
(٥) الأمـالي ق ٩٢ •

٣ ـ وعلّل بناء المنادى على حركة ، بأنه « بني على حركة اما للهرب من التقاء الساكنين في كثير من الأحوال ، كزيد وعمرو ، ثم حملت البواقي عليه ، واما لعروض البناء جعلوا المبنيّ عارضا بالآلة العارضة ، وهي الحركة ، اذ أصل البناء السكون ، وبني على الضم ، لأنهم لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب ، فوضعه نصب ، ولو بنوه على الكسر ، لالتبس بمضاف الى ياء المتكلم عند حذف الياء وهي كثيرة ، فبنوه على الضم »[1]. ويلاحظ أنّ علة بناء المنادى على الضم ، دون غيره ، لا يخلو من سداد .

٤ ـ وعلل جواز تقديم منصوب (أنّ) على مرفوعها بأوجه ثلاثة : « أحدها : للفرق بينها وبين ما شبهت به ، وشبهها بالأفعال ظاهر ، فلم يحتج الى ذكره ، والثاني : أنّ الفعل الذى شبّهت به له عملان : عمل أصلي ، وعمل فرعي . فالأصليّ أن يتقدم مرفوعة على منصوبة ، والفرعي أن يتقدم منصوبة على مرفوعة ، وهذا فرع فعملت عمل الفرع . والثالث : أنه انما قدم لئلا يؤدى الى محذور ، وهو الاضمار في الحروف ، لأنك لو قلت : انّ قائم زيدا ، فقيل : اجعل مكان زيد ضميرا ، لكنت اما أن تأتي به متصلا ، أو منفصلا ، وكلاهما فاسد ، فالذى يؤدى اليه فاسد ، وبيانه أنك أتيت به متصلا فامّا أن تكون صورته ضمير النصب أو الرفع ، فان كان ضمير الرفع ، فهو فاسد لأنه يؤدي الى الاستتار في الحروف ، وان أثبتّ به منصوبا لم يستقم لوضعك المنصوب موضع المرفوع ، وان كان منفصلا لم يخل إمّا أن يكون مرفوعا أو منصوبا ، فالمرفوع لا يستقيم ، لأنّ المضمر اذا ولي عاملة وجب أن يكون متصلا ، والمنصوب فاسد من الوجهين جميعا »[2].

٥ ـ علّل اختيار حذف نون الوقاية مع (لعلّ) بأن من لغاتها (لعن) ،

---

(١) الأمالي ق ٦٧ .

(٢) الايضاح ٤٤ .

واللام الأولى ليس بينها وبين الثانية الا حرف ، مع شبهها بالنون ، فكرهوا ذلك ، فأجروا – في الأكثر – على احدى لغتي أخواتها[1] .

وما قاله مردود ، لأن اللغة الثانية وهي (لعن) قليلة ، وحذف النون مع (لعلّ) كثير ، وقياس هذه على تلك فيه تعسّف ظاهر .

٦ – وعلّل مشابهة الفعل المضارع للاسم بزعم « أنّ المشابهة انما وقعت في شياعه وتخصّصه بالحرف ، لا في تعيين أحد مداوليه من خرج ، على أن المضارع لكل واحد من مدلولية ، وهما مختلفان دالاً عليه ، كوضع المشترك ، ورجل موضوع لواحد من مدلولية الذى هو في المعنى حقيقة واحدة لا خلاف فيه ، ودخول اللام في (الرجل) يجعله دالاً على ما يدلّ عليه قبل ذلك ، وهو الرجل المعيّن ، ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك ، وانما هو في التحقيق ، قرينة صحّ بها مدلولة في قصد المتكلم من غير زيادة الا أن التشبيه بينهما في أمر جامع لهما ، وهو أنّهما جميعا موضوعان لمتعدد على البدل ، ثم يصير كل واحد منهما لمتعيّن بحرف يدخل عليه بعد أن كان شائعا ، فهذا هو الوجه الذى تشابها به ، والا فهما مختلفان في الشياع من وجه وفي التخصص من وجه على ماتبيّن ، ولما أشبه المضارع الاسم بهذا التشبيه المذكور ، جعل له في الاعراب حظّ فأعرب بالرفع والنصب والجزم ، وحكاية الجرّ على ما ذكر »[2] .

٧ – وتحدث عن العلّة ، وعلّة العلّة بشكل ينّم على الايمان بها انطلاقا من تمسكه بأصول الفقه والمنطق في تعليل كل أمر يعرض له ، فزعم « أن التعليل في التحقيق هو التذكير ، ومن شأن لغة العرب اذا ذكروا علة ، وكان للعلّة علّة قدموا ذكر علّة العلّة ، وجعلوا العلّة معطوفة عليها بالفاء لتحصل الدلالتان معا بعبارة واحدة ، كقولك : أعددت الخشبة أن

---

(١) المصنف على الكافية ٦٩ .

(٢) الايضاح ٢٠٧ ، المصنف على الكافية ١٠١ .

يميل الحائط ، فأدغمها ، فالادغام هو العلّة في اعداد الخشبة ، والميل هو سبب للادغام ، فذكر على ما ذكرناه »[1].

إنّ بين يديّ مجموعة كبيرة من هذه التعليلات ، ولكنني اكتفيت بهذه النماذج بغية الاستدلال بها على موقفه من التعليل النحوى ، الذى انتحى به جانب التأثر البيّن بالفقه والمنطق ، فهذه التعليلات تغلف كل رأى ، ويعوّل عليها في اثبات آرائه ودعمها ، أو في مناقشة آراء النحاة ، وتأييدها أو نقضها ، وكأنني به لا يستطيع الافلات من هذا الانجذاب نحو معالجة مسائل النحو ، بأسلوب الفقهاء والأصوليين ، وكأن صوتا عيمقا في ذاته يلحّ عليه في توثقة دراساته النحوية بهذه العلل الجدلية المجافية لنصاعة اللغة وروائها .

٢ ـ **التأويل :**

اذا شئنا أن نميط اللثام أكثر فأكثر عن مذهب ابن الحاجب في دراساته النحوية ، وفي عرضه لمسائلها ، فلا بد من التوغل في أعماق هذه الدراسات ، ثم الكشف عن مكنوناتها ، وذلك بالاطلاع على تأويلاته ، والذهاب معه في مرحلة غير قصيرة ، كيما نستطيع استنباط الأحكام على مذهبه . وسأعرض لجملة من تأويلاته لتبيّن خصائصه في البحث :

١ ـ أملى على قوله تعالى : « تقاتلونهم أو يسلمون »[1]، فقال : للرفع فيه وجهان : الأول أن يكون مشتركا بينه وبين تقاتلونهم في العطف ، والثاني : أن تكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها . وقال في تأويل ذلك : « وهو باعتبار الجملية لا باعتبار الافراد ، و (تقاتلونهم) فيه معنى الأمر ، وان كانت صيغته[2] صيغة الخبر ، ولا يستقيم أن يكون مجردا عن الأمر ، لأنه يؤدى الى ألا ينفك الوجود عن أحدهما لصدق الاخبار ، ونحن نرى

---

(١) الأمالي ق ٥ .
(٢) الآية ١٦/الفتح .
(٣) في الأصل « وان كان وصيغته ... » .

الوجود ينفك عنها ، ولا نقول : انه يمتنع لما يؤدي اليه من الشك ، وذلك في حق العالم باطل ، فانا على يقين نعلم أن (أو) تأتي لأحد الأمرين ، اذا كان المخبر عنه لا ينفك عن أحدهما ، وليس ذلك عن شك ، بل عن قطع ، انه لكذلك ، كقولك : الجسم إمّا أن يكون ساكنا أو متحركا ، وكذلك ما أشبهه ، مما يلزم أن يكون على أحد أمرين في عقليته او وجوده ، وانما يلزم الشكّ في الاخبار عن أمر معين في الوجود وقع أو سيقع على أحد أمرين ، فها هنا قد يتوهم لزوم الشكّ من المخبر ، كقولك : زيد امّا مريض ، وامّا معافى ، واذ ثبت أنّ (تقاتلونهم) في معنى الأمر ، فيسلمون ، إمّا في معنى الأمر ، فيتضح المعنى ، ويكون المعنى الواجب امّا القتال ، وامّا الاسلام منهم ، وهذا واضح وعلم أنّ الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين بدليل آخر ، وإمّا أن يكون (يسلمون) ليس في معنى الأمر ، فيكون المعنى الاعتبار ، بأن أحد الأمرين لا ينفك عنه الوجود ، وهو امّا وجوب القتال منكم أو حصول الاسلام منهم »[1].

٢ ـ أوّلَ حدّ الزمخشري المبتدأ والخبر بأنهما الاسمان المجردان للاسناد بقوله : « حدّ المبتدأ والخبر بحدّ واحد بعد ذكرهما بخصوصية اسميها ، ومثل ذلك غير مستقيم ، اذ لا يستقيم أن يحدّ مختلفان بحقيقة واحدة ، كما يمتنع أن يقال : الانسان والفرس جسم متحرك ، يقصد به تحديدهما ، وكذلك هذا ، فان زعم أنه حدّ باعتبار ما اشتمل عليه من الأمر العام ، وهو كون كل واحد منها مجردا عن العامل لم يستقم الا على تقدير أن يذكرا باسمين من تلك الجهة العامّة ، مثال ذلك أن تقول : الحيوان جسم متحرك ، فيدخل فيه الانسان والفرس ، فان اطلاق الأخصّ باعتبار مجرد الأعم خطأ ، فاطلاق الانسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا لأنها دلالة تضمّن ، وهي غير مستعملة ، ويمكن هنا أن يقال : المرفوعان بالابتداء هما الاسمان المجردان للاسناد »[2] .

---

(١) الأمالي ، ق ١ .

(٢) الايضاح ، ق ٤٤ .

٣ ـ أيّد الزمخشرى في كراهة ما ذكره المنطقيون في حدّ اسم الجنس، أنه ما وضع لمسمّى . وردّ عليهم قولهم : ما دلّ على كثرة باعتبار معنى واحد « لئلا يوهم أنّ الكثرة مستفادة من اطلاقة ، ولا يستفاد منه الا المفرد ، فعدل الى قوله ما دلّ على شيء واحد ، وعلى كل ما أشبهه ، ولم يمكنه أن يحدّه بما ذكر أولا ، لأنه أمر ذهني ، والمعنى الذهني متّحد لا شركة فيه ، ثم ليس في الحقيقة موضوعا له فأنّا نقطع بأن وضع رجل كما في الخارج ، وما في الذهن يستحيل أن يكون في الخارج »[1].

٤ ـ وأجاب عن قول الزمخشريّ : « وقد أضيف المسمّى الى اسمه » بأنه يعني « أنك تأخذ اللفظ المراد به الذات فتضيفه الى اللفظ الذى لم يرد به الا للفظ ، كقولك : دار زيد ، وسمّي الأول مسمّى لما قصد به الذات ، وهو كذلك بلا خلاف ، وسمّي الثاني اسما لما قصد به اللفظ ، وفي ذلك خلاف ، فمنهم من يقول : الاسم هو التسمية ، وهو مذهب المعتزلة والنحويين وكثير من الفقهاء . ومنهم من يقول : الاسم هو المسمّى ، وهو مذهب الأشعري ، ولا خلاف أنه يطلق الاسم على المسّمى ، وعلى التسمية ، وانما الخلاف ، هل هو في التسمية مجاز ، وفي المسّمى حقيقة ، أو بالعكس ، فالأول مذهب الأشعرى ، والثاني مذهب المعتزلة ، وهو اختلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة . وفي القرآن المجيد ظواهر في المذهبين ، قال الله تعالى : « ما تعبدون من دونه الا أسماء»[2]، فظاهر على مذهب الأشعرى ، وكذلك « سبّح اسم ربك »[3]، ونظائره ، وقال الله تعالى « أنبئوني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين »[4]، وقال عزّ اسمه « اسمه المسيح بن مريم »[5] فظاهر هذا

---

(١) الايضاح ق ٣٤ .
(٢) الآية ٤٠/ يوسف .
(٣) الآية ١/ الأعلى .
(٤) الآية ٣١/ البقرة .
(٥) الآية ٤٥/آل عمران .

على مذهب المعتزلة ، وفي ذات يوم شبهة تقدير آخـر ، وهو أن يكون من باب قولك : عين الشيء ونفسه على ما ذكر على التشبيه بخاتم حديد »[1].

٥ ــ وفي حديثه عن (ان) النافية ، وموقفه من حملها على اختها (ما) قياسا ، قال : « و (ان) بمنزلـة (ما) يعني في معناهـا ••• واختلـف في العمل ، وأكثر الناس لا يجيزونه ، وأجازة المبرد ، حمـلا لها على أختهـا (ما) ، هو مجـرد قيـاس ، واللغـة ، لا تثبت قياسـا ، والدليل عـلى أنّ الاطباق على أن البيت والبحـر والسفينـة لا تسمّى قارورة ، وان كانـت مستقرا فيها ، ولو ثبتت اللغـة بالقياس لسمّي ذلك كلـه قارورة ، وان كـان مستقرا فيها ، وليس رفع الفاعل في مثل : قام زيد ، وان لم يسمع من العرب غير هـذا اللفظ بقياس ، بل داخـل بطريـق عام منهم ، علمنا مـن استقراء كلامهم بأن كلّ من نسـب اليه الفعـل فهو مرفوع ، فدخـل (قام زيـد) ونظائره في هذا العموم ، ووزانه أن يقول الشارع : كـل مسكر حرام ، فاذا حرمنا المِذْر[2] ، لم نحرمه بالقياس ، وانما حرمنـا بطريق العموم ، وان لم يكن للمزر بخصوصيته ذكر كما في قوله : قام زيـد • فان زعم المبرد أنه من باب رفـع الفاعل ، فليس بمستقيم ، فانه لا يلزم من العلم باعمالهـم (أن) ، وأيضا فانّ اعمال (ما) على خلاف القياس عند الذين يعملونهـا ، وما خـرج عن القياس لا يقاس عليه[3] •

ولابد من ملاحظة هذه العبارات لأن ابن الحاجب ذهب الى عدم اعمـال (ان) ، لأنّ اللغة لا تثبت قياسا ، ثم ذكر أنه لا يجوز اعمالها حملا لها عـلى أختها (ما) لأنّ (ما) عملـت ــ في رأي من أعملها ــ على غـير قياس • والأمران متناقضان ، ولو ذهب الى الثانية لكان أسلم • ومع ذلك لا يسلم لـه

---

(١) الايضـاح ، ق ١٠٧ •

(٢) هو نبيذ الشعير والحنطة والحبوب ، وقال ابن عمر : هو نبيذ الذرة • وقيل : هو نوع من الأشربة • (اللسان : مزر) • (٣) الايضاح ق ٢٨٠ •

به ، اذ يرد عليه بأن اعمال (ما) انما جاء على لغة أهل الحجاز ، وهي لغـة فصيحة صحيحة ، نزل بها القرآن ، ثم اشتط في البحث عن مخرج ، فتجانف عن طريق اللغة ، وساقته طبيعته الفقهية ليقيس مسائل نحوية على مسائل من الفقه ، وكان بحثه في ذلك غير ذي جدوى .

وبعد ، فلو تركت نفسي على هواها في مسايرة ابن الحاجب فيما هـو فيه من اخضاع النحو للمنطق والفلسفة والفقه ، واصطناع الأساليب الملتوية في التأويل والتعليل ، لسوّدت صفحات كثيرة ربما وصلت الى قدر ما كتب ابن الحاجب من آثار ومصنّفات ، فما تكاد تقرأ في كتاب من كتبه حتى تطالعك هذه التخريجات ، والتعابير ، والمصطلحات غير النحوية بشكل يثير في النفس الخشـية على هـذا النحو من الافراط في أمور ليست منه ، ومن التفريط فيه بسبب الانصراف عنـه الى أمور هو عنها غريب . ولقد قرأنا هذا الذي كتبته وتبيّن لنا هذا الاغراق في التأويل والتعليل ، وواجهنا نماذج من البحث المنطقي الفلسفي المعقد الذي يشوبه في بعض الأحيان غير قليل من الابهام والغموض يحتاجان الى الكشف ، والتوضيح.

٣ ـ المصطلحـات :

وفوق كل ما سبق ، سأشير الى ألفاظ ومصطلحات استخدمها ابن الحاجب، وقسر النحو على قبولها ، منها :

١ ـ الدور ـ وهو من ألفاظ المناطقـة والكـلاميين ، ومعناه : أن تقيـس على النظائر في بعض الأمر ، وأن تأتي بحكم ، فاذا غيّرتـه ، عدت الى مـا منه فررت . ولهـذا تكفّ عن التغيير لئـلا يفضي ذلك الى الدور . وقـد أنشد أبو علي الفارسّي بيتا بهذا المعنى ، وهو :

رأى الأمر يفضي الى آخــــر   فصــــير آخـــــره أولا[١]

وعرفـه السيد الشريف الجرجاني بأنه « توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمّى الدور المصرح ، كما يتوقف (أ) على (ب) ، وبالعكس ، أو بمراتب ، ويسمى الدور المضمر ، كما يتوقف أعلى ب ، و ب عـلى ج ، وج على أ[٢] .

أن هذا المصطلح قد ورد في بعض المواضـع من كتبه منهـا :

ناقش تعريف الزمخشري للمفعول معـه بأنه المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع فقال : « انما يكون ذلك معرّفا لما هو موجود مما تكلم به متكلم ، فأما اذا قصد تعريف حقيقته لتتميز عنـد المنشيء للكـــلام ليعطيه بعد تعلقه ما يستحقه من الاعراب ، أفضى ذلك الى الدور ، لأنه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولا معه ، واذا جعل النصب حدا له بعد توقف كل واحد على الآخر ، لأنه لا يتعلقه حتى يكون منصوبا ، ولا يكون منصوبا حتى يتعلقه[٣] » . وورد ذكر هذ االمصطلح أيضاً عند املائه على قول الزمخشري : « ويختلـف آخره لاختلاف العوامل » اذ قال : « وبيّنتم أن هذا يلزم منه الدور ، فأنتم أيضاً قـد ذكرتم بعينه في حدكم وهو قولكم : المركب الذي يشبه مبني الأصل ، ويختلف آخره لاختلاف العامل فيلزمكم ما لزم » ، ثم بيّن وجهة نظره[٤] .

---

(١) ينظر الخصائص ٢٠٨ ، ٢٠٩ . (باب في الدور والوقـوف منـه على أول رتبة) . وقد أوضح المحقق في هامش ص ٢٠٨ معنى الدور بقوله « ... ومن أمثلة ذلك : أنك لو نسبت الى العصا تقلب الألـف واوا ، فتقول : عصوي فاذا قلت هذا ، فان الواو تدخل في باب الواو المتحركـة المفتوح ما قبلها ، وهذا يقضي بقلبها ألفا ، ولكن تجنب هذا فرارا من الدور ، فانك لو قلبت الواو ألفا ، لعدت فقلبت الالف واوا ، لوقوعها قبل ياء الاضافة ، فترجع الى الواو » ناقلاً هذه المسألة من شرح الرضـــي على شـــافية ابن الحـاجب ٣/١٠٩ .

(٢) التعريفـات ٩٤ .

(٣) الايضاح ق ٧٦ .

(٤) الأمـالي ق ٩٠ .

٢ ـ الحكم والمحكوم ـ وقد ورد ذكرهما في أكثر ما حدّ به المصطلحات النحـوية ، من ذلك :

المبتدأ محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته[١] ، وذهب أيضاً الى أنّ المبتدأ التقديم لأنه المحكوم عليه ، فلابدّ من تقديم عقليته ليكون الحكم لمتحقق[٢] .

٣ ـ السبب والمسبب[٣] ـ قال في املائه على قوله تعالى : « ولا تموتن الا وأنتم مسـلمون[٤] » : « ... اذا لم ينه عن المـوت مطلقا ، وانما نهـى عن الموت في حال غير حال الاسـلام ... فهو من النهـي عن المسبب والمـراد السبب ، لأنّ مفارقـة الاسـلام سبب لموته »[٥] .

٤ ـ المعنى النسبي[٦] ـ وقد ورد عنده في حديثـه عن أصناف المتعـدى اذ قال : « كل فعل توقفت عقلية معناه على متعلّـق ، كقيـل وعلم ، فانـه لا يعقل معنى مثل ذلك الا بمتعلّق لأنه من المعانـي النسبية ، وكـل معـنى نسبي لا يعقـل الا بما هو منسـوب اليه بمثـل ذلك المعنى المتعدى ، وغـير المتعدى بهـذا التفسير عقليته على فاعله ، لأنّ فاعلـه محلّـه غير متعلّـق له ، ومن زعم أنّ الفعل لا تتوقف عقليته من حيـث كونه فعـلا على مـا تقوّم به لأنا نعقـل العـلم ، ولا يخطر ببالنـا من يقوم به ، ولذلك نقـول في حدّه : صفـة تتعلـق بالشـيء على ما هـو عليه من غـير أو يتعرض الى ذكر الفاعل ، ولو كان الفاعـل مأخـوذا في عقليتـه لوجـب التعرض لـه

(١) الايضاح ق ٣٦ .
(٢) المصنف على الكافية ٢٣ .
(٣) السبب في اللغة : اسم لما يتوصل به الى المقصود . وفي الشريعـة : عبارة عما يكون طريقا للوصول الى الحكم غير مؤثر فيـه . وتراجـع انواعـه . (التعريفـات ١٠٣) .
(٤) الآية ١٠٢/آل عمران .
(٥) الأمـالي ق ١٧ .
(٦) ما يقصد به ايقاع التعليق بين شيئين . (التعريفات ٢١٥) .

في حده ، كما وجب التعرض لمتعلقه ، فان المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل ، وانما مم يذكر في حدّ العلم ونحوه للاستغناء بقولهم : صفة ، لأن ذلك من معقولها »[1] .

ولا جرم أنّ هذه المصطلحات وأشباهها كثير ، وجدت طريقها في مباحث النحو لدى ابن الحاجب ، وما ذكرته انّما ذكرته لمحض التدليل على صحة زعم سقته ليس غير .

ومن ثمة ، لا بد من الاشارة الى أنه كان متأثرا بالمتكلمين ، من ذلك حديثه عن الحال ، اذ قال في مناقشة الزمخشري في أنّ مجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول : « انما هو باعتبار موضوعها ليتميز بعضها عن بعض ، ولما كان موضوع الحال لهذا المعنى صحّ أن يجعل فصلا لها ، وان كانت العبارة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود ، الا أنه في التحقيق مستقيم ، لأنّ الغرض بالحدّ تميز المحدود ، وهو حاصل بذلك حصوله من نظم اصطلاح المتكلمين ، فاذا قصد مجيئه على المصطلح ، قال : الحال : اللفظ الدال على هيأة فاعل أو مفعول »[2] .

ومن آثار الفقه في مباحث النحو عند ابن الحاجب ، هذا المصطلح الذي جعله ابن جني ، وأبو البركات الأنباري من أدلة الصناعة أي صناعة النحو استعارة من أصول الفقه ، وهو استصحاب الحال[3] ، اذ جوّز أن تكون الأسماء

---

(١) الايضاح ق ٢٢١ .

(٢) الايضاح ق ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) وهو في الفقة : « كون حكم أو وصف يقيني الحصول في الآن السابق ، مشكوك البقاء في الآن اللاحق » . قال العضدي : معنى استصحاب الحال أن الحكم الفلاني قد كان ولم يظن عدمه ، وكل ماهو كذلك فهو مظنون البقاء » « القوانين المحكمة في الاصول » للقمي . طبعة حجرية غير مرقمة .
وأمثل لك بماء طاهر ترك مدة ثم رجع اليه . هل بقي على طهارته ؟ قيل : يستصحب حال الأصل ، ويعد طاهرا . أخذ به فقهاء المذاهب الاربعة غير الحنفية .
وهو في النحو : استصحاب حال الأصل في الاسماء ، وهو الاعراب ،

وغيرها » مقصودة بالدعاء من حيث المعنى فطلب استصحاب بقائها ، والأسماع بها ملازمة الى آخر دقيقة ، كما غلبت في عادة الوارث ملازمته لموّرثه عند الموت ... »[1].

ومن هذه الآثار أيضا ما يظهر في إملائه على : عمرك الله وقعدك ، اذ قال : « غيهما فائدة ، لأنه اذا ثبت أن الواضع الله تعالى ، وثبت أن من لغة العرب لفظا يطلقونه على البارى ، لم يحتج الى اذن من الشرع لثبوت أن الله هو الواضع ، وان قلنا : انّ الواضع هو العرب واحدا ، وجماعة لم يكفنا اطلاق اللفظ لجواز أن يطلقوا على البارى ما يمنع الشرح بعد ورود اطلاقه »[2]. وهذا من أصول الأدلة عند الفقهاء .

ومن اعتداده بالعقل على عادة المتكلمين هذه التقسيمات العقلية التي تجدها ظاهرة في كثير من مباحثه . ومن أمثلة ذلك قوله : « في مسألة حسن وجهه ، بالتركيب العقلي ثمانية عشر وجها ، وذلك أنّ معموله لا يخلو إمّا أن يكون معرّفا باللام ، او مضافا الى ضمير أو غيرهما فهذه ثلاثة أقسام ، كل واحد منها يكون مرفوعا ، ومنصوبا ، ومخفوضا ، فهذه تسعة أقسام ، ويكون ، والصفة معه ، غير معرّف باللام ، ومعرفا باللام ، فيصير ثمانية عشر وجها ، وصورتها : مررت برجل حسن وجهُه ، وحسن وجهَه ، وحسن وجهِه ، وحسن الوجهُ ، وحسن الوجهَ ، وحسن الوجهِ ، وحسن

واستصحاب حال الأصل في الافعال ، وهو البناء ، حتى يوجد في الاسماء ما يوجب البناء ، ويوجد في الأفعال ما يوجب الاعراب (لمع الادلة ١٤١) . وهذا يعني أن « استصحاب الحال » إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الاصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : انما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وأن ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء (الاغراب ٤٦).

(١) الأمالي ق ٧٠ .

(٢) الأمالي ق ٧٥ .

وجه ، وحسن وجها ، وحسن وجه • فهذه تسعة فاذا عرف الأول جاء تسعة أخرى على هذا الترتيب »[1].

ومنه أيضا حديثه عن أبنية الاسم الثلاثي ، اذ قال : « وله عشرة أبنية ، وقسمته العقلية اثنا عشر ، أهملت العرب منها اثنين ، واستعملت عشرة ، وبيان ذلك : أنّ اللام لا يقسم باعتبارها ، لأنّ اختلافها لأجل الاعراب ، فبقيت الفاء والعين ، فأما الفاء فتكون متحركة بالحركات الثلاث ، ولاتكون ساكنة لما يؤدى الى الابتداء بالساكن ، وأمّا العين فتكون بالحركات الثلاث ، وبالسكون ، واذ ضربت ثلاثة في أربعة كانت اثني عشر ، فمفتوح الفاء أربعة : فَعَل ، وفَعُل ، وفَعِل ، وفَعْل ، وكذلك مكسورها ومضمومها ، وسقط من مكسورها (فِعُل)[2] لأنه ليس من أبنيتهم استثقالاً له ، وسقط من مضمومها (فُعِل)[3] ، لأنه بناء مختص بالفعل لما لم يسمّ فاعله •• »[4]

---

(١) الايضاح ق ١٨٨ ، وينظر : ابن الناظم على الألفية ص ١٧٤ ، فقد ذهب الى ما يشبه هذا التقسيم •

(٢) أما (حِبُك) ، فهو عنده ــ ان ثبت ــ على تداخل اللغتين في حرفي الكلمة • (الشافية ٣) • وقال الرضي : « قرىء في الشواذ : ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء » (الرضي على الشافية ٣/٤) ، ثم نقل رأى ابن جني فيما ذكره ابن الحاجب نفسه : « وهو أنّ الحبك بكسرتين ، والحبك بضمتين بمعنى ، وأن المتكلم اراد أن يقول : الحبك بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهِلَ عنها ، وذهب الى اللغة المشهورة ، وهي الحبك بضمتين ، فلم يرجع الى ضم الحاء ، بل خلاها مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان في حرفي الكلمة : الحاء والباء » • (الرضي على الشافية ١/٣٩) ، وتنظر أيضا : ١/٣٥ ، ٣٨٨ مع هوامش المحققين •

(٣) أما (الدُئِل) فهو ــ عنده ــ منقول من الفعل •
(متن الشافية ١/٣٥) ، وينظر الرضي ١/٣٥ ــ ٣٧ •

(٤) الايضاح ١٩٥ •

ج ـ موقفه من القراءات وأثر الثقافة القرآنيـة :

بدأ ابن الحاجب حياته العلميـة بدراسة القراءات ، وكـانت القراءات سبيله الى دراسة عـلوم العربية ، ثم غلب عليه النحو حتى عرف به ، وشـاع ذكره بين الدارسين نحويا كبيرا ، وفقيهـا مبرزا ، وقد ترك لنا في هـذين الميدانين مصنّفات رزقت حظا عظيما من الذيـوع والشهرة ، وبعد الصيت ، ولم نعرف له كتابا في القراءات غير ما ذكره «الجاربردي» من شـرحه على كتـاب الهادى[1] . ولم تنقل كتب القراءات عنه ـ ان ثبت وجوده ـ شيئا .

كانت كتب الطبقات هي التي كشفت عن ابن الحاجب بين علماء القراءة ، فقد أجمعت على أنه كان معنـيّا بالقراءات ، وأنه أخذهـا عن اساطين القرّاء في مصر في مقتبل حياته العلمية . وتمرّ حقبـة من الزمن ، ثم يأتي ابـن الجزرى (ت ٨٣٣ هـ) ، فيذكره في مواضـع من كتابيه « النشـر في القراءات العشـر » و « منجـد المقـرئين » ، وهو يعرض للقراءات المتواتـرة ، والشاذّة ، ويعزو اليه آراء في ذلك ، ثم يشير السفاقسي الى مثل هـذا اشـارة ليست بالغـة الأهمية ، ولكنه يضـع علامة مضيئة على موقف ابن الحاجب بـين النحاة والقـرّاء[2] .

واذا عنّ لنا أن نرجع الى كتبه في النحو والفقه ، طالعتنا ملامح من آرائه في النحو والقراءات ، متناثرة في تضاعيف دراساته وتأويلاته واعرابه لبعض الآيات، ولكنّ ادراك الموقف الواضح الذى يقفـه ابن الحاجب في ذينك العلمين أمـر عسـير .

وقد يسـأل سائل : ما موقف ابن الحاجب من القراءات ؟

---

(١) ذكره الجاربردي في شرحه على الشافية ص٤٢ ، ولم يذكّر نوع المصنف ، وان كنت أظن ظنا أنه شرح (الهادى في القراءات السـبع) لمحمد بـن سفيان القيرواني (ت ٤١٥ هـ) ، وأرجّح أن يكون كتابا في الصرف .

(٢) ينظر : غيث النفع في القراءات السبع ٤٩ .

وهل كان لميله البصري أثر في رفضه الأخذ بقراءات خارجة عن القياس ، وان كانت سبعية ؟

ثم ، إذا كان موقفه من القراءات موقف أغلب القراء في التمسك بها ، واعتمادها ، والصيرورة اليها ، فهل يعني هذا خروجه على الخط العام لمنهج نحاة البصرة ؟ أم كان هذا من نتائج هيمنة روح الدراسات القرآنية على الدراسات النحوية عنده ؟

وللاجابة عن هذه الاسئلة ، لابد أن نتعرف موقف ابن الحاجب من القراءات ، متواترها ، وشاذّها ، ولكن لا بد لنا قبل أن نحكم على موقفه هذا ، من أن نعرّج قليلا على بعض أئمة القراءات الذين حددوا لنا المتواتر والشاذّ ، وعندما نكون قريبين من مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) نراه يرسم بخطوط واضحة صورتهما فيقول :

« وانّ جميع ما روى عن القراءات على ثلاثة أقسام :

قسم يقرأ به اليوم ، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال ، وهي :
أن ينقل عن الثقات الى النبي (صلى الله عليه وسلم) . ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعا . ويكون موافقا لخط المصحف .

فاذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرىء به ، وقطع على مغيبه ، وصحته ، وصدقه ، لأنه أخذ عن اجماع من جهة موافقته لخط المصحف ، وكفر من جحده .

والقسم الثاني ، ما صحّ نقله في الآحاد ، وصحّ وجهه في العربية ، وخالف لفظه خط المصحف . فهذا يقبل ، ولا يقرأ به لعلتين :

إحداهما : أنه لم يؤخذ بالجماع ، انما أخذ بأخبار الآحاد ، ولايثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد .

والعلّة الثانية : أنه مخالف لما قد أجمع عليه ، فلا يقطع على مغيبه ، وصحته ، وما لم يقطع على مغيبه ، وصحته لا تجوز القراءة به ، ولا يكفر من جحده وبئس ما صنع اذ جحده .

والقسم الثالث : هو ما نقله غير ثقة ، أو نقله ثقة ، ولا وجه له في العربية . فهذا لا يقبل ، وان وافق خط المصحف ...»[1].

وهذا يعني أنّ مكي قد اكتفى بصحة السند ، وتبعه ابن الجزرى في احلاله محل التواتر اذ قال : « كل قراءة وافقت العربية ، ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلّ انكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة ، أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة عن غيرهم ، أم عمن هو أكبر منهم . وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من الخلف والسلف[2]» على حين ذهب أغلب الأئمة الى أنه لا بد من حصول التواتر ، أي نقل جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب عن جماعة كذلك من أول السند الى منتهاه الى الرسول . ولهذا فالقرآن عندهم هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا[3] . فالتواتر جزء من الحدّ فلا تتصور ماهيّة القرآن الا به ، وقد اعترض ابن الحاجب على هذه العبارة بأنها غير سديدة « لأن وجود المصحف ونقله فرع تصوّر القرآن »[2] . ولكنه صرح به هو وعدد لا يحصى من الفقهاء[4] ، فقال : « ما نُقِل آحادا فليس بقرآن ، لأن القرآن مما تتوفر الدواعي على نقل تفصيله نقلا متواترا لما تضمّنه من الاعجاز ، وأنه أصل جميع الأحكام ، فما لم ينقل متواترا قطع بأنه ليس بقرآن »[5] .

---

(١) الابانة عن معاني القراءات ١٨ ، ١٩ .
(٢) النشر ١/٩ .
(٣) اتحاف فضلاء البشر ٣ ، القراءات الشاذة ٥ ، ٦ .
(٤) المنتهى ٣٣ .
(٥) المنتهى ٣٣ .

ومن آثار عدم ايمانه بصحة السند وحده ، وانتزائه بالتواتر ، ورفضه الاعتقاد بأن القراءات السبع آحاد ان ذهب الى أن (امرأتك) مرفوعة على البدلية من دون النصب على الاستثناء لأن هذا عنده أظهر نزولا عند قياس العربية ، أما حملها على الرفع والنصب « فانما يقع فيه من يعتقد بأن القراءات السبع آحاد ، يجوز أن يكون بعضها خطأ ، فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به ، فأما من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عن ذلك »[١]. ثم ضيق ابن الحاجب على نفسه ، وعلى القراءات واسعا فزعم في كتابه « مختصر المنتهى الأصولي » أن « القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والامالة ، وتخفيف الهمزة ونحوها »[٢]، أي في الفرش[٣] دون الأصول . وقد ردّه ابن الجزري بقوله : « زعم أن المد والامالة ، وما أشبه ذلك من الأصول ، كالادغام ، وترقيق الراءات ، وتفخيم اللامات ، ونقل الحركة ، وتسهيل الهمزة من قبيل الأداء ، وأنه غير متواتر ، قول غير صحيح »[٤]، ثم أنحى عليه باللائمة ، وناقشه طويلا ، ناقضا قوله بالأدلة المنطقية واللغوية[٥] .

وهنا يلزمنا أن نخطو خطوة أخر كي نفسح في المجال لنعرف بافصاح ما شذ من القراءات في تقدير ابن الحاجب وسائر من تابعه لأن الفقهاء والمقرئين اختلفوا في ذلك ، فقد ذهب بعض الأئمة في تفسير الشاذ الى أنه ما زاد على العشر ، وضيّق آخرون ، فقالوا : ما زاد على السبع[٦]، وهو مذهب ابن

---

(١) المصنف على الكافية ٤٥ ، الايضاح ق ٩١ .

(٢) منجد المقرئين ٥٧ ، مختصر المنتهى الاصولي ٤٩ ، ٥٠ ينظر : أثر القراءات في الدراسات النحوية ٦٦ ، ٦٧ .

(٣) الفرش ما اختلف فيه القرّاء فيما عدا الأصول (المد وأمالة ...) والاستعاذة والبسملة ، أي : هو وجوه الاعراب واللغات وما اليها . وسمّي فرشا لانتشاره لأن الأصول ينسحب حكم الواحد منها على الجميع .

(٤) منجد المقرئين ٥٧ .

(٥) نفسه ، ينظر : ص٥٧-٦٠ ، وينظر : القراءات واللهجات ٧١-٧٥ .

(٦) القراءات الشاذة ٧ .

الحاجب فيما نقله قاضي القضاة « أبو نصر عبدالوهاب السبكي » في كتابه « جمع الجوامع في الاصول » ، وصححه بأن ما وراء العشر هو الشاذ ، لأن ابن الحاجب قال : « والسبع متواترة » ، فيفهم من كلامه أنّ ما وراءها شاذ ، وقد ردّه ابن الجزري بأن هذا « لا يدل عليه كلام ابن الحاجب ثم انه لو أدّعاه لما سلم له ، اذ إنّه لا يستطيع أحد ان يمارى في أنّ قراءة جعفر ويعقوب وخلف متراترة ، وأن قراءة خلف لا تخرج عن اولئك السبعة ، ولا عن قراءة الكوفيين في حرف ، كما أنّ قراءة يعقوب جاءت عن عصم وأبي عمرو ، وأبو جعفر هو شيخ نافع ، ولا يخرج عن السبعة من طرق أخرى »[١] ومن أجل هذا قال ابن الجزرى بأن الصحيح أن ما وراء العشرة هو الشاذ[٢].

والذى أراه أنّ ما ذكره السبكي أدلّ من قول ابن الجزرى ، لأنّ ابن الحاجب صرح بذلك في كتابه « منتهى الوصول والامل الى علمي الاصول والجدل » : « القراءات السبع متواترة ، لنا : القطع ، لو لم تكن متواترة لكن بعض القرآن غير متواتر ، كـ (ملك) و (مالك) ، ونحوهما ، وتخصيص أحدهما تحكم باطل لاستوائهما »[٣]، ثم قال بعد ذلك : ولا يجوز العمل بالشاذّ . والذى يتضح لي هنا أنه ألمح الى أن هذا الشاذ هو ما بعد السبعة .

ثم نقل ابن الجزري موقف ابن الحاجب من القراءة الشاذة اذ قال : لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ، ولا غيرها عالما كان بالعربية أو جاهلا ، واذا قرأبها قارىء ، فان كان جاهلا بالتحريم عرف به وأمر بتركها ، وان كان عالما أُدّبَ بشرطه ... وأما تبديل (آتنا) بـ (أعطنا) و (سوّلت) بـ (زيّنت) فليس من الشواذ[٤]، والى مثل هذا ذهب أبو الحسن السبكي في اجازته القراءة بالقراءات السبع ، في الصلاة وغيرها ، وتحريمه ما عداها[٥] .

---

(١) النشر ١/٤٤ ، ٤٥ .
(٢) النشر ١/٤٤ ، ٤٥ ، منجد المقرئين ٥٩ ، ٥٠ .
(٣) المنتهى ٣٤ .
(٤) منجد المقرئين ١٧ ، ١٨ .
(٥) النشر ١/٤ .

موقفه بين القراءة والعربية :

ذكر « أبو عمرو الداني » في كتابه (جامع البيان) فيما نقله ابن الجزري عن التعارض بين القراءة ، والقياس في العربية ، ان : « أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل والرواية ، اذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها ، والمصير اليها »[١]. ومثله ما نقله السفاقسي عن ابن الحاجب أنه « قال ما معناه : اذا اختلف النحويون والقرّاء ، كان المصير الى القرّاء أولى ، لأنهم ناقلون عمّن ثبتت عصمته من الغلط ، ولأنّ القراءة ثبتت تواترا ، ومانقله النحويون فآحاد ، ثم لو سلم أن ذلك ليس بمتواتر ، فالقرّاء أعدل ، وأكثر ، فالرجوع اليهم أولى . وأيضا فلا ينعقد اجماع النحويين بدونهم ، لأنهم شاركوهم في نقل اللغة ، وكثير منهم من النحويين »[٢]. ومن أدلة ذلك أنه قبل قراءة نافع باسكان الياء في (محياى) ، وان كانت ضعيفة عند النحاة لالتقاء الساكنين ، ثم ذهب في تأويل هذه القراءة ، بأنّ الالف مدّ يقوم مقام الحركة ، واما لنيّة الوقف[٣]. وقد ذهب في هذا المقام أيضا الى القول بأن القرّاء لم يأخذوا قراءتهم من نحوهم ، بل يأخذوها نقلاً ، حتى لو خالف النقل مذاهبهم في النحو ، ولم يقرأوا الا بما نقلوا ، وفي سبيل التدليل على ذلك ذكر أنّ في قوله تعالى « ويكأنه لا يفلح الكافرون »[٤] قولين : أحدهما ، أنّ (وى) كلمة دخلت على (كأنّ) ، والآخر ، أنها (ويك) دخلت على (أنّ) ، فالأول مذهب البصريين ، والثاني مذهب الكوفيين ، والقرّاء البصريون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم ، ووفق مذهب

---

(١) النشر ١/١٠ ، ١١ .
(٢) غيث النفع في القراءات السبع ص ٤٩ .
(٣) المصنف على الكافية ٥٥ .
(٤) الآية ٨٢/القصص .

الكوفيين ، وقراءة الكوفيين جاءت على خلاف مذهبهم ، فأبو عمرو بصريّ يقف على الكاف من (ويـك) ، والكسائيّ كوفيّ يقف على الياء من (وى) »[1].

انّ هذه الموازنة تجعلنا نوقن بأن ابن الحاجب كان يميل الى جـانب القرّاء ، ولا يأخذ بآراء النحاة الا حيث يجدهـا موافقة للقراءات أو غـير متعارضـة معها في أقـل الأحـوال ، أما اذا اختلفت قراءتان لجأ الى أقيسـهما في العربيـة ، فمـن ذلك قوله تعـالى : « ثلاث مئـة سـنين »[2] ، وهي قراءة حمزة والكسـائي ، وأعربت (سنين) على البـدل ، وأما قراءة حمزة والكسائي بغير تنوين فيلزم اعرابه على التمييز ، والأول : أقيس في العربيـة ، والا لزم الشذوذ من وجهين : أحدهما ، جمع مميز (مئة) ، والآخـر نصبه ، على حين أنّ المئـة والالف مضافة الى مميزهـا[3]. وقد ناقش ذلك بكـلام طويل مجمله ردّ قراءة حمـزة والكسائي ، وقبولـه قراءة الجماعـة لانها أقيس عند النحويين . وهنا تبدو على ظاهر بحثه قسمات من مذهب البصريين .

أما اذا اتفقت قراءتان كان لاحداهما تأويلان : أحدهما موافق للقـراءة الأخرى « كان حملهـا على الموافق أولى لئـلا يؤدى الى اختـلاف المعاني ، والأصل اتفاقهـا »[4]. ومنه قولـه تعـالى « فأجمعوا أمركم وشركاءكم »[5] على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار أنه في المعنى مشترك بينه وبين الفاعـل في (فأجمعـوا) ، « وبيانه من وجهين : أحدهما ، لو لم يكـن كذلك ، لكان معطوفا على (أمركم) ، ولو كان معطوفا على (أمركم) لكان التقدير : فأجمعوا

---

(١) الايضـاح ، ق ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) الآية ٢٥/ الكهف . قرأ أهل الكوفة غير عاصم ثلاث مئة سنين مضافـا ، والباقون بالتنوين . (مجمع البيان ٦/٤٦٢) .

(٣) الايضاح ق ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) الايضاح ق ٧٧ .

(٥) الآية ٧١/يونس ، قرأ يعقوب : (وشركاؤكم) بالرفع ، وهي قراءة الحسن وابن أبي اسحاق والسّلمي وعيسى بن عمر ، وقرأ الباقون (وشـركاءكم) بالنصب . وقرى شاذا (فاجمعوا) بفتح الميم . (مجمع البيان ٥/١٢٢) .

أمركم واجمعوا شركاءكم ، ولا يقال الا أجمعت أمرى ، وجمعت شركائي ، والآخر ، ما ثبت من قراءة (يعقوب) (شركاؤكم) بالرفع[1] .

ومنع بصورة قاطعة تأويل قراءة صحيحة على شيء لم يثبت في اللغة ، فمن ذلك ما روى عن القراءة الأولى لـ (ابن ذكوان) لقوله تعالى : « فاستقيما ولا تتّبعان سبيل الذين لا يعلمون »[2] بتشديد التاء وتخفيف النون ، ووجهه أن الفعل مرفوع على وجهين : أحدهما أن يكون جملة خبرية معناها النهي معطوفة على جملة معناها الطلب ، والوجه الثاني ، أن تكون الواو واو الحال ، أى ، استقيما غير متبعين ، والجملة النهيية الفعلية ، يجوز أن تأتي بالواو ، وبغير واو . وردّ بتضعيف زعم من زعم أنها نهيية ، والنون ، نون التوكيد الخفيفة كسرت أو الثقيلة خذفت الأولى منها ، اذ قال : « لاينبغي أن تؤول قراءة صحيحة عليه ، لأنه لم يثبت في اللغة مثله »[3] .

ومن مظاهر تمسكه بتواتر القراءات وبرسم المصحف ، ورفض أية لغة تأتي مخالفة لهما ، ردّه على الزمخشرى في زعمه أن (بني تميم) يرفعون ما بعد (ما) على الابتداء ، ويقرأون : « ما هذا بشر »[4] الا من درى كيف هي في المصحف «[1]. اذ قال : « إنّ هذه القراءة اذا كانت جائزة قبل المصحف ، فلا تصحّ بوجود المصحف ، وان لم تكن جائزة ، فقد نسبهم الى الى الجهل ، وارتكاب المحظورات » . لأنه لا تجوز القراءة بها إلاّ كما هي في المصحف ، وانّ كلام الزمخشرى يؤذن بأنّ القراءة كانت سائغة قبل المصحف ، ثم لمّا كتب المصحف لم تُسمع الا على ما يوافقه ، وهو ـ كما قال

---

(١) الايضاح ، ق ٧٧ .

(٢) الآية ٨٩/يونس . وقرأ ابن عامر بالتخفيف أيضا والباقون بالتشديد (مجمع البيان ١٢٨/٥) .

(٣) الأمالي ، ق ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) الآية ٣١/ يوسف .

(٥) المفصل ٨٢ .

(٦) الآمالي ق ٦٧ .

ابن الحاجب ـ غير مستقيم[١]، ثم استطرد في ردّه على الزمخشري ، فقال : « وقوله : ويقرؤون : ما هذا بشر ، يؤذن بأنّ لأهل كلّ لغة أن يقرأوا بلغتهم ، أو يؤذن بأنّ هذه القبيلة كانت تفعل ذلك ، وليس بمستقيم »[٢] لأنه لا يجوز أن يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللهجات ما لم ينقل متواترا[٣].

ومن دلائل تمسكه بقراءات السبعة ، ذهابه الى تأييدها دائما ، وتأويل ما جاء منها وفيه عدّة احتمالات ، وهو يعزو كل وضع اعرابي واضح ، أو شائع ، أو سائغ ، لاحدى تلك القراءات ، وكثيرا ما يضعّف رأيا نحويا يجد طريقة الى احداها ، فقد ذكر أن المختار الرفع في (غير) في قوله تعالى : « لايستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر »[٤] على أنه استثناء لا نعت ، وان حمل النصب على الاستثناء أيضا مع أنه أضعف ، . أما الجرّ فهو عنده ضعيف ، ولذلك لم يقرأ به في السبعة ، فالوجه ، اذن ، حمل الآية على الرفع[٥] .

وعندما تحدث عن النصب باذن ، اشترط في اعمالها عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكون الفعل مستقبلا بمعنى الجواب والجزاء ، فان فقد أحد الشرطين بطل العمل ، كقولك لمن يحدثك : اذن أظنّك كاذبا ، لا تنصب لفقدان الشرطين ، وهو الاستقبال ، لأنّ (أظنّك) في معنى الحال ، فانْ كان قبلها (واو) أو (فاء) فالوجهان ، الا أنّ الالغاء أكثر لحصول الاعتماد ، وبه جاء القرآن ، واستشهد بقوله تعالى : « واذن لا يلبثون »[٦]، وسبب عدّة ورود الالغاء أكثر ، أن غير السبعة قرأوا بالاعمال ، فقيل : واذن لا يلبثوا[٧].

وذهب أيضا مع غيره من النحاة الى أن (قبل) و (بعد) تبنيان على

---

(١) الايضاح ق ١٠١ .

(٢) الايضاح ١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) الايضاح ١٠٠ ، ليس هذا مرمي الزمخشري لأنه زعم أنّ من قرأ على سيلقته من بني تميم قرأ « بشر » بالرفع . (الكشاف ٢/٤٦٢) .

(٤) الآية ٩٥/النساء .

(٥) الأمالي ق ٣١ ، ٣٢ .

(٦) الآية ٧٦/ الاسراء .

(٧) المصنف على الكافية ١٠٣ .

الضم عند قطعهما عن الاضافة المعنوية ، وان لم ينو كانت معربة كالمستقلة ، كقول الشاعر :

فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغصّ بالماء الفرات

ولم يكن هذا الاعراب عنده شاذا ، ولكنه زعم أن قراءة من قرأ (من قبل) و (من بعد)[1] شاذة[2] .

ومنه ، أنّ لام الأمر المطلوب بها الفعل تختص بما ليس للمخاطب الفاعل ، لأنّ صيغة الفاعل المخاطب خصّ ـ على زعمه ـ بصيغة الأمر وذهب الى أنّ مجيء اللام داخلة عليها قليل ، ولهذا فقد شذت قراءة[3] من قرأ قوله تعالى « فبذلك فلتفرحوا »[4] .

ومنه ، أنّ ابن كثير وأبا عمرو وعاصما قرأوا قوله « أفنضرب الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين »[5] بفتح الهمزة ، على أنها للتعليل على ما قاله ابن الحاجب ، أمّا قراءة (حمزة) و (نافع) و (الكسائي) بكسرها ، فشرط يدل على جوابه ما تقدمه ، على ما نقله أيضا[6] ، ثم لم يقطع باحدى القراءتين .

---

(١) الآية ٤/الروم . وهي قراءة أبي السمّال والجحدري وعون العقيلي . (البحر المحيط ١٦٢/٧) وأجاز الفرّاء ترك التنوين ، على لغة بعض العرب ، وردّه النحاس . (تفسير القرطبي ٧/١٤) ، (البحر المحيط ١٦٢/٧ .

(٢) المصنف على الكافية ٨٠ .

(٣) وهي قراءة عثمان بن عفان وأُبيّ وأنس ، والحسن ، وأبي رجاء ، وابن هرمز وابن سيرين وابي جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري ، وهلال بن يساف ، وعمرو بن قائد ، والعباس بن الفضل الانصاري (البحر المحيط ١٧٢/٥) .

(٤) الآية ٥٨/يونس .

(٥) الآية ٥/الزخوف .

(٦) الأمالي ق ٢٠ .

ومنه : ما ذكره في قوله تعالى « وان كان مكرهم لتزول منه الجبال »[1] من قراءة الكسائي بفتح اللام ، على أنها اللام الفارقة بين النافية والمخففة ، فيكون معنى قراءته (أنّ مكرهم تزول منه الجبال) ، وقرأ الباقون بكسرها على انها لام التوكيد ، والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة على رأي البصريين ، أو بها على رأى الكوفيين ، وهذه اللام هي المسماة « لام الجحود » . ثم قال : « ولا يستقيم تناقض القراءتين عندنا لأنهما ثابتتان بالتواتر فكلاهما مقطوع به ، فلابد من التأويل » ، ثم ذكر تأويليهما[2] .

ومنه أيضا ، أنه عرض للقراءات المختلفة لقوله تعالى « أمّن لا يهدى إلاّ أن يهدى ، فما لكم كيف تحكمون »[3] ، فقد قرأ ابن كثير وورش وابن عامر (يهَدّى) بفتح الياء ، وتشديد الدال ، وأصله (يهتدى) مضارع (اهتدى) ، وقرأ حفص بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال ، وقرأ أبو بكر مثل حفص ، الا أنه يكسر الياء ، فكسر ما قبلها لذلك ، وقرأ أبو عمرو وقالون (يهـّدى) بفتح الياء واخفاء فتحة الهاء وتشديد الدال ، وقرأ حمزة والكسائي (يهدى) بفتح الياء واسكان الهاء وتخفيف الدال . ثم بيّن وجه كل قراءة ، وسلّم بها جميعا[4] .

ومع وضوح هذا التمسك بالقراءات السبعية الذى يؤيد ما زعمه الشيخ عبدالوهاب السبكي ، في تأويل ظاهر كلام ابن الحاجب – كما سبق ذكره – في أنّ قراءات غير السبعة هي التي حكم عليها بالشذوذ ، فانه ربما ردّ قراءة سبعيّة خالفت القياس ، ولا أدرى ، كيف تسنّى له أن يتمسك بنصوص القرآن ، ويؤمن بتواتر القراءات السبع ، ثم يجانب ما يتمسك به ، منجذبا الى مذهب نحاة البصرة ، الذين لا يرون حرجا في ردّ أية قراءة تتعارض مع القياس ، فقد جعل

---

(١) الآية ٤٦/ابراهيم .
(٢) الأمالي ق ٣٥ .
(٣) الآية ٣٥/يونس ، ينظر تفسير القرطبي ٨/٣٤١ ، ٣٤٢ .
(٤) الأمالي ق ٢٣ .

قراءة ابن عامر بنصب « ما فعلوه الا قليلا »[1] على الاستثناء من الواو ، مفضلا عليه الرفع على البدلية ، على زعم أنه أظهر في قياس عوامل العربية[2] .

على أن موقفه من قراءات غير السبعة لم يكن موقفا واحـــدا ، ولم يحكـــم بشذوذها ، أو بشذوذ بعضها دائماً ، فقـد أوّل قراءة (الحسن البصرى) بنصب (يوم) من قوله تعالى «موعدكم يوم الزينة وأن يحشر الناس ضحى»[3]، أنه يجوز أن يكون (موعدكم) بمعنى (وعدكم) ، و (يوم الزينة) خبره ، متعلقه محذوف، ويجوز أن يكون على حذف مضـاف ، أى (وقت وعدكم يوم الزينـة)[4] . ثم تَبِل هذه القراءة . وأظنّ أن قبوله اياهـا مبنيّ على أن لهـــا وجهـــا في العربية ، والا لو كانت مخالفة للقياس ، لما منعه ذلك من ردها .

وذكر في قوله تعالى « انّا زينا السمـاء الدنيا بزينـة الكواكب[5]، أن الأكثرين قرأوا (بزينةِ الكواكبِ) ، بالاضافة ، كاضافة خاتم الى حديد ، أو كاضافة (ضرب) الى (زيد) وقرأ حمـــزة وحفص (زينـةٍ) بالتنوين ، و (الكواكب) مخفوض على أنه بدل ، أو عطف بيان ، وقرأ أبو بكر (بزينـة) بالتنوين ، و (الكواكب) منصوبا على أن يكون نصبه بفعل مقدر ، وجـاز أن يكون من باب حذف المضاف ، واقامة المضاف اليه مقامه ، أى : أعني : زينـــه الكواكب ، وردّ من قال : إنّ الكواكب بدل من زينـة على المحل لضعفهـا ـ في رأيه ـ ضعف قولهم : مـــررت بزيـــد أخاك ، ثم قال : « فلا ينبغـــي أن تحمل عليه قراءة ثابتة صحتها »[6] .

وقد ذهب أيضا ، الى الأخذ باجماع القـرّاء ، ومنع قبول أية لغة فيهـــا مخالفة لاجماعهـم ، ومن أجل ذلك أوّل نصب (كـــلّ) في قوله « أنّـــا

(١) الآية ٦٦/النساء .
(٢) المصنف على الكافية ٤٥ .
(٣) الآية ٥٩/طه .
(٤) الأمـالي ق ٣٣ .
(٥) الآية ٦/الصافات .
(٦) الأمـالي ق ٣٧ .

كلّ شيء خلقناه بقدر »[١]، مع أن حقّه الرفع ، بأن النصب لازم احترازا من التفسير بالصفة ل (خلقناه) ، فلم يدر هل قوله (خلقناه) صفة لشيء ، ويكون قوله (بقدر) هو الخبر . ومختار النحويين في مثل هذه المسألة الرفع لاكتفاء الفعل بالضمير . « ولذا قيل إنّ (كل شيء) قد انتصب بالتأويل المذكور خوف التفسير لئلا يكون اجماع القرّاء على خلاف المختار »[٢]. وظاهر كلامه يوحي بأنه يريد اخضاع القراءة المجمع عليها لمذاهب النحاة ، وإنْ كنت أرى أنه يريد أن يثبت أنّ ما سوّغه القرّاء هو المسوّغ عند النحاة ، ولا يلزم ايقاع القرّاء في الغلط .

وعلى أية حال ، فالرجل يأخذ أيضا بظواهر القرآن ، ويتمسك بها ، ويلجأ الى تأويلها ، متحرجا في الخروج عليها ، وهو في هذا غير ملوم ، لأن الثقافة القرآنية هي التي توجه آراءه ، ومناقشاته ، وتخريجاته أحيانا ، وقد عرفنا أيضا أنه يؤمن بأن اللغة توقيف من الله تعالى متابعة للأشعرى[٣]، وحينئذ فكل لفظة في القرآن ، انما وضعت في مكانها الذى يجب أن تكون فيه ، فمن ذلك ، ذهابه إلى أنّ ألفاظ التوقع اذا وردت من الله تعالى فهي محمولة على التوقع من المخاطب ، كقوله تعالى « فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك ، فضائق به صدرك »[٤] ، وقوله تعالى « لعلّه يتذكر »[٥] بمعنى : اذهبا على توقعكما ذلك .

ومن أمثلة ذلك أيضا تعليله لمجيء جمع الكثرة مع ثلاثة ، في قوله تعالى « ثلاثة قروء »[٦]، اذ قال : « وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلّة[٧]،

---

(١) الآية ٤٩/القمر .
(٢) الأمالي ق ٨١ .
(٣) المنتهى ٢٠ ، لأمالي ق ٧٥ .
(٤) الآية ١٢/هود .
(٥) الآية ٤٤/طه .
(٦) الآية ٢٢٨/البقرة ، قروء جمع (قرء) وهو الحيض .
(٧) ينظر الكتاب ١٧٦/٢ ـ ١٧٩ ، وفيه أنه قد يجيء جمع القلة مكان جمع الكثرة وبالعكس في كثير من أوزان الاسم .

كقوله تعالى «ثلاثة قروء» ، والذى حسنه أن قروءا في كلامهم كثير ، ولكثرته استخف فوضع موضع أقراء[1] ، وأيضا فان أقراء أثقل من قروء لأن فيه همزتين ، وهو أكبر بحرف ، فكان قروء ههنا حسنا لهذا العارض فيه » .

وخلاصة القول :

أنّ ابن الحاجب ، يرى شرط التواتر في صحة القراءة ، وأن قراءات السبعة حسب هي المتواترة ، ويؤمن بأنّ غلطا لا يمكن أن يعلق بها ، ولكنه ربما جنح الى ردّ بعضها ندورا بتأثير من مذهبه البصرى في النحو ، وهو على الرغم من ايمانه بأن غير السبع من القراءات انما يقع في حكم الشاذّ ، ولكنه يتحرج في ردّها حتى يجدها متعارضة مع قياس العربية .

---

(١) وعند الزمخشري أنهم يتّسعون في استعمال الجموع ، فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان آخر لاشتراكهما في الجمعية (الكشف ١/٧٢) .

الخاتمـــة

نجز البحث ، وفي نفسي شيء منه ، لأنه شاع بين الدرسين القدامى خاصة أنّ أهميّة النحوي تنصبّ ـ في الأساس ـ على آثاره ، عددا وضخامة ، ونسي هؤلاء أنّ ذلك لا يعني ثراء في الدرس النحوي ، ولا أصالة ، ولا عمقا • ونحن في غمرة هذه الأحكام المرتجلة نحتاج الى كثير من الدقّة ، وبعد النظر لتقويم دراسي النحو ، لا على أساس من كثرة المصنّفات ولكن على أساس من الآراء المبتكرة السديدة ، والفهم الواعي لمشكلات النحو ، بعد استقراء مادّته المعتمدة على السماع الصحيح •

لقد أطرى المؤرخون ابن الحاجب ، وأفاضوا في الاشادة به ، وبآثاره ، وتجاوز اطراؤهم كافيته ، وشافيته ، وأماليه ، أي إطراء لغيرها ، لأنّ الأوّل مقدمة موجزة توالت عليها شروح كثيرة ، ولأنّ الثاني كان مجلدا ضخما في غاية التحقيق ـ كما زعموا ـ أورد فيه الزامات على النحاة •

من هذا الفهم الساذج انطلق المترجمون له في اغراقه بالمديح والثناء ، ولكنني ـ وأنا في أثناء البحث ـ وجدت أن هذا الحكم مغالى فيه ، وأنّ الرجل لو انصرف الى الفقه ، تاركا النحو لأهله ، لأفاد • ولست أغضّ من قدر الرجل ، أو أريد أن أحجب عن الناس حقيقته ، ولكنّه درس النحو ، وألّف فيه ، وما تزال علاقته بمسائل الفقه أوثق ، وأقوى ، ولم يستطع البتة أن يتخلص من جذب الدراسات الفقهيّة ، حتى غدت أعماله في النحو ، ومباحثه ، وآراؤه تشكو الجدْب ، بعد أن تشابك فيها التأويل بالتعليل ، وبالتمحّل •

انّني لا أنكر أنّ ابن الحاجب كان دقيقا ، وكان شديد المراس في الحِجاج ، ولكنّه ـ مع ذلك ـ لو وضع ، في موازنة لغوية نحويّة مع معاصريه: ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، وابن الخباز (ت ٦٣٨هـ) لوُجد أنّ البون شاسع ، لبُعد ما بينهما في العرض ، وفي حسن التعليل ، وفي تجنّب الخوض

في الفقه ، والابتعاد عن الخضوع التامّ للأساليب العقلية ، في كثير من المباحث ، وسبب ذلك أنّهما وقفا حياتهما وقصرا بحوثهما ـ فيما يبدو ـ على النحو واللغة حسب .

انّ قراءة قصيرة في شرح ابن يعيش على المفصل ، وشرح ابن الخبّاز على ألفيّة ابن معط ، ثم في ايضاح ابن الحاجب ، تطلعنا على قرب ذينك الرجلين من اللغة ، وبعد ابن الحاجب عنها ، وقربه من الفقه .

انّ هذا الزعم الذى أسوقه لا يغضّ من قدر ابن الحاجب ، إذا أخذنا بنظر الاعتبار تنقية بعض آرائه وتعليلاته من الشوائب ، فدراساته لا تخلو من نظرات سديدة وصائبة .

مع كلّ ما سبق ، أعرض لنتائج مهمّة توصّلت اليها :

١ ـ ليست هنالك مدرسة ذات مذهب واضح يمكن أن نطلق عليها اسم المدرسة المصرية في النحو ، سواء كانت مصرية خالصة ، أو مشوبة بتأثيرات بغدادية ، لأنّ هذا الرأى الذى ابتني على أساس وجود مدرسة بغدادية ذات منهج متفرّد يقوم على الاختيار والمزج بين المذهبين ليس صحيحا البتة .

٢ ـ أنّ ابن الحاجب بصرّى المذهب ، في البحث ، والعرض ، فيما رأيناه في مجموع الرسالة ولا مجال للخوض في الحديث عن بغداديته التي يدّعيها له عدد من الباحثين المحدثين ، لأنّ اختياره آراء كوفية يسير به ـ عندهم ـ في اتجاه المدرسة البغدادية التي صوّرها الوهم في أذهان هؤلاء الباحثين[1] .

٣ ـ وانه كان أول من عمّق التيّار التعليمي في النحو ، بوضعه المقدمة وشرحها ، ثم نظم الكافية ، وشرحه ، كلّ ذلك لغرض التعليم ، والتيسير ، ولم يسبقه إلى ذلك أحد من النحاة ، أما وضع المنظومات مشروحة كما فعل

(١) وقع في يدي ـ أخيراً ـ بحث عن « ابن الحاجب في أماليه النحوية » للدكتور محمد هاشم عبدالدائم ، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج ٢٧/١٦٦ـ١٨٠) ، وهو بحث جادّ ونافع ، ولكنّه لم يخرج في النهاية عن حدود هذا الزعم .

الحريري ووضع المنظومـــات حسب دون التعرّض لها بالشــرح ، كما فعل ابن معط ، فأنّه يشكّل بدايات هذا الاتجــاه ، الذى كانت أصوله تمتّد الى أبعـد منهمـا .

٤ ـ انّ ابن الحاجب كان قد قفّى على آثار الزمخشري ، وكانت معظم دراساته خلاصة ومناقشة لآراء الزمخشرى وبحوثـه ، وان كانت له شخصية مستقلة الى حـد كبير .

٥ ـ انّ أكثر مصنّفاته وضعت على طريقة الاملاء ، غير الكافية ، والشافية ، وشرح الوافية ، ولهذا كان في بعضها تناقض واضطراب بسبب اعتماده حافظته غالبا .

٦ ـ كانت له آراء نحوية جديدة مستحدثة ، ذكرتها في مواضعهـا ، من ذلك ، اعرابه جملة القول ومفعولي (أنبأ ، وأخبر ، وحدّث) الثاني والثالث على أنها مفاعيل مطلقة ، وان كانت صادرة ـ في الغالب ـ مـن منطلق عقلّي لا لغـوي .

وأخيرا فانّ بنا حاجة الى التفكّر والتدبّر قبل أن نستمد أصول دراساتنا النحوية من هؤلاء المتأخرين ، فما كانوا سوى تلامذة للمتقدمين ، منهم من أحسن الدرس ، بانصرافه الى اللغة ، لم يضع فيها مصنّفا الا بعد أن فهم النحو واللغة وتمثّل موضوعاتهما ، فأجاد ، ومنهم من بلغ به التوسّع أن أكثر في التصنيف ضاربا في زحمة كلّ علم حتى خلّط[1] ، وأعضل ، وان لم تخـل بعض مباحثه من نظرات فيها قدر من الصواب .

---

(١) من ذلك تعرّض ابن الحاجب لتواتر القراءات في « المنتهى » و « مختصره » اذ طلع على الدارسين برأى غريب أثار عليه علماء القراءات من ابن ألجزرى حتى الدارسين المحدثين . (ينظر : ص ٢٥٨ من الرسالة) .

جريدة المصادر والمراجع

رجعت في بحثي الى عدد كبير من المخطوطات، والمطبوعات والمطبوعات، ولكنني لم أثبت هنا الا ما اقتبست منه مباشر، أو ورد ذكره في الهوامش.

أ - المخطوطة :

- أبو بكر بن السراج (رسالة دكتوراه) - عبدالحسين الفتلي .
- أصول النحو - أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) .
  أ - تحقيق عبدالحسين الفتلي (دكتوراه) .
  ب - مصورة عن مخطوطة المتحف البريطاني ٢٨٠٨ (بحوزة الدكتور مهدي المخزومي) .
- الأمالي - ابن الحاجب : أ - مصورة عن مخطوطة برلين ٦٦١٣ .
  ب - مصورة جامعة الرياض .
- امتحان الأذكياء (شرح مختصر الكافية للبيضاوي) محمد بن بير علي المعروف باسم بير كلي . لمتحف العراقي ٧٠٢ .
- انسان العيون في مشاهير سادس القرون - لمجهول .مكتبة الدراسات العليا ٢٤٨.
- الانصاف والخلاف بين المدرستين (رسالة ماجستير) محمد خير الحلواني .
- الايضاح (شرح مفصل الزمخشري) مخطوطة الأوقاف ١٦٥٠ .
- بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب - أبو العباس محمد بن زكري التلمساني (ت ٩٠٦ هـ) الأوقاف ٥٢٢٣ .
- ديوان أبي طالب (جمع أبي هفان عبدالله بن أحمد المهزمي) رواية عفيف ابن اسعد عن ابن جني، المتحف العراقي، ضمن مجموع رقمه ٥٢٥ .
- رسالة في العشر - ابن الحاجب . برلين، ضمن مجموع رقمه ٦٨٩٤ .
- شرح ابن الخبّاز على ألفية ابن معط (الغرّة المخفية على الدرّة الألفية) أبو المعالي أحمد بن الحسين (ت ٦٣٨ هـ) . المتحف العراقي ٢٣٩٣ .
- شرح الوافية - ابن الحاجب . الاسكوريال ١٤٦ .
- صلة التكملة لوفيات النقلة - عزالدين أحمد بن محمد بن عبدالرحمن الحسيني . (مصوّرة بحوزة الاستاذ بشار عواد معروف) .

- طبقات النحاة واللغويين - ابن قاضي شهبة . مصورة مخطوطة الظاهرية - مكتبة الدراسات العليا ١٢٨٨ .
- فهرس مكتبة عارف حكمة . اعداد : علي الخاقاني .
- كشف الوافية في شرح الكافية - الحلبي . الأوقاف ، ضمن مجموع رقمه ١٣٨١٩ .
- مقدمة (الوافية في شرح الكافية) - (رسالة ماجستير) محمد علي الحسيني .
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية (رسالة ماجستير) - عبدالأمير الـورد .

ب - المطبوعـــة :

الابانة معاني القراءات - مكي بن أبي طالب حمّوش القيسي (ت٤٣٧هـ). تح . عبدالفتاح اسماعيل . مط الرسالة . القاهرة ١٩٦٠ .

ابنية الصرف في كتاب سيبوية - خديجة الحديثي . مكتبة النهضة - بغداد ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥ .

أبو حيان النحوّي - خديجة الحديثي .ط ١ .مكتبة النهضة-بغداد١٩٦٦ .

أبو زكريا الفرّاء - أحمد مكي الأنصارى . القاهرة ١٩٦٤ .

اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبنّاء(ت ١١١٧هـ) مط الميمنية - مصر ١٣١٧ هـ .

الاتقان في علوم القرآن - (جزءان في مجلد) السيوطي (ت ٩١١ هـ) . مط البابي الحلبي . القاهرة ١٩٥١ .

أثر القراءات في الدراسات النحوية - عبدالعال سالم علّي . مط الأهرام التجاريـــة ١٩٦٩ .

أثر اللغات السامية في اللغة العربيـــة - عبدالقادر المغربي . مجلـة مجمع اللغة العربية - مجلد ٨ .

الأدب في العصر الأيوبي - محمد زغلول سلام . دار المعارف - القاهرة ١٩٦٧ .

الأشباه والنظائر ـ (٤ اجزاء) السيوطي ـ حيدر آباد ـ الدكن ـ ١٣٥٩هـ .

الأعلام (١١ جزءا) خيرالدين الزركلي . ط الثانية . مط كوستاتسوماس بيروت ١٩٥٤ .

اغاثة الأمّة بكشف الغمّة (تاريخ المجاعات في مصر) ـ أبو العبّاس المقريزي (ت ٨٤٥هـ) . دار ابن الوليد . حمص ١٩٥٦ .

الاغراب في جدل الاعراب (مع « لمع الأدلة ») ـ أبو البركات الانبارى (ت ٥٧٧هـ) تح ـ سعيد الافغاني ـ مط الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧ م .

الاقتراح في علم أصول النحو ـ السيوطي . ط الثانية . حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ .

إقليد الخزانة ـ عبدالعزيز الميمني الراجكوتي ـ جامعة البنجاب ١٩٢٧ .

اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ـ ادورد فنديك . مط الهلال . القاهرة ..ت.

الأمالي ـ أبو علي القالي اسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦هـ) . وضع فهارسه محمد عبدالجواد الأصمعي . ط ٢ . مط دار الكتب . القاهرة ١٣٤٤ هـ .

أمالي ابن الشجرى (جزءان) هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ) . تح . العلوى واليماني والموسوى . حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .

أمالي السهيلّي ـ أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي (ت٥٨١هـ). تح . محمد ابراهيم البنا . مط السعادة ١٩٧٠ .

انباه الرواة بأنباه النحاة . (٤ أجزاء) علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ) . تح . محمد ابي الفضل ابراهيم . القاهرة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ .

الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ـ احمد بن المنير الاسكندرى (ت ٦٨٣هـ) بهامش الكشاف .

الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ـ أبو البركات الأنبارى . تح . محمد محيي الدين عبدالحميد . ط ٤ . مط السعادة . القاهرة ١٩٦١ .

أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك (٣ اجزاء) - جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ) • نشر محيي الدين عبدالحميد • ط ٥ • دار احيـاء التـراث العربي - بيروت (أوفست) •

الايضاح العضدى (طبع منه الجـزء الأول) - أبو علي الفارسـي (ت ٣٧٧هـ) تح • حسن شاذلي فرهود • ط ١ • دار التأليف - مصر ١٩٦٩ •

الايضاح في علل النحو - أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تح • مازن المبارك • دار العروبة - القاهرة ١٩٥٩ •

البداية والنهاية (١٤ جزءا) - الحافظ ابن كثير (اسماعيل بن عمر) (ت ٧٧٤هـ) مكتبة المعارف ومكتبة النصر - بيروت • د • ت •

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - (جزءان) السيوطي • تح • محمد أبي الفضل ابراهيم • مط البابي الحلبي ١٩٦٤ •

تاريخ ابن الوردى - زين الدين عمر بن مظفر (ت ٧٤٩هـ) ط ٢ • مط الحيدريـة • النجف ١٩٦٩ •

تاريخ آداب اللغة العربية - (٤ اجزاء في مجلدين) جرجي زيدان - دار مكتبـة الحياة - بـيروت ١٩٦٧ •

تاريخ الأدب العربي - بروكلمان (بالألمانيـة) •

تاريخ الأدب العربي - بروكلمان (الذيل) • (بالألمانية) •

التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن - ابن الزمكاني (ت ٦٥١هـ) تح • أحمد مطلوب وخديجة الحديثي • مط العاني ١٣٨٣ - ١٩٦٤ •

تذكرة الحفاظ (٤ اجزاء) أبو عبدالله شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ط ٣ • حيدر آباد ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م •

تذكرة النوادر من المخطوطات العربية - هاشم الندوى - حيدر آباد ١٣٥٠ هـ •

التصريف الملوكـي - ابن جني (ت ٣٩٢هـ) • ط ٢ • تح • محمد سعيد النعسان • دار المعارف - دمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م •

التطور النحوي للغة العربية ـ بركشتراسر • مط السماح • القاهرة ١٩٤٧ •
التعريفات ـ السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد • مط البابي الحلبي • القاهرة ١٣٥٧ هـ •
تفسير أبي حيان (البحر المحيط) (٨ أجزاء) محمد بن يوسف النحوي الأندلسي (ت ٧٥٤هـ) • مط النصر الحديثة • الرياض • (أوفست) •
تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) (٢٠ جزءا) أبو عبدالله محمد ابن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) • دار الكاتب العربي • القاهرة ١٩٦٧ (أوفست) •
التفسير الكبير (٣٢ جزءا في ١٦ مجلدا) الفخر الرازي محمد بن عمر (ت ٦٠٦ هـ) • مط البهية المصرية • د • ت •
حاشية الخضري على ابن عقيل (جزءان) دار احياء الكتب العربية ، القاهرة • د • ت •
حاشية الدسوقي على المغني (جزءان في مجلد) القاهرة ١٣٥٨ هـ •
حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي على شرح التصريح (بهامشه) •
حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار احياء الكتب العربية ـ القاهرة • د • ت •
حاشية محمد الأمير على المغني • مط حجازي • القاهرة ١٣٧٢هـ •
الحركة الفكرية في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ـ عبداللطيف حمزة • ط ٨ • دار الفكر العربي ١٩٦٨ •
حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة ـ (جزءان) السيوطي (ت ٩١١ هـ) تح • محمد أبي الفضل ابراهيم • دار احياء الكتب العربية • القاهرة ١٩٦٧ •
الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية في مصر والشام ـ أحمد أحمد بدوي • نهضة مصر • القاهرة •

خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب (٤ مجلدات) عبدالقادر بن عمر البغدادى (ت ١٠٩٣ هـ) مط بولاق • القاهرة ١٢٩٩ هـ (أوفست) •

الخصائص (٣ اجزاء) ـ ابن جني ـ تح • محمد علي النجار • دار الكتب المصرية • ١٩٥٢ •

الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة • (٢٠ جزءا في ٤ مجلدات) علي مبارك • مط بولاق • القاهرة ١٣٠٦ هـ •

دائرة المعارف ـ فؤاد افرام البستاني • بيروت ١٩٥٦ •

دائرة المعارف الاسلامية (ترجم منها ١٥ جزءا) • ترجمة محمد ثابت الفندى وآخرين • وزارة المعارف • القاهرة ١٩٣٣ •

الدارس في تاريخ المدارس (جزءان) ـ عبدالقادر بن محمد النعيمي (ت ٩٢٧ هـ) تح • جعفر الحسني • المجمع العلمي العربي • دمشق ١٩٤٨ •

الدراسات لنحوية واللغوية عند الزمخشري ـ فاضل السامرائي • مط الارشاد • بغداد ١٩٧١ •

دراسات في فقه اللغة العربية ـ السيد يعقوب بكر • مكتبة لبنان ـ بيروت ١٩٦٩ •

دراسات في اللغة ـ ابراهيم السامرائي • مط العاني • بغداد ١٩٦١ •

الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٥ اجزاء) ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تح • محمد سيد جاد الحق • دار الكتب الحديثة • القاهرة • ١٩٦٦

الدرر اللوامع على همع الهوامع (جزءان في مجلد) أحمد بن الأمين الشنفيطي ط ١ مط كردستان العلمية • القاهرة ١٣٢٨ هـ •

الديباج المذهب في معرفة أعيان المهب • ابن فرحون اليعمرّى (ت ٧٩٩ هـ) • القاهرة ١٣٥١ هـ •

ديوان حازم القرطاجني • تح • عثمان الكعاك • دار الثقافة ـ بيروت • ١٩٦٤

ديوان كثير عزة ـ جمع وشرح احسان عباس • دار الثقافة • بيروت ١٩٧١ •

الذريعة الى تصانيف الشيعة (٢١ جزءا) • أغا بزرك ، محمد محسن الطهراني • طهران ١٩٦٧ •

الذيل على الروضتين ـ أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ) تصحيح محمد زاهد الكوثرى • الثقافة الاسلامية • القاهرة ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م •

الرد على النحاة ـ ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) تحـ • شوقي ضيف • دار الفكر العربي • القاهرة ١٩٤٧ •

روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ـ محمد باقر الخوانسارى • ط ٢ • طهران ١٢٨٧ هـ •

ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب • محمد علي التبريزى المعروف بالمدرس • مط شفق ـ تبريز • د • ت •

سر صناعة الاعراب (جـ ١) • ابن جني • تحـ • مصطفى السقا وآخرين ط ١ • مط البابي الحلبي ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م •

سيرة القاهرة ـ ستانلي لين بول ـ ترجمة حسن ابراهيم حسن وآخرين • ط ٢ • مكتبة النهضة المصرية • القاهرة ١٩٥١ •

الشافية ـ ابن الحاجب (ضمن مجموع مهمات المتون) ط ٤ • مط البابي الحلبي ١٣٦٩ هـ ١٩٤٩ م •

شذرات الذهب في أخبار من ذ ب (٨ اجزاء) لابن العماء الحلبي مكتبة القدسي ـ القاهرة ١٣٥٠ ـ ١٣٥١ هـ •

شرح ابن الناظم على الألفية ـ بدرالدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) مط القدس جيورجيوس • بيروت ١٣١٢ هـ •

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك) (٤ اجزاء) نورالدين الأشموني (ت ٩٢٩هـ) • نشر محيي الدين عبدالحميد • ط ٢ • مط البابي الحلبي ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م (أوفست) •

شرح التصريح على التوضيح (جزءان) خالد بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٠ هـ) دار احياء الكتب العربية ـ القاهرة .

شرح الجاربردى على الشافية ـ أحمد بن الحسن (ت ٨١٦ هـ) ط المجتبائي . دهلي . الهند ١٣١٩هـ .

شرح السيرافي على الكتاب (تقريرات منه بحاشية الكتاب) .

شرح جامي على الكافية (الفوائد الضيائية) ـ عبد الرحمن بن أحمد . مط حسين رمزى . الأستانة ١٣١١ هـ .

شرح شافية ابن الحاجب ـ رضي الدين الاسترابادى (ت ٦٨٦هـ) . تح محمد نور الحسن وآخرين . مط حجازى ١٩٣٧ .

شرح شواهد الكتاب (تحصيل عين الذهب ..) . الأعلم الشنتمرى (ت ٤٧٦ هـ) (بهامش الكتاب) .

شرح الكافية ـ الرضي الاسترابادى . مط مجمع الرضي . الأستانة ١٢٧٥ هـ .

شرح الكافية ـ للمصنف ابن الحاجب . دار الطباعة العامرة . الأستانة ١٣١١ هـ .

شرح المفصل ـ (١٠ أجزاء في ٣ مجلدات) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) . مط الطباعة المنيرية ـ القاهرة . د . ت.

شرح منظومة ابن الحاجب في الاسماء المؤنثة السماعية ـ نعمة هادى الساعدى . مط النعمان . النجف .

الشماريخ في علم التاريخ ـ السيوطي ـ تح . ابراهيم السامرائي . مط الارشاد ١٩٧٠ .

الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد ـ كمال الدين الأدفوي (ت ٧٤٨هـ) تح . سعد محمد حسن . الدار المصرية ١٩٦٦ .

طبقات سلاطين الاسلام ـ ستانلي لين بول . نقله الى الفارسية عباس اقبال ، رعربه عن الفاسية مكي الكعبي . دار البصرى . بغداد ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ .

طبقات الشافعية (٦ اجزاء) ـ تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ) تحـ • محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلـو • مط البابي الحلبي • القاهرة ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٥ •

طبقات فحول الشعراء ـ محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ) • شرح محمود محمد شاكر • دار المعارف ١٩٥٢ •

طبقات النحاة واللغويين ـ محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) تحـ • محمد أبي الفضل ابراهيم • القاهرة ١٩٥٤ •

العربية ـ يوهان فـك ـ ترجمـة عبدالحليم النجار • مط دار الكتاب العربي ـ القاهرة ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١ •

غاية النهاية في طبقات القراء ـ ابن الجـزرى (ت ٨٣٣ هـ) نشـر براكشتراسر • مط الخانجي ـ مصر ١٩٣١ •

غيث النفع في القراءات السبع (بهامش سراج القارىء •••) ـ سيدى علي النورى السفاقسي • المطبعة البهية ١٣٢١ هـ •

الفائق في غريب الحديث (٤ اجزاء) • محمود بن عمر الزمخشـرى (ت ٥٣٨ هـ) • تحـ • علي محمد البجاوى ومحمد أبي الفضل ابراهيم • ط ٢ • البابي الحلبي • د • ت

فهرس مخطوطات دار الكتب من ١٩٣٦ـ١٩٥٥• مط دار الكتب ١٩٦٢•

فهرس الأحمدية (خزانة جامع الزيتونة) ج١ • دار الفتح ـ بيروت ١٩٦٩ •

فهرس مخطوطات دار الكتب الوطنية ـ ج١ ، مط التلغراف الحديثة • بـيروت •

فهرس الأزهرية ـ مط الأزهـر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ •

فهرس الاسكوريال (٣ اجزاء) ـ مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي •

فهرس المخطوطات المصورة في معهد احياء المخطوطات العربية ـ فؤاد سيد ، مطبعة الرياض ١٩٥٤ •

فهرس المخطوطات المحفوظـة في الخزانـة العامـة بالرباط • علوش والرجراجي • باريس • المكتبة الشرقية ١٩٥٤ •

فهرست ابن النديم ـ ابي الفرج محمد بن اســحاق (ت ٣٨٥) مط الاستقامة • القاهــرة • د • ت •

فهرس بلدية الاسكندرية من ١٨٩٢ ـ ١٩٣٠ جمع وترتيب محمد البشير الشندي مط المصرية الكبرى ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ •

فهرس طوب قبو (٤ اجزاء) • استانبول ١٩٦٤ •

فهرس مكتبة الدولة (برلين) ١٢ جزا • آلورد •

فهرس مكتبة يكي جامع • قسم من مكتبة السليمانية • الأستانة ١٣٠٠ هـ •

فوات الوفيات ـ محمد بن شاكر الكتبي (جزان) (ت ٧٦٤ هـ) ـ تح • محمد محيي الدين عبدالحميد • النهضة المصرية • مط السعادة • القاهرة ١٩٥١ •

في أصول النحو ـ سعيد الأفغاني • ط ٢ مط الجامعة السورية ١٩٥٧ م •

قاموس الأعلام (بالتركية) شمس الدين سامي • الأستانة ١٣٠٦ هـ •

القراءات الشاذة وتوجيهها من لغـة العرب ـ عبدالفتاح القاضـي ـ دار احياء الكتب العربية • د • ت •

القرآن الكريم وأثره في الدراسـات النحويـة ـ عبدالعال سالم مكرم • المعارف ـ مصر ١٩٦٨ •

القزويني وشرح التلخيص ـ أحمد مطلوب • مكتبة النهضة ـ بغداد ١٩٦٧ •

القواعد النحوية ، مادتها وطريقتها ـ عبدالحميد حسن • مكتبة الانكلـو المصرية • القاهــرة ١٩٥٢ •

القواعد المحكمة في الأصـول القمي • طبعة حجرية • طهران • د • ت •

الكافية ـ ابن الحاجب (مع العوامل المجرجاني واظهار الأسرار للبركوى) • طبعة حجرية • الاستانــة •

الكامل في التاريخ (١٠ اجزاء) ـ عزالدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ) • تصحيح عبدالوهاب النجار ـ الطباعة المنيرية ـ القاهرة ١٣٤٨ هـ (أوفست) •

الكتاب (جزءان) ـ سيبوية (ت ١٨٠ هـ) مط بولاق ـ القاهرة ١٣١٦ هـ (أوفست) •

كتاب سبوية وشروحه ـ خديجة الحديثي • ط ١ • مط دار التضامن • بغداد ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٧ •
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤ اجزاء) الزمخشر ـ دار الكتاب ـ ١٩٤٧ (أوفست) •
الكشاف عن خزائن الأوقاف ـ أسعد طلس • مط العاني • بغداد ١٩٥٣ •
كشف الظنون أسامي الكتب والفنون (مجلدان) ـ حاجي خليفة مصطفى بن عبدالله المعروف بكاتب جلبي (ت ١٠٦٧ هـ) ط ٣ • طهران ١٩٤٧ (أوفست)
الكنى والألقاب ـ الشيخ عباس القمّي • مط الحيدرية • النجف ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ •
لسان العرب (١٥ جزءا) ـ ابن منظور محمد بن مكرم • دار بيروت ـ دار صادر ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ •
لمع الأدلة في أصول النحو ـ أبو البركات الأنباري • تح • سعيد الأفغاني • مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م •
المؤنثات السماعية ـ نورالدين الحسيني الجزائرى (ضمن البلغة في شذور اللغة اللغة) نشر أوفست هفنرولويس شيخو • مط الكاثوليكية ـ بيروت ١٩١٤ (أفست) •
المباحث اللغوية في مؤلفات العراقيين المحدثين ـ كوركيس عواد ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م •
مجالس العلماء ـ الزجّاجي (ت ٣٣٧ هـ) • تح • عبدالسلام هارون ـ الكويت ١٩٦٢ •
مجلة العرب ج ٣ ، ١٩٦٨ •
مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق • مجلد ٣ ، ٢٤ •
مجمع البيان في تفسير القران (١٠ أجزاء في ٥ مجلدات) ـ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) • دار احياء التراث العربي • بيروت (أوفست) •

مجموع مهمات المتون • ط ٤ • مط البابي الحلبي ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٤٩ م •
مختصر المنتهى الأصولي ـ ابن الحاجب ـ مط كردستان العلمية ـ القاهرة ١٣٢٦ هـ •

المختصر في أخبار البشر ـ أبو الفداء (الملك المؤيد اسماعيل) (ت٧٣٢هـ) دار الكتاب اللبناني • د • ت •

المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي ـ أسامة النقشبندى • مط دار الجمهورية ١٩٦٩ •

مخطوطات الموصل ـ داود الجلبي • مط الفرات • بغداد ١٩٢٧ •

المدارس النحوية ـ شوقي ضيف • دار المعارف • مصر ١٩٦٨ •

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ـ مهدى المخزومي • ط ٢ • البابي الحلبي • ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م •

مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٤ اجزاء) ـ عفيف الدين اليافعي عبدالله ابن اسعد (ت ٧٦٨هـ) • حيدر آباد •

المزهر في علوم اللغة وأنواعها (جزءان) ـ السيوطي • تح • محمد أحمد جاد المولى وآخرين • ط ٢ • دار احياء الكتب العربية • القاهرة • د • ت •

المطوّل ـ سعدالدين التفتازاني مسعود بن عمر (ت ٧٩٣ هـ) • الأستانة ١٢٨٩ هـ •

معانيَ القرآن (٣ أجزاء) أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)ج١ تح • أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار • ج ٢ تح • النجار ١٩٥٥ • ج٣ تح • شلبي ١٩٧٣ •

معجم الأدباء (٢٠ جزءا) ـ ياقوت الحمودى شهابالدين الرومي (ت ٦٢٦ هـ) دار المأمون ـ القاهرة ١٣٥٥ هـ ـ ١٩٣٦ •

معجم البلدان (٥ اجزاء) ـ ياقوات • دار بيروت ـ صادر • ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ •

معجم المؤلفين (١٥ جزءا) ـ عمر رضا كحالة • مط الترقي • دمشق • دمشق ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ •

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ـ محمد فؤاد عبدالباقي ـ مطابع الشعب • القاهـــرة ١٣٧٨ هـ •

معرب الكافية (الفوائد الشافية في اعراب الكافية) ـ حسين بن أحمـد المعروف بزيني زادة (ت ١١٦٨هـ) • دار الطباعة العامرة • الأستانة ١٢٧٩هـ •

معرفة القرّاء الكبار على الطبقات الأمصار (جزءان) ـ شمس الدين أبو عبدالله الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ط١ تح • محمد سيد جاد • مط دار التـأليف بمصر ١٩٦٩ •

مغني اللبيب (جزءان) تح • مازن المبارك ومحمد علي حمدالله • ط١ • دار الفكر • دمشق ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م •

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم (٤ اجزاء) طاش كبرى زادة• تح • كامل بكرى وعبدالوهاب أبي النور ـ دار الكتب الحديثة • القاهـــرة ١٩٦٨ •

مفرّج الكروب في أخبار بني أيوب ـ محمد بن سالم المعروف بابن واصل (٣ اجزاء) تح • جمال‌الدين الشيال • دار احياء التراث ألقديم ١٩٥٣ •

المفصّل في علم العربية ـ الزمخشرى ط ١ مط التقدم بمصر ١٣٢٣ هـ •

المقتضب (٤ اجزاء) ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تح محمد عبدالخالق عظيمة ـ القاهرة ١٣٨٥ هـ •

مقدمة عبدالسلام هارون لأمالي الزجّاجي • ط١ مط المدني ـ القاهـرة ١٣٨٢ هـ •

مقدمة عبدالسلام هارون لمقاييس اللغة لأحمد بن فارس ـ ط١ مط البابي الحلبي ـ القاهرة ١٣٦٦هـ •

مقدمة محمد ابراهيم البنا لأمالي السهيلي ـ مط السعادة ١٩٧٠ •

مقدمة محمد كامل بركات ل « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » لابن مالك ـ دار الكاتب العربي • القاهرة ١٩٦٧ •

المقرب ـ ابن عصفور علي بن مؤمن (٦٦٩ هـ) تح الجواري والجبوري • (جزءان) • ديوان الأوقاف بغداد ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ •

منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ـ ابن الحاجب ـ تصحيح محمد بدرالدين النسعاني • ط١ مط السعادة ـ مصر ١٣٢٦ هـ •

منجد المقرئين ومرشد الطالبين ـ شمس الدين محمد بن محمد بن الجزرى (ت ٨٣٣هـ) مكتبة القدسي • مط الوطنية الاسلامية ـ القاهرة ١٣٥٠هـ •

المنصف (شرح تصريف المازني) (٣ أجزاء) ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تح ابراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ط١ مط البابي الحلبي •

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ـ أبو حيان الأندلسي محمد ابن يوسف • تح سدني كلازر ـ نيوهافن (امريكا) ١٩٤٧ •

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية (جزءان) تقي الدين أبو العباس احمد المقريزى (ت ٨٤٥ هـ) • دار الطباعة المصرية ـ القاهرة ١٢٧٠ هـ (أوفست) •

النجوم الزاهرة في ملوك مصرو القاهرة (صدر منه ١٤ جزءا) ـ جمال الدين يوسف بن تغرى بردى الأتابكي (ت ٨٧٤ هـ) • دار الكتب المصرية •

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ـ محمد الطنطاوى ـ تعليق عبدالعظيم الشنوى ومحمد عبدالرحمن الكروى • جامعة السنوسي الاسلامية ـ ليبيا •

النشر في القراءات العشر (جزءان) ـ الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بان الجزرى (ت ٨٣٣ هـ) تصحيح علي محمد الضبّاع • مط مصطفى محمد • د • ت •

نظرات في اللغة والنحو ـ طه الراوى • المكتبة الأهلية ـ بيروت • د • ت •

نفح الطيب (٢٠ جزءا) ـ أحمد المقّرى التلمساني (ت ١٠٤١ هـ) ـ نشر

احمد فريد رفاعي • دار المأمون • مط البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٣٦ •

هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (مجلدان) ـ اسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ط٣ طهران ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م •

همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ السيوطي ط١ مط السعادة • مصر ١٣٢٧ هـ •

الوافي بالوفيات ـ صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدى (ت ٨٦٤ هـ) (طبع منه ٧ اجزاء) (٤ اجزاء) ـ هلموت ريتر ١٩٦١ (أوفست) طهران •

وفيات الأعيان ـ ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) (٤ مجلدات) تح • محمد محيي الدين عبدالحميد • ط١ • مط السعادة • ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٩ م •

فهرس أسماء الأشخاص(*)

(أ)

(*) صنع هذا الفهرس الصديق صبيح حمود الشاتي مشكوراً ، على وفق المشهور من العلم ، اسمه او لقبه أو كنيته ، مهملاً لفظة (أم ، أب ، أخ) في الكنى ، ولم يثبت أسماء شرّاح الكافية لاقتران الشروح بأسمائهم ، والرجوع إليهم يكون بالرجوع الى شروح الكافية ، ومثلها كل علم نسب إليه كتاب .

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ش)

(ك)

(ل)

(م)

(هـ)

(ي)

فهرس الأشعار والأرجاز

أنصــاف الأبيــات

فهـرس الموضوعـات

الصفحة

تصحيح أخطاء

أفلتت من نطاق الفحص – لأسباب خارجة عن تقديري – جملة أخطاء، أعتذر عنها، وعمّا فاتني في هذا التصحيح.

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٥	الخزان	الخزائن
	٩	السلسة	السلسلة
٦	٢	لايا	لأياً
١٢	١١	بصورة	بصور
١٤	١٤	الحلي	المحلّي
١٧	٣	المزح	المزج
١٩	هامش (٩)	خطات	خطاب
٣٢	٥	زدة	زادة
٤٠	٢٠	تضاف كلمة (حيث) بعد (قدري)	
٤٢	٩	بكياً	ذكياً
	٢٠	بارس	فارس
٤٣	١٢	المدسي	المقدسي
يُحذف السطر الثالث عشر مع كلمة (الغزنوي) التي قبله.			
٤٥	٢	وخذ	وأخذ
	٦	كما	كما
٤٦	١٥	أبن	ابن

الصفحة	السطر	الخطـــأ	الصواب
٤٧	١٥	بـن	ابـن
٤٨	٨	الموقـف	الموفق
	١٣	لم نظم	له نظم
٥٦		يحذف السطر الخامس ويحل محلّه :	

ولقد كان من مظاهر اهتمام الناس بالمفصّل أن شُرح كثيراً ، ولكن الذي

الصفحة	السطر	الخطـــأ	الصواب
	٨	أشارت	إشارات
١١١	٢	المشـرف	المشرق
	١٥	اسـما	أسماء
١٨٠	١٥	طبلـق	طليق
١٣٢	١٣	تبع ابن الحاجب الزمخشـري	وتبعه ابن الحاجب مخالفا الزمخشري
١٣٨	١	المتضفين	المتضايفين
١٣٩	٢	بسـند	سنداً
١٤٠	١	رؤيـة	رؤبة
١٤٢	٩	المؤنـث	لمؤنث
١٤٣	١	بأو	بأنّ
١٥٢	٥	أضفـة	إضافة
١٥٣	١٠	وافٍ	وافٍ
١٥٦	٥	اعراضات وردود على الزمخشري	اعتراضات وردود على الزمخشري(١)

الصفحة	السطر	الخطـــأ	الصواب
١٥٦ يكون الهامش (١) : ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري			
يزاد على السطر الثالث من الهامش : مؤونة !			
١٦٢	٢	يـا لله	يـا الله
١٦٣	١٢	القضــة	القصّة
١٦٥	٢	كثرته الاسم	كثرته على الاسم
١٦٩	١٥	عـى	على
١٧٦	١١	الفه	ألفها
١٧٨	١٥	الغس	العنس
١٨٣	١٠	كتبة	كتابه
١٨٣	١٤	كتبة	كتبه
١٨٤	٥	تباشرة	تباشره
	١٧	خلاق	خلافا
١٩٣	١٨	المجزمين	المحتملين
١٩٤	٣	الهازل	التهازل
١٩٥	٤	أنائماً	أقائماً
٢٠٠	٨	منتفصلاً	منفصلاً
	هامش (٦)	الدمايني	الدماميني
٢٠١	٦	أنكاثاً	أنكاثاً
٢٠٢	هامش (٤)	وجنّد	وجد
٢٠٧	١٣	لأنه جمع أكلب ، جمع كلب	لأنه جمع أكلب ، وأكلب جمع كلب
٢١٦	١٧	الست فنّون	البيت فنونّ
٢٢١	٧ (من الهامش)	يجهلون	يجهلون

الصفحة	السطر	الخطــأ	الصواب
٢٢٤	١	حين	على حين
	١١	أنّ	إلى أنّ
٢٢٦	١٧	الحجلين ية	الحجازية
٢٢٩	٦	الملأثورة	المأثورة
	٩	حصات	حصلت
٢٣٢	٧	آمتى – لذين	التي – الذين
	١٥	منحاز	ينحاز
	١٩	بتجريح	بتخريج
٢٣٤	٢	وحلولوا	وحاولوا
٢٣٧	١٦	باقياس	بالقياس
٢٤٠	٢	جديثه	حديثه
٢٤٠	٨	إذا	إذاً
٢٤٣	٥	لي	إلى
	١٢	لئك	لئلا
٢٥٢	٢	مم	لم
٢٥٧	١٦	(٢) – (٤)	(٤) – (٥)
	هامش (٥)	المنتهى ٣٣	القراءات الشاذة ٣
	ويضاف : (٦) المنتهى ٣٣ .		
٢٦٣	٧	يجد	لم يجد
٢٦٦	١١	لكواكب	الكواكب
٢٧٢	٣	مباشر	مباشرة
	١٣	لمتحف	المتحف

استدراك : يضاف الى شروح الشافية شرح بدر الدين ابن مالك المعروف بابن الناظم (شرح التصريح على التوضيح ٢/٣١٩) .

السعر دينار واحد